

أطروحة دكتوراه علوم

تخصص: علم اجتماع التنمية

العنوان:

اشكالية التنمية الثقافية في الجزائر

(دراسة سوسيولوجية مقارنة بين الفاعلين الثقافيين الرسميين

و غير الرسميين في السياسة و الفعل الثقافيين)

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد العلاوي

من إعداد الباحثة:

حسينة بوعدة

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	جامعة الإنتماء	الصفة
يزلي بن عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
العلاوي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا و مقرا
حمدوي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
زمام نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
معتوق جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	مناقشا
نجاح مبارك	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران	مناقشا





بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ و فوق كل ذي علم عليم ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية 76

## شكر

شكري الخالص لله سبحانه وتعالى على نعمة العلم و تمكينه لي من إتمام هذا العمل  
كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور أحمد العلوي على قبوله الإشراف على هذا  
العمل و التوجيهات التي قدمها لنا.

و لا أنسى أن أشكر كل من قدم لنا يد العون و النصائح أخص بالذكر الأستاذ الدكتور  
منير السعيداني الذي ساعدنا في اكتشاف اللبنة الأولى للموضوع، و كل من تعاملوا معنا  
و قدموا لنا المعلومة أخص بالذكر عمار كساب الخبير في السياسات الثقافية، نور الدين  
لرجان، نور الدين عثمانى إطارين في وزارة الثقافة.

كل شكري و تقديراتي إلى المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في تنشئتي و تعليمي من  
الروضة إلى الجامعة.

أخيرا أقدم شكري إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

## إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها و روح والدي العزيز  
رحمة الله عليه على كل ما بذلوه من أجلي تربية و تعليما.

كما أهديه إلى جميع أفراد أسرتي إخوتي و أخواتي أخص بالذكر أخي الصغير العزيز  
"فارس"

و لا أنسى صديقات الدرب "سامية" و "مليكة" لذواتهن الطيبة و إلى عائلتهن الكريمة.

# الفهرس

الآية

شكر

إهداء

الفهرس

7.....	مدخل الدراسة
7.....	1. مقدمة عامة
10.....	2. المقاربة المنهجية والمفاهيمية للدراسة
11.....	أ. البحث الإستطلاعي ونتائجه
14.....	ب. بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات
17.....	ج. التحديد الإجرائي للمفاهيم
27.....	د. نوعية الدراسة والمنهج المتبع
29.....	هـ. مجتمع البحث المعاينة العينة
33.....	و. أدوات جمع المعطيات
35.....	ي. طرق تحليل المعطيات
39.....	ن. الدراسات السابقة
48.....	ع. صعوبات الدراسة

## الفصل الأول: سوسولوجية التنمية الثقافية

50.....	1. التنمية مقاربات سوسولوجية
50.....	أ. تطور مفهوم التنمية
52.....	ب. نظريات التنمية

- ج. أبعاد التنمية..... 58.....
2. الثقافة: مقاربات سوسيوأنثروبولوجية..... 58.....
- أ. تعريف الثقافة والمقاربات النظرية ..... 59.....
- ب. خصائص الثقافة ومكوناتها..... 64.....
- ج. أشكال وأنواع الثقافة..... 65.....
- د. الموارد والممتلكات الثقافية..... 66.....
3. التنمية الثقافية:..... 68.....
- أ. نشأة المجال الثقافي..... 69.....
- ب. التنمية الثقافية في المنظمات الدولية..... 71.....
- ج. استراتيجيات التنمية الثقافية..... 73.....
- \_ السياسة الثقافية..... 73.....
- \_ الفعل الثقافي..... 78.....

## الفصل الثاني: تشكل الفضاء الثقافي الجزائري وتحولاته

1. مرحلة ما قبل الإستعمار الفرنسي..... 84.....
2. مرحلة الإستعمار الفرنسي..... 86.....
- أ. السياسة الثقافية الإستعمارية في الجزائر..... 86.....
- ب. نشأة الفضاء الثقافي التقليدي الإصلاحية..... 88.....
- ج. نشأة الفضاء الثقافي الحدائى العلماني ..... 90.....
3. مرحلة الإستقلال..... 91.....
- أ. فترة الحزب الواحد..... 91.....
- \_ السياسة الثقافية للدولة الجزائرية و آليات تطبيقها.....،..... 91.....

103.....\_تقييم السياسة والفعل الثقافيين.....

107.....ب. فترة التعددية الحزبية.....

### الفصل الثالث: توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين الرسميين

113.....1. مونوغرافية وزارة الثقافة.....

113 .....أ. توطئة عامة.....

114.....ب. أدوار وزارة الثقافة.....

115.....ج. الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة.....

117.....د. المؤسسات التابعة لوزارة الثقافة.....

117.....2. استراتيجيات التنمية الثقافية.....

117.....أ. السياق الفكري والإيديولوجي.....

121.....ب. التخطيط الإجرائي لإستراتيجيات التنمية الثقافية.....

121.....\_ التمويل.....

127.....\_ المنظومة القانونية.....

130.....\_تأسيس وترسيم المهرجانات.....

138.....\_ بناء الهياكل.....

141.....\_ الإستراتيجية الإجرائية القطاعية.....

146.....3. العراقيل التي تواجهها وزارة الثقافة.....

146.....أ. عراقيل مؤسساتية.....

147.....ب. عراقيل بشرية تكوينية.....

148.....ج. عراقيل جغرافية.....

148.....عراقيل اجتماعية.....

## الفصل الرابع: توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين

1. تقييم السياسة والفعل الثقافيين.....153
- \_ توطئة عامة.....153
- أ. التوجهات الإيجابية للسياسة والفعل الثقافيين.....153
- ب. التوجهات السلبية للسياسة والفعل الثقافيين.....155
- \_ هيمنة الدولة على الفضاء الثقافي العمومي.....155
- \_ ضعف التسيير والتخطيط العقلاني للثقافة.....158
- \_ المشاركة الإجتماعية في توجيه السياسة والفعل الثقافيين.....168
- \_ مواصفات السياسة والفعل الثقافيين.....174
- \_ المشهد الثقافي الجزائري الراهن.....176
2. تصور استراتيجيات التنمية الثقافية.....177
- أ. الإستراتيجيات المعرفية و الإيديولوجية.....177
- ب. الإستراتيجيات الإجرائية.....183
- \_ البعد الإجتماعي.....184
- \_ البعد المجالي.....195
- \_ البعد التدبيري.....198
- \_ البعد الثقافي والفني.....201
- \_ البعد اللاقتصادي.....202
3. رهانات التنمية الثقافية في الجزائر.....206
- أ. التضامن الإجتماعي.....206
- ب. الإستثمار في الإنسان.....207

ج. تشكيل الهوية.....207.....

\_ نتائج الدراسة.....212.....

\_ الخاتمة.....218.....

\_ المراجع .....222.....

\_ الملاحق



## مدخل الدراسة

1. مقدمة الدراسة
2. المقاربة المنهجية و المفاهيمية للدراسة
  - أ. البحث الإستطلاعي و نتائجه
  - ب. بناء الإشكالية و صياغة الفرضيات
  - ج. التحديد الإجرائي للمفاهيم
  - د. نوعية الدراسة والمنهج المتبع
  - هـ. مجتمع البحث المعاينة و العينة
  - و. تقنيات جمع المعطيات
  - ي. طريقة تحليل المعطيات
  - ن. الدراسات السابقة
  - ع. صعوبات البحث

## مدخل الدراسة

### 1. مقدمة الدراسة

كانت البداية الأولى لمقاربة فكرة الموضوع عامة و غير واضحة نوعاما، نظرا لتعدد ظاهرة التنمية الثقافية و تشعب أبعادها وكذا قلة الدراسات خاصة السوسيولوجية منها، غير أن البحث الاستطلاعي الميداني ساعدنا على اكتشاف الجوانب الخفية للموضوع حيث تحدد السياق الزماني النسقي و المؤسساتي .

إن اختيارنا لموضوع التنمية الثقافية لم يكن وليد الصدفة بل جاء نتيجة لعوامل ذاتية تخص اهتماماتنا البحثية التي تتعلق أساسا بتخصصنا المزدوج : علم الاجتماع الثقافي وعلم اجتماع التنمية إضافة إلى اهتمامنا بمقاربة المسألة الثقافية و تحديد أبعادها الإجتماعية، السياسية و حتى الإقتصادية. تتوضح معالم الاهتمام كذلك في كل ما يتعلق بالموارد والمواد الثقافية خاصة الكتاب والمقروئية، التراث المادي.

غير بعيد على ذلك تأتي العوامل الموضوعية التي لا يمكن فصلها عن الأسباب الذاتية ومن أهمها نقص حتى لا نقول انعدام الدراسات العلمية السوسيولوجية في هذا الموضوع، حيث بقي هذا الأخير محل نقاشات سياسية وإعلامية أفقدته الصبغة العلمية، زد على ذلك و مع تطور الصناعات الثقافية و ظهور المقاربات العلمية الإقتصادية و السياسية للظاهرة الثقافية زيادة على طبيعة و منحى التغيرات و الصراعات الدولية أضحت هذه الأخيرة محل اهتمام الدول و الهيئات الدولية المتخصصة. حيث اعتبر العنصر الثقافي هو استثمار في الإنسان و أساس التنمية الانسانية الشاملة.

عليه يكتسي هذا الموضوع بالنسبة لنا أهمية ليس على المستوى العلمي الأكاديمي فقط، لكن حتى على المستوى الإجرائي العملياتي. ففي المستوى الأول يساهم هذا البحث الكشفي في اثراء علم اجتماع التنمية وكذا علم الاجتماع الثقافي من خلال النتائج المستخرجة بناء على المعطيات الميدانية و الوثائقية الخاصة بحالة الجزائر.

أما الأهمية الثانية، فتكمن في كون مقاربة اشكالية التنمية الثقافية في الجزائر قد تساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التقليل من حدة المشكلات التي يشهدها القطاع الثقافي انطلاقا من أن البحث العلمي يستطيع أن يساهم في حل المشكلات الاجتماعية والثقافية.

تدور فكرة موضوع بحثنا بالتدقيق حول اشكالية التنمية الثقافية في الجزائر انطلاقا من دراسة حالة القطاع الثقافي التابع لوزارة الثقافة في الفترة الممتدة من 2000 الى 2012(نهاية حدود دراستنا) معتمدين في ذلك على مقارنة الخطاب الرسمي و الخطاب غير الرسمي فيما يخص السياسة والفعل الثقافي للوصول الى معرفة أهم الاشكالات المطروحة و الاستراتيجيات الموظفة في ذلك لنخرج في الأخير برسم معالم توجهات التنمية الثقافية لكلا الخطابين.

لكي نحلل هذه الفكرة بطريقة علمية دقيقة ارتأينا أن نبني رسالتنا وفق المخطط التالي:

يشمل بحثنا جانب متعلق بالمنهجية و الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث حاولنا أن نؤسس لبحثنا طرق تناول الموضوع والمشكلات التي تطرحها الظاهرة سواء في مرحلة بناء الإشكالية أو من خلال الدراسات السابقة والمشابهة، كما حاولنا أن نحدد مجموعة من المفاهيم المركزية التي اعتمدنا عليها حيث ركزنا أساسا على التحديد الإجرائي لهذه المفاهيم، لننتقل بعدها الى الجانب الاجرائي التقني للبحث الذي احتوى على وصف وشرح نوعية الدراسة، المعاينة والعينة، أدوات جمع المعطيات إضافة الى طرق تحليل البيانات، في هذا الصدد قمنا بتقديم شرح مفصل لكل لهذه العناصر حتى يتم فهم آليات سير هذا البحث والصعوبات التي وجدها الى أن وصلنا الى مرحلة التحرير.

كما شملت دراستنا فصلين نظريين حاولنا من خلالهما أن نعالج الفكرة الأساسية لموضوعنا.

حاولنا في الفصل الأول البحث في التنمية الثقافية من خلال مقارنة مفهوم التنمية، كيف ظهر، آليات تطور هذا المفهوم اعتمادا على الدراسات المختلفة سواء الأكاديمية المرتبطة بالتنظير أو الدراسات الإجرائية التي تبنتها الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، كما وضعنا كيف أن مسألة التنمية ارتبطت بمتغيرات عديدة تتعلق أساسا بالتحويلات الإجتماعية والدولية، وكيف أنها اتخذت أشكالا متعددة كالتنمية الاقتصادية، الإجتماعية...الخ.

أما العنصر الثاني من الفصل الأول يتعلق بمقاربة مفهوم وموضوع الثقافة من الناحية الأنثروبوسوسيولوجية، حيث بحثنا في المعطى النظري الذي أسس لهذا المفهوم و الأبعاد التي يشملها، لنعرج بعد ذلك الى مقارنة الثقافة من حيث أنها حقل وفضاء مبني ذو خصوصيات (يشمل المواد والموارد الثقافية) و متميز عن الحقول الإجتماعية الأخرى.

يشمل العنصر الثالث موضوع التنمية الثقافية الذي هو محور بحثنا حاولنا من خلاله أن

نصف ونفسر كيف ظهرت التنمية الثقافية في المجتمعات الأوروبية مع بروز الثورة الصناعية و نشأة الطبقة البرجوازية ،وما هي الأبعاد والأشكال التي اتخذتها، لنذهب بعد ذلك الى تبيان كيف ظهر مفهوم التنمية الثقافية المرتبط بالهيئات الدولية و على رأسها منظمة اليونيسكو، في هذا الصدد حاولنا معالجة التطور الذي شهده هذا المفهوم والسياقات المؤسسة له، لنولي اهتمامنا بعدها بمسألة استراتيجيات التنمية الثقافية من خلال السياسة والفعل الثقافيين، أين كانت الفكرة الأساسية تدور حول أهم الأبعاد والمؤشرات التي يمكن أن تشملها هذه الأخيرة.

يهتم الفصل الثاني بمقاربة الفضاء الثقافي الجزائري حيث قمنا برصد وفق منطق علمي وصفي تحليلي تاريخ تشكل هذا الفضاء وأهم تغيراته. إن توظيفنا لهذا الفصل جاء انطلاقا من فكرة محورية مفادها أنه لا يمكن أن نتعرف على طبيعة واشكالية المسألة الثقافية في الجزائر عموما و كفاءات تطوير الثقافة الجزائرية على وجه الخصوص إلا من خلال توضيح الخصائص البنوية و الوظيفية والعمليات الصراعية التي ميزت الفضاء الثقافي في مراحل التاريخية، في هذا السياق تم الإعتماد على التصنيف الكرونولوجي للفضاء الثقافي الجزائري، عموما هناك فضاء ثقافي تقليدي بسيط ساد قبل فترة الاستعمار الفرنسي، إضافة الى الفضاء الثقافي الحداثي و كذا الاصلاحى الذي ظهر نتيجة الصدمة الثقافية أثناء فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر، يليها الفضاء الثقافي بعد الاستقلال حيث حاولنا أن نوجه تحليلنا وفق بعدين: البعد الإيديولوجي والبعد التقني الإجرائي، كما صنفنا هذه المرحلة الى فترتين: فترة الحزب الواحد و فترة التعددية الحزبية والسياسية، لنكتشف في الأخير حالات التغير وحالات الثبات والاستمرار في نفس التوجه.

الغرض من هذا الفصل الذي يعتبر كتمهيد للدراسة الميدانية و على علاقة مباشرة بها التعرف على الإشكالات التي تحيط بالمسألة الثقافية الجزائرية عموما و الفضاء الثقافي المنطوي تحت قطاع وزارة الثقافة على وجه الخصوص.

يتعلق الجزء الثاني من الدراسة المرتبط بالمشكلة البحثية و أهداف الدراسة بتحليل البيانات والمعطيات الميدانية و الوثائقية وفق خطة منهجية يتم شرحها في الفصل المنهجي، حيث شمل فصلين، تناولنا في الفصل الثالث توجهات التنمية الثقافية وفق استراتيجية السياسة والفعل الثقافيين لدى الفاعلين الثقافيين الرسميين (وزارة الثقافة) قصد التعرف على مختلف

الآليات الموظفة كالتمويل التشريع بناء الهياكل المهرجانات الثقافية... الخ، لنتجه فيما بعد الى شرح وتفسير العراقيل التي تواجهها الوزارة في مهامها.

أما الفصل الرابع الذي يدور حول توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين تطرقنا فيه الى مسألة تقييم السياسة والفعل الثقافيين المنتهجين من طرف وزارة الثقافة، أهم الإشكالات المطروحة و العراقيل التي تحد دون الوصول الى تنمية وتطوير الثقافة بالرغم من التحولات التي يشهدها الحقل الثقافي، يليها وصف وتفسير تصورات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين لكيفيات تحقيق التنمية الثقافية .

بعدها تأتي عملية مناقشة وتأويل النتائج المتحصل عليها من كلا الخطابين لنستنتج في الاخير ان التنمية الثقافية هي محل اشكال وصراع بين الدولة والمجتمع.

أنهينا دراستنا المتواضعة بخاتمة التي تمثل نهاية بحثنا و بداية أبحاث و دراسات أخرى تصب في نفس الموضوع، حاولنا من خلالها وضع علاقة تشبيكية بين مختلف فصول وموضوعات دراستنا لنوضح في الأخير أن هذا البحث ما هو الا مساهمة متواضعة في علم الإجتماع الثقافي وعلم اجتماع التنمية وأن هذه الدراسة فتحت لنا وجهات وطرائق أخرى لمقاربة هذه الظاهرة أهمها الإهتمام بالتنمية الثقافية المحلية سواء في المدينة أو الريف، إضافة الى الإهتمام بدراسة هذا الموضوع على مستوى الجماعات المهيكلة والجماعات غير المهيكلة. أخيرا قمنا بوضع قائمة للمراجع ثم الملاحق.

## 2. المقاربة المنهجية والمفاهيمية للدراسة

تعتبر المنهجية طريقة بحث وتفكير علمي تهدف الى تنظيم وتقنين الدراسة وجعل عناصرها أكثر اتساقا وتوازنا في اطار أهداف يحددها الباحث. نحاول من خلال هذا العنصر أن نستعرض بالتفصيل والتحليل مختلف الخطوات المنهجية التي اتبعناها منذ البداية حتى كتابة هذا البحث

عليه يمكن تبويب هذه الخطوات في:

المأسسة النظرية والمفاهيمية للدراسة و زوايا التفكير و استعراض المشكلات التي يطرحها الموضوع من خلال بناء الاشكالية و طرح التساؤلات، تحديد أهداف البحث، التحديد الاجرائي للمفاهيم، وكذا الدراسات السابقة والمشابهة.

البنية التقنية و الإجرائية الموظفة في موضوعنا وشملت: البحث الإستطلاعي الميداني نوعية الدراسة المعايينة والعينة تقنيات جمع البيانات ثم طريقة وخطوات تحليل البيانات. لنختم هذا الجزء بالصعوبات التي واجهتنا وكيف تم التعامل معها

بناء على ما تقدم يهدف هذا الفصل المنهجي الى عرض سيرورة الدراسة من خلال تبيان التفاصيل البحثية الإجرائية كيف تشكلت و تطورت، وكيف تطور معها الموضوع.

## أ. البحث الإستطلاعي ونتائجه:

في البداية كانت فكرة موضوع بحثنا تدور حول "تمثلات التنمية الثقافية عند المثقفين الجزائريين"، حيث بدأنا بحثنا الإستطلاعي الميداني و قمنا بمقابلات مع المثقفين الذين حددناهم في فئة الأساتذة والباحثين الجامعيين حيث تم طرح جملة من المحاور انطوت تحت واقع الثقافة في الجزائر و الإشكالات التي يطرحها الحقل الثقافي العام الذي يشمل وزارات: الثقافة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي السياحة الإعلام والاتصال الصناعات التقليدية....الخ، إضافة إلى تصوراتهم للتنمية الثقافية من خلال مناقشة فكرة الإستراتيجيات المؤدية الى ذلك

عليه تم جمع مجموعة من البيانات الميدانية واستنتجنا جملة من النتائج و هي:

. لا وجود لتنمية ثقافية في الجزائر، بل هناك ركود وفراغ ثقافي نستقرئه من خلال ضعف القراءة والمقروئية، فشل المنظومة التربوية....الخ

. هناك أسباب عديدة ساهمت في الركود الثقافي، يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل:

العامل السياسي من خلال هيمنة الدولة على الثقافة والمجتمع، و عجزها منذ الاستقلال الى الآن عن صياغة مشروع اجتماعي متكامل، من جهة أخرى الموقع الهامشي للثقافة في نسق الدولة و المجتمع

. العامل التاريخي خاصة الاستعمار الفرنسي الذي قام بتحطيم مختلف البنى والمؤسسات الثقافية التقليدية التي لها دور كبير في ارساء قواعد الخطاب و العمل الثقافي عبر الأجيال، هذا ما لم يفعله مع تونس والمغرب التي بقيت محافظة على مؤسساتها الفكرية والعلمية والفقهية.

. العامل الإجتماعي ويكمن خاصة في عدم وجود وعي بالظاهرة الثقافية و فعاليتها في

مخيلة أفراد المجتمع.

. عامل متعلق بالنخب الفكرية والثقافية و مؤسسات المجتمع المدني من حيث أنهم لا يقومون بأدوارهم المنوطة لهم.

كما قدم المستجوبون مجموعة من تصورات لإستراتيجيات التنمية الثقافية تمثلت أساسا في:

. تحييد هيمنة الدولة على الفضاءات الثقافية وإشراك مختلف المثقفين والفاعلين الثقافيين في

صياغة مشروع ثقافي متكامل ومرتبطة بالواقع الاجتماعي وتحولاته

. ادماج مختلف الممارسات الثقافية والفنية في المؤسسة التربوية التعليمية والجامعية (التربية الفنية)

. العمل على أحداث تكامل بين مختلف القطاعات المشكلة للثقافة

. القضاء على التسيير الإداري المقنن للمؤسسات الثقافية بحكم خصوصيات الثقافة المتعلقة

بالإبداع والذوق... الخ، عليه وجب إخضاع المؤسسة الثقافية لتدبير أشخاص على علاقة بالثقافة والفن.

بناء على ذلك تبادر الى ذهننا إعادة ضبط الموضوع و التدقيق فيه، ذلك لأن التصور

الأول للموضوع اتسم بالعمومية و التنظير فهو يبحث في التصورات دون استقراء الفعل كما

هو موجود في الواقع إضافة الى أنه يشمل قطاعات عديدة في الثقافة مما يحول دون

الدخول في التفاصيل الجزئية التي هي جد مهمة بالنسبة لعلم الاجتماع.

لذا وجهت موضوعي نحو دراسة اشكالية التنمية الثقافية من خلال معاينة الفضاء الثقافي

التابع لوزارة الثقافة الذي يشمل الآداب والفنون بأشكالها الكتاب قطاع التراث المادي

واللامادي. عليه قمت بزيارة استطلاعية لمؤسسة وزارة الثقافة، أين تم إجراء مقابلات

استطلاعية غير موجهة مع أربع إطارات من وزارة الثقافة قصد تشخيص الفضاء الثقافي

بصفة عامة و حالة مؤسسة وزارة الثقافة على وجه الخصوص من ناحية بنيتها التنظيمية

والقانونية وكذا الأدوار والوظائف التي تقوم بها. حيث تمحورت إجابات المبحوثين كما يلي:

يشهد القطاع الثقافي تحولات كمية و نوعية إيجابية في مختلف الميادين كقطاع الآثار

الكتاب والمكتبات والفنون والمهرجانات.... الخ

. تعكس هذه التحولات الإرادة السياسية والمتمثلة خاصة في شخص رئيس الجمهورية، والسيدة الوزيرة.

. كما تعكس رغبة الدولة في الارتقاء بالقطاع الثقافي و المراهنة على جعل الثقافة أداة للتماسك الاجتماعي و إعادة الفرحة للجزائريين التي افتقدوها بفعل العشرية السوداء، كذلك تحسين صورة الجزائر في الخارج وفك العزلة السياسية التي عاشتها في تلك الفترة.

. توضع البرامج وفق خطة وسياسة ثقافية منبثقة من السياق الإيديولوجي للنسق السياسي الرسمي والممثل في شخص رئيس الدولة.

. يقوم بصياغة البرامج بعض إطارات الوزارة ذو التكوين العلمي العالي ويشرف عليها المكلف بالدراسات الإستشرافية

. يتصف المثقف الجزائري عموما بالانعزالية أولا اتجاه مجتمعه، فهو غير مندمج في وسطه الاجتماعي ولا يهتم بالمشكلات الاجتماعية والثقافية الموجودة في بيئته، ثانيا اتجاه مؤسسات الدولة مثل المؤسسات الثقافية وعلى رأسها وزارة الثقافة. تتجلى مظاهر ضعف حتى لا نقول عدم المشاركة في النقد الحاد وغير المؤسس الذي يمارسه المثقف إزاء ما تقوم به وزارة الثقافة (تقييمات نظرية لا تستند الى مؤشرات دقيقة) إضافة الى أنه لا يقدم بدائل و لا يتعاون مع الوزارة ولا حتى مع مديريات الثقافة على المستوى المحلي ما عدا حالات خاصة من المثقفين.

لقد كشفت لي نتائج البحث الاستطلاعي زوايا أخرى لطرح المشكلة البحثية و هي:

. التركيز على مسألة التنمية الثقافية لا من حيث أنها خطاب ولكن أداة و استراتيجية عملية وإجرائية تتضمن متغيرين أساسيين،هما: السياسة الثقافية و الفعل الثقافي مما أدى بي إلى الولوج في ميدان التسيير والتدبير الثقافي.

. مقارنة الموضوع على أساس المقارنة بين المنظومة الرسمية(وزارة الثقافة) و المنظومة غير الرسمية( مختلف الفاعلين الثقافيين الذين لا يمثلون الخطاب الرسمي)

. كما سمح لي البحث الإستطلاعي بالاستغناء عن مفهوم المثقف و تعويضه بمفهوم الفاعل الثقافي غير الرسمي ليشمل زيادة على المثقف: الفنانين جمعيات ثقافية وفنية دور النشر صحافيين...الخ، ذلك أنني لاحظت أن المثقفين بمعنى الأساتذة والباحثين الجامعيين معظمهم



غير مرتبطين وليسوا على دراية دقيقة بما يجري من تحولات في قطاع الثقافة مما قد يؤثر سلبا على نوعية التقييم الذي يقدمونه بالنسبة لما تقوم به وزارة الثقافة.

## ب. بناء الإشكالية و صياغة الفرضيات

يعد مفهوم التنمية الثقافية من المفاهيم الاجرائية الحديثة الذي ظهر بفعل فشل السياسات التنموية المبنية على البعد الإقتصادي، من جهة أخرى لعبت النزاعات و الصراعات الدولية دورا تأثيريا في ذلك فالتغيرات السياسية أفرزت النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي وظفت مختلف الإستراتيجيات منها الثقافية من أجل الهيمنة على المجتمعات في إطار ما يعرف بالعولمة و تجلياتها الاجتماعية المتنوعة، كرد فعل على هذه الإستراتيجية ظهرت مفاهيم مثل الخصوصية الثقافية التنوع الثقافي الثقافة المحلية، الأكثر من هذا اعتبار هذه الأخيرة كعوامل و موجبات للتنمية الانسانية .

تتضح البوادر الأولى للاهتمام بالبعد الثقافي في التنمية و منه التنمية الثقافية من خلال نشاطات منظمة اليونسكو مع مطلع السبعينات على وجه الخصوص من أجل ابراز الدور الحيوي الذي يلعبه العنصر الثقافي في التنمية الشاملة، حيث تلعب الثقافة دورا أساسيا في العملية التنموية باعتبارها جزء من مكونات الانسان الأساسية، علما أن التنمية لا تأخذ معناها و لا تتحقق إلا بارتباطها بقضايا الانسان و دمج المعطيات الثقافية في أي مشروع تنموي<sup>1</sup> من هنا ظهر الاهتمام باستراتيجيات تطوير المجال الثقافي العمومي من خلال تحديد السياسات الثقافية و ربطها بالخصوصيات الاجتماعية. على المستوى العلمي الأكاديمي يمكن مقارنة هذه المسألة من خلال جملة من البحوث و التنظيرات التي اهتمت بدراسة الفضاء الثقافي العمومي ومكوناته تحديدا ما يسميه الباحث الاجتماعي منير السعيداني بكيفيات التصرف الاجتماعي في الموارد الثقافية<sup>2</sup>

تتصف التحليلات العلمية للفضاء الثقافي بكونها مرتبطة بعدة أبعاد لعل أهمها البعد الاجتماعي الإقتصادي الجغرافي التاريخي السياسي الإعلامي والإداري. في هذا الصدد تقدم لنا المقاربة السوسولوجية التي هي محور اهتمامنا تحليلات و تنظيرات عديدة من أهمها المقاربة البنائية الوظيفية مقارنة التفاعلات و الأكثر من هذا المقاربة الصراعية، في خضم

<sup>1</sup> مخلوف بوكروح، مدخل الى ادارة المنظمات الثقافية، الجزائر، مطابع حسناوي، 2009، ص 08  
<sup>2</sup> انظر منير السعيداني، في التصرف الاجتماعي في الموارد الثقافية [www.mounsaid.maktoobblog.com](http://www.mounsaid.maktoobblog.com)

كل ذلك تظهر تنظيرات بيار بورديو للحقل الثقافي الذي يعتبره نزاعي بالدرجة الأولى مناسبة لتحليل استراتيجيات التنمية الثقافية التي يوظفها الفاعلون الثقافيون من خلال السياسة والفعل الثقافيين ذلك لأن مقارنة بورديو تؤلف بين التنظير الوظيفي و التنظير الصراعى، كذلك بين التنظير النسقي و التنظير الذي يعتمد على الفاعل الاجتماعى.

ترتبط عملية التنمية الثقافية والعناصر المؤسسة لها بالمسألة الثقافية من حيث "هي سيطرة على المسائل الكبرى و المراجع الحضارية و صياغة الوعي الجماعى الصياغة المتوازنة، فالمسألة الثقافية هي التعبير الأرقى عن معادلة ثلاثية الأطراف تجمع في نفس الوقت الماضى والحاضر والمستقبل"<sup>1</sup>

في هذا الصدد و إذا تفحصنا الحالة الجزائرية يظهر لنا السياق التاريخى معالم تأزم المسألة الثقافية التي بدأت مع الاستعمار الفرنسى بفعل افرازات السياسة الثقافية الفرنسية و ظهور فضاء ثقافى نزاعى فى المرجعيات والأنساق الإيديولوجية التي أعيد إنتاجها فى فترة الإستقلال، تظهر هذه المعالم فيما يسمى بصراع النخب الثقافية والفكرية، الى جانب ذلك نلاحظ هيمنة الدولة أى السلطة السياسية آنذاك على كل القطاعات بما فيها القطاع الثقافى الذى كان فى عمومها مروجاً لإيديولوجية السلطة حيث تظهر معالم الهيمنة من خلال السياسة الثقافية المنتهجة التي كانت تهدف فى منظور النخبة السياسية الحاكمة الى تطوير وتنمية القطاع الثقافى عبر استراتيجيات و آليات تحددتها الدولة فى ظل التوجه الإشتراكى، غير أن الإختلالات الوظيفية بمفهوم ميرتون التي أصابت القطاع الثقافى و حتى القطاعات الأخرى أدت الى انحراف السياسة الثقافية عن أهدافها الكبرى المعلن عنها، حيث تظهر معالم الفشل على مستويات عديدة لعل أهمها المستوى الاجتماعى المتمظهر فى الحركات الاجتماعىة الثقافية الإحتجاجية الممثلة فى الربيع الأمازيغى و الحركات الاسلامىة.

كما تظهر المعالم فى تدنى مضمون المستوى الثقافى و كذا التعليمى و حتى الأساليب الثقافية لطرق العيش لدى الأفراد مما أدى الى ظهور انحرافات اجتماعية خطيرة عاشها المجتمع ابتداء من 1988.

مع مطلع القرن الواحد والعشرين و تولي كل من: السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الدولة الجزائرية و السيدة خليدة تومى ادارة وزارة الثقافة يشهد القطاع الثقافى تحولات كمية ونوعية

<sup>1</sup> المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية فى المغرب العربى، تونس، سراس للنشر، 1995، ص198

تمثلت أساسا في ارتفاع ميزانية وزارة الثقافة بناء الهياكل ومختلف المؤسسات الثقافية تطوير منظومة قانونية...الخ.

كل هذه المظاهر لفتت انتباهنا من حيث أن هناك و لو على المستوى الشكلي توجه نحو تراكم ثقافي قد يكون مؤشرا نحو استراتيجية تنموية مما جعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة وهي: هل هذه التحولات تؤشر على وجود أو حتى السير نحو تنمية ثقافية خاصة بهذا القطاع؟ يقتضي منا هذا السؤال معرفة أولا هل هذه التحولات شكلية أم عميقة؟ أي هل السياسة الثقافية المنتهجة من قبل وزارة الثقافة هي سياسة تنموية؟

في إطار هذه التساؤلات وبناء على نتائج البحث الإستطلاعي التي أكدت على وجود اشكال في مقارنة ظاهرة التنمية الثقافية عبر الأدوار التي تقوم بها وزارة الثقافة بين الفاعلين الثقافيين الرسميين والفاعلين الثقافيين غير الرسميين ارتأينا أن نتعمق و نفهم أكثر مدى مساهمة ما تقوم به وزارة الثقافة في تطوير الثقافة ومن خلال الكشف عن الأنساق الخفية التي تؤسس لتوجهات التنمية الثقافية لدى الخطابين.

لذلك ارتأينا أن نقارب هذا الموضوع من زاوية آليات انتاج السياسة والفعل الثقافيين من قبل وزارة الثقافة وانعكاسات ذلك على النسق الاجتماعي ككل.

منهجيا و في هذا السياق نظرا لندرة الدراسات العلمية الإجتماعية حول هذا الموضوع فيما يخص حالة الجزائر اتضح لنا أن المقاربة النوعية ذات التوجه الإستقرائي الكشفي المفتوح باستعمال المقارنة (بين الفاعلين الثقافيين الرسميين و غير الرسميين) هي أنسب طريقة للفهم والتفسير العميق لهذه الظاهرة التي اتخذت طابعا اشكاليا يتوضح فيما يلي:

يرى الفاعلون الثقافيون الرسميون (إطارات وزارة الثقافة) أن الجزائر تشهد تنمية ثقافية و بالتحديد بوادر لتنمية ثقافية ظهرت في هذه الفترة بفعل ما تقوم به الدولة ووزارة الثقافة على وجه الخصوص كبناء الهياكل الارتفاع المستمر لميزانية الوزارة تطوير منظومة قانونية...الخ، زيادة على تأسيس فعل ثقافي يظهر خصوصا في المهرجات الثقافية الكبرى التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة .

بناء على هذه المعطيات كيف تساهم هذه المظاهر في انتاج ديناميكية ثقافية بمختلف أبعادها الإجتماعية والإقتصادية، وهل يخضع كل من السياسة والفعل الثقافيين لتسيير وتخطيط عقلاني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة؟

لعل إثارة مثل هذه الأسئلة تفرز اشكالا و ردود فعل لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين، الذين يرون عموما أن ما تقوم به الدولة عبر مؤسسة وزارة الثقافة ما هو (على حد تعبيرهم) إلا بريكولاج ثقافي بمعنى أن هناك نشاطات ثقافية وفنية مرتبطة عموما بالمناسبات تهدف الى تحقيق أهداف سياسية تحديدا شرعنة النظام السياسي الحالي

اعتمادا على ذلك، و في نظر الفاعلين الثقافيين غير الرسميين ما هي مختلف العراقيل والمشكلات التي تحد دون الوصول الى تنمية ثقافية أو الى تحقيق بعض ملامحها، ما هي الإستدلالات والتفسيرات التي يقدمها المبحوثون لتدعيم ما يقولونه؟

من جهة أخرى و بناء على تقييم السياسة والفاعل الثقافيين من طرف الفاعلين الثقافيين غير الرسميين ما هي أهم اقتراحات تصور استراتيجية التنمية الثقافية في الجزائر ؟

من خلال دراستنا الإستطلاعية تبادرت الى ذهننا صياغة فرضيتين مفتوحتين، الهدف من ذلك ليس التحقق من صحتها بقدر ما هو وضع اتجاهات عامة يمكن الاستناد عليها في بحثنا، وهي على الشكل التالي:

. في نظر الفاعلين الثقافيين الرسميين يشهد الفضاء الثقافي المنطوي تحت وزارة الثقافة تحولات كمية ونوعية إيجابية تساهم في بلورة التنمية الثقافية  
. على عكس هذا المنظور يلاحظ الفاعلون الثقافيون غير الرسميين بأن ما تقوم به وزارة الثقافة يدخل في إطار التظاهر المادي للثقافة و يفقد الى المشروع الثقافي الواضح والهادف و هو بذلك يشكل عائق وظيفي للتنمية الثقافية .

تهدف دراستنا هذه الى تحقيق ما يلي:

. التعرف على توجهات التنمية الثقافية لكلا الفاعلين

. معرفة الاشكالات الكبرى التي تطرحها المسألة الثقافية و التنمية الثقافية في الجزائر

. محاولة كشف نماذج أخرى للتنمية الثقافية.

### ج. التحديد الإجرائي للمفاهيم:

لقد تمت مقارنة هذه المفاهيم انطلاقا من طبيعة الموضوع في علاقته بالميدان، حيث سمح لنا البحث الإستطلاعي الميداني زيادة على قراءتنا النظرية بالتأسيس لهذه المفاهيم التي لم تكن في معظمها على علاقة مباشرة بالنظريات السوسيولوجية إلا في جزئها مثل مفهوم

التنمية الثقافية الفعل الثقافي السياسة الثقافية...الخ، في هذا الصدد يرى كل من "كيفي و كمبهودت" أن المفهوم الإجرائي هو " مفهوم مبني ميدانيا من خلال ملاحظات مباشرة، أو معلومات تم جمعها من آخرين، فمن خلال قراءات ومقابلات المرحلة الاستطلاعية نستطيع جمع العناصر الأساسية لهذا البناء"<sup>1</sup>

. التنمية الثقافية: تعتبر من المفاهيم التي اشتقت من مفهوم التنمية.

يشير "بيار موليني" الى أن استعمال هذا المفهوم عند بعض السوسيولوجيين كان مبهما وغير واضح، حيث لم يحددوا اذا ما كان مرتبط بتنمية الوسائل المستعملة من طرف السلطات العمومية للثقافة تنمية الممارسات الثقافية أو توظيف البعد الثقافي في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>

يعتبر مفهوم التنمية الثقافية من المفاهيم الإجرائية التي استعملتها منظمة اليونسكو انطلاقا من الأبحاث الإجرائية الميدانية ومن تصوراتها لأهمية الثقافة في التنمية الشاملة و فيما بعد في التنمية المستدامة من خلال اعتبار الثقافة الركيزة الرابعة في هذه العملية.

عليه انحصر التعريف الأول للتنمية الثقافية لدى هذه المنظمة في المحافظة على التراث والإبداع الفني، لكن بعد ذلك أصبح يستعمل في مجالات عديدة كالتربية والتعليم البحث العلمي الإتصال...الخ.

من خلال هذا المنظور يمكن رصد جملة من التعريفات لهذا المفهوم وهي:

التنمية الثقافية عند جيرار أوغسطين " فعل لا مركزي متشعب ومتفرع ليشمل آخر جماعة صغيرة من الأفراد، كذلك هو فعل مستمر و متناسق وممتد، تركز التنمية الثقافية على مجموعة من المعطيات السوسيولوجية، الاقتصادية، الادارية والمالية"<sup>3</sup>

أما جوفر دومازيدي يعرفها بأنها "تنمية الموارد الفيزيقية والفكرية للإنسان انطلاقا من الاحتياجات المتعلقة بالشخصية والمجتمع"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Raymond Quivy ,Luc Van Compenhoudet, **manuel de recherche en sciences sociales** ; Paris ; Dumont ; 3eme ed ;2006 ; pp 116 117

<sup>2</sup> Pierre Moulinier,cf ; **programme de l'Unesco en matière de développement culturelle, (présentation des travaux réalisés depuis 1960)** ; Paris ; Unesco ;1994

<sup>3</sup> Gérard Augustin ; **le développement culturelle** ; paris ; Unesco ;1980 ;pp 03 04

<sup>4</sup> idem

ما يلاحظ على هذين التعريفين اتصافهما بالغموض والعمومية .

في نفس السياق ولكن بطريقة أكثر وضوحاً ترى منظمة اليونيسكو أن التنمية الثقافية تعني "التطور في الحياة الثقافية لجماعة مطالبة بتحقيق قيمها الثقافية، ومرتبطة بالشروط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>1</sup>.

من خصائص هذا التعريف أنه يجعل من التنمية الثقافية عملية اجتماعية تحمل الخصائص القيمة للمجتمع المحلي من جهة، و تأخذ بعين الاعتبار الأسس الموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تصبح مندمجة في النسيج المحلي والعالمي.

توضيحاً لهذه الفكرة يقدم مولونيي تحليلاً سوسيلوجياً دقيقاً لهذا المفهوم من خلال تحديده لمجموعة من الأبعاد وهي: البعد الأخلاقي، البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد الفردي والجمعي، ثم البعد السياسي، هذا ما ساعدنا أكثر في بلورة مفهومنا بالنسبة لموضوع بحثنا، خاصة ما يتعلق بالبعد السياسي<sup>2</sup>

تعرف نهى النعيمي التنمية الثقافية بأنها "منهجية تستوعب كل منتجات المجتمعات لتحركه في النهاية إلى أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع و يتفاعل معها الافراد بأساليب متفاوتة"<sup>3</sup>

أما عبد الوهاب بوحديبة فيحدد مفهوم التنمية الثقافية من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

. تضمين الثقافة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

. الاجراءات على مستوى الفعل الثقافي للإسراع في سيرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

. الاستعمال الذكي والمتناسق للوسائل المادية خاصة وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري وتكنولوجيات الاعلام من أجل الارتقاء السريع والشامل و الراديكالي للثقافة<sup>4</sup>

يكتسي البعدين الأخيرين بالنسبة لتعريف بوحديبة أهمية بالنسبة لنا انطلاقاً من أننا نريد أن

<sup>1</sup> Pierre Moulinier ;idem

2 ; ibid

<sup>3</sup> نهى النعيمي، النهضة العربية والتنمية الثقافية، دمشق، وزارة التعليم العالي، 2005 ص24

<sup>4</sup> Abdelwahab Bouhdiba ; le d éveloppement culturel facteur de transformation social ; dans ; l'élément culturel dans le développement ; Tunis ; centre d'étude et de recherche économique et social ;1991 ;pp 311 312

نبحث في الفعل الثقافي وعلاقته بالإقتصاد والفئات الإجتماعية، كذلك وسائل الإعلام من حيث أننا نركز على موضوع الإعلام الثقافي، و الممارسات الثقافية عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة

إن التنمية الثقافية هي عملية اجتماعية استراتيجية، تستهدف تطوير الثقافة التي تنعكس ايجابيا على الجانب الاجتماعي والإقتصادي والإنسان بشكل عام، تتخذ موضوعا لها الموارد والمواد الثقافية في إطار فضاء عمومي مخصص لها يسمى الفضاء الثقافي، الذي يشمل عدة قطاعات مثل قطاع الفنون والتراث و الكتاب، التربية والتعليم البحث العلمي الإتصال والإعلام السياحة الصناعات التقليدية.

إن تعاملنا مع هذا المفهوم انطلاقا من طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية و كذا الدراسة الميدانية الاستطلاعية جعلنا نهتم بالفضاء الثقافي الذي يشمل ويتعامل مع الموارد والخيرات الثقافية المتعلقة بالفنون على أشكالها الصناعات الثقافية الآداب والتراث الجمعيات الثقافية، المنضوية إداريا و مؤسساتيا تحت وزارة الثقافة، غير أن هذا لا يمنع من التعرض لقطاعات أخرى مثل التعليم السياحة الإعلام... الخ في علاقتها بوزارة الثقافة انطلاقا من طبيعة حالات التواصل التعاون أو العكس حتى نستطيع فهم و تفسير الظاهرة في سياقها الكلي كما يؤكد على ذلك مارسيل موس.

إضافة الى البعد الفضائي القطاعي هناك بعدا آخر يتمثل في مقارنة المفهوم من جانب الاستراتيجيات الموظفة. للتوضيح أكثر قمنا بتحديد مفهوم استراتيجية التنمية الثقافية.

. استراتيجية التنمية الثقافية: تعرف الإستراتيجية على أنها "فن التعبئة والتوجيه للموارد والطاقات البشرية و المادية قصد تحقيق أفضل و أمثل للأهداف المسطرة والموضوعة من طرف التنظيم الذي أشرف على وضعها ومادامت الاستراتيجية هي فن قيادة المعارك، فهي تعتمد أساسا على استقراء الواقع و استشراق المستقبل"<sup>1</sup>

عليه فاستراتيجية التنمية الثقافية تعني أليات و كفايات التخطيط للثقافة من حيث أنها مواد وموارد وخيرات ثقافية في مفهوم بورديو، كما تعني كفايات التصرف في هذه الأخيرة من أجل تحقيق التنمية الثقافية وحتى التنمية الشاملة

<sup>1</sup> عبد العزيز بن عثمان التويجري، التنمية الثقافية من منظور اسلامي، الرباط، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 1996، ص34

تحدد استراتيجيات التنمية الثقافية بالنسبة لطبيعة موضوعنا في ما تقوم به وزارة الثقافة من تخطيط ووضع البرامج... الخ، ابتداء من سنة 2000 الى 2012 (الحدود الزمانية لموضوع دراستنا)، كما تشمل استراتيجيات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين انطلاقا من تقييمهم لما تقوم به وزارة الثقافة و اقتراحهم لتصورات التنمية الثقافية في الجزائر.

غير أننا لا يمكن مقارنة هذا المفهوم علميا إلا اذا تطرقنا لمفهومين أساسيين و هما:

. السياسة الثقافية: يعتبر من المفاهيم الإجرائية ارتبط ظهوره بأفكار كارل ماركس حول الفن و السياسة الثقافية عند مالرو.

كما قام باثراءه مجموعة من الباحثين والخبراء من خلال دراساتهم الميدانية الإجرائية في إطار الهيئات الدولية، تحديدا منظمة اليونسكو

لقد تم انتقاء جملة من التعاريف تخص السياسة الثقافية وهي:

يرى جيرارد أوغستين بأنها "نسق من الغايات والأدوات والوسائل تختارها جماعة معينة و تقوم بتنفيذها سلطة ما في المجال الثقافي"<sup>1</sup>

في نفس السياق و بمنظور أكثر اجرائي يرى فؤاد السعيد بأنها " نسق من التوجهات المخططة التي تضعها الدولة (عادة)، بحيث تقود الى تحقيق أهداف ترتبط باحتياجات ثقافية مجتمعية عبر مشروعات وأنشطة محددة وترتكز التوجهات الى ركائز معينة تشكل الخصوصية الثقافية لذلك المجتمع، كما تنطلق من منظور ايديولوجي محدد"<sup>2</sup>

تشير هذه التعاريف الى أن السياسة الثقافية تعني التخطيط للثقافة تستهدف ادخال العناصر الثقافية في النسق السياسي من خلال ربطها بالسلطة والمؤسسات العمومية، تتطلب صياغة السياسة الثقافية وضع الخطط والبرامج وتوضيح آليات تنفيذها من خلال تحديد أهم الوسائل و الأدوات والمنظومات القانونية والايديولوجية التي تسيير وفقها.

غير أننا نرى في التعريف الذي قدمه منير السعيداني أكثر ضبطا للأبعاد والمؤشرات التي يمكن أن تصنع هذا المفهوم حيث يقول: "تتمثل السياسة الثقافية كما نستخدمها هنا في جملة

<sup>1</sup> Gerard Augustin ;ibid ;p67

<sup>2</sup> فؤاد السعيد، الجدل الثقافي في مصر بين السياسة الثقافية الرسمية والمشروعات الثقافية المضادة (بحث في اتجاهات الصحافة خلال عام 1988)، في كتاب العنصر الثقافي في التنمية ، تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ، 1991، صص 230 231



التشريعات القانونية و الإجراءات الإدارية والبرامج التنشيطية والتخطيطات و الممارسات التنفيذية التي تجند طاقات وقوى سياسية و اقتصادية واجتماعية و ثقافية تهدف الى خلق سوق للمواد الثقافية و بناء ملامح المشهد الثقافي و التأثير في أبرز التفضيلات الفنية والأدبية لدى أوسع قطاعات الجمهور بما يصوغ ذوقه و يستحث توجهاته الاستهلاكية<sup>1</sup>

يتناول هذا التعريف مجموعة من الأبعاد التي يمكن أن تشكل مفهوم السياسة الثقافية حسب الباحث، وهي: البعد القانوني البعد التخطيطي الإداري التدبيري البعد المرتبط بالفعل والممارسة البعد الذي يستهدف الفاعلين الاجتماعيين المساهمين في الدورة الثقافية كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية بعد متعلق باستراتيجيات التأثير والتنشئة الثقافية والفنية و أخيرا البعد الاجتماعي المتمثل أساسا في الجمهور المتلقي

بناء على ذلك يمكن صياغة تعريفا إجرائيا للسياسة الثقافية بالشكل التالي:

السياسة الثقافية هي عبارة عن عملية توجيه لتنمية القطاع الثقافي الذي تقوم به الدولة ممثلة في وزارة الثقافة منذ سنة 2000، تشمل على جملة من الخطط والبرامج الثقافية و آليات تسيير هذه البرامج وفق وسائل وأدوات ومنظومة قانونية، تقوم السياسة الثقافية الجزائرية على مرتكزات ايدولوجية و اجرائية

عليه يمكن تحديد أبعاد هذا المفهوم بالنسبة لموضوع بحثنا في:

البعد الزمني: من سنة 2000 الى 2012

البعد الحقلي: الفضاء الثقافي الرسمي ممثلا في وزارة الثقافة، الفضاء الثقافي غير الرسمي الفاعلين الثقافيين غير الرسميين

البعد الإيديولوجي: النسق الإيديولوجي السياسي ممثلا خاصة في خطابات رئيس الجمهورية

البعد البنوي: مكونات السياسة الثقافية (البرامج الثقافية التمويل، بناء الهياكل....الخ)

البعد الوظيفي: الرهانات

البعد التدبيري الأدوات: تدبير عقلاي غير عقلاي، وكذا الوسائل المستعملة، الفاعلين

البعد العلائقي: طبيعة التواصل والعلاقات الموجودة بين الفاعلين الثقافيين الرسميين والفاعلين الثقافيين غير الرسميين

<sup>1</sup> منير السعيداني، استحضالات الثقافة والمتقف والممارسات الثقافية، صفاقص، دار النهي، 2007، ص184

البعد التكاملي: مدى تكامل السياسة الثقافية لوزارة الثقافة مع السياسات الثقافية في القطاعات الأخرى كالتربية والتعليم السياحة...الخ

البعد الاقتصادي و الإجتماعي: توجهات السياسة الثقافية في المجال الإقتصادي و الإجتماعي

البعد التكويني: التكوين في المدارس الفنية

البعد الإشكالي:عراقيل التنمية الثقافية

البعد التقييمي: تقييم الفاعلين الثقافيين غير الرسميين للسياسة الثقافية المنتهجة من قبل الوزارة

البعد الإقتزاعي: اقتراح الفاعلين الثقافيين لجملة من الإجراءات والبرامج و تحديد الأولويات لتنمية الثقافة.

. الفعل الثقافي: لا يمكن تحديد معنى هذا المفهوم دون الرجوع الى المقاربات السوسيولوجية للفعل الإجتماعي في هذا الصدد نشير أن السوسيولوجيا تأسست كعلم لدراسة الفعل الاجتماعي.

يعرف غي روشيه الفعل على أنه "يتكون من شبكة من التفاعلات و الأدوار المبنية على التوقعات المتبادلة، فالتوقعات موجودة وتحمل معنى لدى كل فاعل انطلاقا من النماذج والقيم الثقافية، كذلك من التعابير الرمزية المحيطة بهم والممثلة لهم"<sup>1</sup>

في نفس السياق ترى مادلين غرافيتز أن الفعل هو "عبارة عن نشاط انساني يتكون من مجموعة متتالية من السلوكات المنبثقة من الدوافع و الموجهة لغايات، قد يكون الفعل الاجتماعي مرتبط بالفرد، المجموعة، أو يعبر عن النسق الاجتماعي"<sup>2</sup>

تختلف المقاربات السوسيولوجية في تعاملها مع مفهوم الفعل الاجتماعي، فالوظيفية يركزون على ارتباط هذا الأخير بالنسق و الحتميات الاجتماعية، غير أن فيبر يحدد الفعل الاجتماعي في أنه جملة من النشاطات و السلوكات الاجتماعية والفردية التي تتأسس

<sup>1</sup> Guy Rocher ; introduction à la sociologie générale (l'action sociale) ;Paris ;éd;;HMH ;1968 ;p131

<sup>2</sup> Madeleine Grawitz ; lexique des sciences sociales ; Paris ; Dalloz ; 8eme éd ; 2004 ; p 05

انطلاقا من تصورات الفرد و المعنى الذي يقدمه للموضوع بناء على القيم والغايات، في نفس المنظور تدخل المقاربات التفاعلية التي ترى في الفعل الاجتماعي تنسيق وتفاوض بين الذات والموضوع غير أن الذات هي التي تحدد الفعل.

يؤسس ألان توران مقارنته السوسولوجية للفعل الاجتماعي انطلاقا من المتغيرات الذاتية (المتعلقة بالفاعل) والموضوعية (الاحتميات والضبط الاجتماعي)، فهو يرى في الفعل الاجتماعي وسيلة للتغيير و الابداع قد تصطدم بالضغوط الاجتماعية المؤسساتية، مما يجعلها دائما في حركة جدلية . بالنسبة لتوران يعتبر العمل والحركات الاجتماعية ظواهر ومواضيع مؤسسة لمفهوم الفعل الاجتماعي<sup>1</sup>

انطلاقا من هذه المقاربات المتباينة يعتبر الفعل الثقافي بالنسبة لنا شكلا من أشكال الفعل الاجتماعي العام، حيث يشمل (انطلاقا من الدراسات الاجتماعية التي قاربت موضوع الثقافة كمواد و موارد ثقافية) مجموعة من النشاطات والممارسات الثقافية، كما يحوي أشكالا متعددة من الإستهلاك والإنتاج الثقافي الذي يقوم به الفاعل الثقافي ضمن فضاء يسمى الفضاء الثقافي العمومي، يستهدف تنمية الثقافة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية...الخ، و الفعل الثقافي في علاقته بالسياسة الثقافية يعتبر كممارسة و تطبيق لها كما يستطیع أن يكون عكس ذلك في بعض جوانبها.

عليه تكمن مقارنتنا للفعل الثقافي بالنسبة لموضوع بحثنا في جملة من النشاطات الفكرية الأدبية الفنية والتدبيرية...الخ، التي تخضع للتخطيط و البرمجة انطلاقا من قيم معينة يقوم بها الفاعلون الثقافيون في الفضاء الثقافي الجزائري، موجهة الى مختلف الشرائح الاجتماعية قصد تحقيق جملة من الغايات ترتبط بالتغيير و المحافظة، ينقسم الفعل الثقافي الى ما هو رسمي غير رسمي.

تحدد أبعاد الفعل الثقافي بالنسبة لموضوع بحثنا في:

البعد الزمني: مرتبط بالحدود الزمانية للدراسة

البعد المكاني: الجزائر

طبيعته ونوعه: استهلاكي انتاجي تشيطي ممارساتي فكري تراثي فني تسلية محافظ، تغييرية

<sup>1</sup> Voir ;Alain Touraine ; sociologie de l'action ;Paris ;éd du seuil ;1965

علاقته بالسلطة السياسية: فعل ثقافي رسمي: مرتبط بالدولة (وزارة الثقافة أو وزارة الثقافة مع وزارات وهيئات أخرى) فعل ثقافي غير رسمي (الجمعيات الثقافية والنوادي الفكرية الفنية... الخ مجموعات شبانية غير مهيكلة مثقفين... الخ)

علاقته بالمجال الجغرافي: فعل ثقافي محلي وطني اقليمي دولي

علاقته بالشرائح الاجتماعية: مدى ارتباطه بفئات المجتمع و طبيعة الجمهور الذي يستهدفه (اذا كان جمهور عام أم متخصص) حسب السن النوع المستوى التعليمي التوجه الفكري الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة... الخ)

علاقته بالإقتصاد اذا كان يستهدف الربح وتقوية البنية الإقتصادية للدولة

البعد التقييمي: النتائج التي حققها الإخفاقات.

. الفاعلون الثقافيون: يتأسس هذا الأخير انطلاقا من مفهوم الفاعل الإجتماعي الذي اتخذ في التنظير السوسيولوجي مستويات تحليلية مختلفة ارتبطت خاصة بالفكر البنيوي الوظيفي عند بارسونز و بالتوجهات التحليلية لماكس فيبر كذلك لأن توران في الحركات الإجتماعية.

غير أن السوسيولوجين الذين اهتموا بدراسة الفعل الثقافي كممارسة ذات خصوصيات و مجالات محددة ركزوا على الفاعل الثقافي ضمنا ومن أهم الرواد الذين تناولوا طرح هذا المفهوم للنقاش بيار بورديو في مقارنته للحقل الثقافي الفرنسي حيث فسر أن الفاعلين الثقافيين هم الذين يتعاملون مع المواد والخيرات الثقافية وفق استراتيجيات و خصائص البنية و موقعهم من تلك البنية والهابتوس الذي يحملونه بالتالي فالفاعل الثقافي في منظور بورديو في تعامله مع الخيرات الثقافية يوظف مختلف الأدوات والوسائل والإستعدادات ليعيد إنتاج أنساقه الاجتماعية المؤسسة الفكرية والشخصية التي توّطره

الفاعل الثقافي عند بورديو يشمل الأفراد الطبقات الشرائح الاجتماعية المؤسسات... الخ، يساهمون في إنتاج الدورة الثقافية ذات الأبعاد الاجتماعية الإقتصادية والسياسية بالتالي فالمنتجون الثقافيون المثقفون الجمعيات و النوادي الثقافية الإقتصاديون المستثمرون الإداريون الذين ينظمون الفعل الثقافي إضافة إلى الجمهور يعتبرون فاعلين ثقافيين.

اجرائيا تم مقارنة هذا المفهوم على الشكل التالي:

الفاعلون الثقافيون هم عبارة عن أفراد مؤسسات تنظيمات يمارسون الفعل الثقافي في الفضاء الثقافي العمومي انطلاقا من موقعهم في النسق الإجتماعي و ما يحمله من أنساق فرعية من

جهة و من خصائصهم السوسيو ايديولوجية التي يحملونها، على هذا الأساس يتحدد مفهوم الفاعل الثقافي بالنسبة لموضوع بحثنا انطلاقاً من بعد مركزي وهو:

طبيعة علاقته بالنسق السياسي (السلطة السياسية تحديداً) حيث تم تصنيف الفاعلين الثقافيين الى:

فاعلين ثقافيين رسميين: مندمجين في الفضاء الثقافي الرسمي ويمثلون خطابات السلطة فيما يخص المسألة الثقافية وهم إطارات في وزارة الثقافة.

فاعلين ثقافيين غير رسميين: ينتمون للفضاء الثقافي غير الرسمي و لا يمثلون خطابات السلطة تشمل هذه الفئة: المثقفين الصحفيين الفنانين الجمعيات الثقافية المشتغلين في دور النشر الأدباء والكتاب... الخ، يختلفون من ناحية توجهاتهم الفكرية من عروبية، اسلامية و علمانية.

. الفضاء الثقافي: هناك أدبيات عديدة في البحوث السوسيوولوجية تطرقت لمفهوم الفضاء الإجتماعي وقاربته من زوايا متعددة مختلفة ومتداخلة، حيث نجد مفهوم الفضاء يتقاطع مع مفهوم المجال الذي يوظفه السوسيوولوجيون وحتى الجغرافيون والعمرانيون ليعنوا به الإقليم أو الحيز المكاني كما أن لهذا المفهوم في تفسيراته السوسيوولوجية علاقة وطيدة بالمعنى الذي قدمه بيار بورديو للحقل والحقل الثقافي على وجه التحديد

يتأسس مفهوم الحقل عند بورديو انطلاقاً من البنيات المتفرعة والمتشابكة فيما بينها، تنظمها جملة من العلاقات و الإستراتيجيات تستهدف تقوية حركية الصراع من أجل كسب الشرعية الرمزية والاجتماعية والسياسة<sup>1</sup>

غير ان الفضاء في معناه الدقيق ارتبط بأبحاث و تنظيرات هابرمانس للمجتمع والدولة الحديثة خاصة ما يتعلق بالفضاء العمومي الذي يشمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة الأفراد المنظومات القيمية والمعيارية والقانونية العمليات الاجتماعية... الخ كل هذه المتغيرات على اختلافها و تناقضها تدخل في علاقات تشابكية وتفاعلية يوظفها الفعل الاتصالي العقلاني والتواصل عبر اللغة الذي يسمح بالفهم المتبادل الإتفاق و المعرفة

<sup>1</sup> Voir ; Pierre Bourdieu ; les règles de l'art (Genèse et structure du champ littéraire);Paris ;Seuil ;1992

المشتركة. يتصف الفضاء العمومي عند هابرمانس بالتوافقية و الديناميكية<sup>1</sup>

زيادة على هذه المقاربات، نلاحظ تطور مفهوم الفضاء الثقافي ليشمل متغيرات أخرى، كالعولمة التي انتجت لنا ما يسمى بالفضاء السوسيو ثقافي الافتراضي الذي هو حصلة توظيف وسائل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

عليه فالفضاء الثقافي بالنسبة لنا هو فضاء نزاعي بالدرجة الأولى يتشكل من خلال علاقات تفاعلية، صراعية بين مختلف الفاعلين الثقافيين حول اشكالية الثقافة في الجزائر و رهاناتها، وحول تحديد أليات التصرف في المواد والخبرات الثقافية، إذ يمكن تحديد أبعاد هذا الأخير كما يلي:

البعد المتعلق بطبيعة علاقته بالسلطة ( وهو جد مهم بالنسبة لنا ذلك لأنه متغير رئيسي في تأسيس الموضوع مقارنة مع الأبعاد الأخرى ) إذ يشمل:

فضاء ثقافي رسمي: كل المؤسسات الثقافية التابعة للدولة والممثلة على وجه الخصوص بالنسبة لطبيعة ميداننا في وزارة الثقافة و مختلف المؤسسات الثقافية التابعة لها والتي تشتغل وفق سياستها الثقافية، كما يشمل الفضاء الثقافي في بعض الجوانب وزارات أخرى كالإعلام السياحة التربية والتعليم من حيث الحالات التي تلتقي فيها مع وزارة الثقافة ( حالات المشاركة في الدورة الثقافية).

الفضاء الثقافي غير الرسمي: مرتبط بكل الأشخاص والتنظيمات والجمعيات....الخ التي تنشط و تمارس الفعل الثقافي خارج السياق الرسمي بشكله العام و ليس في تفاصيله.

البعد المتعلق بنوعية الفضاء الثقافي و يشمل: فضاء ثقافي فكري ترفيهي تراثي إنتاجي تشيطي تسويقي

البعد المجالي: فضاء ثقافي محلي وطني افتراضي

#### د. نوعية الدراسة و المنهج المتبع

تنتمي دراستنا الى البحوث النوعية التي تهتم بمقاربة الظاهرة وفهمها في حالتها الطبيعية، في هذا الصدد يرى أنطوني جيدنز بأن البحث النوعي "يعرف باعتماده في العادة على

1 روث و لاس، أنسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية)، تر محمد عبد الكريم الحوراني، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2011، ص 298

سحب العينات الهادفة و المقابلات التفاعلية التي تركز على هيكله شبه محددة لجمع البيانات و تركز أساسا الى استنباط ما يصدر عن الناس من أحكام و توجهات و تفضيلات و أولويات و ا إدراكات اتجاه موضوع ما، ثم تحليلها باستخدام الأساليب السوسولوجية أو الأنثروبولوجية<sup>1</sup> كما يعرفه كريسويل بأنه "عملية تحقيق للفهم مستندة على التقاليد المتميزة لمنهج البحث العلمي التي تقوم بالكشف عن مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويقوم الباحث ببناء صورة معقدة وشمولية و يحلل الكلمات و يضع تقريرا يفصل فيه وجهات نظر المشاركين بالبحث، ثم يقوم بإجراء الدراسة في الموقف الطبيعي"<sup>2</sup>

في سياق هذا النوع من البحوث ووظفنا المنهج الكشفي الاستقرائي الذي يعني "السير من الخاص الى العام، كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة أو التجريب"<sup>3</sup> حيث يتأسس موضوع البحث من خلال البيانات التي يجمعها و يحللها الباحث، بالتالي فالفرضيات و النظريات عموما تظهر أو تشتق من مجموعة البيانات.

بناء على ما تقدم نستنتج أن المنهج الإستقرائي يعتمد على براديجم علمي مفاده أن: الميدان هو الذي يؤسس للموضوع معنى هذا أن عملية بناء الموضوع لا تتم في المرحلة الأولى مثل ما هو معروف في المقاربة الاستنباطية ولا تتطلق من نسق نظري وافتراضي صارم يقوم على مجموعة من المفاهيم بل يتشكل تدريجيا عن طريق محاكاتها للبيانات.

لقد ووظفنا هذه المقاربة انطلاقا من كون موضوع بحثنا \_ في منظورنا \_ استكشافي نظرا لندرة الدراسات السابقة والمثابفة حول الموضوع خاصة الدراسات السوسولوجية في الجزائر مما صعب علينا عملية التأسيس النظري و بناء توجهات دقيقة للموضوع، حيث بدت لنا ظاهرة التنمية الثقافية في القطاع الثقافي في الجزائر في الفترة الراهنة أكثر تشعبا و غموضا في متغيراتها مما تطلب منا التركيز على الميدان و دراسة الوثائق قصد فهم الظاهرة .

أضف الى ذلك تسمح لنا هذه المقاربة بالتقيب أكثر في الميدان عبر مراحل مما يساعدنا على كشف ما يسمى بالأنساق الخفية للظاهرة وتفسيرها في إطارها الشمولي وليس وفق متغيرات محددة يتم بناءها مسبقا.

<sup>1</sup> أنطوني غيننز، علم الاجتماع، تر وتقديم فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2005، ص676

<sup>2</sup> ماجد محمد الخياط أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، عمان دار الرؤية للنشر والتوزيع، ط1 2010 ص191

<sup>3</sup> محمد عبيدات: منهجية البحث العلمي (القواعد والمرحل والتطبيقات) عمان، دار وائل للنشر، ط2، 1999، ص48

زيادة على ما تقدم فالظاهرة الثقافية عموماً و مسألة التنمية الثقافية خصوصاً تتطلب الفهم بالمعنى الفيبري انطلاقاً من خطابات الفاعلين الثقافيين وانطلاقاً من ملاحظتنا الميدانية و الوثائقية حتى يتم استخراج جملة الدلالات والتوجهات المرتبطة بالمسألة الثقافية و تحركاتها في سياق علاقتها بالدولة والمجتمع من جهة و بالتراث والعولمة من جهة أخرى، ليس من ناحية الخطاب النظري فقط ولكن كذلك كإجراء استراتيجي.

تجدر الإشارة الى أن توظيفنا لبعض إجراءات المقاربة الإستقرائية لا يعني أننا انطلقنا من فراغ نظري ومفاهيمي، بل كانت لدينا قراءات نظرية استمرت معنا حتى أثناء جمع المعلومات وتحليلها. هذا ما يفسر أننا اعتمدنا على الاستقراء المفتوح على الاستنباط .

في هذا الصدد نشير إلى أن البيانات الميدانية وجهتنا الى قراءات أكثر تخصصاً وتحليلاً.

من المفيد أن نوضح بأن بيانات البحث الاستطلاعي وجهتنا الى بعض النظريات (بيار بورديو في الحقل الثقافي، ماكس فيبر في الفعل العقلاني) و إلى افتراضات عامة، حيث "لا يمكن أن ننطلق عشوائياً في الملاحظة، بل نقوم بإعداد مخطط يحوي على حد أدنى من المفاهيم يسمح لنا بأن لا نبحت من فراغ"<sup>1</sup> غير أننا لم نبني عليها موضوعاً، بل فضلنا أن نكتشف مدى تطورها في الميدان.

#### هـ. مجتمع البحث، المعايير والعينة:

يقتضي الحديث عن المعايير وطرق اختيار مفردات البحث تقديم صورة شاملة وواضحة عن مجتمع البحث و مواصفاته

ان طبيعة موضوعنا وكيفيات مقاربة هذا الموضوع تطلب منا أن نعتد على خطابات المبحوثين مع الخطابات الموثقة.

عليه يشمل مجتمع بحثنا فئتين أساسيتين وهما:

\_ فئة الدراسة الميدانية: وتضم مختلف الفاعلين الثقافيين الرسميين، وغير الرسميين، أي إدارات وزارة الثقافة الممثلين للخطاب الرسمي من جهة، ثم النخبة الفكرية والإعلامية والفنية وكذا مؤسسات المجتمع المدني، تتميز هذه الأخيرة بكونها مختلفة من ناحية تخصصاتها العلمية، توجهاتها الفكرية، أو نوع نشاطها في الحقل الثقافي، غير أنها غير مرتبطة بالخطاب

<sup>1</sup> Raymond Quivy ; Luc Van Compenhoudt ; idem ; p 20



الرسمي.

لقد تطلب منا بحثنا السير وفق معاينة غير احتمالية التي تعمدنا فيها انتقاء مفردات العينة بطريقة قصدية واختيارية تماشياً مع طبيعة الموضوع وأهدافه التي تعنى بالتفسير المعمق للظاهرة من خلال جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والبيانات و فهم دلالات ومعاني خطابات المبحوثين وأهم التفسيرات التي يقدمونها.

في سياق المعاينة القصدية تبيننا تركيب مجموعة من المعايينات وهي:

. **المعاينة الحصصية:** تسمح لنا هذه المعاينة بالمقارنة بين الخطابين فقسماً مجتمع بحث الدراسة الميدانية الى حصتين

الحصة الأولى تشمل الفاعلين الثقافيين الرسميين (إطارات الوزارة)، الحصة الثانية تضم الفاعلين الثقافيين غير الرسميين

. **المعاينة النمطية:** انتقينا مفردات البحث من خلال اختيار نمطي إذ تم اعتبارهم كأنماط ممثلة انطلاقاً من موقعهم في الحقل الثقافي انتاجاتهم الثقافية الفكرية والفنية، و مدى انخراطهم في الفعل الثقافي الى غير ذلك من المتغيرات.

غير أن المشكل الذي واجهناه في هذه المعاينة صعوبة الإتصال وتحديد المواعيد مع بعضهم، والأكثر من ذلك تخلف البعض منهم و لمرات عديدة عن اجراء المقابلة.

بناء على ذلك، و زيادة على اكتشافنا أن بعض المبحوثين قدموا لنا إجابات عامة وغير دقيقة اضطررنا أن نوظف أسلوب كرة الثلج الذي يقتضي التوصل الى مفردات العينة عبر مراحل من خلال مسار تدريجي. في هذا السياق نشير أن هذه الطريقة أفادتنا كثيراً اذ قدمت لنا مفردات غنية بالمعلومات فيما يخص موضوعنا. تم توظيفها فقط مع الفاعلين الثقافيين غير الرسميين

زيادة على المعاينة النمطية تم استعمال معاينة تطوعية مع إطارات وزارة الثقافة، ذلك لأن بعض الأشخاص رفضوا و تهربوا من اجراء المقابلة معنا.

عليه شملت عينة دراستنا الميدانية على 40 مفردة توزعت كالتالي:

33 مفردة يمثلون الخطاب غير الرسمي

7 مفردات يمثلون الخطاب الرسمي.

يتعلق الصنف الثاني من مجتمع البحث بالوثائق حيث تم اختيار مجموعة من الوثائق المكتوبة والالكترونية بطريقة قصدية نمطية على علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع بحثنا. تفيدنا هذه الوثائق في استخراج جملة المعلومات والبيانات المرتبطة بالبحث سواء تلك التي تعرض استراتيجية الدولة أو المتعلقة بتقييم هذه الاستراتيجية و عرض استراتيجيات أخرى.

بناء على ذلك تم اختيار الوثائق التالية:

. الوثائق الالكترونية:

. خطابات رئيس الجمهورية فيما يخص الثقافة: تم الإنتقاء على أساس الأحداث والمناسبات الثقافية والفنية و هي:

\_ الجزائر عاصمة الثقافة العربية: 2007 \01\03

\_اليوم الوطني للفنان: 2007 \06\08

\_المهرجان الافريقي الثاني بالجزائر: 2009 \07\05

\_ الحوار ما بين الثقافات والحضارات في الجزائر: 2003 \03\24

\_ افتتاح الأسبوع الوطني الرابع للقرآن: 2003 \12\29

\_ تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية

. خطاب وزيرة الثقافة حول التراث

. وزارة الثقافة، مديرية الدراسات الاستشرافية: مخطط قطاعي مفصل للموارد والخدمات والهياكل الثقافية الكبرى ديسمبر 2006 تحوي هذه الوثيقة على تقييم وتحديد نقائص القطاع الثقافي في مختلف فروع (الكتاب والمكتبات، السينما، المسرح...الخ) من خلال تقديم مؤشرات و أرقام ثم ما قامت به الدولة لترقية القطاع، كذلك صياغة استراتيجيات و رهانات مستقبلية

. وزارة الثقافة، مديرية الدراسات الاستشرافية: مخطط مفصل للمناطق الأثرية والتاريخية: هي تكملة للوثيقة الأولى، غير أن الإهتمام انصب حول قطاع الآثار (المواقع والمدن الأثرية)

. وزارة الثقافة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 برنامج اللجنة الوطنية، نوفمبر 2006: في هذه الوثيقة تم تقديم عرض وصفي للبرامج و الأنشطة الثقافية التي احتضنها مهرجان الثقافة العربية بالجزائر حيث تم التركيز على قطاع الكتاب و النشر، صالونات الكتاب، المحاضرات واللقاءات الأدبية...الخ

. مخلوف بوكروح، عمار كساب: السياسة الثقافية في الجزائر، مؤسسة المورد الثقافي

هو عبارة عن تقرير حول السياسة الثقافية في الجزائر، من خلاله يرصد الباحثان السياسة الثقافية منذ 1962 غير أنهما يركزان على الفترة الحالية(ابتداء من سنة 2000) أين يشهد القطاع الثقافي تحولات في مختلف المجالات، يصف لنا هذا التقرير التحولات التي يشهدها القطاع من خلال مؤشرات وإحصائيات وفي نفس الوقت يعرض لنا نقائص هذا الأخير.

الى جانب ذلك استعنت بوثائق السياسات الثقافية خاصة تلك المتعلقة بكندا.

. الوثائق الورقية:

. تقارير التنمية الثقافية في الوطن العربي من اصدار ونشر مؤسسة الفكر العربي، لبنان: وهي سنوية بدأ صدورها عام 2008 تهتم بتشخيص الوضع الثقافي في الوطن العربي في جميع مجالاته من خلال عرض دراسات و معاينات ميدانية بإحصائيات وكذا التعليق عليها وتفسيرها حيث تمكنا من الحصول على تقريرين:الأول 2008 الخاص بسنة 2007 والثاني 2009 الخاص بسنة 2008 وهما على الشكل التالي:

\_ جماعة من المؤلفين تحت اشراف سليمان عبد المنعم: تقرير التنمية الثقافية في الوطن العربي لعام 2007 الصادر سنة 2008: شمل هذا التقرير 749 صفحة، واحتوى على العناصر التالية: التعليم العالي في البلدان العربية، الاعلام العربي، حركة التأليف والنشر، الإبداع (الشعر، السرد، السينما، الدراما التلفزيونية، المسرح، الموسيقى والغناء)، الحصاد الثقافي (ملاحم من الحراك الثقافي خلال عام 2007)، الأطر المؤسسية للعمل الثقافي العربي، جوائز الابداع الثقافي العربي

\_ تقرير التنمية الثقافية في الوطن العربي لعام 2008 الصادر سنة 2009، شمل المواضيع التالية: المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية، التعليم و استقلالية الادارة في التعليم العالي، الخطاب الثقافي في وسائل الاعلام، الابداع (الأدبي السينمائي والدرامي المسرحي)، الحصاد الفكري لسنة 2008

. وزارة الثقافة: الدليل الإحصائي 2001 2010: يتكون هذا الدليل من جزئين، الأول يتعرض لصلاحيات وزير الثقافة والهيكل التنظيمي والقانوني للوزارة كما يتضمن نصوص انشاء و معطيات لمؤسسات تحت وصاية المؤسسة أما الجزء الثاني يشمل مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بالقطاعات الفرعية كالمتاحف الوطنية، المهرجانات....الخ

. وزارة الثقافة: وثيقة وزارة الثقافة للوزير الأول، 2011

. وزارة الثقافة: بوتفليقة والثقافة، ميزانية وزارة الثقافة 2011

## و. تقنيات جمع المعطيات:

فرضت علينا طبيعة موضوعنا استخدام تقنيات وأدوات جمع بيانات متعددة ومتنوعة حتى نتمكن من مقارنة الموضوع من مختلف جوانبه وجمع أكبر عدد ممكن من البيانات و المعطيات، عليه تم تقسيم هذه الأخيرة الى: تقنيات أساسية و أخرى ثانوية.

. التقنيات الأساسية: وتشمل على:

\_ المقابلة: نهدف من خلالها الى محاوره المبحوثين حول جملة من المواضيع والنقاط التي شكلت محور دراستنا، في هذا الصدد تم استعمال نوعين من المقابلة و هما:

المقابلة النصف موجهة، يعرفها عماد عبد الغني "بأنها غير مفتوحة الاجابات تماما، وغير مقننة بعدد كبير من الأسئلة الدقيقة، ففيها يملك الباحث عادة أسئلة موجهة مفتوحة نوعا ما"<sup>1</sup>، لقد تم توظيف هذا الصنف من التقنية حتى نستطيع أن نتعرف على: التوجهات الكبرى للإشكالات التي تطرحها المسألة الثقافية في الجزائر تقييم وتشخيص السياسة والفعل الثقافي وكذا اقتراح الفاعلين الثقافييين غير الرسميين لتصورات التنمية الثقافية في الجزائر.

عليه تم توجيه مجموعة من الأسئلة المفتوحة تطرقت من خلالها الى جملة من المواضيع. في هذا السياق نشير الى أن المقابلة النصف موجهة تم الاعتماد عليها مع فئة مبحوثي الخطاب غير الرسمي أين تم اكتشاف مع تطور المقابلات و توظيف أسلوب كرة الثلج في اختيار مفردات العينة أن بعض المبحوثين قدموا لنا اجابات دقيقة مبنية على مؤشرات، مما أحالنا الى إعادة مقابلتهم بطريقة معمقة ومتكررة.

<sup>1</sup> عماد عبد الغني منهجية البحث في علم الاجتماع(الاشكالات التقنيات المقاربات)، بيروت دار الطليعة 2007 ص73

\_ المقابلة المعمقة والمركزة : "تحتوي على أسئلة عميقة ومفتوحة... يكون دور الباحث أقرب لمدير الحوار أكثر منه مقابلاً، وهذا النوع يمكن الباحث من فهم تفكير المشارك وسلوكه"<sup>1</sup>، كما يمكننا هذا النوع من المقابلات تفسير بعض النقاط و المعلومات التي أثارها المبحوث. لقد استخدمنا هذا الصنف من المقابلات حتى نتعمق و نفهم أكثر تحركات ظاهرتنا المدروسة، ونكتشف معلومات وبيانات قد تعتبر جديدة بالنسبة لنا أو كنا نظن عكس ذلك. وظفنا هذه المقابلة مع بعض إطارات وزارة الثقافة خاصة مستشار الوزارة حتى نتمكن من تشخيص الإستراتيجيات المتبعة من قبل الوزارة و الإحاطة بكل جوانب السياسة الثقافية المتبعة من طرف الفضاء الثقافي الرسمي و كذا الفعل الثقافي المؤسس من طرفها. كانت هذه المقابلات متكررة حيث اتخذت في الأول شكل المواضيع والمحاور المفتوحة، ثم مع مرور الوقت وبداية تحليل البيانات تمت محاورتهم في نقاط جد متخصصة و بطريقة معمقة.

فيما يخص الفاعلين الثقافيين غير الرسميين تم توظيف هذا الصنف من المقابلة مع البعض منهم (الذين تم اكتشافهم بأنهم يحملون معلومات غنية و دقيقة بخصوص موضوعنا) حيث تم استجوابهم على مراحل و كان التواصل معهم ينصب حول نقاط محددة التي انبثقت من خلال ما تم تقديمه كإجابات من طرفهم، كذلك من خلال بعض الفراغات التي اكتشفناها عندما بدأنا في عملية تحليل البيانات.

لقد شملت مقابلاتنا على تنوعها جملة من مواضيع للنقاش كذلك مجموعة من الأسئلة منها ما هي تقديمية تتابعية كذلك أسئلة تمحيصية تفسيرية، ومنها ما اتصفت بطابع التنظيم حتى لا يتم الخروج نهائياً عن الموضوع .

. تحليل الوثائق : و هي تقنية غير مباشرة، نعتمد فيها كما يرى موريس أنجرز "على المواد المنتجة، الوثائق أو الأشياء التي يكون مصدرها الأشخاص أو المجموعات أو تلك التي تعنيهم أو تشير اليهم. أما عن محتوى الوثائق فيمكن أن يكون من طرازين: رقمي و غير رقمي. ويمكن أن نضيف الى ذلك أن المعطيات التي يتم جمعها يمكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ماجد الخياط، المرجع نفسه، ص 264، 265

<sup>2</sup> موريس أنجرز، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية(تدريبات عملية)، تر بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصة للنشر، 2004، ص356

استخدمنا تقنية جمع المعطيات من الوثائق بهدف معرفة كيف تتم عملية التخطيط للثقافة من طرف وزارة الثقافة أي التعرف على السياق الإيديولوجي والاستراتيجيات الإجرائية المستخدمة في هذا القطاع. كما مكنتنا هذه التقنية من الحصول على جملة من الاحصائيات المتعلقة بمختلف فروع قطاع الثقافة ناهيك عن استخراج مؤشرات تحول القطاع و أهم المشكلات التي يعانيها سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، في هذا الصدد نشير الى أننا وظفنا هذه الأداة بغرض جمع البيانات الكمية والنوعية معا.

تأتي أهمية قراءة و تحليل الوثائق في أنها ساعدنا في تدعيم بياناتنا الميدانية وكذا سد بعض الثغرات التي أفرزها الخطاب المباشر للمبحوثين.

. التقنيات المساعدة: وتحوي على:

**\_ الملاحظة:** استخدمنا الملاحظة في عين المكان التي تعتبر "تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية...الخ) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات"<sup>1</sup> في هذا الصنف استعنا بالملاحظة المكشوفة.

وظفنا هذه التقنية أثناء المقابلة لملاحظة وقراءة مختلف السلوكات التي تصدر عن المبحوثين كما تم الإستعانة بها عند زيارتنا المتكررة لوزارة الثقافة. أضف إلى ذلك استعمالنا هذه التقنية في سياق اللقاء الثالث الذي عقدته مجموعة من الفاعلين الثقافيين غير الرسميين في فبراير 2012 بمقر فضاء ألف نيوز بالجزائر العاصمة من أجل تقييم الوضع الثقافي الراهن ومحاولة وضع أسس لسياسة ثقافية خارج الإيطار الرسمي، حيث تم حضور اللقاء ومشاهدة مختلف السلوكات واستراتيجيات الاتصال والتواصل فيما بين الفاعلين والجمهور، كما تم رصد ردود الفعل اتجاه هذه المبادرة من طرف بعض إطارات وزارة الثقافة هذه الأخيرة (ردود الفعل) كانت قد اتخذت شكل الصراع و المواجهة بين الطرفين.

**ي. طريقة تحليل المعطيات:**

يهدف التحليل الكيفي للبيانات الى وصف و تفسير المعطيات عن طريق فهم المنظومة الداخلية للخطاب من هنا أرسى مجموعة من الباحثين جملة من الاجراءات الميثودولوجية

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص184

الواجب اتباعها. مثلا يقترح كل من "هيبرمان وميلز نموذجا تفاعليا لتحليل المعطيات في البحوث الكيفية والتي تركز على ثلاثة أبعاد: تجميع المعطيات، عرضها، تأويلها"<sup>1</sup>

تتعدد طرق التحليل الكيفي للبيانات غير أن التحليل الإستقرائي يبقى جد مهم. يعرف هذا الأخير على أنه "عملية استقرائية بصورة أساسية تتضمن تنظيم البيانات في فئات والتعرف على نماذج أو علاقات بين هذه الفئات وعلى عكس الإجراءات في البيانات الكمية تنشأ النماذج والفئات من البيانات بدلا من فرضها على البيانات قبل عملية الجمع والتحليل النوعي للبيانات يتضمن تطوير عناوين أو موضوعات أو فئات لهذه البيانات....و تحليل البيانات النوعية عملية دائرية مستمرة يمكن أن توصف بأنها عملية تحليل اكتشافي مؤقت"<sup>2</sup>

من خلال قراءتنا لمجموعة من المؤلفات التي تطرقت الى التحليل النوعي الإستقرائي للبيانات يمكن تلخيص الإجراءات التحليلية فيما يلي:

تنطلق هذه العملية من المخطط الأولي للتحليل الذي تم بنائه حيث يشتمل على مقدمات تحليلية مرنة قابلة للتغير والتطور في هذا الصدد يرى كوفمان بأنه "لا وجود لبحث ممكن بدون خيط موجه سلسلة من الأفكار المركزية تحد من احتواء و هيمنة الميدان علينا كذلك من التشكل العشوائي للفرضيات"<sup>3</sup>

تنظم وتبويب البيانات وفق الفئات هذه الأخيرة (الفئات) تحدد إما من خلال تساؤلات الإشكالية دليل المقابلة أو مباشرة من المعطيات علما أن الفئات قابلة للتطور.

تشمل الفئات مواضيع ومواضيع فرعية يتم استخراجها من خلال احتكاكنا وقراءتنا المتكررة عبر مراحل للبيانات حيث يتم تجميع جملة من المعطيات والمؤشرات التي تصب في معنى واحد و في كل مرة تقارن و تصقل المواضيع فيما بينها حتى يتم تعديلها أو تثبيتها.

تتم هذه العملية عن طريق كشف معطيات وبيانات جديدة ومهمة هذه الأخيرة تسمح لنا كما يؤكد كوفمان ببناء فرضيات.

تنتج لنا الفئات في جدليتها مع المواضيع المرتبطة بالبيانات و مع الأدبيات السابقة ما يسمى بالنموذج التفسيري الذي هو عبارة عن أفكار و مفاهيم استنتاجية منتظمة فيما بينها

<sup>1</sup> Michelle Lessard et al ; **la recherche qualitative (fondement et pratique)** ; Montréal ; éd nouvelles ; AMS ;1997 ;p70

<sup>2</sup> فريد كامل أبو زينة، ابراهيم مروان، **مناهج البحث العلمي، (طرق البحث النوعي)**، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2007 ص 237

<sup>3</sup> Jean Claude Kaufman ; **l'entretien compréhensif** ; Paris ; ed Nathan ;1996 ; p95

تؤدي دور تفسير و تأويل المعطيات، في هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن النماذج التفسيرية نكتشفها أولاً من خلال كل فئة ثانياً من خلال العلاقات بين الفئات، إضافة الى ذلك فهي تخضع للتطور و توضع محل البرهنة على ثباتها و صدقها.

يتكامل هذا النوع من التحليل في مع تحليل المحتوى الموضوعاتي الذي يهدف الى استخراج المواضيع والمواضيع الفرعية من الخطابات، حيث أن كل موضوع يحدد بناء على شبكة تحليل يتم اعدادها امبريقياً<sup>1</sup> لقد تم الاستعانة بهذا النموذج و أدمجناه بطريقة توفيقية مع النموذج الأول.

بناء على ما تم شرحه وتوضيحه تتجلى مظاهر اسقاط هذه الطريقة بالنسبة لموضوع بحثنا فيما يلي:

هناك فئتين رئيسيتين تم استخراجهما من خلال طبيعة المشكلة البحثية البحث الإستطلاعي، و أهداف الدراسة.

\_ فئة الفاعلين الثقافيين الرسميين: وتشمل استراتيجية الدولة من خلال ما تقوم به وزارة الثقافة ابتداء من عام 2000 الى 2012. في هذه الفئة و بناء على المعطيات المتحصل عليها ودليل المقابلة استخرجنا فئتين فرعيتين و هما:

\_ فئة استراتيجية الوزارة : ونعني بها السياسة والفعل الثقافيين ابتداء من خطابات رئيس الدولة و وزيرة الثقافة مروراً بمختلف العمليات والاستراتيجيات التي يتبعونها والرهانات التي يؤسسون عليها هذه الاستراتيجيات، شملت هذه الفئة الفرعية جملة من المواضيع تم اكتشافها من خلال المعطيات الميدانية والوثائقية.

\_ فئة العراقيين: وتشمل مجموعة من المواضيع المستنبطة من خلال البيانات تتعلق أساساً بالعراقيل والمشكلات التي يواجهها الفضاء الثقافي الرسمي فيما يخص عملية تطوير الثقافة.

\_ فئة الفاعلين الثقافيين غير الرسميين: تحوي على جملة البيانات الميدانية والوثائقية التي شكلت مجموعة من المواضيع تهتم هذه الفئة بمختلف الخطابات التي أنتجها الفاعلون الثقافيون غير الرسميين فيما يخص السياسة والفعل الثقافيين في الجزائر احتوت هذه الفئة على فئتين فرعيتين و هما:

2 Alain Blanchet ; Anne Gotman ; l'enquête et ses méthodes (l'entretien) ; Paris ;Nathan ;2001 ; p 95



\_ فئة تقييم الوضع الثقافي في الجزائر عموماً، والسياسة الثقافية المنتهجة من قبل الدولة و الممثلة في وزارة الثقافة على وجه الخصوص كما شملت هذه الفئة تقييم الفعل الثقافي في الجزائر.

\_ فئة تصورات لاستراتيجيات التنمية الثقافية في الجزائر: تطرح هذه الفئة جملة من المواضيع ترتبط أساساً بتصورات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين للإجراءات التي يجب تبنيها قصد أحداث ديناميكية ثقافية كما تشمل هذه الفئة على أهم الرهانات التي يجب أن توضع في الاعتبار.

لقد أدى اتباعنا لمراحل التحليل الإستقرائي بالنسبة للمعطيات المتحصل عليها الى تطوير براديفغات بناء على: كشف بيانات جديدة ومهمة بالنسبة لنا و مدى تكرار نفس الدلالات و المعاني من خلال مجموعة من البيانات زيادة على الرصيد المعرفي النظري الذي اكتسبناه خاصة من الدراسات السابقة. كما سمح لنا هذا التحليل باستنتاج مجموعة من المصطلحات و المفاهيم الإجرائية التي وظفها الفاعلون الثقافيون في خطاباتهم، كذلك تطوير المفاهيم الإجرائية التي انطلقنا منها .

تم استخدام في سياق هذه المنهجية من التحليل بعض الأساليب و هي:

\_ أسلوب الوصف: تقديم تقرير وصفي خارجي لعناصر ومكونات الفئات و كذا المواضيع والمواضيع الفرعية. ان اعتمادنا على جميع البيانات ووضعها في فئات يعني قيامنا بتصنيف وترتيب عناصر الظاهرة المدروسة.

\_المقارنة: فرضت علينا طبيعة مشكلتنا البحثية و الأهداف المرجوة من هذه الدراسة استعمال أسلوب المقارنة بين الخطاب الرسمي والخطاب غير الرسمي فيما يخص مسألة التنمية الثقافية في الجزائر حتى نستطيع في الأخير استنتاج توجهات هذه الأخيرة لدى الفئتين من خلال الاستدلالات التي يقدمونها للبرهنة على ذلك. كما استعملنا بعض الدراسات والتقارير للسياسات الثقافية لدى منظمة اليونسكو و كذا تونس كندا فرنسا قصد مقارنتها مع السياسة والفعل الثقافيين في الجزائر.

\_ أسلوب التفسير و التأويل: إن توظيفنا للفهم بالمعنى الفيبري الذي يعني الاهتمام بما يفكر فيه الأشخاص انطلاقاً من المعاني والدلالات التي يعطونها لتصوراتهم و أفعالهم سمح لنا باكتشاف العلاقات الكامنة بين عناصر الظاهرة المدروسة (المواضيع المطروحة) هذه

العلاقات الكامنة والمترابطة سمحت لنا باستنتاج نماذج تفسيرية تعتبر كاستدلالات تقدم تفسيرات وتأويلات نظرية بناء على بعض النظريات التي تم اكتشاف ملامتها لموضوع بحثنا، وهي:

البنائية التكوينية عند بيار بورديو: تفسر أن الحقل الثقافي في الجزائر هو حقل نزاعي بين ما هو رسمي وغير رسمي، أين يتم توظيف المواقع والإستراتيجيات في إنتاج الخطاب و ممارسة الفعل:

الوظيفية عند كل من:

ماكس فيبر: أين يتم تفسير طبيعة الفعل (عقلاني، غير عقلاني)

نظرية الحركات الاجتماعية عند ألان توران: من خلالها نفسر و نفهم أن الصراعات حول المسألة الثقافية تستطيع أن تأخذ شكل الحركات الثقافية التي قد نجدها خاصة في الفعل الثقافي الهامشي.

## ن. الدراسات السابقة:

قبل التعرض للدراسات السابقة بودنا أن نشير الى أن هذه الأخيرة في عمومها تم اكتشافها والحصول عليها عندما كنا في الدراسة الميدانية، لذا استندنا عليها في تحليل المعطيات ووظفناها لتوضيح و تدعيم ما تم الوصول إليه، زيادة على أنها ساعدتنا في اكتشاف النماذج التفسيرية. تجدر الإشارة إلى أننا تحصلنا على دراسات سابقة متنوعة من ناحية علاقتها بموضوع بحثنا كما أن هذه الأخيرة (الدراسات السابقة) منها ما هي ذات طابع نظري و أخرى ميداني.

يمكن عرض هذه الدراسات على الشكل التالي:

. التنمية الثقافية تجارب اقليمية من تأليف مجموعة من المفكرين و ترجمة سليم مكسور، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1983

هذا المؤلف عبارة عن تقارير ميدانية مفصلة مدعمة بمعطيات كمية ونوعية حول السياسات و العمل الثقافي لمجموعة من الأقاليم مثل افريقيا أوروبا أمريكا اللاتينية الدول العربية وجزر الكرايبب، قام بإعدادها مجموعة من الباحثين تحت إشراف منظمة اليونيسكو، يعرض نتائج بحث و عمل دام عشر سنوات. ركزت هذه التقارير على توضيح وتفسير النقاط التالية:

\_ هناك تفاوت ملحوظ بين هذه الأقاليم فيما يخص المؤشرات الدالة على التنمية الثقافية، يرجع ذلك الى اختلاف الاستراتيجيات والتخطيط، والأهداف من وراء هذه العمليات، زد على ذلك فللخصوصيات الإجتماعية والسياسية و الديموغرافية والاقتصادية لكل اقليم ولكل دولة دورا في ذلك

\_ توجد انجازات واخفاقات لكل دولة واقليم مقارنة مع أوضاعها السوسيوسياسية والاقتصادية  
\_ هناك مجموعة من التجارب الناجحة في تنمية الثقافة لبعض البلدان والتي تستطيع أن تكون كنموذج لبلدان أخرى

\_ ضرورة الانطلاق من الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع و التفتح على الثقافات الأخرى لتحقيق التنمية الثقافية

\_ ضرورة ايجاد سبل جديدة للعمل الثقافي خاصة في ظل ظهور وتطور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

\_ الاهتمام بدمقرطة الثقافة من خلال تطوير أدوات نشر هذه الأخيرة بناء الهياكل التقرب من الشرائح الاجتماعية على اختلافها لصناعة جمهور متذوق للثقافة والفنون، ثم الاهتمام بالتكوين الثقافي داخل المدارس.

تكن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لنا في أنها تقدم لنا مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتحقيق التنمية الثقافية كما أنها تمدنا بمجموعة من النماذج والتجارب الناجحة لبعض البلدان مما يفيدنا في تفسير وتدعيم معطياتنا الميدانية ومقارنتها بالخطاب الرسمي وغير الرسمي للفضاء الثقافي الجزائري.

. المثقف والتغيير قراءة في المشهد الثقافي المعاصر لمؤلفه صلاح جرار، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003

الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات ودراسات في موضوع المثقف و الفضاء الثقافي في الأردن والتي تم انجازها من طرف المؤلف بين عامي 2001 2002، يأتي هذا الإنجاز كمساهمة في النشاطات الفكرية والثقافية التي انطلقت في عام 2002 بمناسبة اعلان عمان عاصمة للثقافة العربية. ينقسم هذا المؤلف الى جزأين يهتم الجزء الأول منه بقضايا ثقافية عامة كالمثقف السلطة والتغيير....الخ، أما القسم الثاني يتناول بالوصف والتحليل ظواهر

متعلقة بالمشهد الثقافي الأردني من خلال معاينة ميدانية مرتبطة بالملاحظة التي قام بها الباحث لمجموعة من المؤسسات الثقافية في الأردن، حيث قدم لنا الكاتب وصف وتفسير دقيق للمشهد الثقافي الأردني .

يرى الكاتب أن الأردن تشهد حركة ثقافية من حيث العدد الهائل من الأنشطة الثقافية المتنوعة كما يزخر الفضاء الثقافي على عدد كبير من المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية، إضافة لذلك تعرف الأردن تطور ملحوظ في عدد المشتغلين بالثقافة والفن. غير أنه يتساءل حول فعالية هذه المظاهر المادية للثقافة أي هل هذه المظاهر المتراكمة والتي هي في تزايد عددي تعكس لنا فعل ثقافي مؤثر؟ و "أين هي نتائج النشاط الثقافي على المجتمع الأردني، و ان كنا نرى في الثقافة العلاج الناجح للخلل الاجتماعي و أنه يقع على كاهل الثقافة مسؤولية توثيق أواصر المجتمع و تماسكه و تحصينه و تطوره فهل يعني ذلك أن أزمة المجتمع الأردني هي أزمة ثقافية في أساسها"<sup>1</sup>. يجيب الكاتب الى أن التراكم الكمي للأنشطة و الهياكل الثقافية يعتبر كمؤشر للحركة الثقافية لكن ليس معيار للحكم على فعالية العمل الثقافي و مدى سيره في تحقيق التنمية.

في هذا السياق قدم المؤلف جملة من الأسباب التي تحول دون فعالية الفعل الثقافي منها ما هو متعلق بتهميش الثقافة و نقص الوعي بدورها، كذلك عدم وجود مرجعية مركزية للعمل الثقافي وغياب التنسيق بين المؤسسات المنخرطة في العمل الثقافي ثم أزمة المثقف من جوانبها البنوية والوظيفية و علاقته بالمجتمع والدولة<sup>2</sup> بعدها قدم الكاتب مجموعة من الاستراتيجيات في شكل مقترحات قصد النهوض بالثقافة في الأردن و هي:

\_ انشاء هيئة عليا للتوجه الوطني تضم وزير الثقافة وزير التربية والتعليم و وزير الإعلام من أجل وضع استراتيجية تكاملية للتنمية الثقافية.

\_ توجيه المزيد من الرعاية للمؤسسات الثقافية والمثقفين والتنسيق فيما بين المؤسسات

\_ توخي الدقة في انتقاء الأعضاء في الهيئات الثقافية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صلاح جزار، المثقف والتغيير(قراءة في المشهد الثقافي المعاصر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003ص134

<sup>2</sup> المرجع نفسه صص 147 152

<sup>3</sup> نفس المرجع، صص 152، 154

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة من زاوية البرهنة على أن التزايد العددي في الهياكل والنشاطات الثقافية ليس مؤشر للتنمية الثقافية طالما توجد عراقيل تدبيرية للفعل الثقافي الذي ينعكس سلبا على المجتمع، وهذا ما أريد البرهنة عليه فيما يخص حالة الجزائر التي تشير معظم البيانات الوثائقية والميدانية في الخطاب غير الرسمي على وجود فجوة عميقة بين التراكم المادي للثقافة و مدى فعالية هذه الأخيرة

. الحركة الثقافية في الامارات من تأليف عبد الخالق عبد الله، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط1، 2000

الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات معظمها كتبت في الثمانينات، سبق نشر بعضها في الصحف الثقافية وألقي بعضها في محاضرات بين فترة 1987\_ 1996، يدور الموضوع الرئيسي لهذه المقالات حول الواقع الثقافي في الامارات العربية تحديدا ظهور الحركة الثقافية في هذه الدولة، حيث ينطلق الباحث من سؤال رئيسي مفاده: كيف نفهم الواقع الثقافي في الامارات ما هي أبرز سماته وخصائصه الى أين يتجه وما هي التحديات التي تواجه الثقافة والمتقنين؟

منهجيا يقدم الكاتب قراءة وصفية تفسيرية و تقييمية للمشهد الثقافي الاماراتي باستعمال نوعين من التحليل، العام و الاستقرائي حيث ركز على مقارنة عينة من الظواهر الجزئية المتعلقة بالسياسة والفعل الثقافيين. في البداية يقدم الكاتب صورة وصفية لأهم التغيرات التي مست الفضاء الثقافي في مجال الآداب والفن والفكر....الخ، حيث يرى بأنها تعبر عن التحول التطوري الذي شهده الفضاء الثقافي الإماراتي في تلك الفترة ويرجع ذلك حسب المؤلف الى الدور الذي قامت به الأسرة الحاكمة فيما يخص الإهتمام بالثقافة وتمويلها. كما يركز على الطفرة التي عرفتتها الامارات في الجانب الاقتصادي والتي كانت لها انعكاسات إيجابية على النشاط الثقافي والفكري الذي أدى الى ظهور ما يعرف بالتراكم الثقافي.

غير أن المؤلف يتفحص هذا الواقع بمنظار نقدي من خلال بنائه لسؤال مفاده: هل هذه الحركة الثقافية حققت الطموح الثقافي و هل أصبحت الثقافة في قلب النشاطات الحياتية أم أنها لا زالت هامشية؟

يجيبنا المؤلف بأن الفعل الثقافي لا زال مرتبطا بالقرار السياسي وأنه لحد الآن لم نستطع أن نكون جمهور متذوق للفنون والآداب كما أن الاتصال والتواصل والحوار الهادف بين مختلف الفاعلين الثقافيين كالأدباء والمفكرين والفنانين يكاد يكون مفقودا وغير مؤسس.

عليه يقترح الكاتب جملة من الاستراتيجيات والحلول تتمثل في:

\_ ضرورة ارتباط الحركة الثقافية بالمشكلات و الخصائص المحلية والوطنية

\_ خلق هامش من الحريات في المجتمع تسمح بمشاركة الجمهور في النشاطات الثقافية والاجتماعية

\_ بناء منظومة اتصالية تفاعلية بين مختلف الفاعلين الثقافيين تسمح لهم بإيجاد طرق عمل مشتركة، ولغة موحدة تخدم الحركة الثقافية

لا تختلف أهمية هذه الدراسة بالنسبة لنا عن الدراسة التي سبق شرحها (المتقف والتغيير قراءة في المشهد الثقافي المعاصر لصالح جرار) ذلك لأنهما انطلقنا من نفس الأطروحات و توصلنا عموما الى نفس النتائج.

. السياسات الثقافية واستراتيجيات التنمية لإبراهيم بدران في ريتا عوض وآخرون "تشكيل السياسات الثقافية" أوراق ندوة عقدت بعمان في المركز الثقافي الملكي 21|09|2000، عمان، وزارة الثقافة، 2003، ص 09 22

هذه الورقة عبارة عن دراسة نظرية وصفية تفسيرية قاربت موضوع التنمية والتنمية الثقافية على وجه الخصوص التي يراها الكاتب جد مهمة في ظل تطور وسائل التكنولوجيات الحديثة وظهور ما يعرف بمجتمع المعرفة.

تأسست هذه الدراسة عبر عملية مقارنة بين الدول العربية من جهة والدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى في مجال التراكم الثقافي والعلمي، حيث استنتج من خلال مجموعة من البيانات والإحصائيات بأن هناك فروقات شاسعة وعميقة بين الجانبين يرجع ذلك حسب المؤلف الى عوامل متعددة منها ما هو ايدولوجي فكري و ما هو استراتيجي اجرائي.

تتمظهر هذه الفروقات في أن الدول الأكثر تقدما اقتصاديا هي أكثر تطورا في الجانب الاجتماعي والثقافي حيث أن هذه الأخيرة ربطت بين الاقتصاد و أشكال الثقافة لتزيدها ديناميكية وهذا ما لم تفعله الدول العربية .

بناء على هذه النتائج يطرح الكاتب أسئلة تتعلق أساسا بآليات توجيه عملية التنمية الثقافية في الدول العربية وهي: هل يمكن تحقيق استراتيجيات التنمية في هذا العصر دون تطوير ثقافة جديدة هل يمكن ذلك دون وجود ثقافة قادرة على تحفيز عناصر الخلق الإبداع والابتكار لدى الأفراد هل يمكن أن تستمر المفاهيم الثقافية السائدة و الرؤية الثقافية المتداولة

دون استثمارات جديدة فيها ودون آليات جديدة تمكنها من التأثير والتأثر بمعطيات العلم والتكنولوجيا المعاصرة؟

في هذا الصدد يقدم الكاتب تصورا لاستراتيجيات تنمية الثقافة العربية و التنمية الشاملة لهذه الدول انطلاقا من أهمية البعد الثقافي في العملية.

\_ إعادة تشكيل السياسات الثقافية انطلاقا من اعادة تنظيم وربط المكونات والعناصر التي تشكل الهرم الثقافي للدول العربية من خلال قراءة جديدة للتراث تستوعب المتغيرات العالمية الجديدة خاصة تلك المرتبطة بالاقتصاد الصناعات الثقافية العلم والمعرفة. من هنا فالثقافة المعاصرة بالنسبة للباحث "تقوم عبر أسس مادية و اقتصادية هائلة و تتزايد كلفتها بشكل لا يستطيع أي مثقف أن يهملها أو يتجاهلها كما لا يستطيع أن يحرك ثقافته و ينشرها ويطورها بدونها"<sup>1</sup>

تحدد معالم الاستفادة من هذه الدراسة في أنها تقدم لنا سياق وصفي تفسيري لعلاقة الثقافة بالاقتصاد و التطور التكنولوجي والعلمي إضافة الى أنها تقدم رؤية لكيفيات تطوير البنية الثقافية المؤسساتية من خلال رسم سياسات ثقافية في زمن العولمة. كل هذه المتغيرات تعتبر مهمة بالنسبة لطبيعة بياناتنا المتحصل عليها.

\_ التصرف الاجتماعي في الموارد الثقافية لصاحبه منير السعيداني مقالة في علم الاجتماع الثقافي تم الحصول عليها من خلال تفحصنا لموقع الأستاذ الباحث منير السعيداني من تونس في الموقع الالكتروني مكتوب.

منهجيا اتسمت هذه المقالة التي هي عبارة عن دراسة سوسيولوجية تنتظم في سياق مشروع متكامل في علم الاجتماع الثقافي عموما وعلم الاجتماع الثقافي للمجتمعات العربية الاسلامية على وجه الخصوص عند الباحث منير السعيداني بالأسلوب الوصفي والتفسيري و بتأطير تأويلي نابع من المقاربة البنائية التكوينية عند بيار بورديو.

تطرح هذه الدراسة للنقاش مسألة كيفيات التصرف الاجتماعي للموارد الثقافية من خلال تركيزه على الحالة التونسية، حيث قام الكاتب في البداية بتحديد اجرائي مفصل من خلال ضبط الأبعاد والمؤشرات لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات وهي:الموارد الثقافية التصرف الاجتماعي التصرف التنموي فلسفة التصرف الاجتماعي التنموي في الموارد الثقافية، بعدها

<sup>1</sup> ابراهيم بدران، السياسات الثقافية واستراتيجيات التنمية في ريتا عوض وآخرون تشكيل السياسات الثقافية، عمان، وزارة الثقافة، 2003، ص37

حاول أن يقارب ظاهرة تطور السياسة والفعل الثقافي في تونس قصد استخراج آليات تغير الحقل الثقافي التونسي.

انطلقت أولى مقارباته من وصف عام باستخدام المعطيات الإحصائية لكل ما يتعلق بالموارد الثقافية (ما هو مكتوب مقروء فرجوي سينمائي المشاهد التشكيلية والمتحفية ترفيهي سياحي). انتقل بعدها الى عرض وتحليل وتأويل استراتيجيات التصرف في الموارد الثقافية في علاقتها بالشرائح الاجتماعية خاصة الطفل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

يرى الباحث منير السعيداني أنه لا يمكن فهم و تفسير آليات التدبير الاجتماعي للموارد الثقافية دون ربط هذه الأخيرة ببعض المتغيرات و هي:

\_ متغير المجتمع المدني: يصف لنا علاقة الجمعيات الاجتماعية والثقافية المحلية بالفعل والممارسات الثقافية، وعلاقتها الوظيفية بالشرائح و المؤسسات الاجتماعية.

\_ متغير السياسة: من خلال عرض وتحليل تطور السياسة الثقافية في تونس خاصة في مجال التمويل الذي وصل عام 2009 بالنسبة لوزارة الثقافة الى 1.5 % من الميزانية الاجمالية للدولة، كما اتسمت توجهات السياسة الثقافية في تونس خاصة مع بداية التسعينات بتركيزها على البعد الإقتصادي الإستثماري في السياحة والصناعات الثقافية.

\_ متغير التشريع والتنظيم: يؤكد الباحث أنه مع دخول تونس الفضاء الثقافي المعولم شهد الحقل الثقافي تغيرات تشريعية ومؤسساتية تتعلق أساسا بطرق صرف المال وبتحديد أدوار الدولة في المجال الثقافي.

\_ متغير التكوين الأكاديمي والمهني المتخصص والإنتاج البحثي: للسياسة الثقافية في تونس توجهات واضحة نحو التكوين الثقافي والفني إضافة الى اهتمام المؤسسات البحثية بمواضيع التنمية والتسيير الثقافي.

\_ متغير الشراكة الدولية: من خلال اهتمام تونس بالتعاون والشراكة الثقافية مع الدول الأوروبية خصوصا

عموما نستطيع القول بأن الكاتب يؤسس لعملية التصرف في الموارد الثقافية من خلال علاقتها بالمجتمع السياسة و الإقتصاد ليستنتج في الأخير أن الإشكال المطرح بالنسبة للفضاء الثقافي التونسي يتعلق بذلك النقابل بين التثمين التنموي الأهلي من جهة أولى والاستثمار المتاجر من جهة ثانية.



يمكن استثمار هذه الدراسة المشابهة في مقارنتها بالحالة الجزائرية (تعتبر نموذج للمقارنة) كما يساعدنا هذا البحث في صياغة المواضيع والمواضيع الفرعية المرتبطة بالبيانات.

. مفكرة جديدة للسياسات الثقافية من أجل التنمية والتفاهم المتبادل من اصدار منظمة اليونيسكو، باريس، 2011

هي وثيقة أصدرتها منظمة اليونيسكو اعتمدت في صياغتها على نتائج اجتماع مجموعة من الخبراء والباحثين حول التوجهات المفاهيمية و الإجرائية من أجل الأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنوع الثقافي والحوار ما بين الثقافات.

تتعلق هذه الوثيقة من فكرة أساسية محورها أهمية الثقافة في الحياة الاجتماعية الشاملة خاصة في الظروف الراهنة أين يشهد العالم أزمات سياسية اقتصادية أمنية وبيئية.

تكمن المساهمة في حل هذه الأزمات الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي العالمي والحوار ما بين الثقافات الذي يمثل عملية ديناميكية مستمرة لتبادل الأفكار والقيم الإنسانية وتشجيع التجديد و الإبداع خاصة في زمن العولمة أين أصبحت الصناعات الثقافية ووسائل التكنولوجيات الحديثة تؤدي دورا كبيرا في التعريف بثقافات و حضارات الشعوب ونتاج ثقافات جديدة مرتبطة بالمجتمعات الافتراضية .

انطلاقا من هذا يقترح الخبراء في إطار منظمة اليونيسكو إعادة النظر وتجديد السياسات الثقافية للدول التي تتوجه نحو:

\_ تكريس التنوع الثقافي الهادف الى الحوار فيما بين الثقافات والى التنمية المستدامة

\_ تشجيع التفكير الإبداعي والبحث من أجل دراسة الروابط بين الثقافة و الأزمة الاقتصادية

\_ تشجيع سياسات التنمية المحلية والإقليمية والعالمية

\_ تقوية التعاون الدولي عن طريق مساعدة الدول السائرة في طريق النمو من أجل اصلاح

مؤسساتها الثقافية وتكوين مهنيين ومختصين ثقافيين

تكمن أهمية هذه الوثيقة بالنسبة لنا في أنها تقدم جملة من الاستراتيجيات و المعايير التقنية في السياسة الثقافية التي بفعالها نستطيع أن نقرأ (في حدود معينة) استراتيجيات التدبير الثقافي في الجزائر إضافة الى ذلك فهي تفيدنا أكثر في تحليل مسألة التنوع الثقافي في الجزائر و مدى ارتباطها بالنسق السياسي.

. الثقافة كظاهرة حضرية: قراءة في مؤشرات التنمية الثقافية: حالة القطاع المحمي بقسنطينة رسالة ماجستير بجامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض والجغرافيا وتهيئة الاقليم قسم الهندسة المعمارية وال عمران من انجاز الطالبة مزري بن عريوة مونة وتأطير الأستاذ بن عباس قغوش، 2007

هي دراسة علمية ميدانية في تخصص الهندسة المعمارية حاولت الباحثة التطرق الى مسألة التنمية الثقافية في الجزائر من خلال مقارنة حالة القطاع الثقافي الأثري المحمي بقسنطينة، باستخدام مؤشرات التنمية الثقافية و المؤشرات الثقافية للتنمية المتعارف عليها دوليا.

لدراسة هذا الموضوع انطلقت الباحثة من بعض التساؤلات التي شكلت محور اشكالياتها وهي:

كيف تتمثل الظاهرة الثقافية في قسنطينة، هل هناك مؤشرات ثقافية تسمح بتأكيد وجود تنمية ثقافية حقيقية في المدينة؟

الى أي مدى يمكن اعتبار القطاع الأثري المحمي على علاقة بالتنمية الثقافية في قسنطينة؟ كيف يمكن للمواقع الأثرية التاريخية أن تشارك في الفعل الثقافي من خلال المواد والخدمات الثقافية التي تقدمها؟

للإجابة على هذه التساؤلات صاغت الباحثة مجموعة من الفرضيات قصد التحقق منها ميدانياً باتباع خطوات منهجية اتسمت باستعمال الوثائق من أجل الحصول على الإحصائيات كذلك الاستمارة التي وجهتها لمسؤولي كل المراكز الثقافية التابعة للقطاع المحمي بمدينة قسنطينة للتعرف على درجة مشاركة هذا الأخير في التنمية الثقافية للمدينة عليه خلصت الباحثة الى جملة من النتائج جاءت في عمومها على الشكل التالي:

\_ يمثل القطاع المحمي في قسنطينة مؤشراً لحركة ثقافية في المجال الحضري من حيث أنه يقدم خدمات و يستقطب النشاط الثقافي للجمعيات وكذا الجمهور (خاصة الطلبة الجامعيين) من أجل التعاطي مع الموارد الثقافية

\_ غير أن هذا القطاع يعاني من عراقيل تمنع دون اعتباره كمؤشر للتنمية الثقافية للمدينة وفق المعايير الدولية، من أهم العراقيل نجد: نقص التمويل الذي أثر سلباً على مقدرة مؤسسات هذا القطاع من انتاج عرض ثقافي (بالمعنى الإقتصادي) كمي و نوعي، زد على ذلك هناك عراقيل متعلقة بالجانب البنيوي المادي و نقص الوسائل في هذه المؤسسات، في

مقابل ذلك هناك مشكلات تتعلق أساسا بالطلب أي درجة انخراط الجمهور في الإستهلاك والنشاط الثقافي الذي تقدمه المؤسسات من جهة و عدم مقدرة الفئات الإجتماعية على صرف المال للتعاطي مع الخيرات الثقافية.

نظرا لطبيعة تخصص الطالبة جاءت مقارنتها لموضوع التنمية الثقافية تقنية بالدرجة الأولى و جد اجرائية اعتمدت فيها منهجية التحليل الإقتصادي للظاهرة.

غير أننا نستطيع أن نستثمر هذه الدراسة في الحصول على بعض المعطيات الإحصائية، كما أنها ساعدتنا على مقارنة الوضع الثقافي المحلي من خلال نموذج مدينة قسنطينة.

### ع. صعوبات الدراسة:

بودي في هذا السياق أن أركز فقط على العراقيل التي واجهتنا في الميدان وهي:

\_ صعوبة و في بعض الحالات تعذر الحصول على المعلومة ( خاصة البيانات الاحصائية المتعلقة ببعض الفروع) فيما يخص قطاع الثقافة الممثل في وزارة الثقافة، فرغم كل المحاولات التي قمت بها إلا أن بعض إدارات الوزارة رفضوا التعامل معي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

\_ تهرب بعض الفاعلين الثقافيين غير الرسميين في إجراء المقابلة معي بطريقة غير معن عنها، فرغم المحاولات العديدة في إعادة ضبط تاريخ المقابلة إلا أن هؤلاء لم يفوا بوعودهم مما اضطرني إلى إيجاد سبل أخرى للمعاينة كأسلوب كرة الثلج مثلا.

يتبين لنا مما سبق عرضه أن سيرورات البحث العلمي بالنسبة لموضوعنا هذا اتخت طابعا استقرائيا مفتوحا على الجانب الإستنباطي، حاولنا من خلاله أن نؤسس موضوعنا انطلاقا من البيانات والمعطيات الميدانية إضافة الى قراءتنا النظرية. تبرز معالم هذا التأسيس من خلال نوعية البحث التنوع في استراتيجيات التحليل والتفسير وكذا آليات جمع المعطيات من خلال توظيف عدة تقنيات إضافة الى طرق المعاينة و مدى ملائمة مواصفات أفراد العينة لطبيعة موضوع البحث.

عليه كيف تبرز ملامح هذه الإجراءات في عملنا الميداني والتطبيقي

ستتضح الإجابة على هذا السؤال من خلال الفصول المتعلقة بالدارسة الميدانية التطبيقية.

## الفصل الأول:

### سوسيولوجية التنمية الثقافية

1. التنمية: مقاربات سوسيولوجية

أ. تطور مفهوم التنمية

ب. نظريات التنمية

ج. أبعاد التنمية

2. الثقافة: مقاربات أنثروبوسوسيولوجية

أ. تعريف الثقافة و المقاربات النظرية

ب. خصائص الثقافة ومكوناتها

ج. أشكال و أنواع الثقافة

د. الموارد و الممتلكات الثقافية

3. التنمية الثقافية

أ. نشأة المجال الثقافي

ب. التنمية الثقافية في المنظمات الدولية

ج. استراتيجيات التنمية الثقافية

\_ السياسة الثقافية

\_ الفعل الثقافي

نحاول من خلال هذا الفصل أن نقارب مسألة التنمية الثقافية و نطرح مختلف الإشكالات التي يفرزها هذا المفهوم في أبعاده النظرية العلمية. بناء على ذلك تتمحور الفكرة الأساسية لهذا الفصل حول الأطر النظرية و المفاهيمية المؤسسة لسوسيولوجية التنمية الثقافية ابتداء من مقارنة كل من التنمية والثقافة لنلج بعد ذلك الى دراسة التنمية الثقافية و تشكلها تاريخيا ثم إلى الإستراتيجيات المستعملة في ذلك من خلال مقارنة السياسة والفعل الثقافيين.

## 1. التنمية : مقاربات سوسيولوجية

شكل موضوع التنمية اهتمام عدة تخصصات وباحثين، ويرجع ذلك لكون كل المجتمعات والدول في تواجدها تطمح للارتقاء وتحقيق التنمية من أجل العيش أفضل.

عموما تعرف التنمية على أنها مجموعة من التغيرات والتحويلات المقصودة والمخططة تمس مختلف البنيات والأنساق الإجتماعية الإقتصادية الثقافية و السياسية، حيث تهدف إلى تحسين الأوضاع والارتقاء بالإنسان. اذ يعرفها عبد الله ساقور في كتابه: "محاضرات في التنمية بالمشاركة" على أنها "جهود تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية (البنائية) والوظيفية (الغائية) اللازمة لترقية المجتمع على أن تتاح لأفراده فرص المشاركة فيها"<sup>1</sup>

### أ. تطور مفهوم التنمية

يحيننا البحث في مسألة التنمية إلى التعرف عن البدايات الأولى لظهور هذا المفهوم والظروف الإجتماعية والسياسية و الإقتصادية التي تشكل من خلالها كذا أهم التطورات التي عرفها، هذا ما يجعلنا نهتم أكثر بأهم النظريات التي فسرت هذه الظاهرة حيث سنقوم بتصنيفها وتفسيرها و إبراز قواعدها المعرفية والإيديولوجية.

كانت البدايات الأولى لظهور مصطلح التنمية في العلوم الاجتماعية في منتصف القرن العشرين مع الحرب العالمية الثانية حيث ارتبط هذا الأخير بمفهوم النمو في العلوم البيولوجية و كان يعني تلك التحويلات والتغيرات الإيجابية التي تطرأ على بلد أو جهة معينة وهذه التحويلات يمكن وصفها بأنها ارتقاء من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى تحدده مجموعة من المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي.

إن ارتباط مفهوم التنمية بالبعد الاقتصادي يعني أن هذا الأخير (الاقتصاد) هو مؤشر

<sup>1</sup> عبد الله ساقور محاضرات في التنمية بالمشاركة، عنابة، جامعة باجي مختار، 2007\2008، ص06

لقياس درجة التنمية والتطور لأي مجتمع من خلال بعض المؤشرات كالدخل القومي الفردي تراكم رؤوس الأموال التراكم في الإنتاج تحسن مستوى معيشة الأفراد....الخ، مما يجعلنا نفهم أن التنمية الاقتصادية هي أساس التنمية الشاملة بما فيها التنمية الاجتماعية والثقافية.

تاريخياً يرتبط هذا التفسير بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تدهور في البنى الاقتصادية لدول أوروبا، حيث أن "أولى التحاليل اعتبرت أن النقص في رؤوس الأموال هو العائق الأول للتنمية مما استلزم مساعدة عمومية في إطار مخطط مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب"<sup>1</sup> إضافة الى ذلك فأغلبية الدول التي كانت تحت الهيمنة الاستعمارية كانت قد أخذت استقلالها ولكي تخرج من دائرة التخلف استلزم عليها صياغة مشروع تنموي على شاكلة الدول الغربية ينطلق من ضرورة تطوير البنية الاقتصادية .

غير أن التغيرات والتحولات التي طرأت على الدول والمجتمعات بفعل عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية، أدت في الستينات إلى تغير مفهوم التنمية أو بالأحرى ظهور نموذج آخر من التنمية الذي ارتبط أكثر بضرورة التغيير الجذري للأنظمة السياسية نظراً لتبعيتها للدول الاستعمارية. فما ميز تلك الفترة الصراع الحاد بين الشرق والغرب و ظهور الإتحاد السوفياتي كقوة سياسية واقتصادية تجابه الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

في فترة الثمانينات نلاحظ سقوط أسعار النفط و ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب إلى جانب بروز كثير من المتغيرات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية طبعها التوترات والصراعات .

في خضم ذلك تبنت منظمة الأمم المتحدة مشروع القيام بدراسات امبيريقية في مجتمعات دول العالم الثالث قصد معرفة الخصوصيات الاجتماعية الثقافية السياسية الاقتصادية وكيف يمكن استثمارها في عملية التنمية. ما يميز هذه البحوث أنها اهتمت بدراسة الوحدات الصغيرة والبحث في ظواهر جد محددة تخص المجتمع المحلي.

حيث "تكشف الملاحظات الأولية لهذا التصور الأممي على توجه قاعدي للتنمية يعول بالأساس على دور الأهالي في تفعيل عملية التنمية، و الاضطلاع بالمهمة دون تعويل كبير

<sup>1</sup> Jean Paul Riviere ; les nouveaux habits du développement ; ccfid form'acting ; hors série ;2007 ;p05 ;

إن تشكل الأزمات البيئية الاجتماعية السياسية و انتشار العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي قد أدى إلى ظهور شكل آخر من التنمية يعرف بالتنمية المستدامة.

بناء على هذا العرض المختصر لمراحل تطور مفهوم التنمية و دور الأبعاد الاجتماعية وما تنطوي تحته من أبعاد أخرى يمكن القول مع أندري غيشاوا وايف غوسولت أن المقاربة السوسولوجية والأنثروبولوجية للتنمية "انتظمت حول ثلاثة مراحل: البنيات الحركات والتمثلات"<sup>2</sup>.

معنى هذا أن البدايات الأولى اهتمت بدور البنيات والأنساق على وجه التحديد الاقتصادية منها في صناعة التنمية أما المرحلة الثانية فقد ركزت على متغير الحركات الاجتماعية والسياسية ودورها في تغيير البنيات القائمة للوصول إلى التنمية أخيرا كان الإهتمام بالتنمية موجها للمجتمع المحلي بناء على خصوصياته الاجتماعية والثقافية.

### ب. نظريات التنمية:

يقضي الحديث عن النظريات السوسولوجية للتنمية تصنيفها وتقييها وفق معايير محددة لعل أهمها معيار طبيعة كل نظرية في نسقها المعرفي والإيديولوجي، وبالتالي النموذج الذي تقترحه في عملية التنمية.

ترى عزيزة خرازي أنه يمكن تصنيف الاتجاهات والمقاربات النظرية للتنمية على الشكل التالي:

اتجاه النماذج أو المؤشرات

الاتجاه التطوري المحدث

الاتجاه الانتشاري

الاتجاه السيكلوجي أو السلوكي

اتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية

<sup>1</sup> نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص116

<sup>2</sup> André Guichaoua ; Yves Goussault ; sciences sociales et développement ; Paris ; Armand Collin ; 1993 ; p

كما ينطلق "غي باجوا" من أسئلة محددة في تصنيفه للنظريات السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية و هي:

ما المعنى الذي يحمله مفهوم التنمية؟

ما هي العراقيل التي تحد من سيرورة التنمية؟

ما هي السياسات المعتمدة؟

من هم الفاعلون؟

من هم الذين يمكن التعاون معهم؟<sup>2</sup>

في هذا الإطار يقسم "غي باجوا" النظريات السوسيولوجية المفسرة للتنمية إلى:

\_ **نظرية التحديث:** حيث يرى أصحابها أن التنمية هي التطور في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية...الخ هذا الأخير الذي لا يمكن أن يحدث دون تبني نموذج محدد يتضمن: العقلنة التخطيط الإنجاز التخصص العلمنة...الخ، حيث تعتبر نخبة الدولة الحداثية مكلفة بعملية التحديث.

\_ **نظرية الثورة:** تفسر التنمية على أنها مسار لتحرير البلدان المتخلفة من استغلال الدول الامبريالية لها من جهة و الطبقات المحلية المهيمنة والمتواطئة مع الإمبريالية من جهة أخرى وهذا لن يتم إلا عبر الثورة والتغيير الجذري الذي يسمح بتحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للطبقات الشعبية.

\_ **نظرية التنافس:** ترى في التنمية أنها الإنتقال من مجتمع يعمل وفق منطق سياسي خاص بالدولة إلى مجتمع يعمل وفق العقلانية الإقتصادية، يمكن ترجمتها سوسيولوجيا من منظور ماكس فيبر بالفاعل العقلاني. تتبنى هذه النظرية كإستراتيجية: الخوصصة التنافس المبادرة الفردية أما الفاعلون فهم المقاولون أصحاب رؤوس الأموال و رجال الأعمال.

\_ **نظرية الصراع:** يطلق عليها نظرية الحركات الإجتماعية يمثلها ألان توران الذي يرى في التنمية على أنها انتقال المجتمع من مرحلة الزراعة إلى مرحلة ما بعد الصناعة حيث تتطلب

<sup>1</sup> عزيزة خرازي، الإتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية، الحوار المتمدن، 2008 01 29

www.ahewar.org

<sup>2</sup> Guy Bajoit ; pourquoi les richesses du monde sont y-elles si inégalement réparties (théorie sociologique du développement) ; in **antipodes** n spécial ; le développement ; itéco ; octobre ; 1997 ; p03 ; 04 ; www.itéco.be



هذه العملية مقدرة المجتمع على ممارسة الفعل على ذاته حيث تلعب الحركات الإجتماعية دورا كبيرا في ذلك<sup>1</sup>

يتميز تصنيف "باجوا" بالشمولية إذ استطاع أن يجمع مجموعة من النظريات والمقاربات السوسيولوجية المتشابهة في التوجهات الفكرية والإيديولوجية و يلخصها في نسق معرفي مشترك ليقدم بعد ذلك خصوصية كل توجه.

بناء على ما تم تقديمه من تصنيفات لنظريات التنمية عند مختلف الباحثين، و انطلاقا من فهمنا لهذه الأخيرة يمكن تقسيم النظريات السوسيولوجية للتنمية على الشكل التالي:

\_ **النظرية الخلدونية:** ترى في التنمية عملية الانتقال من البداوة الى الحضرة عبر استراتيجية تأسيس الدولة ومن مؤشرات التنمية لدى ابن خلدون التغير في المعاش الإهتمام بالصناعات و ظهور الحرفيين، التعليم، نشأة المدينة... الخ<sup>2</sup>

\_ **نظرية التحديث:** ترجع جذورها إلى أفكار فلسفة الأنوار و افرازات الثورة الصناعية والفرنسية وما أحدثته من تغيرات. تشمل جملة من المقاربات أهمها:

مقاربة أوغست كومت : يرى أن المجتمعات تخضع لحتمية التغير الاجتماعي في منحنى تطوري حدده بثلاثة مراحل وهي:

المرحلة اللاهوتية: و ساد فيها التفكير والتفسير بالأسباب الغيبية

المرحلة الميتافيزيقية: و ساد فيها التفكير الفلسفي

المرحلة الوضعية: تعتبر أهم مرحلة بالنسبة لأوغست كومت نظرا لأنها تمثل قمة الإرتقاء الفكري والعقلي الذي يؤسس العلم المنهج التجريبي عقلنة وتنظيم العلاقات الاجتماعية<sup>3</sup>

مقاربة دوركايم : يرى أن المجتمعات تتطور بفعل تقسيم العمل الاجتماعي من مجتمعات تقليدية تتميز بالبساطة العمومية سلطة العادات التقاليد والدين، كما تعتمد في معاشها على الزراعة ومنه فنوعية التضامن بين أفرادها يأتي بشكل آلي، إلى مجتمعات حديثة تمتاز بالتعقد التخصص وقوة الإنجاز، تعتمد في اقتصادها على الصناعة و الخدمات، أما نوع

<sup>1</sup> idem ;p16

<sup>2</sup> انظر ابن خلدون، المقدمة، نصوص جمعها ألبير نصري نادر، بيروت، دار الشرق، 2، 1968

<sup>3</sup> voir, Pierre Arnaud ;la sociologie de Comte ;Paris ;puf ;1969

## التضامن الاجتماعي فهو عضوي<sup>1</sup>

مقاربة ماكس فيبر: تتشكل التنمية من خلال قدرة الفاعل الاجتماعي على ممارسة الفعل العقلاني، إذ يهدف إلى تحقيق غايات محددة انطلاقاً من قيم معينة وباستعمال وسائل واستراتيجيات مضبوطة ومقننة. ففي مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وظهور الرأسمالية" يبين أن التنمية ظهرت في المجال الاقتصادي ممثلة في تراكم رؤوس الأموال الزيادة في الإنتاج التخصص في العمل... الخ. إن ظهور الديناميكية الاقتصادية حسب فيبر جاء من خلال توظيف الفاعلين الاجتماعيين لمجموعة من القيم والرموز الموجودة في المذهب البروتستانتي<sup>2</sup>

\_ مقارنة تالكوت بارسونز: يرى هذا الأخير أن التطور يكمن بفعل جملة من العمليات التي تحدث في النسق الاجتماعي وهي: التدرج التمايز الاجتماعي الارتقاء التكيفي التضمين وتعميم القيمة<sup>3</sup> يفسر بارسونز التطور على أنه تغير اجتماعي يحدث بطريقة تدريجية لا يخرج عن إطار النسق العام الذي يجب أن يتسم بحسبه بالليبرالية والديمقراطية... الخ.<sup>4</sup>

مقاربة رستو: نمو وتطور المجتمعات يكون عبر المراحل التالية

المجتمع والاقتصاد التقليدي: يعتمد على الزراعة انعدام وسائل النقل انعدام الإستثمار

التأهب للإنطلاق: تتميز هذه المرحلة بتشكل الاستثمار وظهور المقاولين الدخول في السوق الخارجية وظهور تقنيات جديدة

الانطلاق: بفعل ارتقاء الاستثمار والنمو المتزايد نلاحظ بروز قيم جديدة وإصلاحات اجتماعية عميقة

النضج: تزايد انتشار التقنية التخصص وتحولات اجتماعية

الاستهلاك الجماهيري: من مواصفات هذه المرحلة: النمو المتزايد في الإنتاج الاقتصادي

<sup>1</sup> Voir Emille Durkheim ; de la division du travail social ; paris ; puf ; 1986

<sup>2</sup> Voir Max Weber ; l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme ; Paris ; Gallimard ; 2003

<sup>3</sup> انظر برث وولاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (تمدد آفاق لنظرية الكلاسيكية) تر محمد عبد الكريم الحوراني، عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 275 282

<sup>4</sup> Voir Talcoltt Pearson ; sociétés (essai sur leur evolution comparée) ; Paris ; Dunod ; 1973

ظهور الخدمات ارتفاع دخل الفرد التأسيس للديمقراطية السياسية و الإستقرار الاجتماعي<sup>1</sup>

\_ نظرية الصراع والحركات الإجتماعية: لا يمكن فهم التنمية في منظور هذه النظرية إلا من خلال التطرق إلى مسألة التخلف والاستغلال. حيث ترجع جذور هذه النظرية إلى مقارنة كارل ماركس الذي يرى أن التطور الذي تشهده المجتمعات والدول تأسس على استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج للطبقة التي لا تملك وسائل الإنتاج، مما أدى إلى تزايد الإنتاج وتراكم رؤوس الأموال في يد طبقة محدودة، غير أن التنمية الحقيقية في نظره هي التي تحقق المساواة والعدالة بين مختلف الأفراد ولا يمكن الوصول الى ذلك إلا من خلال ثورة تقودها طبقة العمال ضد الطبقة البرجوازية<sup>2</sup>

غير بعيد عن هذه الرؤية ترى مدرسة التبعية أن التنمية لا يمكن فصلها عن التخلف ذلك انه رغم تبني الدول المتخلفة نفس مشاريع و خطط التنمية التي أخذت بها الدول المتطورة إلا أنها فشلت في تحقيق مبتغاها، هذا راجع لوجود تحالف بين الطبقة التي تسير هذه البلدان والقوى الامبريالية التي تقوم بنهب ثروات هذه الدول. لتحقيق التنمية وجب القضاء جذريا على أسباب التخلف انطلاقا من تغيير الأنظمة السياسية.<sup>3</sup>

يرى "ألان توران" أن التنمية تعني الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي، هذا الانتقال لن يتم إلا من خلال ممارسة المجتمع الفعل الاجتماعي على ذاته الذي توطره مجموعة من التصورات، في هذا المجال تعتبر الحركات الاجتماعية إستراتيجية فعالة في تحريك المجتمع وتغييره نحو الأحسن وهنا يبرز دور الفاعل الاجتماعي في عملية التنمية.<sup>4</sup>

\_ نظرية التنمية وخصوصية المجتمع المحلي: جاءت كنتيجة لمجموعة من الدراسات الإمبريقية قام بها مجموعة من الخبراء في إطار برنامج الأمم المتحدة، حيث اهتمت بدراسة الوحدات الصغيرة للمجتمع المحلي التقليدي كالعائلة المدينة أشكال السلطة في القبيلة و خرجت بنتيجة مفادها أن التنمية لا تظهر في الجانب الإقتصادي فقط وإنما تشمل كل ما هو اجتماعي ثقافي سياسي، زد على ذلك فللخصوصيات المحلية خاصة الثقافية والاجتماعية

<sup>1</sup>voir Walt Whitman Rostow ; **les tapes de la croissance économique** ; Paris ; le seuil ;1970

<sup>2</sup> Henri Lefebvre ; **sociologie de MARX** ; Paris ; puf ;1966

<sup>3</sup> Fernondo Enrique Cardoso ;Enzo Falletto ;**dépendance et développement en Amérique latine** ;Paris ; puf 1978

<sup>4</sup> Alain Touraine ;idem

دورا كبيرا في تحديد وتشكيل نموذج التنمية.<sup>1</sup>

نظرية التنمية المستدامة: جاءت لتسد النقص في النظريات السابقة حيث تركز على رؤية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية الاجتماعية والإقتصادية للنشاطات التنموية. في هذا السياق تم ادماج البعد الثقافي كركيزة رابعة للتنمية المستدامة.

تعليقا على ما تم عرضه يمكن القول أن المقاربات النظرية تختلف في منحنى توجهاتها في تفسيرها لظاهرة التنمية. في هذا الصدد تبدوا لنا "معالجة نظريات التحديث لقضية التخلف لم تتسم بالدقة بسبب عموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التي تطرحها كالنقل والتقاليد والأبعاد النفسية وغيرها، وقد اعتمدت نظرتها للتنمية على خصائص منجزة في المجتمعات الغربية كالديمقراطية وبناء المؤسسات والتنظيمات الثقافية العلمانية دون مراعاة لإختلاف الدول المعنية بالتنمية ودون محاولة تحديد الأسس والطرق للوصول إلى الأهداف المرسومة"<sup>2</sup>. حيث تعتبر التنمية "عملية تغيير لكل نواحي ومظاهر الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية للدول النامية"<sup>3</sup>

بناء على ما تقدم طرح السؤال التالي: هل هذا التغيير الذي يدعوا إليه أصحاب نظرية التحديث و الصراع ينسجم مع المرجعيات الثقافية وأشكال التنظيم الاجتماعي الذي يؤطر المجتمع ويحدد استقراره وتوازنه وانسجامه ؟

ما يلاحظ على هذه النظريات أن أغلبها ركزت على أن التنمية الاقتصادية من خلال حركة التصنيع وتراكم الإنتاج و رؤوس الأموال هي المحددة للأشكال الأخرى للتنمية غير أنها تجاهلت أن التنمية الاقتصادية ينتجها الإنسان ومنه المجتمع بثقافته ورموزه وطريقة تفكيره وتنظيمه الاجتماعي.

فيما يخص الإنسان و دوره في التنمية الاجتماعية الشاملة ظهر توجه جديد يعني بالتنمية الإنسانية من كل الجوانب خاصة الاجتماعية والثقافية لأنها تعتبر مؤشرا على تحسن نوعية الحياة.

عموما تبقى مفاهيم مثل الفعل العقلاني التخطيط الإنجاز التراكم التنظيم الصراع الحركات الاجتماعية .... الخ كاستراتيجيات إجرائية مهمة في عمليات التنمية و يجب الأخذ بها و

<sup>1</sup> André Guichaoua ; Yves Goussault ; Ibid

<sup>2</sup> رايح كعباش سوسولوجيا التنمية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة، جامعة منتوري، 2006 ص 25

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 49

أفلمتها مع المرجعية والنموذج الثقافي لكل مجتمع بمعنى آخر تفعيل هذه المفاهيم انطلاقاً من الخصوصيات الثقافية. في هذا الصدد تظهر اليابان كأحسن مثال على ذلك من خلال "المحافظة على ثقافتها التاريخية الإجتماعية الدينية الجمالية الروحية والإيديولوجية، فقد استطاعت أن تسترجع لمشروعها نموذج التنمية الغربية من خلال مجموعة من القيم التكنولوجية و العقلانية الإقتصادية"<sup>1</sup>

### ج. أبعاد التنمية

\_ **التنمية الإقتصادية:** ركزت عليها مختلف النظريات ونعني بها الارتقاء والتحسين الكمي والنوعي في الإنتاج الاقتصادي ارتفاع دخل الفرد انتشار التقنية والتخصص في العمل ازدهار المواصلات الاستهلاك السلعي المتزايد...الخ

\_ **التنمية الاجتماعية:** في معناها الواسع تشمل كل المجالات و هي هدف التنمية أما المعنى الضيق الذي تتخذه فتعني تطوير المؤسسات الاجتماعية خاصة التعليمية والصحية منها محاولة القضاء على التهميش الاجتماعي تمكين الروابط الاجتماعية و خلق التضامن الاجتماعي.

\_ **التنمية السياسية:** تتعلق أساساً بمظاهر الحكم الديمقراطي كالمشاركة السياسية الأساليب الإنتخابية الشفافة حداثة التنظيمات والمؤسسات السياسية الدور الفعال للمجتمع المدني...الخ.

\_ **التنمية الثقافية:** و هو موضوع دراستنا إذ يمكن النظر الى التنمية الثقافية من زاويتين: الأولى تتعلق بدور الثقافة في عملية التنمية من خلال البحث في كيف يمكن لمجموعة من القيم والمعايير والأفكار أن تحقق التطور والتنمية الشاملة بأبعادها الإقتصادية الإجتماعية والسياسية، أما الثانية فتعني تنمية الثقافة أي الفضاء الثقافي الذي يتضمن المواد والممتلكات الثقافية من خلال استراتيجية الإنتاج النشر الإبداع...الخ

ما يمكن قوله أن أبعاد التنمية كلها مترابطة و متكاملة لا يمكن فهمها إلا من خلال التأثير المتبادل فيما بينها، ذلك لأن التنمية في الأخير تعني ترقية الإنسان من مختلف نواحيه.

## 2. الثقافة: مقاربات أنثروبوسيوولوجية :

<sup>1</sup> Claude Rafaël Sammama ; développement mondial et culturalités ;Paris ;Maisonneuve et larase ;2001 ;p250

تظهر لنا الدراسات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية أن "العلوم تقوم على حقيقتين أساسيتين: إحداهما أن الإنسان كائن اجتماعي أما الأخرى فتتصل بالسلوك الإنساني الذي يصدر في أشكال وأنماط منتظمة وفي صور على قدر كبير من الإطراد والتواتر"<sup>1</sup> ما يمكن استنتاجه من هذه الجملة أن الإنسان في سيرورته الحياتية هو كائن اجتماعي منظم في سياق بنيات وأنماط توطنها علاقات وتفاعلات اجتماعية من جهة ، وهو منتج وممارس لأفكار وتصورات وسلوكيات من جهة أخرى، هذه الأخيرة تفسر لنا انفراد الإنسان بالثقافة.

تشير مختلف الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أن علم الأنثروبولوجيا يعتبر من العلوم الأولى التي اهتمت بدراسة الثقافة من الناحية العلمية وأسسها كمفهوم ذو أبعاد ومؤشرات امبريقية، حيث "كادت الأنثروبولوجيا تمتلك الثقافة و تجعل منها امتيازاً لها وتتحول إلى العلم الذي يتحدث باسمها وعنهما وحولها. وذلك على خلفية أن الثقافة هي من مكتشفات الأنثروبولوجيا أو أنها أي الأنثروبولوجيا هي التي عملت على اكتشافها بالعودة إلى العقل البدائي و المجتمعات البدائية ومحاولة البحث عن جذور الثقافة وبدائياتها وكيف تنشأ وتتموا وتتطور وتجيب على سؤال لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة"<sup>2</sup>

يعتبر مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم تداولاً وأكثرها غموضاً وتعقداً وتشعباً نظراً لتداخل عدة متغيرات مختلفة في تكوين هذا المفهوم و لتعدد زوايا الدراسة النظرية و المنهجية فيه.

لتوضيح ذلك يجدر بنا الإنطلاق من تقديم بعض تعاريف الثقافة تليها النظريات المفسرة لها ثم خصائصها مكوناتها أنواعها وعلاقتها بالمجتمع.

### أ. تعريف الثقافة والمقاربات النظرية:

لقد أحصى كل من "كروبير" و"كلوكهون" ما يزيد عن 160 تعريف للثقافة وهي متنوعة ومختلفة باختلاف حقول الدراسة فمنها الوصفي البنيوي الوظيفي التاريخي الانتشاري التطوري.... الخ

من أشهر تعاريف الثقافة ما قدمه إدوار تايلور في أواخر القرن التاسع عشر في كتابه "الثقافة البدائية"، إذ يرى أنها ذلك "الكل المركب يشمل على المعرفة والمعتقدات والفنون

1 ميشال تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة، تر علي الصاوي، فاروق زكي بونس، سلسلة عالم المعرفة الكويت المجلس الوطني الاعلى للثقافة

والفنون والآداب، جويلية 1997 ص07

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص09

والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضو في المجتمع"<sup>1</sup>

يشير هذا التعريف الوصفي إلى أن الثقافة في تركيبها جامعة لكل ما ينتجه ويكتسبه الإنسان من خلال احتكاكه بالوسط الاجتماعي من معرفة وأخلاق وعادات وفنون وطبائع وغيرها وهي بهذا في نظر "تايلور" تقابل الطبيعة.

أما رالف لينتون فيرى أن الثقافة "كل مركب يضم الأشغال اليدوية المعتقدات الفنون والعادات المكتسبة من الجماعة وكل ما ينتجه الإنسان من الأشياء، فهي إذن مجموعة متشابكة من الوسائل التي تتخذ شكل الأنماط وتختص بتلبية حاجات الحياة، وهي أيضا شبكة من الأهداف التي تقصدها منجزات الأفراد والمجتمع"<sup>2</sup>

يرى مالينوفسكي في كتابه "النظرية العلمية للثقافة بأنها تعبير عن ذلك "الكل الذي يشمل المواد الاستهلاكية الموثيق التنظيمية التي تنظم مختلف التجمعات الاجتماعية الأفكار والفنون المعتقدات والتقاليد"<sup>3</sup>

لقد عرف فيبر الثقافة بأنها "إسباغ المعنى والأهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الأحداث الامتثالية.... و أفضل تعبير عن الثقافة نراه في الحياة الدينية، وعلى الرغم من أن الثقافة هي أفكار في الغالب ضمنية لا يمكن إدراكها إلا من خلال احتمال عاطفي للمخيلة فان فيبر أصر على أن المعتقدات والقيم أشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية و من الممكن أن تغير من طبيعة الواقع الاجتماعي"<sup>4</sup>

أما ريمون ويليامز فيرى في الثقافة أنها "الأشياء العادية، ويعني بهذا ضرورة عدم نبذ التجارب والأفكار والعادات اليومية الشعبية باعتبارها عديمة القيمة الى جانب الثقافة العليا"<sup>5</sup> يعرف مالك ابن نبي الثقافة على أنها "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في

<sup>1</sup> محمد علي ابو جادو صالح، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 1988ص33

<sup>2</sup> مها زلوق، علي وطفة، الشباب قيم واتجاهات ومواقف دمشق ط1 2000 ص33

<sup>3</sup> Bronislaw malinowsky ; **une théorie scientifique de la culture** ; Tr Pierre Clincart ; Paris ; maspero ;1968 ;

P35

<sup>4</sup> آدم كوبر، الثقافة (التفسير الأنثروبولوجي)، تر: تراجي فتحي سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، مارس،

2008، ص49

<sup>5</sup> جون سكوت، علم الاجتماع، (المفاهيم الأساسية)، تر: محمد عثمان بروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ط1، 2009، ص146

الوسط الذي يولد فيه" <sup>1</sup>

تشير هذه التعاريف المتنوعة والمختلفة إلى أن الثقافة هي مختلف إنجازات الإنسان تصوراته سلوكاته تعبيراته طرق تواصله و تكيفاته مع الوسط الطبيعي والوسط الاجتماعي، بالتالي فهي تشمل مجمل النشاط الإنساني المادي وغير المادي الذي يؤدي إلى خلق مواقف تكيفية واندماجية مع الوسط الإجتماعي.

ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن هناك اختلاف في دلالات الثقافة وتوجهاتها عند الدارسين ويرجع هذا إلى اختلاف المرجعيات العلمية من أنثروبولوجيا إلى علم الاجتماع، واختلاف وتنوع الأطر النظرية والمنهجية لكل علم وداخل كل تخصص علمي.

يمكن ملاحظة هذا الاختلاف على مستوى تخصصي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في:

\_ طبيعة الظواهر المدروسة من حيث بساطتها وتعقدها ومدى ارتباطها بالأنساق الإجتماعية تقليدية منها وحديثة وما تنطوي تحته من أنساق فرعية أخرى

\_ الطرق والوسائل المنهجية الأكثر استعمالا في كلا التخصصين رغم وجود تشابه وتكامل في المقاربات المنهجية

\_ هوية كل علم من ناحية تاريخ وطبيعة تكوينه و اهتماماته وأهدافه

في هذا الصدد يعتبر مفهوم الثقافة في علم الاجتماع خلاصة التقليد الفرنسي الذي اعتنى بمصطلح الحضارة التقليد الألماني الذي فضل مصطلح الثقافة والتقليد الأنجلوساكسوني المتأثر بالدراسات الأنثروبولوجية للثقافة.

كما سبقت الإشارة إليه تختلف الثقافة في الدراسات الإجتماعية من ناحية معانيها ومدلولاتها باختلاف وتنوع المقاربات النظرية، لعل أهم المدارس التي فسرت هذا المفهوم:

\_ المدرسة البنيوية الوظيفية: تتجه هذه المدرسة العريقة بمقارباتها المختلفة والمتشعبة إلى تفسير وفهم الثقافة كما يلي:

تعتبر الثقافة كبنية تنتمي للبنية الإجتماعية الشاملة تتكون من عناصر تمتاز بالتراتب من البسيط إلى المعقد أي من السمة الثقافية إلى النموذج الثقافي، هذه العناصر تنتظم فيما بينها في إطار علاقات تبادلية وتكاملية وتؤدي وظائف معينة بالنسبة للنسق الاجتماعي هذه

<sup>1</sup> مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، تر شاهين عبد الصبور، القاهرة، مطبعة الجهاد، 1959، ص73



الوظائف يراها الموظفون أنها تلبى الحاجات المتنوعة للأفراد والجماعات. لذا وجب دراسة السمات والرموز الثقافية والنظام المؤسسي الذي يحمل هذه السمات.

في هذا الصدد يرى مالمينوفسكي في كتابه "النظرية العلمية للثقافة" أن المقاربة الوظيفية تعتبر نفسها "شرط ضروري للبحث الميداني وللتحليل المقارن للظواهر في مختلف الثقافات، فهي تسمح بالتفكيك الملموس للثقافة إلى مؤسسات ثم إلى سماتها المتميزة"<sup>1</sup>

غير بعيد عن هذا يظهر دوركايم من خلال دراساته لمختلف الظواهر الاجتماعية أن الثقافة حتى وإن لم يستعملها كلفظ ولكن فيما معناها، عنصر أساسي من التنظيم الاجتماعي العام، فالطقوس الدينية والتنشئة الاجتماعية والتربية تشكل ما يعرف بالضمير أو الوعي الجمعي الذي يحافظ على كينونة النسق واستمراريته، وبالتالي فالثقافة بالنسبة إليه من خلال أدوارها ووظائفها تحدد آليات التفاعل بين الأفراد وهي أيضا من إنتاج تفاعل الأفراد، حيث تعمل على تشكيل ما يعرف بالانتماء والاندماج الاجتماعي و أي خروج عن النسق الاجتماعي هو خروج عن قيم ومعايير النسق الذي ينتج في بعض الحالات ما يعرف بالأنوميا الاجتماعية.<sup>2</sup>

تلعب الثقافة عند بارسونز دورا مهما في التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع من جهة من جهة ثانية تقوم الثقافة من خلال اللغة بتفسير العالم المادي للأفراد والجماعات، كما أنها تنتقل إلى الأطفال عبر عملية التنشئة الاجتماعية، عليه "فإن نظام متقن للفعل الإنساني غير ممكن بدون نظام رمزي مستقر نسبيا"<sup>3</sup> ما يفسر أن بارسونز و المقاربة الوظيفية عموما لا تفصل بين الثقافة التي تمثل المعتقدات والقيم والرموز والمجتمع الذي يشمل مختلف المؤسسات والبنىات والعلاقات الاجتماعية، فالتغير الاجتماعي بالمنظور التطوري في البنى الاجتماعية يؤدي إلى التغير الثقافي الذي يكون بشكل بطيء وبطريقة تدريجية

\_ المدرسة الماركسية: يرى كارل ماركس أن للثقافة أصل مادي تنبثق من علاقة الإنسان بمحيطه الإقتصادي، فهي تمثل البناء الفوقي الذي يشمل الوعي الأفكار المعتقدات الفن الأدب.... الخ، و هو مرتبط بالطبقة.

من جملة ما توصل إليه ماركس من خلال أبحاثه حول المجتمع الرأسمالي أن الثقافة هي الايدولوجيا "ومن هذه الزاوية تعتبر الثقافة رؤية مشوهة من جانب الطبقة المسيطرة عن

<sup>1</sup>idem ;p147

<sup>2</sup> في هذا الصدد انظر مؤلفات دوركايم

<sup>3</sup> هالمبوس وهولبورن سوسيولوجيا الثقافة والهوية، تر حاتم حميد محسن، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص22

العالم المتقدم، هي جزء من التركيب الأعلى للمجتمع وهذا التركيب العلوي يميزه الأساس الإقتصادي أو البناء التحتي"<sup>1</sup>

في نفس التوجه تأتي أعمال مدرسة برمنغهام التي اهتمت بدراسة الثقافات الفرعية، كثافة الشباب وثقافة طبقة العمال لتقر أن هذه الأخيرة (الثقافة) "لا تتقدر أوتوماتيكيا كإنتاج للبناء الطبقي بل هي نتاج فاعل من جانب الأفراد حيث يستجيبون لظروفهم الاقتصادية"<sup>2</sup> تتشكل الثقافة لدى هذا التيار من مجموعة من الرموز والقيم وطرق العيش التي توّطر الحياة اليومية لكل طبقة ولكل فئة اجتماعية، فرغم أن ثقافة الطبقة البرجوازية هي المسيطرة إلا أن الثقافات الأخرى تسعى أن تحافظ على وجودها وفعاليتها "فالثقافات الخاضعة ستحاول اكتساب مساحة لأسلوب حياتها المتميز وللقيم والمؤسسات كي تبقى بعيدة عن تأثير الثقافة المسيطرة"<sup>3</sup>

غير بعيد عن هذا يقدم بيار بورديو تحليلا علميا دقيقا لمفهوم الثقافة انطلاقا من النظرة الأنثروبولوجية من خلال تركيزه على مفهوم "الهابيتوس" الذي يعبر عن جملة من الإستعدادات والقيم والرموز التي تدخل في تكوين الشخصية والتي يتم اكتسابها عن طريق التنشئة الاجتماعية، كما أن الثقافة من المنظور السوسيولوجي تتمثل في الإنتاج و الإستهلاك الفني والفكري والأدبي المكون للحقل الثقافي المبني على أساس الصراع الرمزي بين مختلف الطبقات الاجتماعية، هذا الأخير (الصراع) يظهر مثلا على مستوى المنظومة التعليمية والجامعية، وكذا في الفنون إلى غير ذلك. إن طبيعة الممارسات الثقافية حسب بورديو مرتبطة بالهابتوس والأنساق الاجتماعية.

يؤكد التيار النقدي (مدرسة فرانكفورت) على أن الثقافة ذات طبيعة خاصة<sup>4</sup> حيث تشمل كل ما يتعلق بالإيدولوجيا الفكر العقل والجمال... الخ، لقد انصب اهتمام هذه المدرسة بالبحث في آليات الهيمنة التي تمارسها الطبقة البرجوازية على الجماهير من خلال سيطرتها على مختلف المؤسسات الثقافية والإعلامية بحكم علاقتها المتينة مع المؤسسات السياسية والإقتصادية.

فكانت استنتاجاتها تصب في أن ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري يؤدي الى

<sup>1</sup> نفس المرجع ص 27

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 34

<sup>3</sup> نفس المرجع ص 37

<sup>4</sup> انظر علاء طاهر مدرسة فرانكفورت من هويكهايمر الى هابرماس، بيروت، مركز الانماء العربي، دت

الهيمنة الثقافية التي تفسر" ما يشهده المجتمع الرأسمالي من تدن للعقل بوصفه مرجعية وقيمة في أن معا بحيث يختزل الإنسان في أبعاده المادية الإستهلاكية وتستحث غرائزه و تستغل حوافزه الفيزيولوجية الطبيعية في مقابل تسطيح ذوقه الفني أو تغليب ملكة التفكير لديه و تعطيلها"<sup>1</sup>

\_المدرسة التفاعلية: ترى هذه المدرسة أن الثقافة هي جملة الرموز والمعاني والقيم التي ينتجها و يتعامل بها الأفراد في حياتهم اليومية وهي قد تكون فعلا اجتماعيا ذو خصائص معينة (كالطقوس، الفن، اللغة...الخ) يمارسه الأفراد أو أداة لفهم وتفسير مختلف النشاطات الإنسانية، أي أنها آلية للإدراك الإجتماعي.

من هنا فالمقاربة المنهجية و النظرية للثقافة لدى هذا التوجه المؤسس لحقل الميكروسوسولوجيا لا تفضل النموذج النسقي والبنوي للثقافة والفعل الثقافي بل تؤكد على أهمية الفرد كفاعل اجتماعي نشط في تفسير المواقف والأشياء واتخاذ سلوكيات يراها مناسبة. إن عملية فهم ما هو ثقافي يستلزم التعمق في ذوات الأفراد وتفكيك الرموز التي يوظفونها خاصة اللغة والإيماءات.

خلاصة لما تم عرضه يمكن استخلاص ثلاث مقاربات سوسيولوجية للثقافة كمفهوم وهي : المقاربة النسقية الوظيفية المقاربة الصراعية النقدية ثم المقاربة التفاعلية، بناء على ذلك يمكن اعتبار الثقافة كمتغير للتكامل والتوازن الإجتماعي كمنظومة للصراع الإجتماعي وكعنصر مهم في تحديد الذات الفاعلة واستراتيجيات التفاعل والفهم.

## ب. خصائص الثقافة ومكوناتها

حدد الباحث الأنثروبولوجي هيرسكوفيتس مجموعة من خصائص الثقافة وهي على الشكل التالي:

\_ عالمية من حيث أنها امتلاك انساني

\_ مستقرة، وكذلك ديناميكية،تظهر التغيرات المتواصلة

\_ تملك و في إطار واسع سيرة حياتنا<sup>2</sup>

تتصف عموما الثقافة بالبعد الإنساني والإجتماعي نظرا لارتباطها بالعقل والوعي والحياة

<sup>1</sup> منير السعيداني استحضارات الثقافة والمتقف والممارسة الثقافية مرجع سبق ذكره ص75

<sup>2</sup> M J Herskovitz ;les bases de l'anthropologie culturelle ;Tr ;François Vandon ;Paris ;payot ;1952 :p07

الإجتماعية كما تتسم بالانتشارية بفعل الاحتكاك الثقافي والاجتماعي، زيادة على أنها مستمرة ومتواصلة من خلال التنشئة الاجتماعية، غير بعيد عن هذا فهي تراكمية بفعل عامل الإبداع والإنتاج المتواصل كما تتميز بالثبات والحركية في نفس الوقت.

يرى رالف لينتون أن الثقافة كمنظومة تتشكل من مجموعة من المكونات يمكن تقسيمها على الشكل التالي:

\_ العموميات: وهي التي يشترك فيها معظم أفراد المجتمع وتقوم بتحديد الإلتزام الاجتماعي والثقافي للأفراد، وتضمن وحدتهم وتماسكهم وتؤسس لما يسمى بالروابط الاجتماعية داخل المجتمع، يمكن اعتبار العموميات على أنها مرجعيات ثقافية تشمل مختلف الممارسات والشعائر الدينية، كذا اللغة والطقوس الاحتفالية.... الخ

\_ الخصوصية: وهي التي يعبر عنها سوسيولوجيا بالثقافة التحتية، أو الثقافة الفرعية وتشمل مختلف السلوكات والمعارف والقيم التي يشترك فيها جماعة من الأفراد حيث تتحدد فيها خصوصيتهم و هويتهم في مقابل جماعات أخرى مثل: ثقافة الشباب الثقافة النسوية.... الخ

\_ المتغيرات أو البدائل: وهي عناصر وسمات ثقافية يختص بها الفرد وظيفتها تحديد شخصية وهوية كل فرد

هناك تقسيم آخر يرى في الثقافة منظومة معقدة تتضمن: النموذج الثقافي المركب الثقافي والسمة أو العنصر الثقافي.

### ج. أشكال وأنواع الثقافة:

تتخذ الثقافة أشكال مختلفة في تظاهراتها حيث جزأها العالم إدوار سابير الى:

\_ أي موروث اجتماعي

\_ أي فكرة مثالية أو تقليدية إلى حد ما تقوم على قدر معقول من الخبرات والمعلومات

الاتجاهات العامة ووجهات النظر عن الحياة والمظاهر الحضارية التي تعطي لشعب ما مكانة في العالم<sup>1</sup>

ضف الى ذلك يوجد تقسيم آخر لنوع الثقافة و الممثل في:

<sup>1</sup>ايكه هولنتراس، قاموس الانثروبولوجيا والفلكلور، تر محمود الجوهري، محسن الشامي، القاهرة، دار المعارف، 1979، ص143

\_ **الثقافة الشعبية:** منتشرة عند عامة الناس ولا تخص فئة معينة، هي نتاج تجارب وخبرات تلقائية يحكمها الطابع الفلكلوري الطقوسي توارثت من جيل لآخر عبر عملية التنشئة الاجتماعية، تمتاز بطابعها الإلزامي والإكراهي، في هذا الصدد يقول لويس دوللو "إن الثقافة الشعبية ثقافة غريزية فطرية ومنقولة أكثر من كونها تعليمية وموجهة للشرائح العميقة لقسم من السكان بقي قريب الالتصاق بأرضه ويمثل الفلكلور أحد تعبيراتها البارزة"<sup>1</sup>

\_ **الثقافة الجماهيرية:** هي الثقافة الموجهة للمجتمع الجماهيري عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري إذ تمثل "شكل آخر من الثقافة المشتركة أو المقتسمة... إن الثقافة الجماهيرية لا تتمتع بصفة الأصالة التي تتصف بها الثقافة الشعبية، فكلمة الجماهير كلمة غامضة ومتحركة وغير مستقرة إلى جانب كونها غير طبيعية ومتبدلة في تكوينها ومصنوعة"<sup>2</sup>

\_ **الثقافة العالية:** أو ما يطلق عليها تسمية الثقافة النخبوية، وينظر إليها على أساس أنها متميزة وذات طبيعة راقية، تتميز بالإبداع والذوق والتعقيد وهي من إنتاج نخبة فنية وعلمية مميزة عادة ما يتم استهلاكها من طرف جماعة وطبقة محددة، "فالأعمال الفنية ذات الحضور المستمر تعد مثالا على الثقافة العالية وتتضمن أعمالا مثل الأوبرا والسيمفونيات الكلاسيكية لبيتهوفن وموزارت واللوحات الفنية مثل ليوناردو دافنشي وكذلك أعمال شكسبير وجون ملتين"<sup>3</sup>

#### د. الموارد و الممتلكات الثقافية

تهتم السوسيولوجيا خاصة الفرنسية منها في الوقت الراهن بدراسة الثقافة لا من حيث أنها أسلوب للحياة الإنسانية والاجتماعية فقط، و لكن بوصفها تصو فكر قيم ذوق وجمال يتمظهر في أشكال مختلفة يطلق عليها اسم الموارد أو الممتلكات الثقافية التي نجدها في فضاءات معينة "كالمسارح قاعات الاحتفالات وصالات اللوحات الفنية الجميلة والمكتبات العامة"<sup>4</sup>

هذا التوجه من الدراسة يمكن ملاحظته خاصة في أعمال بيار بورديو حول علاقة الممارسات الثقافية بالتراتبات الاجتماعية كذلك أبحاث نتالي هنيش حول الفن وعلاقته

<sup>1</sup> لويس دوللو، الثقافة الفردية والثقافة لجماهيرية، تر خير الدين عبد الصمد، دمشق منشورات وزارة الثقافة، 1993 ص 106

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 145

<sup>3</sup> هالبرمس وهولبورن نفس المرجع ص 09

<sup>4</sup> المرجع نفسه ص 08

بالمجتمع دون أن ننسى بعض المؤلفات السوسولوجية الأخرى مثل "سوسولوجية الممارسات الثقافية" لفيليب كولنجان "السياسات العمومية للثقافة في فرنسا" لصاحبه بيار موليني "علم اجتماع الثقافة" لمؤلفيه ماثيو بيرا وايفون لامي كذلك "استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية" للباحث السوسولوجي منير السعيداني.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تخصصات أخرى كعلوم الإعلام والاتصال العلوم السياسية علوم الاقتصاد والتسيير قاربت موضوع الثقافة بصفتها صناعة ومادة لديها خصوصياتها متواجدة في فضاءات محددة، ومن أشهر ما كتب "اقتصاد الثقافة" لمؤلفته فرانسواز بن حمو "عولمة الثقافة" لجون بيار واريني.

تطلعنا هذه المؤلفات والبحوث على مجموعة من الطروحات والإستنتاجات تصب كلها في فكرة مفادها أن الثقافة في علاقتها بالمجتمع اتخذت أشكالاً مؤسسية وقطاعية، يرجع ذلك لتطور وتعدد المجتمعات بفعل أولا الثورة الصناعية وما انجر عنها من ظهور التخصص في العمل والمجالات الحضرية، ثانيا الثورة التكنولوجية و العولمة و انعكاساتها الاجتماعية الاقتصادية الثقافية والسياسية.

كل هذا جعل من الرموز والقيم الثقافية تأخذ شكل مادة مصنعة تخضع للشروط المؤسسية الاقتصادية وممارسات الفئات الاجتماعية لها، فاللغة صنعت داخل وبواسطة القواميس، الأغاني الفلكلورية أو الشعبية سجلت في حوامل مادية (س دي كاسيت)، الشعائر أضحت مصنعة الأكثر من هذا تحولت الى مادة ورموزها ترجمت في شكل دي في دي، كاسيت أو ديسكات المعنقات وظفت واستعملت في الروايات والكتب... الخ<sup>1</sup>

عليه أصبحت الثقافة، (الموارد الثقافية) تخضع لمنطق الصناعة الإنتاج السوق و الجمهور، الأكثر من هذا تخضع للمؤسسات التي تنظم التخطيط النشر و الإستخدامات الاجتماعية... الخ<sup>2</sup>

في هذا الصدد وتكاملا مع ما تطرقنا اليه من مقاربات نظرية حول الثقافة يقدم كل من ماثيو بيرا وايفون لامي في مؤلفهما "سوسولوجيا الثقافة" ثلاث توجهات نظرية ومنهجية بحثت في الموارد والممتلكات الثقافية وهي على الشكل التالي:

<sup>1</sup> Mathieu Béra ;Yvon Lamy ;sociologie de la culture ;Paris ;Armand colin ;2eme éd ;2008 ;p10

<sup>2</sup> Idem ;p09

\_ منظور الفردانية والعقلانية الفرنسية: يعتمد روادها ومن أشهرهم ريموند مولان على مجموعة من الإقتصاديين مثل إدوار شامبرلان وجون ماينير كاينز من أجل تفسير مجال الفنون والثقافة حيث وصفت الثقافة على أنها تتدرج وتخضع لاستراتيجيات و شروط السوق. إن الدراسات الميدانية الدقيقة في مجال الرسم التشكيلي الموسيقى والأغاني الكتاب، المتاحف جعلت من السوسيولوجيين في هذا الحقل يهتمون بتفسير وفهم آليات صناعة المواد الثقافية، كذا نشرها وتوزيعها و طرق استهلاكها من قبل الجمهور، كما درسوا المهن الثقافية الفاعلين الثقافيين، والأهم من هذا الإبداع وإنتاج الندرة ودورها في حركة سوق الثقافة.

عليه نستنتج أن الثقافة في علاقتها بالمجتمع يجب أن تخضع للتخطيط في سياق سياسة ثقافية تضع بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الإقتصادية الثقافية الجمالية والإجتماعية في سيرورة: المنتج الثقافي — المادة الثقافية — الوسطاء الثقافيين والاقتصاديين — الجمهور

\_ منظور الحقل والرأس المال الرمزي: أسسه بيار بورديو حيث سبق شرحه، عموماً يعاد إنتاج الرأس المال الرمزي والثقافي من خلال إستراتيجية الممارسات الثقافية التي يتحكم فيها الهابيتوس و نوع الطبقة الاجتماعية.

\_ منظور التفاعلات الرمزية: توجه سوسيولوجي أمريكي (تم شرحه سابقاً) يشمل توجهات عديدة مثل مدرسة شيكاغو الإثنوميتودولوجيا... الخ، تنظر الى الثقافة على أنها عالم "يشمل بعدين رمزيين أساسيين: الفاعلون ينتجون المعنى و يمارسون أي يقومون ببناء شبكات لجعل عملهم الجماعي فعال" <sup>1</sup> هذا ما يحيلنا إلى القول أن المنظور التفاعلي يفسر مسألة إنتاج واستهلاك الموارد الثقافية من منطلق التعاقد بين مختلف الفاعلين من خلال تكوين شبكات اجتماعية، في هذا الصدد يرى بيكر أن "الفن هو نتاج فعل جماعي وتعاون عدة فاعلين، فهم يتعاونون بفعل تصورات مشتركة، و يستطيعون كذلك تنسيق نشاطاتهم" <sup>2</sup>

### 3. التنمية الثقافية

يرى عبد العزيز بن عثمان التويجري أن التنمية الثقافية "مفهوم مبتكر من مفاهيم العمل الإجتماعي في مدلولاته الشاملة التي تتسع لشتى مناشط الحياة الإنسانية والتي تشمل مختلف مناحي الجهد البشري، افترن ظهوره بحركة اليقظة الفكرية الحديثة وتبلور بصورة واضحة مع رؤية المجتمع الدولي إلى رسالة الثقافة في الحياة و دورها في بناء المجتمعات المعاصرة

<sup>1</sup> ibid ;p198

<sup>2</sup> ibid ;p 204

حتى صار هذا المفهوم اليوم من قواعد تقدم الشعوب ومن ثوابت السياسات الثقافية والإجتماعية في الدول التي تجعل من التنمية هدفا رئيسيا<sup>1</sup>

تشير هذه العبارة إلى فكرة محورية مفادها أن التنمية الثقافية كمشروع حضاري اجتماعي يهدف إلى جعل الثقافة أداة فاعلة في تنظيم والارتقاء بالمجتمع والإنسان، حيث لم تعد كما اعتبرت في السابق عامل يعيق الحركة الإجتماعية والتطور، بل أصبح ينظر إليها كوسيلة للتنمية الشاملة وهدف التنمية في نفس الوقت خاصة وأنها اقترنت و أسست للحركة العلمية والحدثة الفكرية التي كان لها تأثيرا على النقلة النوعية التي مست الجانب الإقتصادي السياسي والإجتماعي للمجتمعات والدول الأوروبية، كما اتضح المفهوم أكثر من خلال اهتمام المجتمع الدولي بالثقافة.

لذا فالحديث والنقاش العلمي في موضوع التنمية الثقافية يجعلنا نبحث في تاريخ هذه الأخيرة من جانبيين مهمين وبمقاربة سوسولوجية وهما: نشأة المجال الثقافي، ظهور مفهوم التنمية الثقافية في المنظمات الدولية.

### أ. نشأة المجال الثقافي:

ارتبط فعل التنمية الثقافية بظهور الثورة الصناعية و ما أفرزته من تغيرات وتحولات عميقة (كمية ونوعية) في المجال الاجتماعي حيث أنتجت تنظيم وتسيير عقلايين للمجتمع وقد أدى هذا إلى بروز ما أسماه دوركايم بتقسيم العمل الاجتماعي الذي نتج عنه ظاهرة التخصص في النشاطات والأدوار وديناميكية في مختلف مجالات الأنشطة والأسواق الإجتماعية.

لقد أدى التخصص في العمل وظهور الطبقة البرجوازية كفاعل في التنمية إلى بروز وانتشار النشاط والإنتاج الثقافي المرتبط بالحركة الاقتصادية التجارية بعدما كان في السابق محدودا. زيادة على هذا فلعصر النهضة وظهور الحدثة و ما أنتجته فلسفة الأنوار أثرا كبيرا على تشكل وظهور المثقف والمعرفة العلمية المنفصلة عن التفكير الديني والإقطاعي.

"فمع بداية النهضة وبالتحديد أواخر العصر الوسيط برز الانتقال من شكل ثقافة مرتبطة بسلطة الكنسية إلى حقل فكري مستقل متنوع في اتجاه العلوم الجديدة : الأداب والفنون"<sup>2</sup>

ان ظهور العلوم والجامعات والأكاديميات العلمية والأدبية ساهمت في الحراك والحركة الثقافية والعلمية مما أدى إلى ظهور تخصصات علمية وفكرية وأدبية أنتجت التحسين الكمي

<sup>1</sup> عبد العزيز بن عثمان التويجري، التنمية الثقافية من منظور اسلامي، الرباط، الايسيسكو، 1996، ص07

<sup>2</sup> J P Durand ;R Weil ;sociologie contemporaine ;Paris ;vigot ;3eme ed ;2006 ;p663



والنوعي للإنتاج العلمي الثقافي والفني، كما أدت إلى إعادة تحديد مكانة وأدوار المثقف والفنان وإعادة تحديد علاقته بمختلف التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية، حيث أصبحت لديه نوع من الإستقلالية في نشاطاته وخطاباته، مما انعكس إيجاباً على ظروف عمله التي بدأت تتسم بالحرية والإبداع خاصة في ظل تطور حركة الصناعة والمواصلات والسوق.

في ظل هذه التحولات نلاحظ اهتمام وتشجيع الطبقة البرجوازية للثقافة كممارسة وإنتاج ذات طابع تراكمي لم تفصلها عن عملية تراكم المنتجات السلعية وقد تترجم هذا الإهتمام في تمويل الثقافة و التعاطي معها.

كل هذه المتغيرات ساهمت شيئاً فشيئاً في ظهور تخصصات دقيقة داخل المجال الثقافي، مثلاً في الآداب نلاحظ بروز تخصصات داخل الرواية والقصة وكذا بالنسبة لفروع أخرى مما نتج عنه توسيع قاعدة الجمهور المتذوق للمنتجات والنشاطات الثقافية، بل أكثر من هذا نشأة جمهور متخصص في مختلف فروع الثقافة كجمهور القارئ للروايات على مختلف أشكالها جمهور المسرح... الخ. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه في بادئ الأمر كانت الطبقة البرجوازية هي المكونة للجمهور الثقافي نظراً لمركزيتها في تحريك الثقافة وتنميتها، لكن بروز الحركة التعليمية وانتشارها (زيادة المتعلمين وانخفاض تدريجي لنسبة الأمية) كان من بين العوامل التي وسعت ونوعت في الجمهور.

إن التحولات الكمية والنوعية بفعل ظهور فاعلين اجتماعيين خطوا لتنمية المجتمع انطلقت من مجموعة من القيم كعلمنة الدولة العقلانية في التفكير و المعرفة العقلانية في التخطيط والتسيير تراكم رؤوس الأموال الحريات الفردية الإبداع... الخ، قد أدت إلى إعادة تنظيم المجتمع والدولة، و تشكل المجال الثقافي العمومي بخصائصه يعتبر مؤشراً على ذلك.

مع تطور الصناعة وظهور وسائل الإعلام والاتصال والإقبال عليها ظهرت الثقافة الاستهلاكية وهنا يجب الإشارة إلى "الرهانات الاقتصادية والسياسية لهذه الوسائل الجديدة، خاصة و انطلاقاً من أو بفضل انتشار هذه الوسائل في البيوت، فالبث وصل إلى جمهور كبير و أصبح عالمياً. سوق الكتاب الفنون التشكيلية الأسطوانات السينما والتلفزيون أصبحت تمثل أهدافاً و فوائد اقتصادية وسياسية معتبرة"<sup>1</sup> من حيث أنها تساهم ليس في تنمية الثقافة فقط ولكن في التطور الاقتصادي بشكل كبير .

<sup>1</sup> Idem ;p665

ما ينطبق على الصناعات الثقافية ينطبق على التراث المادي، فالمتاحف والمواقع الأثرية تساهم في تنشيط الإقتصاد وتراكم رؤوس الأموال عن طريق ما يعرف بالسياحة الثقافية هذه الأمثلة أشرت على تحولات جديدة شهدها الفضاء الثقافي العمومي ولكي ينظم أكثر ظهرت السياسة الثقافية التي هي هندسة وتدبير للبيت الثقافي.

تجدر الإشارة إلى أن الطبقة البرجوازية ساهمت بشكل كبير في رعاية وتمويل الثقافة ماديا انطلاقا من كون التنمية بالنسبة لها، رغم ارتباطها بالإقتصاد فهي ذات أبعاد متعددة تشمل جميع المجالات بما فيها الثقافة، وعلى القطاع الإقتصادي من خلال أرباحه التي يحققها أن يمول الثقافة والفنون خاصة تلك المتعلقة بالآداب والمسرح والمتاحف إلى غير ذلك.

لقد استمر الوضع على حاله حتى بعد ظهور وتطور ما يعرف بالصناعات الثقافية، حيث قامت الطبقة البرجوازية ولازالت تقوم بتمويل السينما والكتاب ووسائل الإعلام وكذا مختلف النشاطات الثقافية الأخرى، بالتالي أصبحت المواد الثقافية في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فيها أكبر الشركات الاقتصادية في العالم.

لكن هذا لم يمنع من تدخل الدولة وتحمل بعض مسؤولياتها في الشأن الثقافي، ففي فرنسا على الرغم من تدخل الخواص والمؤسسات الاقتصادية في تمويل و أحيانا تسيير الثقافة إلا أنها لازالت تهتم بالرعاية المادية والمؤسسات لقطاع الآثار خاصة المتاحف.

## ب. التنمية الثقافية في المنظمات الدولية

كما سبقت الإشارة إليه ارتبط مفهوم التنمية بالجانب الإقتصادي، غير أن الإنتقادات التي وجهت للزعة الاقتصادية لهذه العملية جعل من المختصين (أفراد ومؤسسات وهيئات) يهتمون بالبعد الثقافي للتنمية، حيث تم التعبير عن هذا المسعى خلال انعقاد المؤتمر الدولي حول السياسات الثقافية الذي نظّمته اليونيسكو في البندقية عام 1970، وقد تبلور هذا الاهتمام بشكل أكثر وضوحا في المؤتمر الذي عقد في ميكسيكو 1982، حيث تم

التأكيد فيه على أن الثقافة هي عامل جوهري في حياة الفرد والجماعة وأن التطور الذي

يشكل فيه الإنسان غاية يملك بعدا ثقافيا أساسيا<sup>1</sup>

توالت المؤتمرات والندوات حول الثقافة والتنمية تمخضت عنها إنشاء العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988 1997)، ثم العقد العربي للتنمية الثقافية (2005 2014) كذلك انعقاد

<sup>1</sup> مخلوف بوكروج، مخفل لى ادارة المنظمات الثقافية، الجزائر مطابع حسناوي، ط1، 2009،

مؤتمر ستوكهولم حول السياسات الثقافية من أجل التنمية عام 1998 الذي " أكد على أهمية التخطيط الثقافي في إطار سياسات ثقافية تقوم على مبادئ تتبناها الدول وتعمل على الالتزام بتطبيقها"<sup>1</sup>

إن الإهتمام بدور الثقافة في التنمية و تنمية قطاع الثقافة من خلال التخطيط وبناء السياسات جاء في ظل تحولات سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية عالمية، تميزت خاصة كما أشارت إليه ريتا عوض ببروز ظاهرتين هما: النظام العالمي الجديد الوحيد القطب والثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي أفرزت ظاهرة العولمة الثقافية<sup>2</sup>

تأتي أهمية المتغير الثقافي في عملية التنمية الشاملة من كون أنه يقدم مجموعة من القيم، التصورات الأفكار و الطرائق المنبثقة من المجتمع التي تؤسس لمنظومة وبرامج تنموية في مختلف المجالات وتلبي حاجيات مختلف الشرائح الإجتماعية، هذا ما أكدت عليه مختلف البحوث وتقارير هيئة الأمم المتحدة حيث ألحت على دور الجوانب النفسية الروحية العاطفية والفكرية في تطور المجتمع والذي لن يتم إلا من خلال الإهتمام بالإنسان و خصوصيته ككيان موحد و اعتبرت الثقافة لأول مرة عام 2002 كرابع ركيزة للتنمية المستدامة.

بناء على ذلك صدرت مختلف التقارير الخاصة بالتنمية الإنسانية في جوانبها المتعددة ومنها الجانب الثقافي.

كما سبقت الإشارة إليه أن التحول والتوتر والصراع الذي شهده العالم في العشرينات الأخيرة من القرن العشرين تمخض عنه توظيف الثقافة كوسيلة للتنمية وللمحد من التوترات العالمية. وما الإعتراف والتأكيد على مسألة التنوع الثقافي العالمي إلا دليلا على ذلك.

من دور الثقافة في عملية التنمية إلى تنمية الثقافة في حد ذاتها تحديدا تنمية الموارد والمواد الثقافية الذي حظي باهتمام كبير من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و منظمة اليونسكو التي رسمت الملامح الأساسية لاستراتيجيات تنمية وتطوير الفضاء الثقافي بمختلف

تفرعاته، أبرز هذا جليا في الصيغ الترويجية التي أصدرتها الندوات والمؤتمرات الإقليمية

والمؤتمرات الدولية، حيث أضحى التوجه إلى "تعزيز التنوع الثقافي العالمي" كإحدى الأولويات الرئيسية للتنمية الثقافية في القرن

\_ جعل السياسة الثقافية أحد العناصر الرئيسية لخطة التنمية

\_ تشجيع الإبداع والمشاركة في الحياة الثقافية

\_ دعم السياسة والممارسة لحماية وتعزيز التراث الثقافي وتشجيع الصناعات الثقافية

\_ تشجيع التنوع الثقافي واللغوي في مجتمع المعلومات ولأجله

\_ توفير مزيد من الموارد البشرية والمالية للتنمية الثقافية<sup>1</sup>

### ج. استراتيجيات التنمية الثقافية

يقودنا البحث في هذه المسألة إلى كشف الآليات الإجرائية والتسييرية المؤدية إلى تطوير قطاع الثقافة انطلاقاً من قيم و أهداف محددة. عموماً تشير هذه الآليات إلى ما يطلق عليه بالتخطيط الثقافي من حيث أنه هندسة للمجال الثقافي و رسم لكيفيات التصرف في الموارد الثقافية. إذ يركز فعل التخطيط للثقافة على إستراتيجية أو استراتيجيات معينة تعتمد على إطار موجه يسمى السياسة الثقافية.

تماشياً مع ما تم تقديمه تتبلور إستراتيجية التنمية الثقافية في:

. **السياسة الثقافية:** نشر هذا المفهوم يجدر بنا الإحاطة بالظروف التاريخية التي نوقش فيها هذا المفهوم و طبق على أرض الواقع. فمما لا شك فيه أن أبحاث كارل ماركس حول الفن وأهم الاستنتاجات التي خرج بها، قد حولت من طرف السلطة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي بتدعيم من منققيها إلى سياسات ثقافية تعكس توجهاتها الإيديولوجية (الاشتراكية، الشيوعية)، هذا ما يلاحظ خاصة في فن المسرح والأدب الروائي.

على مستوى آخر و في مطلع ستينات القرن العشرين أثناء تواجد أندري مالرو على رأس وزارة الثقافة الفرنسية تم وضع الأسس العامة للسياسة الثقافية الرسمية الفرنسية التي برزت ملامحها في التسيير المركزي للثقافة خاصة قطاع الآثار والمتاحف، موازاة مع هذا ظهر ما يعرف بديمقراطية الثقافة التي تعني توسيع قاعدة الجمهور الثقافي والسماح لمختلف الفئات الإجتماعية على تفاوتها بالتعرض والتعاطي مع المواد والخبرات الثقافية ذات الطابع النخبوي المرتبط بما يعرف بالثقافة العليا.

وفق هذا المنظور يحمل مفهوم السياسة الثقافية دلالات معرفية واجتماعية تفسر لنا رغبة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص18

الدولة الفرنسية في إعادة بناء الحقل الثقافي من خلال التأكيد أولاً على عالمية الثقافة الفرنسية ثانياً على ضرورة نشر هذه الثقافة وتوسيع قاعدة الجمهور المستهلك والمتذوق لمختلف المواد الثقافية.

في هذا الصدد اختلفت الآراء حول علاقة الجمهور بالثقافة، حيث برزت توجهات متباينة في السياسة الثقافية فمنهم من طالب بإزالة الفوارق بين طبقات الجمهور من خلال إيصال مختلف المنتجات الثقافية إلى مختلف فئات وطبقات الجمهور، ومنهم من رجع كفة تقبل فكرة التفاوت الثقافي بين الجمهور وصياغة سياسة ثقافية تأخذ بعين الاعتبار هذا المتغير<sup>1</sup>

في نفس السياق و تعبيراً عن الحركات الإحتجاجية الإجتماعية والسياسية ذات الطابع الثقافي التي شهدتها فرنسا في أواخر الستينات وبالضبط عام التي نادت بإلغاء كل أشكال النمطية والمركزية في مقابل ترسيم والعمل على تعزيز التنوع والإختلاف الفكري والثقافي لتحقيق الحريات الفردية الإيديولوجية والثقافية باعتبار أن المجتمع والدولة الفرنسية تتعدد فيها الإثنيات الأعراق والثقافات.

لقد كان من ضمن مطالبها التسيير غير المركزي للثقافة اقتداء بالنموذج الأنجلوسكسوني. هذه الأخيرة (المطالب) تكرست أكثر مع بداية الثمانينات بنشأة توجه يدعو إلى ديمقراطية الثقافة التي تعني رسم سياسة ثقافية فرنسية بناء على الاختلاف و التنوع الثقافي بين فئات وطبقات الجمهور و تشجع حرية التعبير و المبادرة والإبداع الثقافي و الفني لمختلف شرائح المجتمع خاصة المهمشة.

انطلاقاً مما تم عرضه يمكن القول بأن التغيرات السياسية والمؤسسية التي شهدتها فرنسا إضافة إلى التوترات والحركات السوسيو ثقافية الإحتجاجية قد ساهمتا في بلورة أشكال جديدة من التخطيط الثقافي القائم على: ديمقراطية الثقافة و الديمقراطية الثقافية من حيث أنهما يفسران كفاءات التصرف الإجتماعي مع الموارد الثقافية بالنظر الى البناء الإجتماعي.

نتصف السياسة الثقافية بكونها التزامية حيث ترتبط بتطبيقات البرامج والخطط والمشاريع الثقافية، ويراد من السياسة في هذا المجال أحد أمرين أو كلاهما معاً: الأمر الأول: التعبير عن الحاجة إلى الإرادة السياسية التي تلتزم بتنفيذ ورعاية وتطبيق البرامج والخطط الثقافية، والأمر الثاني: أن تكون الخطط والمشاريع الثقافية قادرة على التكيف والتناغم مع المجتمعات

<sup>1</sup> منير السعيداني، استحضارات الثقافة والمنتقف والممارسة الثقافية، نفس المرجع، ص 268

وتلبي الحاجات الفعلية لهذه المجتمعات"<sup>1</sup>

يشير هذا التعريف البنوي الوظيفي للسياسة الثقافية على أن هذه الأخيرة تعتبر قاعدة مرشدة للفعل الثقافي و لمختلف الأساليب التطبيقية التي تنظم والفضاء الثقافي، تتكون من مجموعة من البرامج والمشاريع والخطط الثقافية التي تلتزم المؤسسات بتطبيقها و تلبي مختلف الحاجات الإجتماعية الثقافية الاقتصادية والنفسية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

إن التناول السوسيولوجي لمعنى السياسة الثقافية و طرق تشكلها يطرح إشكالات عديدة يمكن صياغتها في تساؤلات أهمها: كيف يمكن للثقافة أن تكون موضوع للسياسة العمومية؟ للإجابة على هذا التساؤل يجدر بنا مناقشة الموضوع من زاوية علاقة الثقافة بالسياسة والتي تتخذ أشكالاً و مظاهر متنوعة أهمها:

. أن تصبح المسألة الثقافية موضوع لنقاش عام و سياسي على مستوى الأحزاب السياسية البرلمان وسائل الإعلام....الخ، حيث يتم إدخالها في الأجندا السياسية وتصبح موضوع لرهانات سياسية.

. يتم تأطيرها بقوانين و تخضع لإستراتيجية التمويل

. تخضع للتسيير والمراقبة والتقييم

عليه يمكن الاستنتاج مع "ماثيو بيرا و ايفون لامي أن الثقافة (الموارد الثقافية) تأخذ بعداً سياسياً عندما تتأسس كفضاء مبني لديه خصوصياته، مما يسمح لها بأن تكون موضوع

لنقاش وطني خاضعة للتنظيم والضبط المؤسساتي القانوني و لتمويل مالي<sup>2</sup>

هناك أطروحات تفسر علاقة الثقافي بالسياسي اعتماداً على مفهوم الشرعية أو الشرعية التي تراهن عليها السلطة السياسية من خلال التسيير المركزي للثقافة والإجراءات العملية التي تستعمل كبناء المؤسسات الثقافية (دور الثقافة المسارح المكتبات المتاحف...الخ)، تمويل الفعل الثقافي و مراقبة صرف المال العام إلى غير ذلك من المؤشرات الدالة على عقلنة تنظيم وضبط الدولة للقطاع الثقافي التي تقوم عليها شرعية الدولة.

<sup>1</sup> زكي الميلاد، المسألة الثقافية (من أجل بناء نظرية في الثقافة)، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، 2005 ص188

<sup>2</sup> Ivon Lamy ;Mathieu Berra ;ibid p;p138 ;139

لا يمكن الحديث فقط عن السياسة الثقافية من زاوية الآليات الإجرائية كالبرامج الثقافية والفنية النظم القانونية والتمويل... الخ بل الأهم من هذا القيم والمبادئ التي تستند إليها والأهداف والغايات التي يراد تحقيقها، بمعنى أن أي سياسة ثقافية واضحة يجب أن تركز على جملة من المقومات القيمة والإيديولوجية تشكل مرجعيتها وإطارها النظري والتي يختلف من دولة لأخرى. حيث تتحدد المرجعيات والأهداف حسب ما يلي:

. طبيعة النظام السياسي: فالأنظمة الشمولية تختلف عن الأنظمة الديمقراطية من حيث طبيعة القيم والغايات والليات تحديدها، يرجع هذا لنوع علاقة السلطة بالمجتمع

. التركيبة الاجتماعية والثقافية: الأصول والفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع، فالمجتمعات المتعددة الثقافات والتركيبات الاثنية غير المجتمعات المتجانسة (نسبيا)

. البعد التاريخي والجغرافي للدولة: الأخذ بعين الاعتبار التشكل التاريخي للمجتمع والدولة والانتماء الثقافي الحضاري والجغرافي

. المتغيرات الدولية والتغير الاجتماعي: فعالية السياسة الثقافية نلاحظها كذلك من خلال تبنيتها للتغير الاجتماعي والثقافي والمتغيرات الدولية المتمثلة في العولمة كمنطلقين أساسيين.

عموما هناك أهداف عامة وشاملة لأي سياسة ثقافية وهي:

. نشر الثقافة: على المستوى الوطني تسمح هذه العملية بتوسيع قاعدة الجمهور والاستهلاك الثقافي من خلال التعاطي مع مختلف الموارد الثقافية والتأثير فيهم باستعمال وسائط الإعلام والاتصال أو عن طريق التعرض المباشر. في هذا الصدد يجدر التركيز على مسألة الإحاطة بمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الشرائح الاجتماعية المهمشة. أما على المستوى العالمي فيتم التعريف بنوع الثقافة خصائصها كذا المجتمع الذي أنتجها، وإعطائها الطابع العالمي.

. الإنتاج والتراكم الثقافي: تعمل السياسة الثقافية على تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في الإبداع والإنتاج الثقافي والفني المتنوع حتى تتحقق عملية التراكم الثقافي.

. التضامن الاجتماعي: للسياسة الثقافية دورا كبيرا (من خلال وضع الخطط والبرامج) في جعل الممارسة والفعل الثقافيين على تنوعهما كعاملين لتشكيل الروابط الاجتماعية والضمير الجمعي.

. التأسيس لهوية اجتماعية وثقافية: إن رسم الخطط والبرامج الثقافية و تحديد آليات تطبيقها يؤدي إلى إنتاج وإعادة إنتاج هوية اجتماعية وثقافية ذات طابع شمولي (خاصة بالمجتمع) و



فئوي تحمل خصائص بنيوية وظيفية وتفاعلية توّطرها تصورات رموز ومعاني مشتركة. علما أن العلاقة بين السياسة الثقافية والهوية قد تتخذ أبعادا ستاتيكية، ديناميكية أو الاثنين معا، بمعنى أنها تؤدي دورين: المحافظة و التغيير.

حوصلة لهذه الأهداف يجب أن تراهن السياسة الثقافية أولا على التنمية الثقافية، ثانيا التنمية الشاملة.

يحيلنا الحديث عن السياسة الثقافية إلى تناول موضوع السياسات الثقافية الفرعية سواء في مجال الكتاب، الفنون بأنواعها التراث... الخ، حيث تركز مختلف التقارير والمؤلفات العلمية في طرحها على هذا الجانب انطلاقا من أن لكل مورد ثقافي خصوصياته البنيوية والوظيفية، واستعمالاته الإجتماعية لذا فالنخطيط الإستراتيجي و تحديد الأولويات والأهداف الدقيقة يجب أن يمر عبر الفروع الثقافية، أين يتم تحديد: موقعها أهميتها دورها في السياق العام أو في ظل المتغيرات الراهنة. فالتركيز مثلا على الكتاب والقراءة الصناعات الثقافية أو حتى السياحة الثقافية يجب أن ينطلق من تصور اجتماعي لأهمية هذه الأخيرة ومتطلبات التغيير الإجتماعي والعولمة بمفهومهما الواسع.

هناك مجموعة من المتغيرات السوسيوثقافية تؤشر على الشرعية الإجتماعية للسياسة الثقافية وهي:

. التنوع الاجتماعي والثقافي: الذي جاءت به مختلف المؤتمرات والتقارير الوطنية، الإقليمية، الدولية (نخص بالذكر هنا منظمة اليونسكو) من أجل التعريف بمختلف الثقافات و الجماعات التي أنتجتها كذلك خلق التكامل فيما بينها لتحقيق ما يعرف بالتنمية التشاركية.

. الفاعلون الثقافيون: لا يقومون فقط بتأدية أدوار تنفيذية للسياسة الثقافية بل الأكثر والأهم من هذا يقومون وفق إستراتيجية تشاورية تشاركية بصياغة هذه الأخيرة بناء على تصورات واقتراحات يقدمونها، والفاعل الثقافي بصفته منخرط وناشط في الحقل الثقافي من جهة، و حامل لمستوى لا بأس به من التكوين العلمي (كالنخبة الفكرية مثلا وليس حصرا) و لمشروع مجتمعي من جهة أخرى، يعتبر القاعدة المحورية في بناء توجهات السياسة الثقافية.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن للنظام السياسي دورا واضحا في إدماج أو تهميش هذه الفئة الإجتماعية ذات الأدوار الثقافية في تشكيل السياسة الثقافية. فالأنظمة الشمولية ليست كالأنظمة الديمقراطية في تعاملها مع هذه الفئة. وما وضعية المثقف و علاقته المتأزمة بمؤسسات الدولة في النظام الشمولي بصفته ناقدا و منتجا للأفكار وممارسا لها انطلاقا من



وعيه الإجماعي والثقافي إلا دليلا على ذلك نفس الشيء بالنسبة للفنان الصحفي الجمعيات الثقافية...الخ

. الجمهور: يعتبر كمستهدف أساسي للسياسة الثقافية التي تسعى إلى خلق ذوق ثقافي وجمالي والتأثير فيه، ففعالية أي سياسة ثقافية يمكن ملاحظتها وقياسها على مستوى أفراد المجتمع عموما والجمهور المتعرض للموارد الثقافية خصوصا.

. **الفعل الثقافي:** يمثل الجانب الإجرائي و التطبيق في علاقته بالسياسة الثقافية.

هناك أطروحات عديدة في تخصصات مختلفة تناولت بالدراسة مسألة الفعل الثقافي منها الأبحاث السوسولوجية والأنثروبولوجية السياسية الإعلامية الاقتصادية، حيث خلصت إلى أن الفعل الثقافي لا يمكن أن يفسر و يفهم إلا من خلال جملة من الأبعاد و هي:

. الفعل الثقافي والجمهور: يقوم الجمهور باستهلاك وممارسة الثقافة على اختلافها وتنوعها انطلاقا من مبدأ الثقافة للجميع، موظفا في ذلك مختلف الاستراتيجيات. هناك دراسات عالجت هذه المسألة، منها أبحاث بيار بورديو في مجال الفن مثلا<sup>1</sup> ودراسة فيليب كولاجون لمختلف الممارسات الثقافية (القراءة السينما التعرض للتلفزيون..الخ) في علاقتها بالشرائح الاجتماعية<sup>2</sup>

تتأسس علاقة الجمهور بالفعل الثقافي من خلال ما يعرف بتمقرطة الثقافة التي شرحناها سابقا هذه الأخيرة سمحت بارتفاع نسبة الممارسات الثقافية في فرنسا، غير أن النتيجة الذي استنتجها أوليفي دونات تلخص في أنه ليست كل الفئات الاجتماعية معنية بالتعرض للموارد الثقافية<sup>3</sup> جعلتنا نستفهم حول مدى نجاح عملية دمقرطة الثقافة في فرنسا.

انطلاقا من تلك النتائج شهد المجال الثقافي الفرنسي بعض التغيرات في السياسة والفعل الثقافي ارتكزت أساسا حول قرارات وزيرة الثقافة كاترين ترومان الداعية الى ضرورة إيجاد إستراتيجية جديدة تخص الفعل الثقافي في علاقته بالجمهور متمثلة في تقليص المسافات، وهي على الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> voir Pierre Bourdieu ;ALAIN Darbel ; l'amour de l'art (les musées d'art europeens et leur public) ;Paris ;éd de minuit ;2eme éd ;1974

<sup>2</sup> voir Philippe Coulangean ;sociologie des pratiques culturelles ;Paris ;éd la découverte ;2005

<sup>3</sup>Voir Olivier Donnat ; les français face à la culture (de l'exclusion à l'éclectisme) ; Paris ; la découverte ;1994

\_ المسافة الثقافية: عن طريق التنشئة والتربية الثقافية والفنية للأطفال من خلال مؤسسة المدرسة خصوصاً.

\_ المسافة الإجتماعية: إنشاء شبكات اجتماعية يوطرها وسطاء اجتماعيين، ثقافيين مع الجمعيات السوسيوثقافية من أجل إدخال أفراد المجتمع (خاصة الشرائح المهمشة) في الفعل الثقافي.

\_ المسافة الاقتصادية: إعادة النظر في الأسعار المخصصة للتعرض للموارد الثقافية(خاصة الفئات المهمشة) والتركيز على توظيف وسائل الإعلام والتكنولوجيات الحديثة للاتصال في نشر و ممارسة الفعل الثقافي<sup>1</sup>

. الفعل الثقافي والفاعلون الثقافيون: تتوضح العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال آليات إنتاج وصناعة الفعل الثقافي و نشره للجمهور، هذا الأخير يجب أن يكون كما يؤكد عليه ماكس فيبر عقلاني قصدي موجه ذو غايات محددة.

تجدر الإشارة إلى أن الفاعلين الثقافيين في ممارسة الفعل الثقافي كعملية اجتماعية (انجاز البرامج الثقافية و الفنية كالعروض السينمائية والمسرحية، التصرف في المكتبات...الخ) يستعملون مواقعهم وتوجهاتهم الثقافية الاجتماعية و حتى السياسية لأغراض متعددة أهمها: تغيير البنية الاجتماعية و ما تنطوي تحته من بنيات أخرى إعادة إنتاج الرأس المال الاجتماعي والرأس المال الرمزي الذي يحملونه، تعزيز أو اكتساب الشرعية.

يستطيع الفاعلون الثقافيون أن يؤسسوا لشبكات و تنظيمات اجتماعية كالجمعيات الثقافية، يتعاونون و يتفاوضون من أجل القيام بفعل ثقافي يستهدف التأثير على الجمهور من خلال تنشئته ثقافياً وفنياً، في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن فعالية الفعل الثقافي تكمن في مدى مقدرة هذا الأخير (الفعل الثقافي) في أن يؤسس لجمهور متذوق للثقافة والفن و لن يأتي ذلك إلا إذا توفرت منظومة التلقي بين الفاعل الثقافي والجمهور.

تعتبر السوق الثقافية كمجال حيوي ينشط فيه مختلف الفاعلون الثقافيون من أجل نشر و توزيع المواد والسلع الثقافية التي تعبر عن فعل ثقافي من نوع خاص يمتزج فيه الثقافي بالاقتصادي.

<sup>1</sup> Constant Kaimakis ; de l'éducation populaire au développement culturel territorial quels enjeux ?; dans colloque international sur « le développement culturel un avenir pour les territoire ?; université de Nimes ;2008

يمكن تصنيف الفاعلين الثقافيين حسب نوع الفعل الثقافي الذي يمارسونه و من أهم التصنيفات تلك التي تتعلق بنوع المورد أو المادة الثقافية التي يتعامل معها، مثل الكاتب الذي يشتغل على التأليف الفنان الذي يتعامل مع مختلف الفنون كالسينما المسرح الرسم... الخ الصحفي الذي يتعامل مع المعلومة والرأس المال الفكري، كذا مختلف الفاعلين الذين يمتنون المهن الثقافية ذات الأبعاد الإقتصادية.

هناك تصنيف آخر يقوم على علاقة الفاعل الثقافي بالسلطة السياسية إذ نجد:

الفاعل الثقافي الرسمي الذي ينشط في الفضاء الرسمي الممثل في مؤسسات الدولة كالوزارات المعنية بالشأن الثقافي دور الثقافة المتاحف... الخ)، الفاعل الثقافي غير الرسمي كالجمعيات الثقافية النوادي الثقافية دور النشر الخاصة... الخ.

. الفعل الثقافي والمجال الإقليمي: سبق و شرحنا بأن توجهات التنمية في الوقت الراهن تعتمد على الفعل غير المركزي، لذا فالفعل الثقافي كإستراتيجية للتنمية الثقافية ينطلق من المحلي سواء المدينة أو الريف الدراسات في هذا الجانب متنوعة منها ما هي سوسولوجية، أنثروبولوجية وجغرافيا بشرية واجتماعية على وجه الخصوص، في هذا السياق يجدر بنا أن ننوه إلى أهمية الدراسات الميدانية التي عرضت في الملتقى الدولي المعنون ب "التنمية الثقافية مستقبل الأقاليم؟" الذي أقيم في جامعة نيم" بفرنسا أيام 17 18 19\ 04\ 2008 .

إن الفعل الثقافي الذي ينطلق من المجتمع المحلي يهدف إلى تطوير هذا الأخير من حيث أنه يعبر عن ثقافة ذلك المجتمع المحلي، لذا فنوعية البرامج والنشاطات الثقافية قد تختلف من مجتمع محلي لآخر و من المدينة إلى الريف بحكم اختلاف الأوضاع السوسيو ثقافية والديموغرافية، و كذا نوعية العمل والنشاط الاقتصادي.

الفعل الثقافي يساهم في إعادة تشكيل الإقليم على المستوى المجالي العمراني من خلال بناء المؤسسات الثقافية والفنية كذلك على مستوى تنظيم المجتمع والعلاقات السوسيو ثقافية والإقتصادية بين أفراد المجتمع المحلي أو مع مجتمعات محلية أخرى مثل: مهرجانات التبادل الثقافي بين المدن.

. الفعل الثقافي والإقتصاد: من مظاهر التنمية الثقافية ربط الثقافة بالمال عليه فالفعل الثقافي هو فعل استثماري يظهر خاصة في الصناعات الثقافية (الكتاب السينما الأشرطة الموسيقية... الخ) كذا في السياحة سواء الثقافية أو الخاصة بالمناظر الطبيعية التي تعتبر كمورد أساسي لبعض الدول في كسب المال.

الفعل الثقافي يخلق مناصب شغل بالنسبة للفئة العاطلة، إذ يساهم في تقليص نسبة البطالة و يحد من التهميش الإقتصادي والإجتماعي من خلال توفير مناصب عمل مؤقتة فصلية أو دائمة و التأسيس لما يسمى بالمهن الثقافية.

. الفعل الثقافي ووسائل الإعلام والتكنولوجيات الحديثة للاتصال: يرتبط الفعل الثقافي بجملة التغيرات الإجتماعية وتحديد العولمة في جانبها الإقتصادي الإجتماعي والثقافي، لعل أهم عامل يمكن أن ينتج التحولات الإجتماعية ووسائل الإعلام تحديدا ووسائل التكنولوجيات الحديثة للاتصال التي أضحت متغيرا أساسيا في ديناميكية المجتمع، حيث تكشف لنا استخدامات هذه الأخيرة في الفعل الثقافي عن:

\_ توظيف الدولة للتلفزيون يتضمن إنتاج و نشر برامج ثقافية فنية و فكرية، تؤسس لما يسمى بالإعلام الثقافي الذي يعتبر إستراتيجية مهمة في الاتصال الثقافي الداخلي أو الخارجي. في نفس السياق يمثل الإنترنت أداة فعالة في التعريف بالفعل الثقافي الرسمي من خلال صناعة الوجه الرقمي لمختلف الوزارات المعنية، والمؤسسات الثقافية والفنية في بنيتها والأدوار التي تقدمها على شكل برامج ومشاريع ثقافية كالمهرجانات الفنية والمعارض... الخ

\_ استعمالات وسائل الإعلام والاتصال خصوصا الإنترنت من قبل أشخاص و فاعلين ثقافيين لا يمثلون الفعل الثقافي الرسمي هذا ما نلاحظه مثلا في المواقع الإلكترونية للمثقفين الفنانين والأدباء، في هذا السياق يجدر بنا التأكيد على ظاهرة الفعل الثقافي الهامشي الذي تمارسه خاصة فئة الشباب في مجالات الرسم الموسيقى الكتب الإلكترونية مناقشات حول مواضيع فكرية ثقافية عروض لمسرحيات و برامج ثقافية، إذ يعبر هذا النوع من الفعل الثقافي (الهامشي) عن تحولات سوسيو ثقافية في سياق ثورة الإتصال والعولمة و يهدف إلى تشكيل ثقافات و جماعات فرعية افتراضية لم تستطع أن نتبلور و يعترف لها في الواقع الإجتماعي تحديدا الرسمي منه و المتحكم في علاقات القوة.

عليه يمكن القول أن "الثقافة والاتصال هما عمليتين متقاطعتين و مفضلتين لتحسين التغير الإجتماعي انطلاقا من تقنيات الاتصال"<sup>1</sup>

. الفعل الثقافي والسياسة الثقافية: كما سبقت الإشارة إليه أن الفعل الثقافي هو عملية تنفيذ السياسات والخطط الثقافية بالتالي فهو يتضمن نفس الأهداف والغايات و التوجهات التي

<sup>1</sup> Jean Canne ;la démocratisation culturelle (une médiation au bout du souffle) ; Grenoble ; presse universitaire de Grenoble ;2006 ;p47

تعلم عنها السياسة الثقافية التي سبق شرحها، هذا على المستوى النظري والمنطقي، غير أن الواقع في بعض الأحيان يكشف لنا عكس ذلك، فقد نلاحظ انتشارا في مجتمع ودولة معينة مختلف الممارسات والأنشطة الثقافية التي تتنافى تماما مع أهداف واتجاهات السياسة الثقافية لتلك الدولة هذا ما يفسره "روبرت مرتون" بالوظائف الخفية بل الأكثر من هذا بالاختلال الوظيفي للنسق، يرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها: غموض السياسة الثقافية وعدم وضوحها السياسة الثقافية لا تعبر لا تكرر التنوع الثقافي الاجتماعي ولا تواكب التغيرات الدولية وتأثيراتها زد على ذلك تشوه أو انعدام منظومة التلقي بين المجتمع السياسي المجتمع المدني والجمهور.

ما يمكن استنتاجه في هذا الفصل أنه لا يمكن فهم و تفسير مفهوم التنمية الثقافية دون الرجوع إلى التأصيل المعرفي لهذا الأخير، فسر و تحليل الأدبيات والنظريات التي تعرضت إلى مفهومي التنمية والثقافة يعتبر جد ضروري لفهم عملية التنمية الثقافية .

هذه الأخيرة التي تبلورت تاريخيا مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا أنتجت تحولات سوسيو اقتصادية ساهمت في تنمية الثقافة وتطويرها.

إن الاهتمام بتنمية الثقافة جاء ليبرز الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة من هنا جاءت مختلف تقارير الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو لتؤكد ذلك وتدعو إلى ضرورة صياغة سياسات ثقافية في إطار التنوع والتكامل الثقافي.

لا يمكن تحقيق التنمية الثقافية إلا من خلال إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف، هذه الأخيرة (الإستراتيجية) تشمل ما يعرف بالسياسة الثقافية والفعل الثقافي، إذ لا يمكن طرح مسألة التنمية الثقافية دون تناول كل من السياسة والفعل الثقافي.

بناء على ما تقدمنا به سيتم إسقاط كل هذه المفاهيم على الفضاء الثقافي في الجزائر تبعا لمراحل وتسلسل تاريخي











## الفصل الثاني:

### تشكل الفضاء الثقافي في الجزائر وتحولاته

1. مرحلة ما قبل الإستعمار الفرنسي

2. مرحلة الإستعمار الفرنسي

أ. السياسة الثقافية الإستعمارية

ب. نشأة الفضاء الثقافي التقليدي الإصلاحية

ج. نشأة الفضاء الحداثي العلماني

3. مرحلة الإستقلال

أ. فترة الحزب الواحد

ب. فترة التعددية الحزبية

يبحث هذا الفصل في مسألة نشأة الفضاء الثقافي في الجزائر، وأهم التحولات التي خضع لها على مستوى بنيته ووظائفه بفعل عوامل متعددة لذا فتوظيفنا للتاريخ يعتبر أكثر من ضرورة من أجل فهم هذه الظاهرة.

تكن أهمية هذا الفصل، في أنه يبني لنا أرضية نظرية تتعلق بالأطروحات الثقافية و مأسسة الثقافة في الجزائر، كذا أهم الإشكالات الإيديولوجية والعوائق التقنية التسييرية التي ميزت الفضاء الثقافي الجزائري بعد الاستقلال التي تعتبر في نظرنا كمتغيرات تفسيرية لدراستنا الميدانية.

بناء على ذلك شمل هذا الفصل جملة من العناصر يمكن حوصلتها وفق تصنيف التسلسل التاريخي على الشكل التالي:

مرحلة ما قبل الإستعمار الفترة الإستعمارية فترة الاستقلال: احتوت على: مرحلة الحزب الواحد مرحلة التعددية الحزبية والسياسية

نهدف من خلال هذا الفصل الى كشف وتفسير خصائص كل مرحلة على مختلف المستويات، والعوامل المتحركة في ذلك، الأكثر من هذا أهم التحولات التي طرأت على الفضاء الثقافي و أبرز المشكلات التي تتكرر في كل مرحلة.

## 1. مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين رئيسيتين:

الفترة الأولى أين كان الفضاء الثقافي الجزائري غير مستقل عن الفضاء الثقافي المغربي، نظرا للطبيعة السوسيوسياسية التي ميزت منطقة المغرب العربي آنذاك.

تميزت هذه الفترة بتشكيل مدن حضارية كبرى كتلمسان فاس مراكش بجاية القيروان... الخ هذه الأخيرة (المدن) بحكم خصوصياتها أنتجت و استقطبت العلماء والفقهاء والأدباء، مما أدى إلى ظهور فضاء ثقافي عمومي متنوع، انصف في عمومها بالنخبوية، يتجلى خصوصا في التعليم الحلقات الأدبية والشعرية المناظرات الفقهية والفلسفية... الخ.

الى جانب ذلك نلاحظ تواجد فضاء ثقافي مرتبط بالحياة اليومية تطبعه جملة من الممارسات الثقافية الفردية والجماعية، سواء ما تعلق منها بالجانب المادي كالصناعات

الحرفية و غيرها، أو ما ارتبط بالممارسات الثقافية الرمزية .

يمكن تفسير تشكل ملامح الفضاء الثقافي العربي الإسلامي بخصوصياته المغاربية انطلاقا من المقاربة الخلدونية التي ترى في مأسسة الدولة متغير أساسي لشرح ظاهرة الحضارة عموما و تشكل المدن والحوضر خصوصا<sup>1</sup>

حيث يعتبر المجال الثقافي وما يحتويه من ممارسات ثقافية على تنوعها وفاعلين ثقافيين، كبناء يعكس مفرزات الدولة اتجاه المجتمع من خلال توفير الأمن والاستقرار، هذا ما أدى إلى الارتقاء في الجانب الاقتصادي الذي يظهر في الصناعة الحرف ظهور السوق وتوسعها كذلك التخصص في العمل وحتى في طريقة تنظيم العلاقات الاجتماعية مقارنة مع حالة البدو.

كل ذلك أدى إلى مأسسة العلم والثقافة في الفضاءات الحضرية التي لعب فيها الأندلسيون دورا كبيرا. في هذا الصدد يشير أبو القاسم سعد الله إلى أن الأندلسيين "احتكروا ميدان التعليم في المغرب العربي ولا سيما في الحواضر... ونشروا خطهم حتى ساد على خط المغرب العربي"<sup>2</sup>. كما تميز القرن التاسع في الجزائر بظهور عقيدة المرابط و انتشار الزوايا وافتتاح عهد التصوف<sup>3</sup>

أما الفترة الثانية فقد اتسمت بالاستقلال الجغرافي للفضاء الثقافي الجزائري عن الفضاء الثقافي المغربي إثر الدخول العثماني التركي وترسيم الحدود الجغرافية للجزائر.

يمكن رصد أهم ملامح هذه الفترة التي هي حصيلة الإحتكاك والتثاقف بين الرموز الثقافية الجزائرية بخصوصياتها المحلية والأندلسية من جهة و السمات الثقافية العثمانية التركية من جهة أخرى، من خلال جملة من الظواهر والممارسات الثقافية التي يمكن حصرها في مجالات: التعليم الممارسات الدينية خاصة الصوفية إضافة إلى الممارسات الفنية المرتبطة بالموسيقى والغناء ومختلف الطقوس والتفاعلات الرمزية التي يمكن ملاحظتها في الحمام كمكان وفضاء عمومي للتواصل والتثاقف والممارسة الثقافية. في هذا السياق تجدر الإشارة

<sup>1</sup> انظر، عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998، ص47

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص48

إلى أن الدولة العثمانية لم تهتم بالجانب الثقافي، غير المجموعات الأهلية هي التي كانت ترى مختلف النشاطات الثقافية و الفكرية

ما يميز هذه المرحلة بفترتها ظهور فضاء ثقافي تتداخل فيه الخصوصيات الأمازيغية، العربية الإسلامية الى جانب السمات الثقافية التركية حتى اليهودية. مما يفسر لنا ظاهرة الثراء الثقافي للجزائر. بناء على ذلك يمكن تصنيف الفضاء الثقافي إلى:

\_ فضاء الثقافي مرتبط بالسلطة والسلطان أين تظهر الممارسات الثقافية (الموسيقى والغناء، الشعر، الخطابات الفقهية) كاستراتيجية مندمجة في نسق القصر، تهدف إلى شرعنة المؤسسة السلطانية.

\_ فضاء ثقافي مستقل عن السلطة يشمل مواصفات الثقافة النخبوية وميزات الثقافة الشعبية المرتبطة بالحياة اليومية.

## 2. مرحلة الإستعمار الفرنسي

تتطلب القراءة السوسولوجية للفضاء الثقافي في الجزائر في فترة الإستعمار الفرنسي تحليلاً للأوضاع الثقافية والإيديولوجية التي تكونت و سادت في تلك الحقبة التاريخية، حيث يعتبر متغير السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر عاملاً مفسراً للتحويلات الثقافية آنذاك كيف ؟

### أ. السياسة الثقافية الاستعمارية

لم تتعرض الجزائر للاحتلال على مستوى الأراضي فقط بل امتد ذلك الى تحطيم مختلف البنيات والمؤسسات الاجتماعية، الثقافية و الدينية، ثم استبدالها بمؤسسات أخرى، كالكنائس المدارس الحديثة، ومختلف المؤسسات الإدارية السياسية والاقتصادية.

في هذا الصدد يرى أبو القاسم سعد الله بأنه "منذ أن غزى الفرنسيون الجزائر أخذوا يطمسون معالمها العربية الإسلامية الشرقية ويحلون المعالم الفرنسية بدلها"<sup>1</sup>

للتفصيل أكثر في هذه المسألة تظهر لنا عملية وصف وتحليل السياسات الثقافية القطاعية المرتبطة خاصة بالتعليم والتبشير المسيحي ضرورية.

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص60

لقد احتلت المنظومة التربوية والتعليمية موقعا هاما في السياسة الاستعمارية بالنسبة للجزائر انطلقا من أن "المدرسة الفرنسية الحديثة التي وضع قواعدها المنظر التربوي الفرنسي جيل فيري تعتبر من أبرز المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة الفرنسية في نشر ثقافتها وقيمها في أوساط الجزائريين وتتجلى مبادئها في : الحداثة، التطور، العلمانية...الخ"<sup>1</sup>

كان أول موقف اتخذته الجزائريون حيال التعليم الفرنسي الذي وظفته هذه الأخيرة كإستراتيجية لإعادة تشكيل ثقافة و تصورات جديدة للفرد الجزائري الرفض الذي اعتبر وسيلة للدفاع عن النفس و التميز عن فرنسا ونظمها الإجتماعية.

غير أن الإستعمار التي استعمل التعليم الفرنسي الحداثي كأساس للصعود في السلم الإقتصادي والإجتماعي للجزائريين أجبر بعضهم (الجزائريين) الدخول في المؤسسة التعليمية الفرنسية "فالاتحاق بمنصب حتى وان كان متواضعا في الادارة الفرنسية جعل اكتساب التعليم باللغة الفرنسية ضروريا أكثر فأكثر ثم شرطا لا بد منه"<sup>2</sup>

من هنا فالسياسة الثقافية الفرنسية من خلال المنظومة التربوية التعليمية ساهمت في "تشكيل بنية ثقافية معرفية متناقضة و الثقافة العربية الإسلامية"<sup>3</sup>

زيادة على ذلك ساهمت السياسة الثقافية الاستعمارية من خلال استراتيجية التبشير التي اعتمدها الآباء البيض في نشر جملة من المعتقدات الدينية المسيحية، مما أدى الى تشكل ما يعرف بأزمة الهوية والانتماء الثقافي الحضاري.

كثيرا ما ارتبطت السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر بالتوجه الى المواقع الثقافية الإثنية و التركيز على المسألة الأمازيغية كبعد عرقي وثقافي يحدد تكون المجتمعات والثقافات المغاربية التي تختلف في نظرهم عن الثقافة العربية الإسلامية. أبعد من هذا تعتبر مجتمعات شمال إفريقيا (استنادا على بعض الدراسات الأنتروبولوجية و الأركيولوجية) مرتبطة عرقيا و ثقافيا بأروبا .

<sup>1</sup> Fanny Collona ;instituteurs Algériens (1833\_ 1939) ;Alger ;opu ;1975 ;p21

<sup>2</sup> Idem ;p88

<sup>3</sup> حسينة بوعدة، المرجعية الثقافية من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة سوسيو ثقافية لعينة من الصحف الخاصة في فترة التعددية الحزبية).

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2002، ص79

من الوسائل التي وظفها الاستعمار الفرنسي قصد نشر ثقافته وقيمه التي يعتبرها عالمية إنسانية و تقديم التبرير الثقافي والحضاري لإستعمار الجزائر وسائل الاعلام والاتصال من صحافة مكتوبة إذاعة تلفزيون إضافة إلى السينما.

عليه اتسمت السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر كما يؤكد على ذلك عمار كساب بالهيمنة<sup>1</sup> من خلال اضعاف الصبغة الفلكلورية والتضييق على الفعل الثقافي الجزائري.

بناء على ذلك أنتجت السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر جملة من الظواهر والتحولت السوسيوثقافية لعل أهمها وأشملها ظهور النخب الفكرية والثقافية، و انقسام الفضاء الثقافي الجزائري الى قسمين

### ب. نشأة الفضاء الثقافي التقليدي الإصلاحي:

يؤطره مجموعة من علماء رجال الدين ومفكرون يحملون ثقافة عربية إسلامية، حيث تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعض التقليديين من رجال الزوايا أكثر بروزا وتأسيسا لهذا التوجه. رغم وجود اختلافات في هذه الجماعة إلا أنهم يشتركون في جملة من القيم و التصورات من أهمها الإعتزاز بالعروبة والإسلام الانتماء للثقافة والحضارة العربية الإسلامية تمجيد الفتوحات الإسلامية رفض الاندماج الثقافي مع فرنسا...الخ

من المفيد ان نشير الى أن مؤسسة الزاوية لعبت أدوارا دينية ثقافية اجتماعية و حتى اقتصادية كانت تهدف أساسا الحفاظ على البنية الثقافية التقليدية و رفض التناقص مع الأجنبي، كذا تعزيز التضامن الاجتماعي بين الجزائريين، بل الأكثر من هذا أطرت ثورات شعبية ضد الاستعمار الفرنسي باسم الجهاد.

غير أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 من طرف الشيخ عبد الحميد ابن باديس في قسنطينة تبقى كأبرز مؤسسة مجتمع مدني ذات التوجهات الإسلامية الإصلاحية السلفية الراضة للثقافة الغربية الفرنسية.

<sup>1</sup> Ammar Kessab.;Algérie d'une politique culturelle coloniale à une politique culturelle

في هذا الصدد يؤكد ابن باديس "أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها و لا تريد أن تندمج"<sup>1</sup>

تكشف لنا هذه المقولة أمرين أساسيين الأول يتعلق بالخصوصية الدينية والثقافية والعرقية للجزائريين من حيث أنها مرتبطة بالعالم العربي الإسلامي وليس العالم الغربي، أما الأمر الثاني يتمحور حول أن هذه الخصائص تعتبر كحتميات سوسيو تاريخية لا يمكن تجاوزها بحكم ثباتها وفعاليتها داخل المجتمع. لذا فمسألة الإدماج الثقافي للجزائر مع فرنسا لا يمكن أن تتحقق مهما كانت هناك من محاولات. من هنا "أخذت الجمعية على عاتقها مهمة إعادة قراءة التراث وتقديم الإسلام في شكل جديد للمجتمع الجزائري وقد كانت تركز بالأساس على أحداث ثورة في التعليم وتأصيل الانسان الجزائري في إطار تراثه وهويته"<sup>2</sup>

من هذا المنطلق نادت الجمعية بتعلم مختلف العلوم والمعارف واللغات خدمة للإسلام والعروبة. من جملة الآليات والأدوات التي وظفتها الجمعية قصد نشر أفكارها وقيمتها واكتساب شرعية اجتماعية، التعليم الصحافة اللقاءات الفكرية والثقافية... الخ، حيث مثلت هذه الوسائل أدوات للفعل الثقافي الفكري في فضاء لديه خصوصياته المرجعية.

عليه اعتبر التعليم كمقوم رئيسي ليس لرفض و مجابهة التعليم الفرنسي فقط، بل الأكثر من ذلك لتنمية فكر وثقافة الفرد الجزائري في ظل التحولات النسقية والبنوية.

في نفس السياق تحلل الصحافة و الصحافة الثقافية موقعا هاما في استراتيجية أدوار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من حيث أنها حاملة لخطابات الفاعلين سواء كانت أدبية دينية فكرية... الخ هذه الأخيرة لعبت أدوارا جد مهمة في التراكم المعرفي والثقافي والتأسيس للفضاء الثقافي كمجال رمزي مرهون بطبيعة تفاعلات ونشاطات فاعليه. من أهم الصحف التي أصدرتها الجمعية نجد المنقذ الشهاب البلاغ.

تندرج اللقاءات الفكرية الدينية والثقافية في إطار استراتيجية رسمتها الجمعية لنفسها، قصد أحداث تفاعل ثقافي وفكري وخلق منظومة تلقى ليس بين أعضاء الجمعية فقط، لكن مع

<sup>1</sup> محمود قاسم، الإمام عبد الحميد ابن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، القاهرة، دار المعارف، ص 156

<sup>2</sup> عبد الرحمن بوزيدة، العلم والعلماء، جريدة الأمة، العدد 07، 1993، ص 04



فئات المجتمع الجزائري .

### ج. نشأة الفضاء الثقافي الحداثي العثماني:

يتصف هذا الأخير على المستوى القيمي والإيديولوجي بجملة من الخصائص، لعل أهمها الحداثة على الشاكلة الفرنسية وما ينطوي تحتها من قيم فرعية كالعلمانية العقلانية الحريات الفردية المساواة...الخ، إضافة إلى بعض الرموز الثقافية المرتبطة بالإختلاف والتنوع الثقافي اللغة والتراث الأمازيغي على سبيل المثال لا الحصر.

نخبويا يعتبر مؤسسي هذا الفضاء الثقافي من انتاج المدرسة الفرنسية على وجه العموم، والمتشبعين بالمبادئ والمنظومة الفكرية الفرنسية الحداثية. رغم وجود اختلافات في هذا التوجه من يميني ليبرالي الى يساري اشتراكي شيوعي إلا أن رؤيتهم وتفسيرهم للواقع الجزائري "يدور حول مجموعة من الخصائص المشتركة كالجزائر جزائرية، تضيق دور ومكانة الدين باعتبار أن مؤسسات الدولة يجب أن تسير وفق قواعد وضعية المطالبة بإحياء الارث واللغة الأمازيغية...الخ"<sup>1</sup>.

إضافة الى ذلك تعتبر اللغة الفرنسية بالنسبة لهم وسيلة للتطور فهي " ضرورية بالنسبة للأهالي الراغبين في الوصول بالمجتمع الى ركب العصرية، والمحافظة عليها"<sup>2</sup>

تأسس الفضاء الثقافي لدى هذه الجماعة انطلاقا من فعل ثقافي وفكري متنوع شمل جملة من النشاطات والممارسات أهمها: المسرح الصحافة الكتابات الأدبية اللقاءات الفكرية والفنية تبعا لذلك شهد هذا الفضاء حركة ثقافية من طرف مختلف فاعليه النخبويين هذه الحركة ترجمتها مثلا كتابات كاتب ياسين طاووس عمروش....الخ، كما ترجمها فعل ثقافي فني في مجال المسرح، الغناء والموسيقى.

في نفس السياق توسع هذا الفضاء الثقافي من خلال ارتباطه بالعمل الحزبي السياسي، حيث نلاحظ انخراط بعض فاعليه في الحركة الوطنية التحريرية.

خلاصة القول، أنتجت السياسة الثقافية الفرنسية توجهين ثقافيين مختلفين في الأسس

<sup>1</sup> بوعدة حسينة، نفس المرجع، ص81

<sup>2</sup> François Burgat ; L'islamisme au maghreb (la voix du sud) ;Paris ;el karthala ;s d ;p61

المعرفية و الإيديولوجية. هذا ما أدى الى ظهور أزمات سياسية ثقافية، لعل أهمها الأزمة البربرية التي شهدتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1948 1949) و التي يرجعها محمد حربي إلى أن "الاعتراف بالتنوع احترام الإختلاف غريبان عن السياسة الثقافية للقادة الوطنيين سواء الناطقين بالبربرية أو العربية"<sup>1</sup>

ان هذا الإنشطار في النخب الفكرية والسياسية يجعل "من الصعب عدم الاعتراف بأن الحقل الثقافي الجزائري قد تميز فعلا منذ نشأته خلال فترة ما بين الحربين بالتعارض بين قطبين بين فصيلتين رئيسيتين من الأنتلجانشيا، فمسألة اللغة ثقافة التكوين وخاصة مسألة مؤسسات التنشئة الاجتماعية الثقافية والهيكلية الذهنية لكل فصيل تشكل كلها ومن دون أدنى شك علامة مميزة"<sup>2</sup>

عمليا أخذ الفضاء الثقافي الجزائري في تلك الحقبة خصوصياته المؤسساتية التنظيمية، مما سمح بمأسسة فعل ثقافي متنوع أشترته جملة من النشاطات والممارسات الثقافية ساهمت في خلق حركة و ديناميكية ثقافية التي كان لها دورا كبيرا في تشكيل الوعي الجمعي ذو الاتجاه التحرري. هذا ما حدث أثناء الثورة التحريرية أين أضحت الثقافة والفنون كإستراتيجية ووسائل تعبر عن رفض الإستعمار وضرورة مقاومته، بحيث أصبحت هذه الأخيرة (الثقافة والفنون) كمؤشر لهوية سياسة سوسيو ثقافية.

### 3. مرحلة الاستقلال:

تشمل هذه المرحلة فترتين أساسيتين وهما:

أ. فترة الحزب الواحد: بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بصياغة مشروع سياسي شامل، يهدف الى التنمية والانخراط في الحداثة من جهة، ومجابهة الاستعمار والامبريالية من جهة أخرى

\_ السياسة الثقافية: ارتبط المشروع التنموي الذي راهنت عليه الدولة الجزائرية بعد الإستقلال بالاشتراكية كنموذج ايديولوجي سوسيو اقتصادي وثقافي يحقق جملة من الأهداف

<sup>1</sup> Mohamed Harbi ; nationalisme Algérien et identité berbère ;peuples médétiraneen ;n11 ; 1990 ;p34

<sup>2</sup>، عمر لرجان، المدرسيون، مصير نخبة، في كتاب ملتقى دولي حول النخب الإجتماعية (حالة الجزائر ومصر) بتتسيق أحمد زايد، عروس الزبير، القاهرة مركز البحوث العربية والإفريقية، الجزائر، مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005، ص563

أهمها الخروج من التخلف تحقيق العدالة الإجتماعية مناهضة الامبريالية العالمية.

يأتي كل ذلك في ظل التحولات السياسية الدولية التي شهدتها تلك الفترة، كالصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك استقلال الدول التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية، وظهور قيم ايدولوجية مرتبطة بمفاهيم التحرر ونبذ الاستغلال والتبعية.

لقد تم شرعنة المشروع الإشتراكي الذي تبنته السلطة آنذاك انطلاقا من الظروف التي عاشتها الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، ومن رغبة هذه الأخيرة في الخروج من دائرة التخلف، الأكثر من ذلك من الاسلام باعتباره دين المساواة والعدالة الاجتماعية و الاقتصادية.

هذا ما يلاحظ في مختلف النصوص السياسية<sup>1</sup> حيث "ارتدى الاسلام لبوس الإشتراكية والثورة الزراعية والصناعية والثقافية"<sup>2</sup>

تأسس المشروع التنموي الإشتراكي على البعد الاقتصادي باعتباره المتغير الأساسي في الديناميكية الاجتماعية من خلال تطوير البنية التحتية للمجتمع التي حددتها السلطة في عمليتين رئيسيتين اتخذتا شكلي الثورة وهما: الثورة الصناعية والثورة الزراعية. حيث تمثل الثورة الصناعية بالنسبة للسلطة مرحلة أولية وجد مهمة في الارتقاء بالقطاع الاقتصادي، "فالمخططات الأولى لتنمية الجزائر المستقلة أخذت الصناعة موقعا أوليا"<sup>3</sup> حيث نلاحظ أن في نفس القطاع تبنت الدولة الجزائرية ما يعرف بالثورة الزراعية التي اعتبرتها "محاولة للقضاء على مختلف أشكال التسيير الزراعي القديم والاهتمام بالريف الجزائري فك العزلة عليه وادماجه، مما يسمح بظهور تفاعلات بين مختلف فئات للمجتمع الجزائري"<sup>4</sup>

تفسر لنا هاتان الثورتان الإقتصاديتان المعتمدتان على التسيير والتخطيط المركزي جملة من التصورات التي كان يحملها الفاعلون في الحقل السياسي وعلى رأسهم الرئيس السابق هواري بومدين، حيث تمثلت في اعتبار تحديث المجتمع وبناء الانسان الجزائري الجديد لا

<sup>1</sup> انظر ميثاق الجزائر 1967. الميثاق الوطني 1976

<sup>2</sup> المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، تونس، سراس، 1995، ص47

<sup>3</sup> Damel Guerid ; l'exception Algérienne (la modernisation à l'épreuve de la société) ; Alger ; éd

<sup>4</sup> حسينة بوعدة ، نفس المرجع، ص85

يمكن أن يتم إلا في ضوء تلبية الإحتياجات المادية للمجتمع التي تضمن له لاحقا إنتاج بنية رمزية ثقافية تواكب هذا التحديث الإقتصادي وتأخذ بعين الاعتبار متغير القيم الأصلية للمجتمع الجزائري. من هنا ترى النخبة السياسية أن "تحقيق التنمية الشاملة و السريعة معناه تقاد الدولة دور قيادة هذه العملية الإقتصادية والإجتماعية العظيمة باعتبارها تمثل المجتمع وتعبّر عن إرادات الجماهير العامة، وتعمل من أجل تحقيق طموحاته في الرقي الإقتصادي والاجتماعي"<sup>1</sup>

ما يعاب على النموذج التنموي الجزائري عقب الإستقلال عدم اهتمام السلطة بالجانب الثقافي واعتباره من الأولويات كما فعلت مع القطاع الاقتصادي بل العكس، حيث اعتبرت المنظومة الثقافية الفكرية مندمجة وتابعة للمنظومة الإقتصادية في سياق الإشتراكية.

لقد تم تشكيل توجه سياسة ثقافية جزائرية في إطار ما يعرف بالثورة الثقافية والتي اعتبرت السلطة كتكملة ومندمجة في الثورة الصناعية والزراعية من جهة، ومنبثقة من قيم الثورة التحريرية خاصة تلك التي نص عليها مؤتمر الصومام من جهة أخرى. عليه فالثورة الثقافية في نظر مصمميها هي تعبير عن الجمع بين ما هو تقليدي وما هو حديث ومعاصر، في هذا الصدد يرى أحمد طالب الإبراهيمي أن الثورة الثقافية تهدف إلى تكوين انسان جزائري قادر "أن يكون مع ذاته من شعبه ومن زمانه"<sup>2</sup>. كما لخصت لنا مختلف الموثيق والنصوص الرسمية الثقافة الجزائرية في جملة من الخصائص وهي: وطنية ثورية علمية<sup>3</sup> كيف ذلك؟

يعبر مفهوم ثقافة وطنية عن مدى ارتباط هذه الأخيرة بالبعد التاريخي للجزائر كسيرورة حاملة لمجموعة من القيم والرموز والمعتقدات والتصورات التي ظهرت عبر حقبات زمنية متسلسلة، والتي تشكلت من خلالها الأمة الجزائرية "فالجزائر أمة وليست تجمع شعوب وهذا منذ أقدم العصور، حيث كان ماسينييسا مؤسس لأول دولة نوמידية و يوغورطة باعث المقاومة ضد

---

1 محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي رائد)، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص40 41

<sup>2</sup> Ahmed Taleb El Ibrahimy ; de la décolonisation à la révolution culturelle (1962\_ 1972) ;Alger ;sned ;

<sup>3</sup> انظر الميثاق الوطني 1976

تعتبر الثقافة الوطنية بأبعادها الممتدة في الإسلام العربية الثقافات الشعبية مرتكزات وظفتها الدولة لتفعيل الثورة الثقافية، حيث تمدّها بالمرجعيات الأساسية والشرعية التاريخية لتواجه وتشكل المجتمع الجزائري التي حاول الاستعمار الفرنسي أن يهشمها و يقضي عليها.

ان ارتباط الثقافة الجزائرية بالعلم يعكس في تصور النخبة السياسية الحاكمة في تلك الفترة "حرص الدولة على الاهتمام بالتكنولوجيا وتطويرها والقضاء على مختلف أشكال التفكير البليد والشعوذي ... وإيجاد مقاييس موضوعية قادرة على نسج علاقة تربط المجتمع الجزائري بتاريخه وبالعالم"<sup>2</sup>

ما تعنيه ثورية الثقافة أنها "تلغي استعادة التراث بنزعة ماضوية و أخلاقية، وتعمل على جعل عناصر الهوية الثقافية معاصرة وحيوية ذات طاقة مغيرة"<sup>3</sup>. ينظم البعد الثوري في الثقافة لدى السلطة السياسية ضمن المشروع الاشتراكي، مستهدفة إعادة تشكيل الذهنيات والممارسات وحتى العلاقات الإجتماعية، كذلك احداث قطيعة مع مختلف المخلفات الإستعمارية التي همشت الجزائريين وثقافتهم

استنادا الى ما تم وصفه يرى سيد أحمد بغلي أن "الثورة الثقافية ثلاثة اهتمامات من أجل الوصول الى تكوين انسان جديد في مجتمع جديد: تأكيد الهوية الوطنية الجزائرية و دعم التنمية الثقافية بمختلف أشكالها، الرفع من مستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية"<sup>4</sup>

لتحقيق أهداف الثورة الثقافية اهتمت الدولة بمشروعين أساسيين هما: التعليم و التعريب، الذي رأت فيهما آلياتين أساسيتين لثقافة وطنية وعصرية، عليه فاهتمامها ببناء المدارس و تأكيدها على مجانية و إجبارية التعليم من خلال اصدارها لمنظومة قانونية، يأتي ليصف ويفسر لنا الموقع الهام الذي احتله التعليم كعملية سوسيو ثقافية تهدف الى الإستثمار في الفرد، الأكثر من ذلك الى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة يؤطرها التوجه الاشتراكي المشرعن

<sup>1</sup> Abderrahmane Bouzida, le projet social Algérien ; Alger ; opu ; 1991 ; p104

<sup>2</sup> حسينة بوعدة، نفس المرجع، ص86

<sup>3</sup> عمار بلحسن، المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 141، 1993، 64

<sup>4</sup> Sid Ahmed Baghli Aspect de la politique culturelle de L'Algérie ; Paris ; unesco ; 1977 ; p 13

من قبل الدولة بواسطة الإسلام.

غير بعيد عن النسق التربوي والتعليمي، يشكل التعريب أحد الركائز و الإستراتيجيات الهامة التي اعتمدت عليها الدولة في توجيه سياستها الثقافية و حتى سياستها العامة، حيث تم توظيفه كأداة للتمايز والتنوع الثقافي على المستوى العالمي من حيث أنها لغة المجتمع الجزائري التي ارتبطت بالدين والحضارة العربية الإسلامية، كذا بالخصوصيات المغاربية والجزائرية المندمجة في بوتقة العربية. زد على ذلك فالتعريب مرتبط بحركة القضاء على مخلفات الحقبة الاستعمارية. لهذه الرؤية امتداداتها التاريخية مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لعبت دورا وطنيا هاما ضد التغلغل الإستعماري الفرنسي بإحياء اللغة والحرص على تلقينها ونشر نظام التعريب الحر وذلك ببناء 150 مدرسة عربية يتلقى فيها المتعطشون إلى العلوم التقليدية تكوينا أصيلا"<sup>1</sup>

بناء على ذلك أصدرت عدة قرارات ومراسيم تستهدف تنظيم عملية تعريب المؤسسات، حيث كانت على مراحل بدء بالمؤسسة التربوية التعليمية في أطوارها الأولى ثم الجامعة خصوصا العلوم الانسانية والاجتماعية، كما تم تعريب المؤسسات الثقافية و القانونية.

ان التأطير النظري والإيديولوجي للثقافة والتنمية الثقافية لم يكن من اختصاص السلطة السياسية فقط رغم هيمنتها على الفضاء الثقافي وعلى البنى الأخرى كالبنية الاقتصادية بل كان للنخب الثقافية والفكرية دورا في طرح المسألة الثقافية في الجزائر بمنظورات مختلفة و متناقضة، فهناك عدة أطروحات ناقشت هذه الإشكالية

تناولت النخبة الفكرية جملة من الظواهر المتعلقة بالمشروع الثقافي عموما، والمشروع الثقافي التنموي على وجه الخصوص.

يأتي ذلك في اطار مشروع بناء الدولة ومؤسساتها من جهة و إعادة هندسة النسق الإجتماعي والثقافي من جهة أخرى، اعتبارا من أن الثقافة هي متغير وظيفي في عملية التنمية. في هذا الصدد تم اختيارنا لأطروحتين أساسيتين تمثلان توجهين مختلفين، توجه الإصلاح و النهضة و توجه الحداثة.

<sup>1</sup> منصف الوناس، مرجع سابق، ص168

فيما يخص التوجه الأول الذي يمثله مالك بن نبي تناول المسألة الثقافية في بعدها التربوي، الفكري والحضاري وفسرها من خلال الغايات الحضارية التي يجب أن تتخرط فيها. لقد أكد مالك بن نبي من خلال كتاباته<sup>1</sup> أنه لا يمكن الوصول الى بناء مجتمع حضاري دون نهضة وإصلاح اجتماعي الذي هو في الأساس نهضة ثقافية وفكرية نابغة من الدين الإسلامي باعتباره حامل لقيم ومعايير رمزية، روحية ذات قوة وفاعلية في تنمية الفرد والمجتمع.

غير أنه "لا يكفي أن نعلن عن قدسية القيم الاسلامية، بل علينا أن نزودها بما يجعلها قادرة على مواجهة روح العصر. وليس المقصود أن نقدم تنازلات الى الدنيوي على حساب المقدس، ولكن أن نحرر هذا الأخير من بعض الغرور الاكتفائي و الذي قد يقضي عليه"<sup>2</sup>

في نظر بن نبي لا يمكن تحقيق النهضة إلا عبر المنظومة التربوية والتعليمية التي تخرج تلك القيم من قلبها المجرد الى إيطارها المادي الملموس عبر عملية التنشئة الاجتماعية

في نفس الفكرة وفي سياق آخر تتطلب النهضة الاجتماعية والثقافية التواصل مع المجتمعات والثقافات وأنماط عيش أخرى، قصد إثراء وتقوية نموذجنا الحضاري بشرط أن نحدد طبيعة التواصل مع الآخر التي يقصد بها عموما المجتمعات الغربية.

يتأسس التوجه الثاني للأطروحة الثقافية في الجزائر من خلال نموذج مصطفى الأشرف، على جملة من التصورات والتفسيرات ارتبطت بمفاهيم متعددة كالحداثة العصرية العلمنة.... الخ، حيث تقدم لنا هذه الأخيرة في سياق ما طرحه مصطفى الأشرف<sup>3</sup> مجموعة من الدلالات مفادها أن الثقافة في الأصل تعتبر متغير محرك لمختلف الأنساق والقطاعات الاجتماعية الأخرى، وجب ترقيتها وتنميتها من منظور فكري حدائني عصرائي، يأخذ بعين الاعتبار التكون التاريخي للثقافة الجزائرية التي نلاحظها خاصة في الثقافات الجهوية و الشعبية، الأكثر من ذلك ضرورة تحديث الثقافة الجزائرية وإعطائها طابعا وضعيا وبرامغياتها يتمشى والتحولات العالمية، لهذا فالاحتكاك والمثاقفة يمثلان استراتيجية للتجديد الثقافي والتطور.

<sup>1</sup> مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، نشر بسام بركة، أحمد شعيبو، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 09، 2009

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 112

<sup>3</sup> Mustapha Lachref ;écrits didactiques sur la culture l'histoire et la société ;Alger ;enap ;1987

إن ما تم عرضه وتفسيره يمثل المنظور الفكري والإيديولوجي للمسألة الثقافية في الجزائر، ومدى ارتباطها بالتنمية الشاملة للدولة والمجتمع، سواء في تصور النخبة السياسية الحاكمة أو في منظورات الصفوة الثقافية والفكرية على اختلافها، حيث مكنا هذا التناول من كشف ورصد أهم الإشكالات الفكرية المرتبطة بالمنظومة الثقافية التي ساهمت بشكل كبير في بلورة حركة وتآزم نخبوي واجتماعي الذي سنعرضه فيما بعد.

تتخذ الثقافة كما سبق وأن أشرنا اليه في الفصل الأول طابعا أدائيا وإجرائيا، كونها موارد و خيارات ثقافية تخضع للتسيير والتخطيط في قطاع أو قطاعات محددة. بناء على ذلك يمكن عرض وتفسير جملة من الإجراءات التي قامت بها الدولة قصد تطوير هذا القطاع و القضاء على التخلف الثقافي الذي سببه الاستعمار. في هذا الصدد يسرد سيد أحمد بغلي التوجهات العملية للسياسة الثقافية في الجزائر عقب الإستقلال في أربعة محاور و هي:

\_ اعادة تثمين التراث الثقافي كالأثار، اللوحات الفنية، المتاحف، الحفاظ على اللغة العربية، وديموقراطية التعليم

\_ اعادة تنظيم الهياكل الادارية والثقافية و اعداد منظومة قانونية وطنية

\_ ترقية نشر الثقافة عن طريق ثلاثة اجراءات:

. اعطاء الأولوية للسمعي البصري

. الديمقراطية واللامركزية من أجل نشر الثقافة و الحث على الابداع

. تطوير انتاج الكتاب والقراءة العمومية

\_ تنظيم التعاون الثقافي للمساهمة في ازدهار الثقافة على المستوى الوطني والدولي<sup>1</sup> .

من خلال هذا العرض الموجز للأولويات التي حددتها الدولة في القطاع الثقافي يتبادر إلى ذهننا طرح السؤال التالي: ما هي الميكانيزمات التي وظفتها الدولة قصد تحقيق رهاناتها؟

ابتداء من عام 1966 بدأ قطاع الثقافة ينتظم مؤسساتيا من خلال احداث وزارة الأنباء، وفي 1971 تم انشاء وزارة الأخبار والثقافة، في هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن وزارة الثقافة

<sup>1</sup> Sid Ahmed Baghli ;idem;p15



كثيرا ما ارتبطت بالإعلام والسياحة والاتصال.

على إثر ذلك بدأت الدولة الجزائرية في تنظيم القطاع من الجانب القانوني، حيث تميز التشريع في السنوات الأولى من الاستقلال بإلغاء النصوص الأساسية الفرنسية التي كانت تنظم نشاطات هذا القطاع و تسيرها..... وقد زودت المؤسسات التي كانت خاضعة لوزارة الإعلام و الثقافة بنصوص تأسيسية<sup>1</sup> بغية إعادة تنظيم هذا القطاع وفق منظور الثورة الثقافية التي كثيرا ما ركز عليها الرئيس السابق هواري بومدين. إذ جاء في أحد خطبه "إنه لمن غير المعقول أن تواصل الثورة مسيرتها بقوانين غير ثورية، وأن يتم تشييد الاشتراكية على أساس قوانين معدة أساسا لحماية الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه من غير المعقول أيضا أن نبقى مسيرين بقوانين أعدها أولئك الذين كانوا يمارسون وسائل القمع ضدنا، وأن نرجع لهذه القوانين لاتخاذ قرارات وطنية"<sup>2</sup>

تظهر ملامح المنظومة القانونية في المجال الثقافي من خلال عدة مستويات، أهمها المؤسسة السياسية للثقافة المتمثلة في الوزارة، حيث تم اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين تنظم الهيكل التنظيمي للوزارة و المؤسسات التابعة لها و تضبطها في الأدوار والوظائف. من أهم تلك التشريعات ما نجده في المرسوم رقم 75 31 الصادر في 22 01 1975 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة، وكذلك المرسوم رقم 82 26 المؤرخ في 06 01 1982 الذي يحدد فيه صلاحيات وزير الثقافة المتمثلة في إعداد سياسة الحكومة في مجال الثقافة وتنفيذها وفق ما تمليه توجهات التنمية للدولة.<sup>3</sup>

تميزت المنظومة القانونية للثقافة في هذه الفترة بالتذبذب وعدم الوضوح، يرجع ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها الاختلاف والتناقض في الرؤى بين من اقترح ضرورة ابقاء النصوص الفرنسية في التشريع لمجال الثقافة و أن التغيير يأتي مع الوقت، وبين من يؤكد على الإلغاء الفوري للقوانين الفرنسية في هذا الميدان. كما يرجع الى التغيرات المستمرة والمفاجئة التي

---

1 مخلوف بوكروح، عمار كساب، السياسة الثقافية في الجزائر، في مدخل إلى السياسات العربية في العالم العربي، تأليف مجموعة من

الباحثين تحت إشراف مؤسسة المورد الثقافي، القاهرة، دار شرقيات للنشر و التوزيع، ط1، 2010 ص121

2 الهواري سايح، الإعلام والثقافة في الجزائر (1962\_1980)، الجزائر، وزارة الثقافة، 1981، ص11

3 نور الدين بوكروح، المؤسسة الثقافية في الجزائر (قراءة في أداء المسارح العمومية)، الجزائر، مقامات للنشر والتوزيع والإشهار، ط1،

2013 ص92

عرفها الحقل الثقافي بكل فروعها، لعدم وجود تصور ثابت و مؤسس للفضاء الثقافي، حيث يمكن ملامسة ذلك من خلال ضم القطاع السياحي للقطاع الثقافي كذلك بالنسبة للإعلام والاتصال. كما يفسر لنا ضعف المنظومة التشريعية في المجال الثقافي هيمنة السلطة على هذا القطاع و تأطيره بأساليب ستاتيكية تساهم في تهميش المتخصصين في الثقافة .

تمثل مسألة التراث والمواقع الأثرية والمتاحف احدى الرهانات الأساسية التي تبنتها الدولة في سياستها الثقافية معتبرة أن الثورة الثقافية تركز على الثقافة الوطنية من حيث أنها بانية للهوية الثقافية. في منظور الخطاب السياسي الرسمي يأتي التراث بكل مكوناته الشفهية و المادية ليقدّم تفسيرات وإثباتات عن طبيعة الثقافة والحضارة الجزائرية ذات الانتماءات المتنوعة، لكن يغلب عليها الانتماء العربي الاسلامي.

من هنا، فالاهتمام بالتراث و هندسته في بعده الإجتماعي لم يأتي فقط للتعريف بما تزخر به الجزائر في هذا الجانب، ولكن لرفض النظرة الإستعمارية الفرنسية التي تعتبر الجزائر كإمتداد جغرافي ثقافي و حضاري لروما. فالتراث في هذا السياق يرمز الى ثورية الثقافة كما يعبر عن مفهوم ثقافة علمية من حيث أن البحث في المواقع الأثرية يتطلب دراية و استعمال للعلم ومختلف الوسائل التقنية، من هنا اعتبر الإرث كمتغير ديناميكي في عملية السياحة، واعدة كتابة التاريخ الجزائري.

في هذا السياق "أصدرت الدولة قرار رقم 281 1967 خاص بالبحث وحماية المواقع والآثار التاريخية و الطبيعية حيث حددت مجموعة من المعايير وطرق التصنيف، كذا الهيئات المؤهلة لذلك كما وضح هذا القرار مختلف العقوبات بخصوص مختلف أشكال استلاب التراث، و سن قانونا يخص العلاقة بين الملكية العامة والملكية الخاصة"<sup>1</sup>، غير أن هذا القانون لم يحدث تغييرات في سياسة التراث نظرا لإرتباطه بتشريعات الإستعمار الفرنسي.

حفاظا على المواقع الأثرية، تم انشاء ديوان حظيرة الطاسيلي الوطنية و ديوان حظيرة الأهقار الوطنية، أما في مجال المتاحف فتم انشاء المتحف الوطني للفنون الجميلة المتحف

---

<sup>1</sup> Mouna Mazri Ben Arioua ;la culture en tant que fait urbain (lécture sur les indicateurs de développement culturel cas du secteur sauvegardé de constantine) ;mémoire de magister ; université de Constantine ;département d'architecture et d'urbanisme ;p92

الوطني البارود المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة المتحف الوطني أحمد زبانة بوهران.

يعنى التوجه الثالث للسياسة الثقافية بترقية و نشر الثقافة، هذه الاستراتيجية التي اعتبرها الكثير من الفاعلين الثقافيين الهيئات والمؤسسات الثقافية الدولية منها منظمة اليونسكو أحد المؤشرات المهمة للتنمية الثقافية، حيث اعتمدها الدولة من أجل توسيع عملية الإستهلاك والممارسات الثقافية وتحقيق ما يسمى بالديمقراطية الثقافية، أين تشارك مختلف الشرائح الإجتماعية في التعاطي مع الموارد الثقافية. في سياق هذه الاستراتيجية حددت ثلاث عمليات أساسية وهي:

\_ جعل من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري خاصة السمعي البصري كأداة لنشر الثقافة من خلال الحصص والبرامج التي تقدمها، "في السنوات الاولى للاستقلال تم اعتبار وسائل الاتصال الجماهيري كأدوات لمحاربة الأمية"<sup>1</sup> و لتوعية الجمهور بالاندماج في المنظومة الإشتراكية. لهذا اعتبرت وسائل الاعلام في تلك الحقبة أنها تؤدي وظائف ثقافية في سياق سياسي موجه مرتبط مباشرة بالسلطة. يظهر ذلك من خلال طبيعة الحصص والبرامج الثقافية والتربوية التي كانت تبت آنذاك، حتى الأفلام السينمائية الجزائرية ارتبطت بمواضيع الثورة التحريرية الإشتراكية بنية الأسرية الجديدة (مسألة تحديد وتنظيم النسل....الخ)

يمثل الكتاب وسيلة ثقافية واتصالية فعالة في ديناميكية الثقافة المجتمع والإقتصاد، فالثورة الثقافية التي تأسست عليها السياسة الثقافة جعلت من الكتاب أداة لنشر الثقافة و العلوم والمعارف بغية القضاء على الجهل والأمية التي خلفها الإستعمار في وسط الشرائح الاجتماعية، من هنا اعتبرت مسألة القراءة والمقروئية مقرونة بالمشروع التنموي والحضاري، وأساس لإسترجاع الشخصية الثقافية التي تعتبر عامل أساسي للتطور.

في هذا الصدد أعلنت الدولة عن مشروع انشاء 1000 مكتبة عبر الوطن، غير أن الواقع يظهر لنا أن عدد المكتبات كان في تناقص سنة بعد سنة، هذا ما أكده أمين الزاوي المدير السابق للمكتبة الوطنية الجزائرية في جريدة لوجور دو الجيري من أنه "مباشرة بعد الإستقلال لم يكن هناك أقل من 540 مكتبة بلدية في ربوع الوطن، بعد عشر سنوات

<sup>1</sup> Idem ;p95

انخفض عدد هذه المؤسسات الى 220 قبل ما ينهار الى 30 في نهاية الثمانينات<sup>1</sup>، علما أن هذا العدد كان منتشرا في المدن الكبرى للجزائر كالعاصمة وهران.

غير بعيد عن ذلك تأخذ المجالات عموما والمجالات الثقافية على وجه الخصوص بعدا مهما في تنمية الفكر والذوق الجماعي، فهي تلعب أدوارا وظيفية في تحريك الفضاء الثقافي، من هذا المنطلق جاء الإهتمام بإنتاج و نشر المجالات الثقافية والفكرية. في هذا الصدد يرصد الأستاذ والباحث عمار بلحسن جملة من المجالات الثقافية ظهرت منذ الاستقلال منها: المجاهد الثقافي الإنسانية الإسلامية الثقافة الأصالة الثقافة والثورة الحلقة الشاشتان أوائل جسور التراث الشعبي لابيكا.....الخ<sup>2</sup>. غير أنه يؤكد أن المجلة الجزائرية بدت "أداة بيد السياسي ومنبر الإتجاهات ومضامين ثقافية وفكرية تشير الى مسار تسخير المثقف وتوظيفه عبر تكليفه بمهمة وضع خطاب يعيد انتاج ثوابت الخطاب السياسي: الأحادية الإيديولوجية واللغوية الأصالة والتفتح الهوية الاسلام السلفي والإصلاحية التحديث الإقتصادي والتقني.....و تنتهي المجلة أسيرة رئيس تحرير تابع للأوساط الحكومية أو السياسية، مفصول عن الحركة الثقافية والمثقفين"<sup>3</sup>

ثالث استراتيجية لترقية و نشر الثقافة تتمثل في اعتماد الدولة على اللامركزية على المستوى الرسمي في العمل الثقافي في مجال الممارسات الثقافية والفنون، بغية تحقيق الديمقراطية الثقافية عبر اندماج الأفراد في الأنشطة الثقافية تشكيل جمهور متذوق للثقافة والفن وتشجيع الإبداع. في هذا السياق تجدر الإشارة الى أن أشغال ندوة مناقشة السياسة الثقافية التي بادر بها عبد الحميد مهري ألحت على ضرورة اعطاء الأولوية للعمل الثقافي المحلي. من هنا تندرج عملية تأسيس المراكز الثقافية (تابعة إداريا للبلدية) عبر الوطن باعتبارها مؤسسات عمومية حاضنة للفعل الثقافي الفني ومندمجة في الوسط الإجتماعي المحلي من خلال انخراط الشرائح الإجتماعية خاصة شريحة الشباب. ضف الى ذلك هناك جملة من المؤسسات الثقافية الفنية على المستوى الجهوي ذات الطابع التجاري كالمسارح الجهوية في

<sup>1</sup> Ibid ;p97 98

<sup>2</sup> عمار بلحسن، الكتابة والمنبر الغائب (المجلات الثقافية في الجزائر)، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط1،

1996 ص 467 472

<sup>3</sup> المرجع نفسه ص 473

عناية قسنطينة وهران سيدي بلعباس بجاية و باتنة.

في هذا الاطار يجدر بنا الإشارة الى أن نشأة المؤسسات في تلك الفترة لم تكن انعكاسا للقرارات والإستراتيجيات السلطوية فقط، لكن كذلك كانت ثمرة صراعات بين مختلف الفاعلين والمنتجين الثقافيين

يعكس تبني السلطة لإستراتيجية نشر الثقافة من خلال الإهتمام بالعمل الثقافي المحلي مدى فهمها لدور الفنون والأشكال التعبيرية الشعبية في ترقية الثقافة الوطنية و تحقيق التضامن الإجتماعي هذا ما أكده وزير الثقافة السابق عبد الحميد مهري من أن الفنون يجب أن تنطلق من المجتمع المحلي وتعبّر عنه. في هذا الصدد يلعب متغير التبادل الثقافي دورا مهما في ترقية الفعل الثقافي في علاقته بالمجتمع، حيث يسمح بالتعريف بالثقافة نشرها وجعلها متغيرا ديناميكيا في عملية التبادل المؤسساتي والإجتماعي المرتبط بالثورة الثقافية.

بناء على ذلك يمكن معاينة جملة الأفعال و الممارسات التي انطوت تحت هذه الاستراتيجية، وهي على صنفين

الصنف الأول يتعلق بكل ما هو وطني ممثلا في جملة النشاطات التي شاركت فيها مختلف المؤسسات المهتمة بالعمل الثقافي بمعناه الواسع التي تنتمي الى وزارات متعددة، مثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التربية والتعليم، حيث تبرز معالم النشاطات الثقافية خاصة في بعض المناسبات والأحداث كالأحتفال بالأعياد الوطنية والدينية. في هذا السياق يلاحظ احتضان المدرسة لمختلف النشاطات الثقافية والفنية، نفس الشيء بالنسبة للمراكز الثقافية التابعة للبلديات و دور الشباب.

كل هذه المؤسسات احتضنت الفعل والممارسة الثقافية في أشكالها المتعددة و روجت للإيديولوجيا السائدة عبر عملية التنشئة الثقافية. صف الى ذلك يمكن ملاحظة الممارسات الثقافية في التنظيمات الكشفية الشبانية و الطلابية، مما يظهر لنا على المستوى الشكلي أن العمل الثقافي كان متجذرا في الوسط الإجتماعي.

يتعلق الصنف الثاني بكل ما هو تعاون وشراكة ثقافية مع الدول الأجنبية، الأكثر من ذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة في الفعل والسياسات الثقافية، كالمنظمة الدولية للثقافة والتربية والتعليم (اليونيسكو) المنظمة العربية للثقافة والتربية والتعليم (الألكسو)

المنظمة الإسلامية للثقافة والتربية والتعليم (الاييسيسكو). في هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن الجزائر انضمت الى اليونسكو عام 1962، غير أن التعاون المباشر مع هذه المنظمة لم يتحقق إلا في الثمانينات .

في نفس السياق، يكشف لنا احتضان الجزائر سنة 1969 للمهرجان الثقافي الإفريقي مدى رغبة الدولة في التعريف بالثقافة الجزائرية اقليميا و دوليا من خلال الإهتمام بالمرجعيات التي تكون الثقافة الجزائرية والتي حددتها بصفة واضحة في المرجعية العربية الإسلامية، ثم الإفريقية. كما تترجم هذه المبادرة على المستوى الرسمي في مخيال النخبة الحاكمة آنذاك مبدأ التضامن مع الشعوب التي خضعت للاستعمار .

عموما الشراكة والتعاون الثقافيين على المستوى الدولي كان محصورا في بعض النشاطات الفنية (مهرجان الموسيقى العربية في الثمانينات) في مجال التعليم والندوات الفكرية والدينية (مؤتمر الفكر الإسلامي الذي عقد في الجزائر)، إضافة إلى ذلك بعض أشكال التعاون مع الهيئات الثقافية الدولية فيما يخص التراث المادي .

يحلينا هذا التقديم الوصفي والتحليلي للفضاء الثقافي من خلال السياسة والفعل الثقافيين في هذه الفترة إلى محاولة كشف واستقراء انعكاسات ذلك على الوضع الإجتماعي والثقافي للدولة الجزائرية، مما يجعلنا نقيم محاولة تقييم عام وشامل استنادا إلى بعض المظاهر والمؤشرات .

**\_ تقييم السياسة والفعل الثقافيين:** رسمت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال توجهات السياسة الثقافية وتنمية القطاع الثقافي عبر صياغة منظومة فكرية ايديولوجية تُولف بين التقليد والحداثة مرتبطة بنيويا و وظيفيا بالتوجهات الإقتصادية المندمجة في المنظومة الإشتراكية، حيث وظفت عدة استراتيجيات على المستوى الإجرائي كتشكيل وزارة تهتم بتدبير الشأن الثقافي صياغة منظومة تشريعية قانونية تنظم البناء المؤسساتي للثقافة و وظائفه، إضافة إلى الممارسات الثقافية كذلك الإهتمام بنشر الثقافة عبر الوسائط الإعلامية والاتصالية الى غير ذلك. هذا ما أدى الى ظهور نوع من الحركية الثقافية ارتبطت خاصة بالمنظومة التربوية الجامعية و انتاج النخب الفكرية، ضف إلى ذلك المؤسسة الفنية خصوصا المسرح والسنيما. غير أن المستقرى للوضع الثقافي في ذلك الوقت، يلاحظ أن الثقافة لم تحظى بنفس الإهتمام الذي حظي به القطاع الإقتصادي، بل على العكس اعتبرت كمتغير تابع.

على مستوى الخطاب السياسي نلاحظ أن الجمع بين الأصالة والحداثة كان بطريقة توليفية وعمومية لم يؤخذ بعين الاعتبار آليات الدمج والتكيف بين التقليد والتحديث. "حيث تميزت هذه الأيديولوجية بمحاولة التوليف بين عناصر دينية و علمانية والجمع بين الحفاظ على الأصالة و التمسك بالتراث و احيائه من جهة ، والانبهار بالحداثة و التوق إلى العالمية و الإندماج في حركية العصرنة من جهة ثانية، لم يكن هذا التوليف سهلا على المستوى النظري، بحيث كان الخطاب السياسي عاما غامضا وغير دقيق و توفيقى الى أبعد الحدود"<sup>1</sup> مما انعكس سلبا على الممارسات السوسيو ثقافية و على شخصية الفرد الجزائري.

كذلك نلاحظ سيطرة وهيمنة الخطاب السياسي على الخطاب الثقافي، فالخطاب الثقافي عموما حسب عمار بلحسن يصفه بأنه "إعادة انتاج للخطاب السياسي اليومي، وغدا الإبداع الأدبي والفني والجمالي من دون خطاب نقدي وتحليلي وانحدر الفكر الفلسفي الى نزعة تراثية وسلفية"<sup>2</sup>.

يحمل الخطاب الثقافي عند النخب الفكرية ازدواجية متناقضة في الفكر والأيديولوجية واللغة، فكما سبق و أن شرحت أنتجت النخب الثقافية و الفكرية خطابات سوسيو ثقافية غير منسجمة في مرجعيتها، ظهر ذلك على مستوى تصورهم للمشروع الإجتماعي و نوع القيم التي تتحكم فيه، لذا فكثيرا ما طرحت قضايا مثل الاسلام وعلاقته بالدولة اللغة والتعريب الإلتواء الثقافي والحضاري المنظومة التربوية والتعليمية المسألة الأمازيغية... الخ، غير أن هذا الطرح لم يرق لدرجة التوافق النسبي. مما أثر سلبا ليس على مستوى النسق السياسي والفكري فقط، ولكن حتى على النسق الإجتماعي الشعبي من خلال عملية التعبئة التي ساهمت في بروز احتجاجات سوسوقافية هوياتية متعلقة بالجانب اللغوي الإثني(الربيع الأمازيغي) أو المرتبطة بالحركات الإسلامية في طابعها الإخواني و السلفي.

إن قراءتنا للمعطيات وتفحصنا لبعض الأدبيات التي درست الثقافة في في تلك الفترة من حيث أنها بناء مؤسساتي، سمحت لنا بإستنتاج مجموعة من الخصائص كانت قد ميزت

---

1 العياشي عنصر، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات

الوحدة العربية، ط1، 1996، ص189

<sup>2</sup> عمار بلحسن، نفس المرجع ص465

الفضاء الثقافي، منها التوترات الصراعات الغموض التذبذب إضافة إلى الهيمنة السياسية. بناء على ذلك تم استقراء جملة من العوائق الإجرائية التي حالت دون تحقيق التنمية الثقافية وهي:

\_ ضعف وعدم كفاية البنية القانونية لتسيير وتنظيم الحقل الثقافي، ما أفرز فراغات تنظيمية أدت إلى ضعف تأطير النظام الثقافي المؤسساتي

\_ هيمنة الدولة على القطاع الثقافي ومختلف مؤسساته، وجعله قطاعا يعيد انتاج و يكرس الفلسفة الإيديولوجية التي كانت سائدة آنذاك، تبرز هذه الهيمنة خاصة في أدلجة مختلف الممارسات الثقافية وفي المراقبة التي تحد من حرية التعبير والإبداع

\_ يتسم العمل الثقافي الرسمي بكونه مناسباتي مرتبط بالأعياد الدينية والوطنية، والأحداث التاريخية

\_ نقص في الهياكل والمؤسسات الثقافية والفنية الحاضنة للفعل الثقافي وتمركزها في المدن الكبرى كالعاصمة وهران و قسنطينة، مما يحد من انتاج الثقافة ونشرها وتهميش الفئات الإجتماعية في المجتمعات المحلية والمدن الصغرى والأرياف

\_ تهميش المثقف خاصة المثقف النقدي وحتى المشاكس كما يسميه الأستاذ الباحث أحمد الشراك

\_ عدم وجود مجتمع مدني قوي وفعال قادر على احداث حركية ثقافية، وتشكيل تقاليد للعمل الثقافي المؤسساتي الطوعي الذي يسهم في تنشئة الفرد من خلال صناعة الذوق الثقافي والفني. في هذا الصدد يجدر بنا القول أنه كانت هناك عدة اتحادات ونوادي ثقافية وأدبية كاتحاد الكتاب الجزائريين انخرط فيها عدة مثقفين وفاعلين ثقافيين على اختلاف ايديولوجياتهم واستطاعوا الى حد ما تحريك الثقافة وتفعيلها في بعض المجالات من خلال حلقات النقاش والمقاهي الثقافية، غير أن الصراعات الحادة التي كانت بين فاعلي هذه التنظيمات والنوادي (صراعات ايديولوجية وحتى مصلحة)، زيادة على هيمنة النخب السياسية على الفضاء الثقافي جعلت هذه الأخيرة تتخبط في أزمة ثقافية، أزمة شرعية، وأزمة اجتماعية بصفة عامة، والتي لا زال يعاد انتاجها لحد الآن



كل هذه العراقيل شكلت لنا فعل ثقافي منقطع غامض مؤدج يكبح الحريات الثقافية والإبداعية، مما ساهم في ظهور اشكالية الجمهور، أي محدودية ارتباط الفئات الإجتماعية بالمؤسسات والفعل الثقافي وعدم مشاركته في صناعة المشهد الثقافي .حيث ازدادت حدة هذا المشكل في فترة الثمانينات بفعل التحولات العميقة التي شهدتها الدولة والمجتمع الجزائري على اثر فشل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبنتها الدولة، مما أدى إلى "فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و أنماط التفاعل والقواعد الضابطة اياها"<sup>1</sup>

وظيفيا، يمكن تفسير أزمة المسألة الثقافية في الجزائر في تلك الفترة من خلال ما يسميه مرتون بالاختلالات الوظيفية، حيث نلاحظ أن النسق الثقافي ونظرا للعوامل التي سبق شرحها لم يؤدي عبر مؤسساته وفاعليه الأدوار المنوطة له، التي حددتها التوجهات الكبرى للسياسة الثقافية، بل العكس هو الذي حدث.

مما أدى الى ظهور الاختلالات الوظيفية داخل النسق الثقافي و الاجتماعي بصفة عامة، فنتج عن ذلك ما يسمى بالفراغ الثقافي و الفوضى الثقافية التي كانت عامل مهم في انتاج الفوضى الإجتماعية و ظهور الإختلالات القيمية والبنوية.

أما على مستوى مقارنة الحركات الإجتماعية يمكن القول أن المسألة الثقافية في الجزائر و نظرا لهيمنة السلطة السياسية على الفضاء الثقافي و أدلجته، و للصراع الثقافي الذي كان سائدا لدى النخب الثقافية والفكرية، فقد تشكلت الحركات الإجتماعية الشعبية التي انخرط فيها بصفة كبيرة الشباب، هذه الحركات كانت من ضمن مطالبها إعادة النظر في النسق الثقافي كخطاب وفعل. من جهة أخرى نلاحظ أن نفس الحركات اتخذت منحى التطرف في بعض مطالبها واحتجاجاتها، حيث لم تكن في بعض جوانبها مؤطرة بقواعد بنوية ومعيارية، تسمح لها بالتعبير المنظم و غير العشوائي، يرجع ذلك كما سبق شرحه الى اخفاق الدولة في استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية وجعل الثقافة مسألة اجتماعية ذات رهانات سوسيو تربوية، بدلا من جعلها قضية سياسية ايديولوجية توظف لتحقيق رهانات سياسية مصلحية.

عليه يمكن القول كما أشار الى ذلك مصطفى بوتفوشيت بأن "السياسة الثقافية خطت

<sup>1</sup> العياشي عنصر، المرجع نفسه،ص85

لتهميش نفسها، في نفس الوقت هذا التهميش يتوافق مع ظهور الفراغ الثقافي الذي لا يسمح باستغلال وتثمين التراث والذاكرة الجماعية<sup>1</sup>

بناء على ما تقدم و استمرارا في وصف وتحليل تكون المجال الثقافي وتحولاته ما هي أهم الخصائص التي طبعت مرحلة التعددية الحزبية والإعلامية في الجزائر الى غاية سنة 2000؟

## ب. فترة التعددية الحزبية:

تشمل هذه الفترة من الناحية الزمانية سنوات: 1989 الى غاية عام 2000

إن الظهور المفاجئ لأحداث أكتوبر 1988 و ما انجر عنه من تغيرات في النسق السياسي، الإعلامي، و مؤسسات المجتمع المدني بعد صدور دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية الإعلامية والجموعية باعتبارها وسائط اجتماعية و ثقافية بإمكانها أن تعبر عن المطالب والاحتياجات المتنوعة لمختلف الشرائح الاجتماعية، وتساهم في تأطير وصناعة الفعل الاجتماعي والقيم والتصورات التي تؤدي الى تحقيق الديمقراطية في مختلف مجالاتها.

ذكرنا سابقا أن الجزائر عرفت فشل مختلف المشاريع والثورات(الصناعية الزراعية الثقافية)، مما أدى الى حدوث حركات اجتماعية بمعناها الواسع ترجمت الأزمة الاجتماعية الجزائرية على مستوى الأفراد والعلاقات الاجتماعية، كذا على مستوى مؤسسات الدولة بفعل فقدان المعايير المنظمة للتصورات والممارسة الاجتماعية التي يلعب فيها العامل الثقافي دورا مهما في تشكيلها. انطلاقا من ذلك انفجرت التعابير الثقافية سواء تلك المرتبطة بالحياة اليومية أو المنطوية في النسق الأيديولوجي وكذا النسق المؤسساتي.

اتسم الخطاب الثقافي في تلك الفترة بالتناقض في المرجعيات الفكرية والمعرفية، وبتوظيف لغة حادة و عنيفة من طرف مختلف الفاعلين الثقافيين والفكريين بمن فيهم الفاعلين السياسيين الإعلاميين والجمعويين. حيث أعيد طرح المسألة الثقافية المرتبطة بالإسلام اللغة (العربية الفرنسية الأمازيغية) التاريخ، الحداثة... الخ، في مختلف المؤسسات، كالجامعة

<sup>1</sup> Mostéfa Boutefnouchet ;la société Algérienne en transition ;Alger ;opu ;2004 ;p89

المسجد النوادي الجمعيات الأحزاب و الأكثر من ذلك وسائل الاعلام، خاصة الصحف المكتوبة التي أعادت انتاج أفكار وتصورات جماعاتها المرجعية التي تنتمي اليها، من علمانية عروبية اسلامية. في هذا الصدد يجدر الاشارة الى أن هناك مجموعة من الجرائد الخاصة اهتمت كثيرا بطرح وتناول هذه الإشكالية منها على سبيل المثال لا الحصر: صحيفة ليبارتي لوماتان الشروق العربي البلاغ. في نفس السياق كان لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة قبل توقيف المسار الإنتخابي في أواخر 1992 دورا في طرح المسألة الثقافية وتوظيفاتها السياسية والإيديولوجية من خلال استضافة مثقفين سياسيين و جمعيات، لكن سرعان ما تم إعادة توجيه هذه الوسائل الى انتاج خطابات السلطة.

عكس الخطاب حول الثقافة والهوية الثقافية في تلك الفترة جملة الصراعات التي كانت موجودة بين النخب الجزائرية منذ الاستعمار، المتعلقة أساسا بالمفاهيم التالية: الإسلام، الأمازيغية والحدثة. في نفس السياق وبخصوص فكرة الحدثة التي طرحت على مستوى الأحزاب السياسية ووسائل الاعلام ومؤسسات أخرى، نجد أن النخبة الحدثية ترى بأن الرجوع الى مبادئ الإصلاحيين أي الى الدوغماتية لم يعد كافي في مرحلتنا هذه من أجل اصلاح وطني أو حضاري، هناك رجوع آخر للأصول يفرض نفسه والذي أهمل لوقت طويل.....إعادة امتلاك الفكر العقلاني الذي يبقى الأساس المنيع لكل إعادة امتلاك لذاتنا التاريخية"<sup>1</sup>

لقد أدى الانفجار في التعابير الثقافية الى خلق نوع من الديناميكية والحركة الثقافية عند نخبة المثقفين الفنانين والجمعيات الثقافية، مما ساهم في بلورة فعل ثقافي غير رسمي اتسم بالتعدد والإختلاف، حيث كانت النوادي الثقافية والعلمية الجامعات المسارح حاضنة للخطاب والفعل الثقافي الذي التف حوله جمهور متعلم وحتى نخبوي ذو خصائص اجتماعية وثقافية مختلفة. غير أن هذه الممارسات الثقافية والفكرية لم تأتي فقط في سياق نشر الثقافة، بل كانت تراهن على محاولة اكتساب الشرعية الإجتماعية عبر استراتيجية التأثير على الفئات الإجتماعية خاصة فئة الشباب.

تميز القطاع الثقافي على المستوى الرسمي بعدم اهتمام الدولة بالشأن الثقافي، نظرا لتأزم

<sup>1</sup> Rédha Malek ;transition et révolution (le véritable enjeu) ;Alger ;ed bouchéne ;1991 ;p19

النسق السياسي وانعكاساته على الأمن والاستقرار الاجتماعي، زيادة على الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك بفعل تدني سعر البترول واعتماد الدولة على اقتصاد الريع، مما أدى الى سقوط وغلق جل المؤسسات الاقتصادية العمومية، منها المؤسسات الثقافية الفنية ذات الطابع التجاري والإقتصادي، حيث أثر ذلك سلبا على مؤسسات الفضاء الثقافي من حيث أنها مجال لإنتاج وممارسة ونشر الثقافة، ومكان لتفاعل صانعي وناشري الثقافة.

من جانب آخر شهد قطاع الثقافة بعض المحاولات الإصلاحية على مستوى السلطة لكن سرعان ما تم اخفاق التجربة، ففي سنة 1990 قامت حكومة حمروش بنتحية ووزارة الثقافة و تشكيل المجلس الوطني للثقافة، "هذا المجلس الذي كان تابعا مباشرة لرئيس الحكومة عبارة عن هيئة استشارية موكل لها القيام بتشخيص عام للقطاع الثقافي، و اقتراح توجهات جديدة للبلاد فيما يخص الثقافة"<sup>1</sup>، لكن سرعان ما تم حل المجلس وتعويضه بوزارة الثقافة في عام 1991. مما يجعلنا نقول أن فشل مثل هذه المبادرات راجع لوضعية السلطة والدولة الجزائرية آنذاك، ولعدم وجود انسجام داخل النخبة السياسية الحاكمة على مستوى التصورات والاستراتيجيات، ولارتباط مشاريع الدولة بالأشخاص قد تنتهي بانسحاب صاحب المشروع، وهذه ميزة كل الدول والأنظمة التي تعرف هشاشة في بنيتها ووظائفها وفي علاقتها بالمجتمع.

من أهم ما تم تحقيقه في هذه الفترة، ترسيم اللغة الأمازيغية عام 1996، التي جاءت بعد صراعات طويلة أخذت طابع التمرد والمواجهة بين الحركات البربرية تحديدا القبائلية والدولة عبر سيرورة تاريخية، لقد انجر عن هذا الترسيم تدريس اللغة الأمازيغية بدء بالمناطق الناطقة بها، كما تم تأسيس المجلس الوطني الأعلى للغة الأمازيغية.

اضافة الى ذلك، شهد قطاع التراث قفزة نوعية في المنظومة القانونية من خلال اصدار مرسوم 1998 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع التراث والآثار و إخراجها من بوتقة التشريع والتنظيم الكولونيالي.

كما تم اصدار سنة 1994 مرسوم تنفيذي يتضمن احداث مديريات للثقافة في الولايات

---

<sup>1</sup> Amine Khaled ;institutions culturelles en Algérie (l'administration entre hégémonie et impuissance) ; mémoire de master recherche ;université Paris3 ; Sorbonne nouvelle ;département de médiation culturelle ;2006 ;p31

كذا طرق تنظيمها، عليه تأسست في هذه الفترة مجموعة من دور الثقافة في مجموعة من الولايات مثل وهران عنابة تمنراست تيزي وزو تلمسان الأغواط بجاية تبسة قالمة...الخ، في نفس الفترة تم انشاء المكتبة الوطنية بالحامة، مركز الفنون والثقافة في قصر رؤساء البحر ديوان لحماية واد ميزاب...الخ

بناء على ما تم استقرائه في هذه الفترة، يمكن استنباط جملة من النتائج تفسر لنا اشكالية الثقافة والفضاء الثقافي في الجزائر

\_ نلاحظ استمرارية التناقض والصراع في الخطاب السياسي والفكري للثقافة، بل الأكثر من ذلك أن هذه الظاهرة ازدادت حدة أزمتها بفعل التغيير السياسي

\_ تشير مكانة الثقافة لدى الأحزاب السياسية أن هذه الأخيرة طرحت ايدولوجيا، لكن لم يتم تقديم استراتيجية لتطوير الفعل الثقافي عبر صياغة برامج ومشاريع ثقافية تحدد اجرائيا تنمية الثقافة الجزائرية. مما يحيلنا الى القول أن المسألة الثقافية في منظور السلطة الحاكمة و الأحزاب السياسية لا تحتل موقعا هاما، و يرجع ذلك لجملة من العوامل تكونت تاريخيا و ترتبط بضعف الوعي الإجماعي للظاهرة الثقافية

\_ الأزمة السياسية والإقتصادية التي شهدتها البلاد أثرت سلبا على السياسة والفعل الثقافي، حيث كانت هناك بعض محاولات الإرتقاء بالعمل الثقافي والفني، لكن سرعان ما أخفقت التجربة بفعل التوترات السياسية الأمنية وحتى الاقتصادية

\_ المؤسسات الثقافية التي أنشأتها الدولة لم تكن فعالة، بحكم فراغها من مضمونها الثقافي والإجتماعي

ما يمكن استنتاجه فيما يخص مرحلة ما بعد الاستقلال أن الدولة الجزائرية عاشت مرحلة اخفاق مختلف التجارب التنموية بما فيها التجربة الثقافية، ولم تستطيع أن تساهم في احداث ديناميكية سوسيوثقافية، يرجع ذلك لجملة من الأسباب تم تفسيرها، غير أن السبب الرئيسي يكمن في نظرنا في تلك القطيعة التي أحدثتها مع المجتمع، بل الأكثر من ذلك في هيمنتها على المجتمع.

ان استعراضنا وتفسيرنا لتكون الفضاء الثقافي وتحولاته جعلنا نستنبط جملة من الأفكار والخلاصات، أولها أن الفضاء الثقافي الجزائري تكون بفعل ظهور الدولة ونشأة المدينة

والمجالات الحضرية و أن هذا الأخير شهد عدة لحظات في عملية التغيير. في البداية لم يأخذ الفضاء الثقافي الجزائري حدوده القطرية، بعد ذلك ترسمت حدوده القطرية، و بدأ يأخذ خصوصيته المحلية بل الأكثر من ذلك ظهرت المعالم المؤسساتية التنظيمية والتخصص في الوظائف من خلال احتكاكه بالفضاء الثقافي الفرنسي .

ثاني نقطة أن الهيمنة الثقافية للدولة على المجتمع بدأت مع الإستعمار الفرنسي وتكرست أكثر بعد الاستقلال، على عكس المراحل السابقة.

عليه يبقى السؤال مطروحا: هل هناك استمرارية في هيمنة الدولة على الفضاء الثقافي وما هي أهم التغيرات التي طرأت على هذا الأخير ابتداء من سنة 2000؟ هذا ماسيتم الإجابة عليه من خلال دراستنا الميدانية.











## الفصل الثالث:

### توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين الرسميين

1. مونوغرافية وزارة الثقافة

2. استراتيجية التنمية الثقافية لوزارة الثقافة

أ. السياق الفكري والإيديولوجي

ب. التخطيط الإجرائي لإستراتيجيات التنمية الثقافية

3. العراقيل التي تواجهها وزارة الثقافة

أ. عراقيل مؤسسية

ب. عراقيل بشرية تكوينية

ج. عراقيل جغرافية

د. عراقيل إجتماعية

يمثل هذا الفصل الجانب الأول في تحليل وتفسير العمل الميداني التطبيقي، حيث سنتطرق من خلاله الى مختلف الآليات والميكانيزمات التي توظفها وزارة الثقافة لتطوير القطاع الثقافي منذ عام 2000 الى 2012 ( الحدود الزمانية لدراستنا)

عليه فقد تم تنظيم عناصر الفصل وفق خطة راعينا فيها التسلسل من العام الى الخاص، حيث بدأنا بتقديم مونغرافية وزارة الثقافة قصد تصوير البناء الهيكلي لهذه الأخيرة التي تفيدنا في تحليل المعطيات، ثم انتقلنا الى وصف وتفسير المنظومة الإيديولوجية التي تنطلق منها وزارة الثقافة في التخطيط للثقافة وحددناها في خطابات: رئيس الجمهورية و وزيرة الثقافة، لنذهب بعدها الى وصف و تحليل الإستراتيجيات المعتمدة والرهانات التي تريد تحقيقها، بعدها عرضنا مختلف العراقيل التي تتلقاها وزارة الثقافة، لنختم هذا الفصل بخلاصة عامة نفسر من خلالها النتائج المتوصل اليها

## 1. مونغرافية وزارة الثقافة:<sup>1</sup>

### أ. توطئة عامة:

هي مؤسسة حكومية سياسية من مؤسسات الدولة الجزائرية تهتم بالشأن الثقافي، تأسست بالشكل الحالي سنة 2005 تقع في قصر الثقافة بحي العناصر القبة، حيث يشتغل بها عدة موظفون تحت اشراف وزيرة الثقافة السيدة خليدة تومي خضعت الوزارة لعدة تطورات و عدة تسميات بدء من تاريخ تأسيسها سنة 1963، اذ يمكن تلخيص تطور الوزارة من خلال تسميتها فيما يلي:

وزارة الإعلام 1963

وزارة التوجيه الوطني 1964

وزارة الإعلام 1967

وزارة الإعلام والثقافة 1975

وزارة الثقافة والإعلام 1981

<sup>1</sup> وزارة الثقافة، الدليل الاحصائي لوزارة الثقافة 2001\_2010، ص35

كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية 1981

وزارة الثقافة 1982

وزارة الثقافة والسياحة 1985

وزارة الثقافة والسياحة 1988

المجلس الوطني للثقافة 1990

وزارة الإتصال والثقافة 1990

وزارة الثقافة 1991

وزارة الثقافة والإتصال 1992

وزارة الثقافة 1994

وزارة الإتصال والثقافة 1996

وزارة الثقافة 2005

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا العرض تغيرات في تسمية الوزارة التي كثيرا ما ارتبطت بالإعلام والاتصال، قد يرجع ذلك لجملة من العوامل السياسية و التنظيمية، أو الى تعقد و تشعب الثقافة و المواد التي يمكن أن تحملها

كما تجدر الإشارة الى أن التغيرات في التسمية أعقبه بعض التحولات البنوية و الوظيفية للمؤسسة.

#### ب. أدوار وزارة الثقافة:

تنظم أدوار وزارة الثقافة حسب القوانين والمراسيم التنفيذية للدولة الجزائرية و أهمها المرسوم التنفيذي رقم 05 79 مؤرخ في 26 فبراير 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة في المادة رقم 02 على الشكل التالي:

يعد ويقترح وزير الثقافة في سياق السياسة العامة للحكومة برنامج عمل مصادق عليه طبقا لأحكام الدستور عناصر السياسة الثقافية التي يجب أن لا تخرج عن القوانين والتنظيمات المعمول بها وهي:

\_ حماية التراث الوطني وتثمينه

\_ حفظ التعبيرات الثقافية التقليدية

\_ ترقية الفنون الحية والعرض

\_ ترقية البحث في مجال التراث الثقافي و الآداب والفنون

\_ تطوير سياسة التكوين في المجال الثقافي

كما يكلف وزير الثقافة بما يلي:

\_ في مجال التنظيم: يدرس النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع ويبيدي رأيه فيما يخص التدابير التي تبادر بها القطاعات الأخرى، ويشارك في إعداد القواعد القانونية التي تطبق على موظفي قطاع الثقافة.

\_ مجال العلاقات الدولية: يشارك في جميع المفاوضات الدولية الخاصة بقطاع الثقافة، وينفذ الاتفاقيات التي توقعها الجزائر

\_ مجال ادارة الوسائل: يقوم باقتراح سياسة تطوير الوسائل و المنشآت الثقافية الأساسية، كذلك يجري دراسات استشرافية ويتولى تنفيذ المخططات الثقافية و متابعتها<sup>1</sup>

### ج. الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة:

يشمل الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة على:

\_ الإدارة المركزية: تتشكل من الأمين العام، ويساعده مديران للدراسات ، و يلحق به مكتب البريد والمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة، كما تضم رئيس الديوان ويساعده ستة مكلفين بالدراسات و التلخيص حول ما يقوم به الوزير، و أربعة ملحقين بالديوان.

\_ المديرية الفرعية: تضم:

. مديرية الكتاب و المطالعة العمومية: وظيفتها تنفيذ السياسة الوطنية للكتاب من خلال ترقية الإبداع والبحث والطبع والنشر و التوزيع، كذا تطوير الترجمة و تنظيم الشبكة الوطنية للمكتبات، تشمل هذه الأخيرة على مديرتين فرعيتين: المديرية الفرعية لدعم الإبداع الأدبي، المديرية الفرعية للمكتبات وترقية المطالعة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص12

. مديرية ترقية الفنون وتطويرها: تقوم بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال ترقية الفنون و تشجيع الإبداع و دعم الفنانين، كذا ترقية التعابير الثقافية، تضم هذه الأخيرة ثلاثة مديريات فرعية: المديرية الفرعية لدعم الإبداع الفني ووضع الفنانين المديرية الفرعية لتطوير الفنون الحية وفنون العرض المديرية الفرعية لتنظيم التعابير الثقافية التقليدية والشعبية.

. مديرية تنظيم و توزيع الإنتاج الثقافي والفني: يتمثل دورها في العمل من أجل ترقية الثقافة الوطنية من خلال اعداد برامج محددة تتعلق بالتنشيط الثقافي، كذلك تقوم بدعم نشاطات الجمعيات الثقافية تشمل على مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية لترقية النشاطات الثقافية والفنية وكذا المديرية الفرعية لتوزيع الإنتاج الثقافي.

. مديرية الحماية القانونية للممتلكات الثقافية و تثمين التراث الثقافي: مهمتها اعداد مخططات تثمين التراث وكذا المبادرة بالأعمال المتعلقة بالحماية القانونية للممتلكات الثقافية، تشمل ثلاثة مديريات: المديرية الفرعية للمراقبة القانونية المديرية الفرعية لتأمين الممتلكات الفرعية المديرية الفرعية للبحث و تثمين التراث.

\_ مديرية حفظ التراث الثقافي: تكلف بإعداد مخططات وبرامج حفظ التراث الثقافي وترميمه، كذا تنفيذ سياسة البحث العلمي في هذا المجال، تضم ثلاثة مديريات فرعية: المديرية الفرعية لجرد الممتلكات الثقافية المديرية الفرعية لحفظ الممتلكات الثقافية المنقولة وترميمها المديرية الفرعية لحفظ الممتلكات الفرعية العقارية.

. مديرية الشؤون القانونية: وظيفتها اعداد مشاريع النصوص القانونية التي تدخل ضمن صلاحيات الوزارة و دراسة القضايا المتصلة بالمنازعات تتكون من مديريتين فرعيتين : المديرية الفرعية للتنظيم المديرية الفرعية للدراسات القانونية.

. مديرية الدراسات الإستشرافية و التوثيقية و الإعلام الآلي: تقوم بدراسات مستقبلية لتنمية القطاع، تكوين رصيد وثائقي متخصص وتسييره، تضم ثلاثة مديريات فرعية: المديرية الفرعية للتقييم المديرية الفرعية للدراسات الإستشرافية المديرية الفرعية للأرشيف والإحصاء والإعلام الآلي

. مديرية الإدارة والوسائل: تقوم بتسيير الوسائل البشرية والمادية للوزارة إضافة الى تحضير العمليات المتعلقة بميزانية الإدارة المركزية، تضم أربعة مديريات: المديرية الفرعية

للمستخدمين المديرية الفرعية للميزانية و المحاسبة المديرية الفرعية للوسائل العامة المديرية الفرعية للتكوين و تحسين المستوى

. مديرية التعاون والتبادل: تنفيذ سياسة التعاون مع المنظمات الدولية و الجهوية المتخصصة في الفعل الثقافي، تضم مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للتعاون والتبادل الثنائي المديرية الفرعية للتعاون المتبادل الأطراف<sup>1</sup>

#### د. المؤسسات التابعة لوزارة الثقافة:

تضم وزارة الثقافة مجموعة من المؤسسات الثقافية المسؤولة عن الفعل الثقافي بكل فروع و تخصصاته مثل: قصر الثقافة دور الثقافة المسارح المكتبة الوطنية والمكتبات العمومية الديوان الوطني للكتاب المتاحف مدارس التكوين الفني المؤسسات البحثية في الثقافة و التراث الحضائر الثقافية الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي ديوان رياض الفتح الديوان الوطني للثقافة والإعلام الوكالة الوطنية لتسيير و انشاء المشاريع الثقافية الكبرى....الخ

#### 2. استراتيجيات التنمية الثقافية لوزارة الثقافة:

إن الحديث عن استراتيجيات التنمية الثقافية لدى وزارة الثقافة يقتضي منا تتبع مراحل هذه الأخيرة فيما يخص هذه العملية، لذا كان لزاما علينا التطرق الى السياق الفكري والإيديولوجي الذي تنطلق منه، ثم الأهداف و الرهانات التي تريد تحقيقها، تليها الإجراءات التقنية المتبعة من خلال وصفنا و تحليلنا لكيفيات وضع الخطط والبرامج الثقافية و آليات تطبيقها على أرض الواقع

#### أ. السياق الفكري والإيديولوجي:

أكد إطارات وزارة الثقافة أن خطابات رئيس الدولة تمثل الأرضية التي تنطلق منها الوزارة في بناء استراتيجية تطوير القطاع الثقافي من خلال السياسة والفعل الثقافيين، هذه الأخيرة (استراتيجية تطوير القطاع الثقافي) تدخل في النسق التنموي العام الذي تشهده الجزائر منذ أزيد من عشرية، حيث لا يمكن فصل توجهات السياسة الثقافية عن التوجهات العامة للنسق السياسي السلطوي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 14 31



تتوضح لنا معالم هذه الفكرة في ما قمنا برصده سابقا (منوغرافية الوزارة) أين نكتشف من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05 79 المؤرخ في 26 فبراير 2005 صلاحيات وزير الثقافة ومنه عمليات صنع السياسة الثقافية التي يجب أن لا تخرج عن السياسة العامة للحكومة و عناصر السياسة الثقافية في الدستور. لهذه الضوابط تفسيراتها سنتطرق لها فيما بعد.

لكي نفهم أكثر المرتكزات الفكرية والإيديولوجية التي تقوم عليها الوزارة علينا أن نبين و نشرح النسق الفكري لخطابات رئيس الدولة.

يتأسس مفهوم الثقافة في الخطابات الرئاسية على أبعاد أساسية وهي: البعد المغربي الأمازيغي البعد العربي الإسلامي و البعد الأفريقي. في بعض الوضعيات يضاف إليها البعد الأورو متوسطي.

من خلال هذه الأبعاد الأساسية تتشكل مختلف المعالم والرموز الثقافية الجزائرية سواء في سياقها الوطني العام أو في سياقاتها المحلية و كذا الإثنية .

لتطوير هذه العناصر من خلال استراتيجية النشر الإبداع وكذا الصناعات الثقافية، يتوجب تدخل الدولة و ضم الثقافة إلى النسق السياسي العام. عليه من أهم الإستنتاجات التي يمكن أن نكتشفها من خلال الخطابات :

\_ تعتبر الثقافة اسمنت المجتمع: هذا المصطلح وطف كثيرا في خطابات رئيس الدولة و المبحوثين ويعنى به أن الثقافة تؤدي دورا مهما في التضامن الإجتماعي من خلال تمثين والحفاظ على الروابط الاجتماعية التقليدية، وبناء روابط اجتماعية جديدة تستند الى الأشكال الجديدة للجماعات الاجتماعية، فالثقافة بهذا المعنى و وفق المنظور البنائي الوظيفي تؤدي وظائف اجتماعية تهدف الى التماسك و التوازن والاستقرار الإجتماعي.

تكن أهمية هذه الوظيفة في المنظور الرسمي في اعتبارها كرد فعل لما عاشته الدولة و المجتمع في العشرية السوداء من جرائم القتل والعنف بمختلف أشكاله، والذي تسبب زيادة على تحطيم البنية الاقتصادية في تشتت أفراد المجتمع و اختلال نظام القيم والمعايير من خلال عملية غرس الفتن والصراعات التي أوجدت تأثيرات سلبية عميقة على المستوى الإجتماعي والنفسي. كما تعتبر متغيرات تفسر لنا الخلل البنائي الوظيفي (الأنوميا بالمفهوم الدوركايمي) الذي أصاب مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تدخل في هذا المجال

مختلف" الأعمال الإجرامية التي استهدفت الفكر خنقت الأصوات الإبداعية حطمت أحلام الفنانين"<sup>1</sup>

\_ للثقافة الجزائرية وظيفة دبلوماسية تتمثل في محاولة اخراج الدولة الجزائرية من العزلة الدولية التي شهدتها بفعل العشرية السوداء، حيث ركزت الخطابات الرسمية على ضرورة نشر الثقافة الجزائرية للعالم قصد التعريف بها من خلال المهرجانات الإقليمية والدولية التي تسمح بالتواصل الثقافي الاجتماعي و تحقيق الاندماج في النسق الكوني من خلال انخراطها في النظام الثقافي العالمي. الثقافة في هذا السياق تمثل أحد العوامل التي يمكن الاعتماد عليها أولا في التعريف بواقع المجتمع والدولة الجزائرية و مدى قدرتها على النهوض، ثانيا في إعادة بناء علاقات سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى مع دول العالم، و كذا تغيير التصورات والأحكام القيمية التي كانت تحملها معظم الدول اتجاه الجزائر.

تتمظهر الوظيفة الدبلوماسية كذلك من خلال مسألة التنوع الثقافي العالمي والحوار ما بين الثقافات والحضارات التي ركز عليها الفضاء الرسمي و الخطابات الرئاسية على وجه الخصوص" فالتجديد الثقافي يحتاج الى التفتح بدون عقد على الثقافات والحضارات بمنهجية اسلامية معتدلة، منهجية تقدم فضاء جديدا للحوار بين الثقافات مع الحفاظ على الخصائص العربية الاسلامية"<sup>2</sup>.

في نفس السياق يأتي خطاب الوزير ليوضح مسألة الإتصال الثقافي تحديدا تعدد وتنوع الإرتباطات التاريخية للثقافة الجزائرية مع مختلف ثقافات العالم، ومدى مساهمة هذه الأخيرة (الثقافة الجزائرية) في تشكيل حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، في هذا الصدد تقول الوزيرة "إن بلدي الذي يمتد في عمق جذور الثقافة الإفريقية ساهم في تشكيل إعداد و بناء حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، لقد كان بلدي وسيكون دائما فاعلا مهما في هذه المنطقة من العالم، فهو يتقاطع ويتجاور مع ثلاثة أقاليم، شمال افريقيا، جنوب أوروبا،

1 عبد العزيز بوتفليقة، خطاب رئاسي لشعراء الباطين للإبداع الشعري، الجزائر، 07 جوان، 1999

[www.elmouradia.dz/arabe/président/recherche/recherche.htm](http://www.elmouradia.dz/arabe/président/recherche/recherche.htm)

<sup>2</sup> عبد العزيز بوتفليقة، خطاب رئاسي في ملتقى دولي حول "العولمة وانعكاساتها على الثقافة الاسلامية"، الجزائر، 10 ماي 2004، نفس الموقع

المنطقة من العالم، فهو يتقاطع ويتجاور مع ثلاثة أقاليم، شمال إفريقيا، جنوب أوروبا، المشرق الآسيوي<sup>1</sup>

في منظور الخطاب الرسمي تبدوا التحولات العالمية و العولمة بمختلف أشكالها أن لها انعكاسات إيجابية على المسألة الثقافية في الجزائر، حيث تسمح لها بالدخول في الفضاء الثقافي المعولم عبر استراتيجية الصناعات الثقافية و الهيئات الدولية للثقافة.

\_ الثقافة و مساهمتها في التنمية الشاملة للدولة: خاصة التنمية الإجتماعية والإقتصادية، إذ تركز الخطابات على قدرة العنصر الثقافي في تطوير و تجديد النسيج السوسيو اقتصادي للمجتمع من خلال آليات السياحة... الخ الذي سنتطرق اليه بالتفصيل لاحقا.

\_ ارتباط الثقافة الجزائرية بالقيم الثورية خاصة الثورة التحريرية الجزائرية: ما يلاحظ أن كل الخطابات الرئاسية المتحصل عليها ربطت الثقافة الجزائرية بالثورة التحريرية من حيث أن هذه الأخيرة (الثورة التحريرية) الحاملة لقيم دينية انسانية تضي الصبغة الشرعية على الثقافة الجزائرية و تمدها بعناصر التجديد والمقاومة والإستمرار.

ما يلاحظ على الخطابات الرئاسية وحتى الوزارية أنه لم يتم الغاء العناصر الإيديولوجية التي اتصفت بها الثقافة سابقا (ثورية وطنية علمية أصيلة)، غير أنها كلفتها مع المتغيرات الوطنية والدولية الراهنة كالمسلم الإستقرار العولمة التنمية المستدامة... الخ، حيث فسر المبحوثون ذلك أنه رغم التغيرات السياسية الإجتماعية و الإقتصادية التي شهدتها الدولة الجزائرية إلا أن صلابة القيم السياسية التي قامت ولا زالت تقوم عليها هذه الأخيرة جعلت من الثقافة تستمر في نفس النسق الفكري العام مع إحداث تعديلات ترتبط بخصوصية المرحلة الراهنة.

\_ يعتبر المنظور التاريخي للمسألة الثقافية في الخطابات الرئاسية و منه الفضاء الثقافي الرسمي أحد المتغيرات المهمة التي تعطي الصبغة الهوياتية والتبريرية للسياسة الثقافية كإيديولوجية، فالثقافة الجزائرية في بادئ الأمر ارتبطت بالمشروع الإشتراكي للدولة الجزائرية، "غير أن الفراغ الذي تركه النقص الثقافي عوض بالنظرة المختزلة للدين"<sup>2</sup> التي كانت لها

<sup>1</sup> Khalida Toumi ; discours prononcé à l'ouverture de la conférence régionale Euromed ; 17 juin ; 2004 ;

www.tabbourt.com

<sup>2</sup> عبد العزيز بوتفليقة، خطابات رئاسية (الجزائر عاصمة الثقافة العربية)، 01 مارس، 2007، نفس الموقع

انعكاسات سلبية على جميع المستويات، تمخض عنها فيما بعد تشكل نظرة متجددة للثقافة أو ما اصطلح عليه في الخطاب الرسمي "بترميم الثقافة"\*

بناء على ما تقدم لاحظنا أن إطارات وزارة الثقافة يعيدون إنتاج نفس الخطابات الرئاسية و الوزارية و بنفس الكيفية خاصة ما يتعلق منه بالمصطلحات والمفاهيم الموظفة.

إذ يرون أن مشروع التنمية الثقافية هو مشروع الدولة، تحديدا السلطة السياسية ما بعد العشرية السوداء الممثلة في شخص رئيس الجمهورية الذي وضع أسس تنمية البلاد انطلاقا من إصلاح القطاع الإقتصادي ليأتيها بعد ذلك اهتمامه بالثقافة، كذلك شخص السيدة الوزيرة التي تمتلك جرأة متفوقة في اخراج هذا القطاع من العزلة والتهميش السياسي والاجتماعي من هنا تتطلق عمليات التخطيط الإجرائي للثقافة وصناعة المشاريع و البرامج الثقافية.

### ب. التخطيط الإجرائي لإستراتيجيات التنمية الثقافية:

تخضع العمليات الإجرائية التي تنتهجها وزارة الثقافة قصد تطوير هذا القطاع الى جملة من الخطط و البرامج الثقافية، اذ يمكن استخلاص توجه السياسة الثقافية الحالية من خلال بعض الأسس وهي:

\_ التمويل: في هذا الموضوع سنقوم أولا بعرض عام لتطور ميزانية قطاع الثقافة كما سنحاول استنادا على بعض الوثائق والتقارير المتحصل عليها أن نقدم توزيع عام للميزانية المالية عبر مختلف الأقسام المشكلة لقطاع الثقافة ثم يليها وصف وتفسير انعكاسات التمويل على تطوير القطاع الثقافي حسب المبحوثين.

إن اهتمام الدولة بتمويل الثقافة حسب المبحوثين يأتي في ظل المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة عند رئيس الدولة ووزيرة الثقافة "فقطاع الثقافة يعرف منذ مدة تحولات عميقة في حدود مقاربات وسياسات تحمل الأعباء وهذا ما يترجم إرادة رئيس الجمهورية في العمل على اعتبارها عنصرا رئيسيا في تدعيم التماسك الوطني من حيث أنها تقدم مساهمة مهمة في توطيد المشروع الوطني، وهي شعاع تحرير الإنسان كما أنها تمثل عاملا لتعبير

---

\* استعمل هذا المصطلح بكثرة أثناء مقابلي لإطارات وزارة الثقافة و الذي يقصد به أن الثقافة الجزائرية تعرضت بفعل عوامل عديدة خاصة تلك المرتبطة بالعشرية السوداء إلى تشوه واختلال مما دفع بالدولة الجزائرية إلى الإهتمام بإصلاح و تجديد الثقافة من خلال السياسة الثقافية المنتهجة

المواطنين و قطاع مولد للثروات<sup>1</sup> تكشف لنا هذه الفقرة مضامين تتعلق أساسا بطبيعة العلاقة الموجودة بين النسق السياسي الممثل في أشخاص محددين و النسق الثقافي، ومن هذا المنطلق يصبح السياسي هو الذي يحدد مكانة الثقافة وأدوارها بالنسبة للأشخاص والمجتمع، من هنا تفسر الرعاية المادية للثقافة من طرف الدولة.

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على ميزانية دقيقة لقطاع الثقافة وطرق توزيعها و استعمالها، فإننا سنكتفي فقط بتقديم بعض الإحصائيات المتوفرة لدينا.

فيما يلي عرض عام لتطور الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة منذ 2003 الى غاية 2011<sup>2</sup>

2003	: 4 974 836 000 دج : 0,6%
2004	: 5 102 512 000 دج : 0,5%
2005	: 2 687 529 000 دج : 0,3%
2006	: 4 271 339 000 دج : 0,4%
2007	: 5 269 191 000 دج : 0,4%
2008	: 8 276 873 000 دج : 0,5%
2009	: 14 327 280 000 دج : 0,6%
2010	: 21 360 130 000 دج : 0,8%
2011	: 22 913 218 000 دج : 0,8%

تشير هذه الإحصائيات إلى أن هناك ارتفاعا مستمرا في تمويل قطاع الثقافة من طرف الدولة، حيث برزت بوضوح أن نسبة الارتفاع في الميزانية المالية كان ابتداء من 2008، يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول و توفر المال لدى الدولة الجزائرية. إذ يظهر لنا من خلال إجابات المبحوثين أن تصور السلطة السياسية لمسألة التنمية مرتبط أساسا

<sup>1</sup> Ministère de la culture ;Boutéflika et la culture (bilan du ministère de la culture) ;2011 ;p 02

<sup>2</sup> Ammar kessab ;la stratégie d'hégémonie du ministère de la culture en péril ;www.alger-culture.com ; 08 janvier 2012

بتوفر المال. زيادة على ذلك قد تبدوا رغبة الدولة في الظهور كمهتم بالثقافة وفاعل نشط على المستوى الوطني الإقليمي والدولي جعلها تزيد من نسبة الإنفاق على الثقافة خاصة وأن منظمة اليونيسكو حددت النسبة المئوية للإنفاق على القطاع الثقافي.

من جهة أخرى و حسب ما تنديه الخطابات المكتوبة و الشفهية الرسمية تطلبت المهرجانات الثقافية الكبرى التي احتضنتها الجزائر(الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الإفريقي تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية) أموالا كبيرة، في هذا الصدد يشير أحد المبحوثون مكلف بالمهرجانات الثقافية، أن الميزانية المخصصة للنشاطات والمهرجانات أخذت قفزة معتبرة ، فمن 8 ملايين دج عام 2007 إلى 2 مليار و 120 مليون و 620 ألف دينار عام 2009. فيما يخص استعمال المال وتوزيعه من طرف وزارة الثقافة لم نستطع الحصول على بيانات دقيقة و متسلسلة زمانيا لكل فرع، غير أننا تحصلنا على هذا الجدول الذي يمثل نسب توزيع الميزانية المالية للوزارة على القطاعات والمؤسسات التابعة لها لسنة 2009<sup>1</sup>

النسبة %	بلغ بالدينار الجزائري	الأقسام
10.37	1307683000	الثراث:
2.12	268303000	الحظيرة الوطنية للأهقار
0.66	84198000	الحظيرة الوطنية الطاسيلي
0.24	30436000	حماية وادي ميزاب
4.73	597230000	المتاحف الوطنية
0.27	34800000	المخطوطات
0.33	42716000	قصر الرياسة

<sup>1</sup> مخلوف بوكروج، عمار كساب، السياسة الثقافية في الجزائر، في السياسات الثقافية في البلدان العربية، القاهرة، مؤسسة المورد الثقافي، 2010

1.98	250000000	الديوان الوطني لتسيير واستغلال الأملاك الوطنية المحمية
19.71	2486640000	إعانة المؤسسات:
0.65	83200000	قصر الثقافة
8.08	1019500000	دور الثقافة
0.93	118200000	المؤسسات السينماتوغرافية
0.99	125420000	الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي
6.34	800000000	المؤسسات المسرحية
0.15	20000000	مؤسسة الباليه الوطني
0.23	30000000	مؤسسة الجوق الموسيقي
0.79	100000000	الديوان الوطني للإعلام والثقافة
0.61	78000000	ديوان رياض الفتح
0.89	112320000	المركز الثقافي الجزائري بباريس
3.17	400000000	البحث:
2,53	32000000	المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و علم الإنسان
0.63	80000000	المركز الوطني للبحوث في علم الآثار
07,29	919827000	التكوين:

3,57	450534000	معاهد التكوين الموسيقي
3.01	379131000	مدارس الفنون الجميلة
0,65	82162000	المعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري
0,06	8000000	المنح، التدريب، التكوين
25.30	3191408000	المكتبات والمطالعة العمومية:
21.88	2760000000	مكتبات المطالعة العمومية
3.42	431408000	المكتبة الوطنية الجزائرية
34.13	4304200000	التظاهرات الثقافية
0.79	100000000	المؤتمرات والملتقيات
32.99	4160000000	التظاهرات الثقافية والسينمائية
0.057	7200000	جائزة رئيس الجمهورية
0.095	12000000	المجلات
0.19	25000000	الجمعيات ذات الطابع الثقافي
100	12609758000	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن أعلى نسبة للتمويل تظهر في التظاهرات الثقافية ب 34,13%. تليها المكتبات والمطالعة العمومية بنسبة 25,30% أما التكوين الفني و البحث العلمي وتمويل الجمعيات الثقافية شكلوا آخر المراتب وهي على التوالي: 7.29% بالنسبة للتكوين الفني، 3.17% متعلقة بالبحث العلمي و 0.19% للجمعيات الثقافية.

يفسر لنا هذا الاختلاف والتباين الموجود في توزيع المال عبر مختلف الفروع المشكلة لقطاع الثقافة مدى تفضيل الفاعلون الثقافيون الرسميون ومنه السلطة السياسية للتظاهرات الثقافية والفنية مثل المهرجانات الثقافية والموسيقية الجهوية الوطنية الإقليمية والدولية، أضف إلى



هذا التظاهرات السينمائية، على عكس ذلك فالإهتمام بالتكوين والبحث في الثقافة يمثل نسبة ضئيلة رغم أهميته في ترقية هذه الأخيرة ،مما يجعلنا نستنتج بأن هناك توجه عام نحو التنشيط الثقافي الفني الذي يكتسي طابع تظاهراتي. في هذا الصدد يطرح سؤال أساسي: لماذا الإهتمام أكثر بالمهرجانات الثقافية و الفنية ؟

لعل الاجابة على هذا السؤال يمكن اكتشافها من خلال تطرقنا لعنصر ترسيم المهرجانات الذي سيأتي لاحقا.

إن توزيع المال واستخدامه في نظر المبحوثين (إطارات الوزارة) يتم بطريقة محكمة ودقيقة، حيث يتم صرفه وفق احتياجات كل فرع من قطاع الثقافة مع مراعاة الأهداف المرحلية المحددة في عملية التنمية، وكثافة وطبيعة الأنشطة لكل قسم، فالنوزيع ليس ضروريا أن يعيد نفسه في كل سنة. لكن عموما تحل النشاطات الثقافية والفنية والعمل الثقافي في مختلف الولايات نسبة كبيرة من الرعاية المالية نظرا لكثافة النشاطات والمهرجانات الثقافية الدولية الوطنية والمحلية، زيادة على ذلك فالمهرجانات الكبرى التي أقيمت في الجزائر مثل الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الإفريقي الثاني بالجزائر تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية تطالبت أموالا كبيرة وضخمة حتى يتم إنجازها و تحقيق الغايات المسطرة.

الإهتمام الثاني في التمويل حسب المبحوثين يخص قطاع الكتاب والمكتبات نظرا لأهميته في تشكيل ثقافة نخوية، إذ تهدف الوزارة من خلال هذا الفعل إلى " تطوير إستراتيجية وطنية لترقية القراءة والوصول إلى الكتاب و المعلومة ومنه تشجيع الجمهور للوصول إلى المعرفة والمعلومة والثقافة"<sup>1</sup>

في سياق آخر يظهر تمويل الجمعيات الفنية والثقافية والتراثية،حيث يخصص لها كل سنة مبلغ من المال لأعانتها على القيام بالممارسات الثقافية والفنية وتحريك الفعل الثقافي، هذا ما أشار إليه أحد المبحوثون و هو نائب المدير الفرعي المكلف بالجمعيات الذي أكد أن الدولة من خلال مؤسستها الرسمية تقوم بدور كبير في إعانة الجمعيات و تقديم الخدمة المادية من أجل تطوير الفعل الثقافي، مما يفسر حسبه رغبة الدولة في تأسيس ما يطلق عليه الحركة الثقافية بطرق واستراتيجيات منظمة .

<sup>1</sup> Ministère de la culture ; shéma directeur sectoriel des biens et des services et grands équipements culturel ;

يهدف تمويل الوزارة لقسم التراث إلى حماية المواقع الأثرية وتطوير المتاحف وكل ما له علاقة بالتراث المادي واللامادي. كما تقوم الوزارة بتمويل الفنون ومنها السينما من خلال مشاركتها مثلا في الدعم المادي للأفلام السينمائية.

عليه فارتفاع ميزانية وزارة الثقافة يعتبر مؤشر موضوعي للتوجه نحو التنمية ثقافية، حيث لا يمكن إحداث تنمية ثقافية دون توفير مال معتبر الذي يسمح بإقامة النشاطات والمشاريع الثقافية الأكثر من هذا نجاحها، في هذا الصدد يؤكد أحد المبحوثون أنه لولا ارتفاع ميزانية الوزارة ما استطعنا احتضان المشاريع الثقافية الكبرى كالمهرجان الإفريقي مثلا، ذلك أن مثل هذه المشاريع وما تم تحقيقه على مستوى الإنتاج الثقافي و كذا التعريف بالثقافة الجزائرية هو دليل موضوعي على وجود توجه نحو تنمية ثقافية .

غير بعيد عن ذلك تتطلب عملية بناء الهياكل ومختلف المؤسسات الثقافية والفنية مثل المكتبات المتاحف المسارح... الخ توفير ميزانية تسمح بتحقيق ذلك، فمن أولى استراتيجيات التخطيط الثقافي لبلوغ التنمية بناء مؤسسات ثقافية تؤسس لفضاء ثقافي وفني قادر على احتضان الفعل الثقافي والجمهور، وبالتالي خلق ديناميكية ثقافية واجتماعية وحتى اقتصادية كل هذا يمثل حسب المبحوثين "مجهودا تقوم به الدولة فيما يتعلق بتقوية الكفاءة القانونية والمؤسسية انطلاقا من إعادة تنظيم المنظر الثقافي استجابة بالدرجة الأولى لمتطلبات الحفاظ وإعادة بناء الهوية الوطنية ، مما يدعوا إلى حشد الوسائل البشرية المادية والمالية"<sup>1</sup> كما أن "الأهمية الاقتصادية لقطاع الثقافة تظهر التحديات المهمة مثل ضرورة المراهنة على صناعة ثقافية حقيقية قادرة على خلق الشغل والثروات"<sup>2</sup> مما يستدعي الاهتمام بها و الاستثمار فيها

\_ **المنظومة القانونية:** تعتبر المنظومة القانونية من ضمن المؤشرات التي يركز عليها الخطاب الرسمي في الإستدلال على أن الفضاء الثقافي يشهد تغيرات إيجابية و إرتقائية.

في هذا الصدد تجدر الإشارة أن الدولة الجزائرية أصدرت عدة مراسيم و قوانين تخص القطاع الثقافي قصد تنظيمه و توجيه السياسة الثقافية و تقنين الفعل و الممارسة الثقافية في

<sup>1</sup>Ministere de la culture ; document du ministère de la culture au premier ministre ;2011 ;p02

<sup>2</sup> Idem ;p01

الجزائر،" و قد شملت هذه النصوص مختلف القطاعات، حيث تم العمل على الغاء بعض التشريعات التي لم تعد ملائمة للتطورات الحاصلة في المجتمع الى جانب ظهور نصوص جديدة في مجال التراث وفنون الأداء و تنظيم التظاهرات الثقافية"<sup>1</sup>

لتوضيح ما تم اصداره من تشريعات قانونية، هذه بعض المراسيم لبعض القطاعات التي تم اصدارها على مراحل متعددة:<sup>2</sup>

\_ المرسوم التنفيذي رقم 297 03 بتاريخ 10 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط و أشكال تنظيم المهرجانات الثقافية، حيث تهدف هذه الأخيرة حسب المرسوم الى:<sup>3</sup>

. تطوير الفنون و تشجيع الابداع الفني والأدبي

. تشجيع الفعل الثقافي وتطويره

. اثناء المنتج الثقافي والفني ونشره

. خلق إيطار لتبادل الخبرات بين الفنانين المبدعين والمنظمين الثقافيين الجزائريين والأجانب

. الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنمينه

كما قسم هذا المرسوم المهرجانات الثقافية الى: دولية محلية وطنية زيادة على أنه حدد طرق تنظيم و تمويل المهرجانات

\_ مرسوم تنفيذي رقم 447 05 مؤرخ في 20 نوفمبر 2005 المتضمن انشاء الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي المتضمن تحديد طبيعة هذه المؤسسة و تنظيمها الداخلي و تحديد مجموعة من الأدوار الموكلة لها والمتمثلة في "اعداد برامج نشاطات ثقافية جزائرية و تنظيمها في الخارج و المساهمة في تنظيم التظاهرات الثقافية الأجنبية بالجزائر، كما تشارك بآرائها وتوصياتها في المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية"<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> مخلوف بوكروج، عمار كساب، نفس المرجع

[www.-culture.gov.dz/mc2/ar/legislations.php](http://www.-culture.gov.dz/mc2/ar/legislations.php)

<sup>2</sup> في هذا الصدد راجع الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، رقم 55 14 سبتمبر، 2003، صص 12 13

<sup>4</sup> الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة، المرجع نفسه

أما قطاع الآثار وحماية الممتلكات الثقافية التاريخية المادية و اللامادية، فقد شهد تحول كمي و كفي على مستوى التشريع، من أهم القوانين التي صدرت في هذا المجال نجد:

\_ مرسوم تنفيذي رقم 325 03 أكتوبر 2003 الذي يحدد أشكال تخزين المواد الثقافية اللامادية في البنوك الوطنية للمعلومات

\_ مرسوم تنفيذي رقم 104 01 أبريل 2001 يتعلق بمكونات تنظيم وعمل اللجنة الوطنية والولائية للموارد الثقافية

\_ قرار 13 أبريل 2005 يحدد:

. أشكال وعمل الأرصدة الوثائقية الخاصة بالموارد الثقافية اللامادية

. شكل و مضمون القائمة العامة للموارد الثقافية المحمية

. آليات جمع و نشر المعطيات الخاصة بالموارد الثقافية اللامادية

\_ قرار حكومي بتاريخ 04 جويلية 2006 الذي يحدد كفيات سير و عمل الرصيد التحويلي الخاص رقم 203-123 المسمى الرصيد الوطني للتراث الثقافي

فيما يخص الكتاب أصدرت عدة مراسيم أهمها:

\_ مرسوم تنفيذي 03-248، المؤرخ في 23 أوت 2003 يخص الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات

\_ مرسوم تنفيذي 07-275، المؤرخ في 18 جويلية 2007 الخاص بالقانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية

\_ مرسوم تنفيذي 08-236، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الخاص بإنشاء مكتبات المطالعة العمومية

\_ مرسوم رئاسي 09 - 202، المؤرخ في 27 ماي 2009 الخاص بإنشاء المركز الوطني للكتاب.

يقدم الخطاب الرسمي تصورات وتفسيرات إيجابية في مجال التحولات التشريعية التي يشهدها القطاع الثقافي والتي تشير الى رغبة الدولة و الممثلة في شخص رئيس الجمهورية والسيدة الوزيرة على وجه الخصوص في تنظيم العمل الثقافي بمختلف أشكاله ومستوياته، كما تهدف الى مواكبة التغيرات العالمية في مجال الثقافة و الصناعات الثقافية .

في هذا السياق يقدم المبحوثون جملة من الدلالات التي تفسر اهتمام الدولة بالمنظومة القانونية في المجال الثقافي، فالقوانين تضيف الصبغة الشرعية على المأسسة الثقافية كما تسمح بخلق أدوار ووظائف ثقافية ومؤسساتية تتطلبها دورة و استراتيجية التنمية الثقافية، كبناء الهياكل انجاز المهرجانات الثقافية والفنية....الخ

لهذا فالمنظومة القانونية تمثل لهم أول خطوة عملية في بناء و توجيه السياسة الثقافية و تأطير الفعل الثقافي، من خلال تحقيق جملة من الأهداف و هي:

\_ ضبط و تنظيم الفعل الثقافي

\_ تشجيع الإبداع و الانتاج الثقافي

\_ الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية

\_ مواكبة التغيرات الثقافية الإجتماعية الإقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة و تطور الصناعات الثقافية

\_ الانخراط في النشاط الثقافي الدبلوماسي و في مشاريع الهيئات الثقافية الدولية

\_ تأسيس وترسيم المهرجانات: تظهر المهرجانات الثقافية والفنية في الخطاب الرسمي على أنها خطوة أساسية في بناء هوية السياسة الثقافية الجزائرية من جهة، و في بناء معالم الفعل الثقافي كممارسة اجتماعية من جهة أخرى، بالتالي فهي على اختلافها وتنوعها تساهم في احداث ديناميكية ثقافية ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية سياسية. كما تساهم في التعريف بالثقافة الوطنية والثقافات المحلية سواء على المستوى العالمي من خلال التأسيس لمهرجانات اقليمية دولية وطنية ومحلية، كما تهدف هذه الأخيرة حسب المستجوبين إلى إعادة الفرحة والبهجة لأفراد المجتمع الجزائري بعدما عايش هذا الأخير فترة العنف والتصدع الإجتماعي

لهذا فالسياسة الثقافية التي تتوجه نحو المهرجانات هي سياسة تنموية من حيث أنها تعرف وتنتشر الثقافات المحلية وتظهر التنوع الثقافي والإجتماعي و تحاول اشراك كل الفئات و الجماعات الإجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري وحتى المجتمعات و الدول الأخرى في هذا الصنف من الفعل الثقافي، بالتالي يمكن اعتبار المهرجانات الثقافية والفنية كمتغير أساسي في التضامن الإجتماعي الذي كثيرا ما أكدت عليه الخطابات الرئاسية.

\_ نشر الرموز الثقافية والتعريف من خلال الممارسات الثقافية على تنوعها، خاصة تلك المرتبطة بالتراث و الفنون، فالمهرجانات الثقافية هي حدث اجتماعي لإبراز التنوع الثقافي

الذي أضحي من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها التنمية الثقافية المستدامة و التي أكدت عليها كثيرا منظمة اليونسكو .

\_ الترفيه النفسي لأفراد المجتمع عبر ادخال الفرحة و المتعة في نفسية الفرد الجزائري، مما يؤثر إيجابا على النسق الإجتماعي.

\_ التضامن الإجتماعي الذي يكون أولا عن طريق الإتصال والتواصل الإجتماعي وفك العزلة خاصة ما يتعلق بالمناطق البعيدة عن مواقع المركز\* هذا ما يؤدي تدريجيا إلى إعادة تشكيل روابط اجتماعية تقليدية وحديثة من خلال خلق فضاءات مهرجانية سوسيوثقافية تهدف إلى تحقيق اندماج الأفراد في الوسط الإجتماعي، تدعيم وبناء الهويات الإجتماعية والثقافية عن طريق الإستهلاك الثقافي ومختلف الممارسات الثقافية خاصة لدى فئتي: الأطفال والشباب.

\_ الإستثمار الإقتصادي في الثقافة، حيث تعمل المهرجانات الثقافية مثلا على خلق ما يعرف بالسياحة الثقافية وحتى السياحة الطبيعية التي تكون مصدرا لجلب المال، كما يمكن للحدث المهرجاني أن يساهم بمدخولاته في التنمية الإقتصادية خاصة المحلية \*\*

بناء على ذلك قامت الدولة الجزائرية بترسيم عدد كبير من المهرجانات وعلى مستويات مختلفة(محلية وطنية اقليمية دولية). فبعد صدور مرسوم 2003 الخاص بتأسيس المهرجانات وكيفية تنظيمها، تم انشاء 29 مهرجانا من بينها 21 مهرجانا دوليا. و في عام 2009 أسس 94 مهرجانا ثم 163 مهرجانا عام 2011.\*\*\*

من بين المهرجانات نذكر على سبيل المثال:

\_ المهرجانات الثقافية الوطنية: المهرجان الثقافي الوطني أهليل (ديسمبر) بتيميمون، المهرجان الوطني لموسيقى الشباب (جويلية) أم البواقي، المهرجان الثقافي الوطني للمسرح الأمازيغي (ديسمبر) باتنة، المهرجان الثقافي الوطني لموسيقى الديوان (ماي) بشار المهرجان الوطني للشعر النسوي (أفريل) قسنطينة، المهرجان الوطني للمسرح الفكاهي

---

\* في هذا الصدد أكد مدير تنظيم و توزيع الانتاج الثقافي والفني أن المناطق الجنوبية تشكل محور اهتمام الوزارة فيما يخص المهرجانات الثقافية والفنية، و هي استراتيجية للاندماج الثقافي و الاجتماعي

\*\* أكد نفس المسؤول أنه تم استغلال الأرباح المالية لمهرجان تيمقاد في تعبيد طرقات المدينة

\*\*\* مقابلة مع المدير الفرعي المكلف بالمهرجانات الثقافية في الوزارة

(نوفمبر) المدينة، المهرجان الوطني للموسيقى العصرية (أوت) برج بوعريريج...الخ

\_ المهرجانات المحلية، من أهمها: المهرجانات المحلية للفنون والثقافات الشعبية على مدار السنة في كل الولايات، المهرجان الثقافي المحلي للخزف تيزي وزو، المهرجان المحلي للمسرح المحترف (أفريل) سيدي بلعباس، المهرجان الثقافي المحلي للإنشاد (ماي) مستغانم، المهرجان المحلي للموسيقى والأغنية الوهرانية (أوت) وهران، المهرجان الوطني المحلي للموسيقى والأغنية الشاوية (نوفمبر) خنشلة، المهرجان المحلي للموسيقى والأغنية المزابية (ماي) غرداية.

المهرجانات الإقليمية والدولية: المهرجان الدولي أبالسة تنهان لفنون الأهقار (مارس) تمنراست، المهرجان العربي الإفريقي للرقص الفلكلوري (جويلية) تيزي وزو، المهرجان الدولي لسنيما الجزائر العاصمة (ديسمبر) العاصمة، المهرجان الدولي للأدب وكتاب الشباب (جوان) الجزائر العاصمة، المهرجان الدولي للكتاب المسمى الصالون الدولي للكتاب "سيلا" (أكتوبر) الجزائر، المهرجان الدولي للفن التصويري المعاصر (أكتوبر) الجزائر، المهرجان المغاربي للموسيقى الأندلسية (مارس) الفليعة.<sup>1</sup>

لا يمكن فهم طبيعة المهرجانات وأدوارها الاجتماعية الإقتصادية والثقافية إلا من خلال معرفة ميكانيزماتها في أرض الواقع، أي مقارنة ظاهرة المهرجانات الثقافية كفاعل ثقافي مرتبط بالممارسة الاجتماعية.

عليه سنحاول أن نصف هذه الأخيرة (في حدود المعلومات التي تحصلنا عليها) من خلال مقارنة المهرجانات الثقافية الكبرى التي عرفتها الجزائر في هذه المدة، وهي الجزائر عاصمة الثقافة العربية (2007)، المهرجان الإفريقي الثاني بالجزائر (2009)، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية (2011)

.الجزائر عاصمة الثقافة العربية<sup>2</sup> مهرجان ثقافي وفني اقليمي يدخل في سياق عقد التنمية الثقافية العربية، احتضنته الجزائر عام 2007 ، استمر لمدة سنة كاملة، ترجع أسباب احتضان الجزائر لمثل هذا المهرجان حسب ما أكده أحد إطارات وزارة الثقافة إلى دوافع

<sup>1</sup> وزارة الثقافة، الدليل الإحصائي (2001 2010)

<sup>2</sup> Ministère de la culture ;Alger capitale de la culture arabe 2007 ;programme du comité national ;novembre ;2006

سياسية مرتبطة بتحسين صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، حضرت فيه مختلف الدول العربية كذا إسبانيا فرنسا وإيطاليا.

نظم في إطار هذا المهرجان عدة تظاهرات ثقافية وفنية شملت مختلف المجالات الثقافية.

فيما يخص الكتاب تم نشر 1221 كتاب (نشر إعادة نشر ترجمة) في مختلف التخصصات الأدبية التاريخية و الفنية على اختلاف أشكالها، إضافة إلى إقامة معارض الكتب، الملتقيات و المقاهي الأدبية و الفلسفية مثل ملتقى الرواية العربية، ملتقى الثورة التحريرية الوطنية من خلال الأدب العربي و الأدب الأجنبي، ملتقيات حول: مالك بن نبي مفدي زكريا الأمير عبد القادر فاطمة نسومر المقراني والشيخ الحداد. في نفس السياق تم استقبال الكتاب العرب من أجل الكتابة الجماعية في الإقامات، ضف الى ذلك تسليم جوائز أدبية كجائزة علي معاشي جائزة الرواية العربية جائزة رئيس الجمهورية.... الخ

على مستوى الفنون أقيمت معارض تشكيلية مثل معرض الفن المعاصر العربي الفن والثورة التحريرية الفن التشكيلي الجزائري عبر الأجيال المختلفة... الخ، إضافة إلى معارض للفن الفوتوغرافي والشريط المرسوم.

في مجال السينما نلاحظ عرض أزيد من 80 فيلما، كما سمح هذا المهرجان الثقافي ب بروز منتجين ومخرجيين جزائريين شباب زيادة على تهيئة عدد من قاعات السينما.

فيما يخص المسرح عرضت 680 مسرحية في مختلف الولايات، موازاة مع ذلك سجلت عدة تظاهرات حول المسرح مثل الطبعة العربية لمهرجان المسرح المحترف ملتقى حول موضوع "المسرح العربي".... الخ

احتلت الفنون الموسيقية و الغنائية على اختلافها وتنوعها موقعا محوريا داخل هذا المهرجان الثقافي، إذ نستشف ذلك من خلال كثرة وتعدد العروض و النشاطات الموسيقية التي نظمت في سياق هذه التظاهرة، إلى جانب المهرجانات الغنائية الوطنية والمحلية المرسمة، موازاة مع ذلك عقدت ملتقيات مثل المؤتمر التاسع عشر للأكاديمية العربية للموسيقى، زيادة على تكريم عدة فنانيين موسيقيين.

في مجال التراث والمتاحف عقدت عدة ملتقيات حول حماية التراث في الجزائر والعالم العربي و المحافظة على المواقع الأثرية، من أهم تلك الملتقيات نجد: مؤتمر حول ما قبل التاريخ المغاربي، نساء العالم العربي الفضاءات التقليدية و الفضاءات العمومية، إلى جانب



ذلك تم عرض مجموعة من المواد الثقافية التراثية ذات الطابع الفني والفكري وحتى المعماري، غير بعيد عن ذلك نسجل افتتاح متحف الفن الحديث في الجزائر والمتحف الجزائري للمنمنمات.

في سياق الاحتكاك الثقافي مع الثقافات العربية شهد المهرجان احتضان الأسبوع الثقافي العربي في كل الولايات.

على مستوى آخر احتضنت هذه التظاهرة عرض أهم المشاريع الثقافية لرئيس الدولة منها على سبيل المثال: المركز الوطني للبحث في الأركيولوجيا مركز البحث والتوثيق للفنون المركز الوطني لترميم الموارد الثقافية مدرج فضيلة دزيرية المركز العربي للأركيولوجيا... الخ بناء على ما تقدمنا به يرى المستجوبون أن مهرجان الجزائر عاصمة الثقافة العربية قد حقق ارتقاء كميًا ونوعيًا في مختلف الفروع الثقافية وسمح بالتعريف بالثقافة و الفن الجزائري كذا المجتمع الحاضر لهذا المهرجان، من جهة أخرى يمثل هذا الأخير حدثًا سياسيًا أعاد الإعتبار للدولة الجزائرية على المستوى الإقليمي والعالمي بعد فترة العشرية السوداء.

غير بعيد عن هذا يشير التقرير الأول للتنمية الثقافية العربية لعام 2007 الصادر عن مؤسسة الفكر العربي أن تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية قد حققت نجاحًا كبيرًا مقارنة مع مهرجانات العواصم الثقافية العربية الأخرى نظرا للمشاركة الكبيرة للفاعلين الثقافيين العرب، و الكم الهائل و المتنوع من الإنتاجات والنشاطات الثقافية، إضافة إلى الميزانية المعتبرة التي صرفت في هذا المهرجان<sup>1</sup>

في خضم كل هذه المعطيات والدلالات التي قدمها الفضاء الرسمي لهذا المهرجان تطرح عدة أسئلة وتناقش عدة نقاط ومتغيرات سوسيولوجية ذات علاقة بهذا الفعل الثقافي من أهمها: علاقة الجمهور بهذا المهرجان، مكانة المثقف ليس فقط في المشاركة في الفعل الثقافي، لكن في المساهمة في التخطيط ووضع البرامج طرق صرف المال على المهرجان، الأكثر من ذلك انعكاسات ما تم انجازه على النسق الإقتصادي والديناميكية الإجتماعية والثقافية. هذا ما سوف يتم اكتشافه من خلال مساءلة الفضاء الثقافي غير الرسمي، ذلك

لأنه تعذر تقديم تقييم موضوعي دقيق من طرف الخطاب الرسمي\*

1 انظر مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، بيروت، 2008

لأنه تعذر تقديم تقييم موضوعي دقيق من طرف الخطاب الرسمي\*

. المهرجان الإفريقي الثاني بالجزائر1 أقيم هذا المهرجان ما بين فترة 05 و 20 جويلية 2009 بالجزائر العاصمة، يعتبر ثاني مهرجان ثقافي إفريقي تحتضنه الجزائر بعد 40 سنة من احتضانها للطبعة الأولى عام 1969.

من أهم الرهانات التي أقيم من أجلها هذا الأخير التحرر الثقافي الإقتصادي والسياسي، بلغت الميزانية الإجمالية لهذا المهرجان 110 مليون دولار، حيث تم تخصيص 28 مليون دولار لبناء إقامة ضخمة للفنانين تشمل مرافق متنوعة، كما تم استضافة 8000 فنان جاءوا من 44 بلد منهم 2300 موسيقي و مغني 2800 راقص 430 مسرحي 232 سنيماي 600 حرفي و 160 كاتب ناشر محاضر شاعر وقاص.

على مستوى الفعل الثقافي، نلاحظ عدة أنشطة و ممارسات ثقافية منها:

\_ محاضرات شملت مواضيع متعددة أهمها:

. ملتقى حول المؤسسة الاستعمارية و النضال من أجل الحرية في إفريقيا تمخض عن هذا الأخير إعلان الجزائر الذي انبثق عنه مشروع تأسيس في كل بلد إفريقي هيئة للدراسات الإفريقية المتعددة التخصصات، كذلك انشاء معهد ثقافي علمي إفريقي ومجلة علمية إفريقية متخصصة في تاريخ القارة.

. ملتقى دولي للأنثروبولوجيين الأفارقة الذي انبثق عنه اعلان الجزائر حول الأنثروبولوجيا الإفريقية، حيث شمل مشروع إنشاء مؤتمر إفريقي للأنثروبولوجيين وانجاز معجم أنثروبولوجي إفريقي.

. ملتقى حول ما النماذج المستقبلية للسينما في إفريقيا شارك فيه مجموعة من المنتجين و المخرجين والممثلين السينمائيين الإفريقيين و خرجوا بتوصيات أهمها ضرورة تشجيع الإنتاج السينمائي المشترك بين البلدان الإفريقية انشاء رصيد إفريقي لدعم الإنتاج السينمائي.

---

\* أكد المدير الفرعي المكلف بالمهرجانات الثقافية أنه لا يوجد تقييم دقيق على مستوى الوزارة فيما يخص المهرجانات الثقافية، يرجع ذلك الى أن كل المعطيات المتعلقة بهذه المهرجانات و التي شملت فروع عديدة بقيت حبيسة المديرية الفرعية في الوزارة

في نفس السياق وعلى مستوى الفعل الثقافي المحلي شمل هذا المهرجان عدة تظاهرات فنية منها المهرجان العالمي للسينما الأمازيغية المهرجان العربي الإفريقي للرقص الفلكلوري بتيزي وزو المهرجان الثقافي الدولي للرقص الشعبي بسيدي بلعباس....الخ

. تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية:<sup>1</sup> تظاهرة ثقافية فنية أقيمت سنة 2011 برعاية وزارة الثقافة، تدخل في إطار العواصم الثقافية الإسلامية التي برمجتها المنظمة الإسلامية للثقافة و التربية والعلوم، تتخذ تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية طابعا سياسيا يدخل في سياق الدبلوماسية الثقافية ورغبة الدولة في تحسين صورة الجزائر من جميع النواحي.

عليه شملت هذه التظاهرة برنامج متنوع يشمل مختلف الفروع الثقافية المؤسساتية، حيث يمكن تلخيص البرنامج في جملة من النشاطات الثقافية وهي على الشكل التالي:

\_ الملتقيات العلمية و المحاضرات، حيث وصل عدد الملتقيات الدولية إلى 12 ملتقى إضافة إلى 750 محاضرة. في هذا الصدد نشير إلى أن الملتقيات التي أقيمت في جامعة تلمسان كانت وفق العناوين التالية، نختصر منها مايلي:

. تاريخ مدينة تلمسان وضواحيها: 20 21\02\2011

. الشعر النسوي في تلمسان: 07 08 09\03\2011

. الإسلام في المغرب و دور تلمسان في نشره: 21 22 23\03\2011

. أعلام ومفكري تلمسان: 18 19 20\04\2011

. التاريخ الأدبي لتلمسان: 22 23 24\11\2011

فيما يخص المهرجانات و التنشيط الثقافي نجد:

. المهرجان الثقافي الدولي للموسيقى الأندلسية والموسيقى القديمة

. المهرجان الثقافي لموسيقى الحوزي

. المهرجان الثقافي الدولي للإنشاد

. المهرجان الثقافي الدولي لموسيقى سماع صوفي

<sup>1</sup> www.tlemcen2011.org

\_ عرض 30 فيلما وثائقيا حول تاريخ، ثقافة، تراث وأعلام تلمسان.

\_ نشر أكثر من 400 مؤلف حول تاريخ و التراث المادي واللامادي للمنطقة

\_ القيام بإنجاز 13 معرضا حول مختلف المواضيع التي شملت الحياة اليومية

لتلمسان،مجوهرات الجزائر عبر التاريخ، الجزائر من خلال النقود....الخ

\_ ترميم المباني التي تمثل تراث مدينة تلمسان وضواحيها كالمساجد،الشوارع،الحمامات،

المدارس القرآنية....الخ

\_إنجاز المشاريع الكبرى المرتبطة بالهياكل،مثل قصر الثقافة،مركز الفنون والعروض،متحف

الأركيولوجيا الإسلامية، مسرح الهواء الطلق،مركز الأبحاث الأندلسية، المكتبة الجهوية،

مركز ابن خلدون للمخطوطات....الخ

بناء على ما تم عرضه فيما يخص المهرجانات الثقافية واستنادا الى ما تم استخلاصه من

خلال خطابات المبحوثين، تحدد هذه التظاهرات في منظور الخطاب الرسمي توجه السياسة

الثقافية الجزائرية التي تنبثق من النماذج و الأبعاد الثقافية الإسلامية العربية والإفريقية، حيث

تقوم بإضفاء الصبغة الإجتماعية الهوياتية والتاريخية المتنوعة للثقافة الجزائرية على السياسة

الثقافية الجزائرية من جهة أخرى تظهر هذه المهرجانات على أنها فعل ثقافي متنوع يشمل

ما هو ترفيهي فكري نخبوي و يضم مختلف الفروع الثقافية والفنية بأشكال تقليدية وحديثة في

نفس الوقت، مما يسمح بتعدد وتنوع المشاركة الإجتماعية على مستوى المنتجين والمبدعين

الوسطاء الثقافيين والجمهور .

بالتالي تظهر هذه المهرجانات الثلاثة في نظر الخطاب الرسمي على أنها مؤشر مهم

وموضوعي للديناميكية الثقافية التي تشهدها الجزائر لأنها حققت جملة من الأهداف مثل:

\_ تعريف ونشر الثقافة الجزائرية في أبعادها العربية الإسلامية والإفريقية

\_ الإنتاج الثقافي والفكري خاصة ما يتعلق بطبع الكتب الكتابة الجماعية داخل الإقامات

والمنتقيات الفكرية

\_ الاشهار والترويج لمختلف الفنانين والمبدعين والأدباء من خلال عملية التكريم على وجه

الخصوص

\_ الإستهلاك الثقافي عند الجمهور الذي تعاطى مع مختلف المواد والموارد الثقافية

الأكثر من هذا خلق فضاءات ثقافية سمحت بالإتصال والتواصل والمشاركة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لمختلف العناصر الإجتماعية

غير أن هذه الأهداف تشكلت في نظرنا من خلال المنظور التراكمي للفعل الثقافي الذي هو مهم لكنه غير كاف لتحديد معالم التنمية الثقافية

في سياق هذا الخطاب تطرح اشكالات سوسيولوجية تتعلق بالتقييم الموضوعي الدقيق لهذه المهرجانات و قدرة هذه الأخيرة على إضفاء معنى للظاهرة الثقافية في سياقها الحضاري

\_ **بناء الهياكل:** تعرف الجزائر منذ بداية 2001 انشاء عدة مؤسسات ثقافية وفنية، ففي فترة تمتد بين 2001-2010 تم انشاء 98 مؤسسة، منها 18 ملحقة. العدد الاجمالي لمؤسسات القطاع 163، منها 130 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري 32 مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري 02 مؤسسة عمومية ذات طابع تقني وعلمي<sup>1</sup>

للتدقيق أكثر نقدم تفاصيل حول ما تم انشاءه من مؤسسات ثقافية ما بين فترة 2001-2010<sup>2</sup>

2001: دور الثقافة (عين تيموشنت، البيض)

2002: دار الثقافة (بشار)

2003: ملحقات المعاهد الجهوية للتكوين الموسيقي(غليزان بجاية عنابة قسنطينة تيارت بشار تلمسان)، ملحقات المدارس الجهوية للفنون الجميلة (عنابة سطيف تلمسان سيدي بلعباس)

2004: المركز الوطني للسينما و السمعي البصري، المعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري

2005: دور الثقافة (جيجل اليزي)، مكاتب مطالعة عمومية (أدرار بجاية تلمسان تيارت تيزي وزو عنابة قسنطينة بشار بسكرة غليزان تبسة الجلفة عين تيموشنت معسكر)، المسرح الجهوي (تيزي وزو)، الديوان الوطني لتسيير و استغلال الموارد الثقافية المحمية، ملحقات

<sup>1</sup> وزارة الثقافة، الدليل الإحصائي 2001\_2010، ص53

<sup>2</sup> المرجع نفسه

الديوان الوطني للثقافة والاعلام (بسكرة تيزي وزو قسنطينة)، الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي، المركز الوطني للبحث في علم الآثار

2006: المركز الوطني للمخطوطات المنحف الوطني للفن الحديث

2007: المتحف الوطني للزخرفة والمنمنمات وفن الخط، المتحف البحري الوطني، دور الثقافة (ميلة عين الدفلى عنابة)، ملحقة المعهد الجهوي للتكوين الموسيقي (الأغواط)، ملحقة المدرسة الجهوية للفنون الجميلة (بسكرة)، المسرح الجهوي (سكيكدة)، الوكالة الوطنية لتسيير إنجاز المشاريع الكبرى للثقافة

2008: الحاضرة الثقافية لأطلس الصحراوي، الحاضرة الثقافية لتوات فورارة تديكت، الحاضرة الثقافية لتندوف، دور الثقافة (البويرة تيارت)، المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الوطنية وترميمها، ملحقة المعهد الجهوي للتكوين الموسيقي (شلف سيدي بلعباس)، المسارح الجهوية (معسكر سوق أهراس أم البواقي سعيدة قالمة)، المجموعة الوطنية للموسيقى الأندلسية

2009: المركز الوطني للكتاب، دار الثقافة (سيدي بلعباس)، المتاحف الوطنية (تبسة شرشال)، المتاحف الجهوية (شلف خنشلة المنيعه بشار)، مكنتبات المطالعة العمومية (تبيازة المسيلة سيدي بلعباس تيسمسيلت عين الدفلى الأغواط الشلف أم البواقي)، المدرسة الجهوية للفنون الجميلة (تبيازة)

2010: دور الثقافة (تبيازة شلف غيليزان سكيكدة)، مكنتبات المطالعة العمومية (مستغانم سعيدة سطيف برج بوعريرج غرداية باتنة)، المتحف الجهوي (بشار)، المسارح الجهوية (ورقلة تمنراست مستغانم الجلفة)، مسرح الهواء الطلق (تتس)

تظهر لنا هذه المعطيات أن إنشاء المؤسسات الثقافية تبلور بشكل واضح و ملموس ابتداء من عام 2005، أي في العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. في هذا السياق أكد المستجوبون أن الإستراتيجية السياسية الرسمية للثقافة جاءت بعد وضع و تطبيق الإستراتيجيات الأمنية والاقتصادية للدولة، كما تجدر الإشارة إلى أن المخطط التوجيهي القطاعي للمواد والخدمات والهياكل الثقافية الكبرى الذي أنجزته مديرية الدراسات الإستشرافية و المهتم بوضع الخطط والبرامج الثقافية لم يظهر للوجود إلا في سنة 2006

ما يمكن ملاحظته أيضا أن المؤسسات الخاصة بقطاع الكتاب (المكنتبات المركز الوطني للكتاب) رغم أهميتها لم تظهر قبل 2005، كما تم إنجازها بشكل منقطع (2005 بعدها

2009). صف إلى ذلك تظهر لنا المعطيات قلة المتاحف رغم أهميتها في التعريف والحفاظ على الثقافة المحلية وإبراز التنوع الثقافي في الجزائر

في منظور الخطاب الرسمي تعتمد الدولة في سياستها الثقافية على عملية بناء الهياكل لأنه لا يمكن الحديث عن فعل وممارسات ثقافية دون وجود مؤسسات تحتضن هذا الأخير، في هذا الصدد يرى المبحوثون أن ارتباط الثقافة بالتنمية و الفعالية والتأثير الإيجابي يجب أن يمر عبر مأسسة البنى التحتية التي تضمن تفاعل الجمهور والفنانين والمنتجين والمبدعين داخل هذا الفضاء الفيزيقي ذو الدلالات الإجتماعية والثقافية، كما تسمح هذه الهياكل بتفعيل و تنظيم الممارسات والخطابات الثقافية التي تساهم في انتاج ديناميكية وحركة ثقافية.

عليه يتم التخطيط لبناء وتهيئة جملة من المؤسسات الثقافية المختلفة عبر مراحل و تحترم مختلف المعايير الدولية في بناء هذه الأخيرة ( معايير تقنية و جمالية)

أضف الى ذلك تتأسس عملية بناء الهياكل على مرتكزات عقلانية سوسيو ديموغرافية وكذا جغرافية، يتم فيها الأخذ بعين الإعتبار الحاجيات الوطنية والحاجيات الثقافية المحلية.

عليه تعتبر هذه الإستراتيجية مؤشر موضوعي ذات توجهات كمية وكيفية تنظيمية واجتماعية في السير نحو التنمية الثقافية.

في خضم هذا يبقى الإشكال المطروح في نظرنا كسوسيولوجيين حول الأدوار الإجتماعية الثقافية التربوية والإقتصادية التي تؤديها فعلا هذه المؤسسات سواء على المستوى الوطني و الأهم من ذلك المستوى المحلي الذي يمثل أحد المناظير الأساسية للتنمية عموما والتنمية الثقافية على وجه الخصوص.

ما يمكن استخلاصه من هذه الإستراتيجيات العامة وانطلاقا من منظور الفاعلين الثقافيين الرسميين أنه لا يمكن صياغة برامج ثقافية وفنية وترقية الحقل الثقافي إلا من خلال هذه العمليات الثلاثة التي لا تخرج عن نطاق المضامين الإستراتيجية الدولية خاصة منظمة اليونيسكو التي تلح من خلال تقاريرها على ضرورة تبني خطة تدرج كل من السياسة والفعل الثقافيين في العملية التنموية، انطلاقا من أن تنمية الثقافة تعني في الأخير تنمية الإنسان.

لذا وجب صرف المال على الثقافة، تطوير منظومة قانونية تسمح بتوجيه واثراء السياسة الثقافية وتنظيم العمل الثقافي، كذا بناء المؤسسات الثقافية الحاضنة للفعل الثقافي. زد على

ذلك فالهدف من السياسة والفعل الثقافي هو نشر الثقافة عبر مختلف الوسائل والوسائط حتى تتحقق عملية التنمية ومن أهم هذه الوسائط، نجد المهرجانات الثقافية والفنية التي تظهر فيها عملية الإبداع الإنتاج والإستهلاك

**\_ الإستراتيجية الإجرائية القطاعية:** تنطلق وزارة الثقافة في تخطيطها الثقافي من الإستراتيجيات العامة التي تم شرحها ( التمويل التشريعات المهرجانات بناء الهياكل)، من هنا تقوم بصياغة سياسات ثقافية فرعية ( مجال الكتاب الفنون التراث... الخ) في هذا السياق تجدر الإشارة الى أن اهتمامات وزارة الثقافة تنصب في القطاعات التالية: الكتاب و المكتبات التراث الثقافي خاصة المادي منه المهرجانات الفنية خاصة الموسيقية اذا أخذنا على سبيل المثال قطاع الكتاب يتأسس التخطيط الإستراتيجي لهذا الأخير على الشكل التالي:

**\_ تعيين و حصر النقائص الموجودة في مجال الهياكل و المؤسسات التشريعات والكوادر المتخصصة<sup>1</sup>**

**\_ يشمل التخطيط تدعيم المكتبة الوطنية بالملحقات بناء المكتبات العمومية صياغة منظومة قانونية خاصة بهذا المجال، كذلك العمل على الإكثار والتنويع في معارض الكتب على المستوى الوطني المحلي و الدولي،ضف إلى ذلك مشروع المكتبات المتنقلة.**

في نفس السياق هناك مشروع مشترك مع وزارة التربية والتعليم متعلق بإلزام التلاميذ على قراءة الكتب غير المدرسية، في هذا الصدد أكد أحد المستجوبون أن هذه الكتب تشمل الآداب خاصة الروايات العالمية قصد التعرف والفتح على الثقافات العالمية\*، تدخل هذه الإستراتيجية في سياق ما أسماه نفس المبحوث "الحد الأدنى لثقافة الطفل"\*\*\*

**\_ تطوير استراتيجية وطنية لترقية القراءة**

**\_ الوصول الى الكتاب والمعلومة من خلال تكثيف شبكة فضاءات القراءة**

<sup>1</sup>Ministere de la culture ; Le schéma directeur sectoriel des biens et des services et des grands équipements culturels ; idem ;p04

\*مقابلة أجريت مع مستشار الوزارة أين أكد أن هذه المبادرة تأتي في سياق التواصل الثقافي مع المجتمعات الغربية، لوضع حد للنمطية التي كانت سبب في المأساة الجزائرية

\*\* يقابله بالفرنسية Le Smig culturel



\_ تسهيل وضع سياسة للتكوين في المجالات المرتبطة بالكتاب خاصة المكتبات

\_ تشجيع وصول الجمهور الى المعرفة التكوين والثقافة<sup>1</sup>

على غرار قطاع الكتاب يحظى قطاع التراث والحفاظ على الممتلكات الثقافية أهمية مركزية في السياسة الثقافية المنتهجة من قبل وزارة الثقافة، حيث ألح المستجوبون أن التراث المادي واللامادي يعتبر مؤشر مهم في الحركة الثقافية التي تشهدها الجزائر، و يمثل أبرز المعالم الموجهة للسياسة الثقافية القطاعية، ذلك لأن هذا الأخير (التراث) يرمز إلى تاريخ وهوية المجتمع و منجزاته و يؤدي وظائف تتعلق بالاندماج والاندماج الاجتماعي.

عليه فالتخطيط الإستراتيجي لهذا القطاع يتم عبر عملية تشخيص تشمل تحديد مختلف النقص و المنجزات، سواء من ناحية التشريعات المؤسسات الأدوات أو العمليات الموظفة في هذا الميدان، ليتم بعد ذلك بناء خطة اجرائية مستقبلية تتضمن على وجه التحديد جملة من الآليات تصل الى سنة 2025، تشمل تصنيف حفظ و تامين المواد الثقافية، إضافة إلى انشاء المتاحف<sup>2</sup>

تحدد الرهانات في هذا القطاع على الشكل التالي:

\_ رهانات ثقافية وهوياتية مثل توسيع دور المواد الثقافية في تمكين وترسيخ الهوية الوطنية

\_ رهانات سوسيو اقتصادية تشمل خلق مناصب شغل و ترقية السياحة التراثية

\_ رهانات بيئية من خلال خلق انسجام بين الانسان والبيئة

\_ رهانات حضرية وعمرانية: تشكل هوية عمرانية وطنية عن طريق تطوير ثقافة حضرية عمرانية المرتبطة بالماضي<sup>3</sup>

\_ رهانات سياسية من خلال تطوير الحوكمة الرشيدة في هذا المجال

في نفس السياق وعلى مستوى الإنجاز والفعل الثقافي تم تحقيق جملة من العمليات منها:

\_ تصنيف المواد الثقافية الذي وصلت في فترة ما بين 1998\_ 2006 الى 52 %، حيث

<sup>1</sup> Ibid ;p14

<sup>2</sup> Ministère de la culture; schéma directeur des zones archéologiques et historiques; décembre;2006;p04

<sup>3</sup> Idem;pp 35 36

يعتبرها إيطارات وزارة الثقافة أنها نسبة معتبرة مقارنة مع فترة 1962\_ 1997 التي لم تكن تمثل سوى 40 %

\_ وضع ميكانيزمات لجمع وتعداد المواد الثقافية اللامادية من أجل حفظها وتثمينها

\_ انشاء مركز الحاج محمد العنقى

\_ انشاء مؤسسات جديدة للبحث والتكوين وهي: المركز الوطني للبحث في الأركيولوجيا

المركز الوطني لترميم و حفظ المواد الثقافية ثم المركز الوطني لحفظ المخطوطات<sup>1</sup>

\_ على المستوى الدبلوماسي تعتبر "الجزائر أول بلد صادق على الإتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي اللامادي، كما قامت بتصميم اعلان الجزائر حول التنوع الثقافي وحماية الهويات وتراث الشعوب الذي تم تبنيه أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة في ديسمبر 2004"<sup>2</sup>

إن مقاربتنا العامة لهذين القطاعين على سبيل المثال لا الحصر (الكتاب التراث) استنادا على الوثائق المتحصل عليها زيادة على استجواب المبحوثين تظهر لنا أن مسألة التخطيط تخضع لمتغيرات منها: التشخيص تحديد الرهانات والأفاق المستقبلية لتأتي بعدها وضع تفاصيل مختلف الإجراءات العملية على المستوى القريب المتوسط البعيد.

بناء على ذلك فتحقيق النتائج المرجوة حسب المبحوثين يأتي بطريقة تدريجية مرحلية، حيث يتم الإنتقال من الجهود المبعثرة الى الجهود المنظمة والمقننة مما يضي عليها الصبغة العقلانية.

### ج. الإستراتيجيات الإجتماعية:

يتناول هذا الجانب مقارنة البعد الإجتماعي لدورة التخطيط للثقافة وانجاز المشاريع والبرامج الثقافية، نريد من خلاله معرفة مدى حضور المشاركة الإجتماعية في توجيه السياسة الثقافية، منه طرح السؤال التالي: هل هناك مشاركة اجتماعية على وجه التحديد مشاركة الفئات الإجتماعية الممثلة في المثقف الفنان الجمعيات الثقافية... الخ في المساهمة بطريقة

<sup>1</sup> Ibid ;pp16 30

<sup>2</sup> Ammar Kessab politique culturelle au Maghreb ; www.alger-culture.com

مباشرة أو غير مباشرة في تشكيل معالم سياسة ثقافية جزائرية، و تأسيس الفعل الثقافي في الجزائر؟

حسب ما تقدم به المستجوبون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تخضع مسألة التخطيط للثقافة (بناء معالم السياسة والفعل الثقافيين) لإجراءات يقوم بها إطارات وزارة الثقافة، يرجع ذلك حسبهم إلى أن مشروع تنمية الثقافة هو مشروع سياسي مرتبط بالدولة خصوصا رئيس الجمهورية الذي يريد احداث تغيير إيجابي على مستوى الحقل الثقافي، ضف لهذا فوزارة الثقافة يشتغل فيها إطارات على مستوى عالي من التعليم يصل الى درجة الدكتوراه، إضافة إلى مهاراتها وكفاءتها في التخطيط وبناء الإستراتيجيات. هذا ما يجعلنا نفهم أن الدورة الإجتماعية في صياغة توجهات السياسة الثقافية وصناعة الفعل الثقافي مبتورة وغير مكتملة أي أن الدولة عبر مؤسساتها الثقافية الرسمية تهيمن على الفضاء الثقافي .

في نفس السياق يقدم الفاعلون الثقافيون الرسميون جملة من التبريرات التي يستندون عليها في طبيعة علاقتهم مع الفاعلين الثقافييين غير الرسميين خاصة المثقف، حيث يرون أنه معزول عن مجتمعه أي عن الاهتمامات الثقافية والإجتماعية لأفراد المجتمع، يرجع ذلك حسبهم الى تبني المثقف منظور نخبوي تجريدي للثقافة الذي ينتج النظرة الاستعلائية التي يقيمها المثقف مع أفراد المجتمع. ضف الى ذلك تتصف علاقة المثقف عموما بالمؤسسات الثقافية الرسمية ومنها وزارة الثقافة بالتوتر الذي يفسر حسب المستجوبين مشكلات اندماج و تكيف المثقف مع النسق السياسي الرسمي للثقافة.

في هذا الصدد يؤكد المستجوبون أن هناك نوعين من المثقفين في علاقتهم بالدولة عموما وبوزارة الثقافة على وجه الخصوص، فهناك المثقف غير المبالي بما يجري من تحولات إيجابية في القطاع الثقافي ومثقف ينتقد بكل حدة ما تقوم به وزارة الثقافة دون أن يساهم في تقديم البديل محاولة التقرب أو مشاركة الوزارة في صياغة الخطط والبرامج الثقافية.

فيما يخص علاقة وزارة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني على وجه الخصوص الجمعيات الثقافية، أشاد المبحوثون أن العلاقة تتأسس عن طريق تشجيع الجمعيات من خلال الدعم المادي لها، حيث يرون بأن هذه الأخيرة تكمن وظيفتها في العمل و النشاط الثقافي الذي يأخذ طابعا محليا على وجه الخصوص، بالتالي فهي على علاقة مباشرة بمديريات الثقافة و المؤسسات الثقافية على مستوى الولايات والبلديات

يتخذ تمويل الجمعيات الثقافية من طرف وزارة الثقافة حسب الخطاب الرسمي طابعا انتقائيا وفق شروط موضوعية، حيث تبدأ عملية انتقاء الجمعيات على مستوى مديريات الثقافة أين يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط الثقافي وأهميته بالنسبة للمجتمع المحلي، بعدها يتم تلقي الملفات المقبولة لتخضع هي الأخرى لدراسة على مستوى لجنة داخل الوزارة.

ضف الى ذلك العلاقة الموجودة بين الوزارة و الجمعيات الثقافية لا يحددها فقط التمويل بل تتعدى الى المشاركة الثقافية في الميدان من خلال بعض النشاطات الفنية و الفعل الثقافي التراثي على وجه الخصوص الذي تتعاون فيه كل من الجمعية والوزارة.

عموما يصنف الخطاب الرسمي المكتوب والشفهي نوع الجمعيات الثقافية ما بين سنوات 2006\_2009 على الشكل التالي:<sup>1</sup>

الجمعيات الثقافية المتعددة النشاطات عددها 3436 جمعية تمثل نسبة 52 %

الجمعيات التاريخية: 1299 جمعية تمثل نسبة 19%

الجمعيات الفنية: 1168 جمعية بنسبة 17%

الجمعيات العلمية: 612 جمعية بنسبة 9%

الجمعيات الأدبية: 171 جمعية تمثل نسبة 3%

نستنتج من خلال قراءتنا البسيطة لهذه المعطيات أن الجمعيات الثقافية المتعددة النشاطات و التي كثيرا ما تكون غير واضحة الأهداف كما أكد أحد المبحوثون تحتل الصدارة في الترتيب العام، تليها الجمعيات التاريخية التي تهتم خاصة بحماية المناطق الأثرية، أما الجمعيات ذات الطابع الأدبي فتحتل المرتبة الأخيرة، حيث يشمل هذا الصنف من الجمعيات تلك المتعلقة بالكتاب والقراءة التي تؤدي وظائف تثقيفية وفكرية، من هنا يطرح السؤال: لماذا هذا الصنف من الجمعيات لا يتواجد بكثرة، هل هذا راجع لعوامل إدارية مؤسسية عوامل تتعلق بالمتقف ومدى انخراطه في الفعل الثقافي للمجتمع المدني، أم لطبيعة النسق الإجتماعي ككل و التفضيلات الثقافية عند مختلف الشرائح الإجتماعية.

يكمّن الجانب الثالث من الدورة الاجتماعية في شريحة الجمهور أي أفراد المجتمع بمختلف

---

<sup>1</sup> وزارة الثقافة، الامليل الاحصائي 2001\_2010، ص169

تصنيفاته وتراتبته الذي تعتبره وزارة الثقافة (من خلال إجابات المبحوثين) أنه متلقي و مستهلك للثقافة، فهو يساهم في تنميتها عبر تعاطيه مع الخيرات والموارد الثقافية التي توفرها له الدولة، لأن الغاية في الأخير هي تحقيق الديمقراطية الثقافية التي تسمح لأكثر عدد ممكن من الشرائح الاجتماعية بالتعاطي مع الموارد الثقافية، مما ينعكس إيجابا على مستوى تكوين الذوق الفني والجمالي التنقيف والاندماج الإجتماعي.

بناء على ما تقدم في هذا الجانب نستخلص أن وزارة الثقافة و منه مؤسسة السلطة تهيمن على توجيه السياسة الثقافية وبرمجة الفعل الثقافي، بالتالي فاستراتيجية التنمية الثقافية في الجزائر تخضع لهيمنة الدولة عبر مؤسساتها، مما يحد من نشأة منظومة تلقى بين مختلف الأطراف الإجتماعية التي من المفروض أنها تساهم في هذه العملية.

لهذه الأخيرة تفسيراتها سنتطرق إليها في الفصل الرابع الخاص بمنظور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين.

### 3. العراقيل التي تواجهها وزارة الثقافة:

حسب ما قدمه المبحوثون، تواجه وزارة الثقافة جملة من الصعوبات المختلفة التي قد تحد دون اكتمال تحقيق الأهداف والرهانات المؤسسة للسياسة الثقافية الجزائرية، من أهم هذه العراقيل نجد:

أ. عراقيل مؤسسية: وتشمل جانبين:

الجانب الأول متعلق بعدم التكامل الوظيفي بين الوزارات فيما يخص تنمية الفضاء الثقافي، فكما هو معلوم أن الطبيعة المركبة والمتشابكة للثقافة في علاقتها بالبناء الإجتماعي تستوجب دخول عدة مؤسسات التي تتعامل مع كل هو رمزي وفكري....الخ، في تنظيم أدوار متكاملة من أجل تحقيق الفعالية الثقافية الإستثمار والتكوين الفكري العلمي الفني التربوي للفرد الجزائري.

غير أن حالة الجزائر لا تتوفر فيها مثل هذه المظاهر، إن كثير من المشاريع الثقافية والفنية التي تنجزها وزارة الثقافة تتطلب فضاء ثقافيا آخر غير ذلك التابع لوزارة الثقافة والأمثلة كثيرة كما يؤكد بعض المبحوثون، فالفعل الثقافي كالمسرح مثلا أو زيارة المتاحف والمواقع الأثرية و حتى ممارسة السياحة الثقافية يجب أن يحتضن و يمر عبر مؤسسة المدرسة الجامعة وكذا دور الشباب، غير أن ضعف التنسيق يجعل من هذه العملية شبه مفقودة، اللهم إلا في

حالات نادرة أين نلاحظ نوع من التنسيق المناسب مع بعض الوزارات كوزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المجاهدين ووزارة الشؤون الدينية.

في هذا الصدد يؤكد أحد المستجوبون أن الخلل التسييري لا يكمن لدى وزارة الثقافة وإنما على مستويات أخرى التي تعرقل في بعض الأحيان السير الحسن للمشاريع الثقافية\* عليه وفي منظورنا تفسر هذه الإعترافات المتعلقة بتسيير المجال الثقافي وجود خلل بنائي وظيفي وبالتحديد وجود معوقات وظيفية بالمعنى الميرتوني على المستوى الرسمي، مما يؤكد فرضية عدم وضوح أو حتى عدم وجود مشروع اجتماعي ثقافي متكامل على المستوى الرسمي.

يتمثل الجانب الثاني في انعدم تكامل الأدوار في نفس المؤسسة (وزارة الثقافة)، إذ تم التأكيد على ذلك بطريقة مباشرة من طرف بعض المبحوثين. يتمظهر هذا المشكل في كون أن بعض الفروع الإدارية داخل وزارة الثقافة لا تحبذ التعامل مع فروع أخرى خاصة ما يتعلق بنشر وتقديم المعلومة التي تعتبر جد ضرورية في عملية التنسيق ما بين الفروع من أجل توازن التخطيط داخل المؤسسة، وقدرة هذه الأخيرة على تقييم نفسها، الذي يدفع بها إلى معرفة مشكلاتها و محاولة الحد منها \*\*

في هذا السياق تجدر الإشارة الى أنه لما طلبت حوصلة حول ما تم انجازه في المهرجانات الثقافية الإقليمية(العربية الإفريقية الإسلامية) لدى المكلف الإداري بالمهرجانات على مستوى الوزارة تعذر عليه ذلك لعدم امتلاكه المعلومات، حيث أكد لنا أن كل فرع يملك المعلومات الخاصة به، مما جعلنا نفهم بأن العمل المشترك والتعاون الذي هو من سمات نجاح المؤسسة في نظر ميشال كروزييه ليس في المستوى المطلوب

ب. عراقل بشرية تكوينية: تتعلق خاصة بضعف الكوادر المؤطرة والمسيرة لمختلف

---

\* أكد مستشار الوزارة أن من ضمن المشاكل التي تعاني منها الوزارة قلة المسيريين الأكفاء والمتخصصين على مستوى مختلف المؤسسات الثقافية والفنية، للحد من هذه المشكلة على الوزارة أن تتبنى استراتيجية التكوين المستمر خاصة في التخصصات الفنية الجديدة

\*\* يظهر هذا المشكل في الدليل الإحصائي لوزارة الثقافة (2001-2010)، حيث لفتت انتباهنا إحدى المبحوثات إلى نقص الإحصائيات في قطاع الكتاب الذي يبدو واضحا

المؤسسات الثقافية، حيث فسر أحد إطارات وزارة الثقافة أن القطاع الثقافي يعاني من نقص في تخصص وتكوين الكوادر والمسؤولين على مستوى المؤسسات الثقافية، خاصة ما يتعلق منها بدور الثقافة وحتى مديريات الثقافة على المستوى المحلي، لهذه الظاهرة حسب المستجوب أسبابها التاريخية ترجع الى وضع الثقافة و المؤسسات الثقافية في السابق، غير أن هذا المشكل في نظره سيتم القضاء عليه تدريجيا.

ج. عراقيل جغرافية: تتمثل في شساعة الرقعة الجغرافية للجزائر مما يصعب من التغطية الثقافية والفنية لكل الجهات.

د. عراقيل اجتماعية: تتمثل خاصة في نقص الوعي بأهمية الثقافة لدى المجتمع، فهناك صعوبة في تكوين وصناعة جمهور ثقافي متنوع خاصة و أن مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بأدوارها بطريقة فعالة فيما يخص هذه العملية، إضافة إلى المدرسة الجامعة ووسائل الإعلام التي لا تقوم بأدوارها المتعلقة بدمقرطة الثقافة من خلال تأسيس شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحتضن الفعل الثقافي على مستوى المؤسسات التربوية و التعليمية على وجه الخصوص.

في هذا الصدد يشير المخطط التوجيهي لقطاع الثقافة فيما يخص عملية الإقبال على المتاحف أن هناك "ضعفا كبيرا فيما يخص اقبال الزوار، مقارنة مع عدد السكان ،هذه الوضعية هي نتيجة انعدام التربية الثقافية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف قطاع التربية الوطنية (ابتدائي ثانوي وجامعي)، من جهة أخرى لا يوجد هناك تحسيس حيال الخيرات الثقافية بصفة عامة"<sup>1</sup>

في نفس السياق وفيما يخص مسألة تمويل الثقافة نلاحظ غياب الإستثمار في المجال الثقافي إلا في قطاع الكتاب النشر والأفلام السينمائية، فأرباب العمل لا يستثمرون ولا يعينون النشاط والإنتاج الثقافي، في هذا الصدد كشف المبحوثون أن القطاع الإقتصادي والممثل في المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة لا يقدمون إعانات مادية وتحديدا مالية للفعل الثقافي سواء كانت على شكل إعانة ربحية أو خيرية ، فعلى الرغم من وضوح

<sup>1</sup> Ministère de la culture ;le schéma directeur des zones archéologique et historique ; idem ;p21

التشريع فيما يخص هذه المسألة، إلا أنه ولحد الآن تكاد تكون الإعانات منعدمة، مما يجعل المؤسسة الرسمية تزيد من نسبة الإنفاق وتحمل المسؤولية في ذلك، لهذه الظاهرة حسب الخطاب الرسمي تفسيراتها تتعلق أساسا بالمكانة الهامشية للثقافة في مخيال المجتمع عموما والإقتصادي على وجه الخصوص.

بناء على ما تم وصفه وتحليله يمكن الخروج بمجموعة من النتائج وهي:

\_ يشهد القطاع الثقافي تحولات كمية وكيفية على مستوى السياسة والفعل الثقافي، يمكن استقراء هذه التحولات في مقاربة الجوانب التالية: التمويل تطوير منظومة قانونية ترسيم المهرجانات الثقافية المحلية الوطنية والدولية (احتضان الجزائر للمهرجانات الكبرى) بناء الهياكل والمؤسسات الثقافية.

\_ تخضع عملية التخطيط الثقافي لإستراتيجية عقلانية محكمة، انبثقت من النقائص الموجودة في القطاع الثقافي، لتصل الى تحديد أهداف ورهانات منبثقة من الخطابات السياسية الرئاسية التي تأخذ بعين الاعتبار الهوية التاريخية للمجتمع والدولة الجزائرية، وكذا المتغيرات الدولية الراهنة المتمثلة في العولمة وضرورة ادماج البعد الثقافي في النسق التنموي العام.

\_ تعتبر الوزارة الفاعل الرئيسي في انتاج السياسة الثقافية و صناعة الفعل الثقافي

\_ الملامح الدقيقة للتخطيط الثقافي بدأت مع 2006 أين نلاحظ صدور المخطط التوجيهي للقطاع الثقافي الذي يقدم الجانب الإستشراقي للتخطيط الثقافي.

\_ تواجه وزارة الثقافة عدة عراقيل منها ما هو مؤسساتي جغرافي بشري واجتماعي

بناء على هذه النتائج يمكن استخلاص أن التنمية الثقافية في نظر الفضاء الثقافي الرسمي عملية مرحلية تدرجية تحدد فيها الأولويات الرهانات والوسائل المستعملة في ظل وضع اجتماعي قائم، ومنه يرى المبحوثون أن نتائج التنمية الثقافية لا يمكن أن تظهر بالطريقة التي تظهر في التنمية الإقتصادية، ذلك لأن الثقافة فعل تراكمي بطيء ومستمر، غير أن مؤشرات التنمية الثقافية بناء على الإستراتيجيات الموظفة موجودة ويمكن ملاحظتها خاصة على مستوى الفعل الثقافي.

من هنا فمقارنة هذه الفترة بالفترات السابقة تحليلنا إلى القول في منظور الخطاب الرسمي بأن هناك حركة و ديناميكية ثقافية لم تشهدها الجزائر من قبل تؤشر على ظهور بعض بوادر التنمية الثقافية.



تتضمن هذه النتائج بعض البراديجمات التي تم تطويرها من خلال تحليل المعطيات الميدانية والوثائقية الخاصة بالفضاء الثقافي الرسمي و هي على الشكل التالي:

\_ تعتبر كل من الزيادة المستمرة في نسبة التمويل تطوير المنظومة القانونية مأسسة المهرجانات بناء الهياكل والمؤسسات الثقافية كمتغيرات موضوعية دالة على وجود توجه نحو التنمية الثقافية.

\_ إيديولوجيا تتحدد استراتيجية التنمية الثقافية من خلال متغيرين، يتمثل الأول في البعد السياسي و الثقافي الذي تأسست عليه الدولة الجزائرية الحديثة، أما الثاني فيمكن في العولمة و ما أفرزته من تغيرات على المستوى السوسيو اقتصادي الثقافي وحتى السياسي

\_ تتحدد عملية التنمية الثقافية من خلال الأدوار المهمة التي تقوم بها السلطة السياسية و الممثلة خاصة في شخص رئيس الدولة ثم السيدة الوزيرة

بناء على ما تقدم واستنادا الى مجمل الاجراءات و المراحل المنهجية التي اتبعناها فقد تم صياغة النموذج التفسيري التالي:

\_ هناك اهتمام سياسي رسمي واضح بالقطاع الثقافي، أدى الى تشكل حركية وتنمية ثقافية لم تشهدها الجزائر من قبل، التي إبننت على أسس التسيير و التخطيط الاستراتيجي العقلاني سوسيوولوجيا تدخل تلك البراديجمات وحتى النموذج التفسيري في سياق مقارنة ماكس فيبر الذي يرى في مشروع التنمية أنه ينبثق من القيم التي يتبناها النسق من جهة ومن استراتيجيات التسيير العقلاني قصد تحقيق غايات محددة.

فاذا رجعنا الى المنظور الفيبري نلاحظ (حسب ما يصفه المبحوثون) أن وزارة الثقافة تقدم مجموعة من الأدوار تهدف الى تحقيق التنمية الثقافية، تنبثق هذه الأدوار من منظومة ايدولوجية ومعرفية التي تمثل النسق القيمي، إضافة الى ذلك، تظهر هذه الأدوار في جملة من الإنجازات تتحدد أساسا في التخطيط للفعل الثقافي و آليات ممارسته على أرض الواقع، منه نتضح لنا المعادلة التالية:

الأدوار التي تقوم بها الدولة فيما يخص القطاع الثقافي تعبر عن فعل عقلاي حسب القيم و حسب الغايات

أما النموذج البرسونزي فإنه يفسر ما تم استنتاجه في ضوء ما يسمى بالتعديل التدريجي، فعلمية التنمية الثقافية في الخطاب الرسمي هي عملية تدريجية مستمرة، نفترض احداث

تغيرات داخل النسق، ضف الى ذلك تبرز عملية الارتقاء التكيفي التي تظهر حسب ما أبداه الخطاب الرسمي في قدرة الدولة على تحقيق أهداف متنوعة رغم الصعوبات الإجتماعية و التنظيمية التي تواجهها.

يظهر مفهوم التضمين الذي يستعمله بارسونز في تفسير العمليات التطورية، من خلال اهتمام الدولة بمسألة التنوع الثقافي والثقافات المحلية، خاصة المهمشة (الثقافات المحلية الصحراوية على سبيل المثال) من خلال فعل المهرجانات الثقافية والفنية وحماية التراث المادي واللامادي.

هذا ما تم اكتشافه واستخلاصه في هذا الفصل فيما يخص مسألة التنمية الثقافية، ولكي تكتمل دراستنا سنحاول في الفصل الأخير التطرق إلى تفاصيل الخطاب غير الرسمي.

إذن، كيف يقيم الفاعلون الثقافيون ما تقوم به الدولة في القطاع الثقافي الممثل في وزارة الثقافة ما هي أهم الإشكالات المطروحة كيف يتصور هؤلاء الفاعلون استراتيجيات التنمية الثقافية، بمعنى آخر ما هي توجهات التنمية الثقافية لدى الخطاب غير الرسمي؟



## الفصل الرابع:

### توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين

1. تقييم السياسة و الفعل الثقافيين
  - أ. التوجهات الإيجابية للسياسة و الفعل الثقافيين
  - ب. التوجهات السلبية للسياسة و الفعل الثقافيين
- \_ هيمنة الدولة على الفضاء الثقافي العمومي
- \_ ضعف التسيير و التخطيط العقلاني للثقافة
- \_ المشاركة الإجتماعية في توجيه السياسة و الفعل الثقافيين
- \_ مواصفات السياسة و الفعل الثقافيين
- \_ المشهد الثقافي الجزائري الراهن
2. تصور استراتيجيات التنمية الثقافية
  - أ. الإستراتيجيات المعرفية و الإيديولوجية
  - ب. الإستراتيجيات الإجرائية
- \_ البعد الإجتماعي
- \_ البعد المجالي
- \_ البعد التدبيري
- \_ البعد الثقافي و الفني
- \_ البعد الإقتصادي
3. رهانات التنمية الثقافية في الجزائر
  - أ. التضامن الإجتماعي
  - ب. الإستثمار في الإنسان
  - ج. تشكيل الهوية

تتمحور الفكرة الأساسية لهذا الفصل حول تعيين توجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين، من خلال مقاربتهم لأدوار الدولة تحديدا مؤسسة وزارة الثقافة فيما يخص السياسة والفعل الثقافيين، عليه يشمل الفصل نقطتين أو فئتين رئيسيتين و هما:

\_ اشكالات التنمية الثقافية في الجزائر من خلال تقييم السياسة والفعل الثقافيين

\_ اقتراح تصور لاستراتيجيات التنمية الثقافية في الجزائر.

نهدف من خلال هذا الفصل الى استقراء و كشف المعالم الكبرى للتنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين و مقارنتها بالإستراتيجية الرسمية للدولة حتى يتسنى لنا استنباط أهم الإشكالات المرتبطة بالمسألة الثقافية في الجزائر من جهة، وكيف يمكن الحد منها لبناء مشروع اجتماعي تنموي متكامل.

## 1. تقييم السياسة والفعل الثقافيين:

### \_ توطئة عامة

اتسمت عملية تقييم السياسة والفعل الثقافيين من طرف الفاعلين الثقافيين غير الرسميين بما يلي:

\_ تقييم ذو منحى ايجابي في مقابل تقييم ذو توجه سلبي

\_ عموما تتشابه الإجابات و تدخل في نفس السياق، إلا أن هناك بعض الفروقات التي لا تظهر في طبيعة الإجابات بل في درجة و شدة النقد الموجه، و قد تم تفسير ذلك من طرفنا بناء على المعطيات التي قدمها لنا المبحوثون حول طبيعة المسافة الإجتماعية الموجودة بين المستجوب والوزارة، خاصة السيدة الوزيرة، أي نوع العلاقة التي تربطه بالوزيرة .

\_ قدم بعض المبحوثون تقييم عام للسياسة و الفعل الثقافيين المنتهجين من قبل الوزارة، يرجع ذلك الى افتقارهم للمعلومات والبيانات الموضوعية التي تسمح بإصدار تقييم دقيق، إذ أن الوزارة تمثل لهم نسقا مغلقا في ظل المنظومة الاجتماعية الجزائرية، فهي تعمل بمعزل عن النخب و المجتمع وبالتالي فالحصول على المعلومة يكاد يكون مستحيلا.

### أ. التوجهات الإيجابية للسياسة والفعل الثقافيين:

لم يركز المبحوثون على هذا الجانب، بل أن البعض منهم لم يذكره أصلا و توجه مباشرة الى النقد، إذ يرجع ذلك حسب ما تم استنتاجه من خلال خطاباتهم المباشرة أو غير المباشرة إلى أن الأدوار السلبية للدولة و وزارة الثقافة تظهر بشكل كبير. كيف و لماذا؟ هذا ما سيتم تفسيره لاحقا

عموما يرى الفاعلون الثقافيون غير الرسميين أن الحقل الثقافي شهد في الآونة الأخيرة مع بداية القرن الجديد بعض التحولات الكمية والكيفية الايجابية و من ضمن المظاهر التي تؤشر على ذلك:

\_ الإرتفاع المستمر للميزانية المالية لوزارة الثقافة: يلاحظ المستجوبون بأن هناك ارتقاء و تطور متزايد على مستوى تمويل المشاريع والبرامج الثقافية و التي لم تشهدا الجزائر من قبل و يعود ذلك الى ارتفاع أسعار البترول، بمعنى أن الزيادة في المال لم يكن وليد تخطيط بقدر ما هو مرتبط بالطفرة المالية

\_ التشريعات: من خلال سن الدولة لجملة من التشريعات الوزارية، الحكومية، والرئاسية، والتي شملت مختلف الفروع الثقافية.

\_ بناء الهياكل: واكب الزيادة في الانفاق على القطاع الثقافي وإصدار تشريعات تنظم العمل الثقافي الاهتمام ببناء المؤسسات الثقافية و الفنية التي تحتضن الفعل الثقافي، و التي من المفروض أنها تكون محركا لهذا الأخير.

\_ المهرجانات الثقافية الكبرى كالجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الافريقي، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، تتلخص الظاهرة الإيجابية في هذه المهرجانات في كون هذه الأخيرة ساهمت و لو على المستوى الشكلي في التعريف بالثقافة الجزائرية (تأدية أدوار دبلوماسية في المجال الثقافي) ، بناء المؤسسات الثقافية، اصدار وطبع و اعادة طبع الكتب...الخ، في هذا الصدد نشير الى أن التقرير الأول للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي أكد أن مهرجان الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 كان من أنجح المهرجانات، مقارنة مع تلك التي سبقتها في دول عربية أخرى ، يظهر ذلك في النسبة المالية التي صرفت، زيادة على كثرة وتنوع النشاط والإنتاج الثقافي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبده وزان، ملامح من الحراك الثقافي العربي عام 2007، في التقرير الأول للتنمية الثقافية في البلدان العربية، نفس المرجع، ص645

ان هذا التصوير العام للأدوار الايجابية التي قامت بها وزارة الثقافة لا يعني في نظر المبحوثين أن هناك تنمية أو حتى بوادر لتنمية ثقافية، ذلك لأن المظاهر التي سبق وصفها تعبر حسب قول أحد المبحوثين و هو باحث في علم الاجتماع الثقافي و أديب عن حركة ثقافية كشكل وليس كمضمون .

## ب. التوجهات السلبية للسياسة و الفعل الثقافي

تم طرح مجموعة من الإشكالات التي يعاني منها الحقل الثقافي و التي تعتبر كمعوقات للتنمية و الديناميكية الثقافية في الجزائر، في هذا الصدد يؤكد أحد المبحوثون و هو خبير في السياسات الثقافية بأن كل ما تقوم به وزارة الثقافة من أعمال يظهر وكأنه فاقد للأسس.

من أهم الإشكالات التي طرحت نجد:

### . هيمنة الدولة على الفضاء الثقافي العمومي:

ما يلاحظ بالنسبة للحالة الجزائرية أن الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية تهيمن على الفضاء الثقافي، بمعنى أن الدولة الممثلة في السلطة السياسية الرسمية هي التي تحدد نوع الثقافة التي يجب نشرها و الإهتمام بها، و منه فصيافة المشاريع و البرامج الثقافية و بناء معالم الفعل الثقافي محتكر من طرف السلطة السياسية، مما يطرح مسألة الشرعية الاجتماعية لعملية التنمية الثقافية التي أكد عليها كل المبحوثون. في هذا السياق يلاحظ أحد أفراد العينة و هو أستاذ و باحث جامعي و فاعل على مستوى الجمعيات الثقافية، أن السياسة الثقافية مرتبطة بالخطاب الرسمي و لا تتمتع بالاستقلالية، أما الفعل الثقافي فهو خاضع للتسييس المفرط الذي يوجه المجتمع نحو نمط تثقيفي معين.

يكشف لنا هذا النوع من الإجابات أن المسألة الثقافية في الجزائر يحددها و يوطرها النسق السياسي الرسمي هذا ما تؤكد مجمل الأطروحات التي تناولت الموضوع منها مقارنة منصف الوناس للحالة الجزائرية في فترة الحزب الواحد التي تم تناولها فيما سبق.

يرجع المبحوثون سبب هيمنة السياسي على الثقافي الى طبيعة النظام السياسي السلطوي المبني على اقتصاد الربيع و الذي يحدد طبيعة علاقته بالمجتمع انطلاقا من العلاقات الزبونية و الرعاية الأبوية، حيث أن "الممارسات الرسمية لم تتطور منذ عشرات السنين

فالسلكات المتسلطة لسنوات السبعينات لا زالت موجودة على مستوى المؤسسات<sup>1</sup> ، مما يجعلنا نستنتج أن الاستمرارية التاريخية لطبيعة علاقة السلطة بالمجتمع عموما و بالثقافة على وجه الخصوص لا زالت قائمة في جوهرها وبشكل واضح، لعل ذلك يفسر كيف تفهم و تقارب النخب السياسية الحاكمة المسألة الثقافية في علاقتها بالبناء الاجتماعي العام من جهة، وما نوع التغيير الاجتماعي والسياسي الذي خضع له المجتمع الجزائري عقب أحداث أكتوبر 1988 من جهة أخرى.

في نفس السياق يفسر عمار كساب ظاهرة هيمنة الدولة على القطاع الثقافي منذ 1962 بالعامل التاريخي، تحديدا السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر التي اتصفت خاصة في بدايات الاحتلال بتحطيم البنى الثقافية التقليدية و اعتماد سياسة ثقافية تهدف الى هيمنة النمط الثقافي الفرنسي في الجزائر و الى اخضاع الثقافة الجزائرية في علاقتها بالمجتمع الى منطق الفلكور<sup>2</sup>

هناك جملة من التبريرات تنطلق منها الدولة لتؤسس هيمنتها على القطاع الثقافي منها ما هو متعلق بالشرعية التاريخية الثورية، الشرعية الأمنية (العشرية السوداء)، الشرعية السياسية (رعاية المواطنين و تقديم الخدمة)، كما تتأسس التبريرات على عامل تمويل الثقافة.

تظهر معالم الهيمنة السياسية على الثقافة من خلال تبني الدولة بمفردها عبر مؤسسة وزارة الثقافة تحديد المعالم النموذجية للثقافة الجزائرية، هذا ما نستشفه مثلا من خلال الخطابات الرئاسية و من خلال العناصر الايديولوجية و النسق المعرفي الذي تتحرك منه الثقافة و آليات تطوير هذه الأخيرة .

تتوضح أكثر معالم الهيمنة في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين في علاقة وزارة الثقافة بمختلف الفئات الاجتماعية، تحديدا المثقف الفنان الجمعيات الثقافية و الجمهور التي تتسم بالطبيعة و الاتكامل. ضف الى ذلك فأغلب الفعل الثقافي يكون تحت رعاية الوزارة أو الرئاسة كما أكد عليه كثيرا أحد المستجوبون و هو خبير في السياسات الثقافية .

<sup>1</sup> Amine Khaled ; ibid ; p 57

<sup>2</sup> Ammar Kessab ; d'une politique culturelle coloniale à une politique culturelle hégémonique ;Algérien cultural festival ; London ;october ;2012



من المؤشرات التي تظهر وتفسر ظاهرة هيمنة الدولة على الثقافة محدودية حتى لا نقول عدم فاعلية المجالس الثقافية على مستوى البلديات والولايات رغم أهميتها في بلورة استراتيجيات تحريك الثقافة على المستوى المحلي الذي هو ضروري بالنسبة لأي عملية تنموية كما تؤكد عليه مختلف الأبحاث و الدراسات.

في نفس السياق و استنادا الى بعض المعطيات يلخص عمار كساب مظاهر هيمنة الدولة على القطاع الثقافي في:

\_ سياسة ترسيم الفعل الثقافي و الفني

\_ توظيف شعار "تحت الرعاية" على أغلب الأحداث الثقافية

\_ استعادة المؤسسات التي كانت تابعة للجماعات المحلية

\_ ضعف الاعانة المالية الموجهة للجمعيات الثقافية والتي لا تتعدى 0.24% من ميزانية الوزارة<sup>1</sup>

عليه فمن أهم الانعكاسات التي تمخضت عن هذه الظاهرة، التمهلات الموجودة بين الدولة والمجتمع فيما يخص الثقافة، عدم وضوح المشروع الاجتماعي والثقافي الذي تنطلق منه الدولة، تهيمش كل المحاولات الجادة لبناء معالم الفعل والمشهد الثقافي، بل الأكثر من ذلك أضحت السياسة والفعل الثقافيين كآليتين لخدمة مصالح سياسية مرتبطة بالسلطة السياسية الحاكمة عموما، وبفئة أو أشخاص معينين، هذا ما يفسر ارتباط زوال المشاريع الثقافية بزوال الأشخاص الحاملين لتلك المشاريع و تعتبر هذه الظاهرة مؤشر على وجود خلل بنيوي وظيفي في الدولة.

توضيحا لذلك يرى عمر بن قنية أن "معظم بلدان العالم تبني سياستها الثقافية من منظور حضاري انطلقا من واقع وطني له خصائصه غير مرتبط بفترة أو بقرن أو بحكومة أو بوزير الا نحن فكل شيء عندنا مقلوب، وهن النزوات والظرفية، والمشروع يذهب مع صاحبه الوزير أو الحكومة التي أقرته"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ammar Kessab ; Idem

<sup>2</sup> عمر بن قنية، حوارات وأراء في السياسة و الثقافة والأدب، الجزائر دار ثالة للنشر 2008 ص38

## . ضعف التسيير و التخطيط العقلاني للثقافة:

يقصد بذلك أن مسألة التخطيط للثقافة و بناء معالم الدورة الثقافية لا تخضع للمقاييس العالمية المعروفة في مجال التدبير الإداري للمشاريع الثقافية، سواء على المدى القريب المتوسط أو البعيد، الأكثر من ذلك كما يشير اليه مخلوف بوكروح أن "ما هو موجود في الجزائر هو ادارة تقليدية ومتخلفة و لا تستجيب لمتطلبات الشؤون الثقافية لأن هناك فرقا بين ادارة مؤسسة ثقافية وإدارة مؤسسة اقتصادية، لأننا نتعامل مع منتج معنوي أو بالأحرى رمزي، و هذا يحتاج الى موهبة وكفاءة معينة و مهارة خارقة"<sup>1</sup>

تتوضح معالم سوء تسيير وتخطيط الثقافة في المجالات التالية:

\_ طرق صرف المال: يلاحظ المبحوثون أنه رغم الارتفاع المستمر لميزانية وزارة الثقافة إلا أن طرق و استراتيجيات صرف المال في البرامج و المشاريع الثقافية تتسم بسوء التوزيع و الاستعمال.

تتضح جوانب هذه العملية في تخصيص ميزانية كبيرة في الانفاق على النشاطات و المهرجانات الفنية على اختلافها (دولية، وطنية، محلية) على حساب الإنتاج والتكوين الثقافي، حيث أكد أحد أفراد العينة و هو أستاذ جامعي و إطار سابق بوزارة الثقافة و منخرط في الفعل الثقافي أنه من المفروض أن يخصص جزء مهم من الميزانية للإنتاج والتكوين الثقافي الفني نظرا لأهمية هذا الأخير في الديناميكية و الفاعلية الثقافية على المستوى الإجتماعي والإقتصادي. يفسر هذا القول أن مؤسسة وزارة الثقافة تعطي أهمية كبرى للإنفاق على كل ما يتعلق بالترفيه و الفرحة على حساب الصناعات الثقافية، و التكوين والبحث في الثقافة حيث يمكن ملاحظة مؤشرات سوء تسيير الأموال في القطاع الثقافي بكل تفرعاته حسب أحد المبحوثين المختصين في المسرح و الكتاب، في ظاهرة الاختلاسات المالية التي أصبحت مشرعة بطريقة غير مباشرة من خلال عملية ترسيم المهرجانات.

في هذا الصدد يطرح إشكال متعلق بالمبالغ المالية الضخمة التي رصدت الى الجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الإفريقي في الجزائر، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية

<sup>1</sup> حياة. س، ب. صاوس، الادارة الثقافية في الجزائر....أسئلة الكفاءة، جريدة الفجر 28 11 2011

بمقابل النتائج و الغايات التي تم تحقيقها، ضف الى ذلك فرص المال في بناء الهياكل الثقافية لم تتبعه حركية ثقافية و حتى تنظيمية على مستوى هذه المؤسسات.

يفسر كثير من المبحوثين سوء صرف المال على القطاع الثقافي بعدم وجود متابعة و مراقبة مستمرة لكيفيات و حيثيات توظيف الأموال في المشاريع والبرامج الثقافية، حيث يشير أحد المستجوبون و هو صحفي وأديب الى أن وزارة الثقافة تمنح أموالاً ضخمة من أجل انجاز مشاريع وبرامج ثقافية غير أنها في كثير من الأحيان لا تقوم بالوظيفة المنوطة لها كإدارة فيما يخص آليات مراقبة استغلال الأموال في مقابل النتائج المحققة، في نفس السياق يشير أحد الأساتذة الباحثون الى أن بعض الجمعيات الفنية التي مولتها وزارة الثقافة في احدى نشاطاتها الفنية على المستوى المحلي استغلت جزء بسيط من الأموال في نشاطها الفلكلوري أما الجزء الأكبر منه فتم استغلاله لأغراض شخصية، نفس المثال تم تأكيده من طرف مبحوثة منخرطة في الفعل الثقافي الجمعي في سياق حديثها عن الجمعيات الثقافية و علاقتها بمديرية الثقافة لولاية وهران.

لعل من الأهم الاشارة كما جاء به بعض المستجوبون الى أن حيثيات التسيير المالي في الثقافة لا يتشابه بالضرورة مع آليات صرف المال في القطاع الاقتصادي ذلك لأن عملية الإستثمار في المعرفة و الانسان لها خصوصياتها و أولوياتها على المستوى الإجتماعي والحضاري، هذا ما لم يدركه الفضاء الثقافي الرسمي.

تدخل كل هذه التفسيرات التي قدمها المبحوثون في إطار ما يسميه عمار كساب و هو باحث و مختص في التسيير الثقافي بتقييم الأداء أي مدى فاعلية الأداء مقارنة مع الميزانية التي صرفت<sup>1</sup>

\_ التشريعات و القوانين: رغم القفزة الكمية والنوعية التي شهدتها القطاع الثقافي منذ 2002 في مجال سن القوانين و التشريعات و التي كانت لها تأثيرات إيجابية على مستوى التنظيم الثقافي إلا أن هذه الأخيرة شكلت حسب المبحوثون جانبا من أزمة تسيير الثقافة، حيث يلاحظ هؤلاء أن معظم التشريعات مستمدة من التشريع الفرنسي الذي يتناقض في عمومته مع

<sup>1</sup> Ammar kessab ; culture est devenue de plus en plus soumise à la rationalité du marché ;www.alger-

خصوصية الدولة والمجتمع الجزائري، مما يجعلنا نخوض في غمار الشرعية الإجتماعية للقوانين الخاصة بالفضاء الثقافي، في ظل سياق الخصوصية و العالمية.

في هذا الصدد تطرح هناك عدة تساؤلات سوسيولوجية لعل أهمها: من هم الذين يقومون بصياغة التشريعات الثقافية، ما نوع الهابتوس الذي يحملونه، ما نوع علاقتهم بالثقافة والفن، كذا ما هي الشروط الموضوعية التي تصاغ فيها المنظومة القانونية؟

ضف الى ذلك هناك إشكال يطرح حول مدى ممارسة القوانين المنظمة للحقل الثقافي على أرض الواقع، حيث أكد معظم المستجوبون أن هناك مفارقات كبيرة على مستوى الممارسات الاجتماعية للتشريعات الثقافية و انعكاساتها السلبية على التنمية الثقافية.

يشير بعض المبحوثون الى أن القراءة المتفحصة لبعض القوانين و التشريعات تجعلنا نستنتج بأن هذه الأخيرة لا تهدف في غايتها الى تنظيم وتحسين العمل الثقافي بما يخدم الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتنوعة بقدر ما تسعى الى الحد من حرية الابداع الثقافي والفني، وكذا فرض الهيمنة السياسية على الفعل الثقافي

ففي مجال السينما صدر قانون رئاسي رقم 03\11 في 17 02 2011، حيث أثار هذا الأخير"جدلا صاخبا في قطاع السينما، خاصة فيما يتعلق بالمادة 05 التي تمنع تمويل وإنتاج و استغلال أي إنتاج سينمائي يسيئ للأديان أو لحرب التحرير الوطنية، رموزها وتاريخها أو يعرض النظام العام أو الوحدة الوطنية للخطر أو يحرض على الكراهية والعنف و العنصرية ، وكذلك المادة 06 التي تشترط خضوع الأفلام المتعلقة بحرب التحرير الوطني و رموزها للموافقة المسبقة للحكومة"<sup>1</sup>

تم تفسير هذه هاتين المادتين من طرف بعض المبحوثين ومنهم مستجوبة مختصة في الإخراج السينمائي بأن السلطة السياسية تريد أن تقرض هيمنتها على الفعل الثقافي السينمائي، وتضع له حدود من خلال تصدير رؤيتها للدين و التاريخ و مختلف المرجعيات الثقافية وهذا ما قد يتعارض في بعض الحالات مع الممارسات الاجتماعية و تصورات بعض الفئات الاجتماعية للهوية الجزائرية، علما أن الفن السينمائي هو تصوير للظواهر الاجتماعية بما فيها الطابوهات والمسكوت عنه.

<sup>1</sup> عمار كساب، التشريع و التنظيم الثقافي في الجزائر (2002 2012)، القاهرة، مؤسسة المورد الثقافي، 2013

غير بعيد عن القراءة النقدية لبعض النصوص القانونية يرى مخلوف بوكروح أن "مجال المسرح تبدو فيه النصوص التشريعية محدودة فضلا عن عدم تطبيق أحكام هذه النصوص في الميدان، فهي لا تتماشى مع طبيعة المؤسسة المسرحية التي نصت عليها النصوص بأنها مؤسسة عمومية و هذا يفترض بأنها ستقوم بخدمة عمومية ولا تستهدف الربح، في حين أن هذه النصوص تضي على المؤسسة الطابع الصناعي والتجاري و يجعلها تبتعد عن وظيفتها التنقيفية"<sup>1</sup>

عموما و على رأي المستجوبين تحدث الفراغات القانونية في المجالات الحساسة للقطاع الثقافي و كذا عدم ملائمة بعض التشريعات للأوضاع السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري أزمة تسييرية على مستوى الفضاء الثقافي، مما ينعكس سلبا على فعالية الفعل الثقافي لدى الافراد و مختلف البنى و الأنساق الاجتماعية الأخرى.

\_ إدارة المشاريع الثقافية: رغم كثرة المشاريع والبرامج الثقافية و المجهودات التي تقوم بها

وزارة الثقافة مقارنة بالفترات السابقة إلا أن استراتيجيات التخطيط للمشاريع الثقافية تفتقد الى العقلانية و الفعل المنظم والمتناسق في بيئته المؤسسية والاجتماعية مما أثر سلبا على طبيعة هذه المشاريع الذي يمكن ملامسته من خلال الفعل الثقافي الممارس و نتائجه على البناء الاجتماعي.

عليه يمكن ملاحظة بعض مؤشرات الخلل البنائي و الوظيفي للمشاريع الثقافية فيما يلي:

\_ ارتباط المشاريع الثقافية بالمناسبات و صرف المال

\_ معظم المشاريع الثقافية غير نابعة من تصورات المجتمع و احتياجاته للمادة والخدمة الثقافية

\_ عدم كفاءة الفاعلين في رسم المشاريع الثقافية و تحديد أهدافها

\_ ضعف حتى لا نقول انعدام التنسيق بين مراحل ما تسميه منظمة اليونيسكو "دورة الثقافة"

1 مخلوف بوكروح، المؤسسة الثقافية في الجزائر(قراءة في أداء المسارح العمومية)،الجزائر، مقامات للنشر والتوزيع والاشهار، ط1، 2013،

التي تشمل: الابداع، الانتاج، النشر، العرض الاستقبال النقل، الاستهلاك المشاركة.<sup>1</sup>

في هذا السياق يشير التقرير الثاني للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي أن معظم المشاريع في الدول العربية تنقصها الرؤية الواضحة و التنسيق والتنظيم، كمثل على ذلك الوجه الرقمي للتراث الثقافي العربي في المؤسسات المتحفية الذي يتميز بأنه "ثابت وجامد يفتقد الى الدينامية والتفاعلية، والقصور في تغطية الفروع المختلفة للتراث"<sup>2</sup> رغم أهمية هذا الأخير في نشر وترويج الثقافة المتحفية عبر وسائل التكنولوجيات الحديثة.

\_ من ناحية التسيير تفتقد المشاريع الثقافية الى الوسائط الثقافية حتى وان وجدت فهي لا تمارس وظيفتها المنوط لها في التعريف والترويج للمنتوج و الفعل الثقافيين.

يقدم الفاعلون الثقافيون غير الرسميين جملة من المظاهر التي تؤشر على وجود خلل في التخطيط والتسيير للمشاريع الثقافية، منها ما جاء به أحد المبحوثون وهو فاعل ثقافي في

مستغانم، حيث أكد أنه من ضمن الأسباب التي أدت الى فشل مشروع المكتبة المتنقلة في ولاية مستغانم طريقة إعاره و استرجاع الكتب، حيث لم يكن هناك تنسيق بين المدة الزمنية لمكوث الكتاب عند الطفل و انتقال الحافلة الى منطقة أخرى. نفس المبحوث قدم لنا مثالا آخر يتعلق بطبيعة الصفقات التجارية لبناء الهياكل الثقافية التي لا تحترم في عمومها المعايير الدولية الخاصة بالمكتبات و المتاحف على سبيل المثال.

في نفس السياق يتسم مشروع التبادل الثقافي بين الولايات بانعدام التخطيط و التسيير المحكم لها، حيث أكد لنا أحد أفراد العينة أن رغم أهمية هذا الأخير في التعريف بالثقافات المحلية و نشرها والأكثر من هذا قدرتها على إحداث قنوات تواصلية بين مختلف الثقافات الفرعية والمجتمعات المحلية لدمجها في نسق الثقافة الوطنية و تحقيق ما يسمى بالمواطنة الثقافية، إلا أنه لم تتحقق معظم معالم هذه الغايات نظرا لافتقاده للآليات المحكمة في النشر والترويج من جهة، والتركيز على المظاهر الشكلية على حساب البعد السوسيو حضاري لهذا

<sup>1</sup> اليونيسكو للإحصاءات الثقافية، إطار اليونيسكو للإحصاءات الثقافية لعام 2009، كندا، 2009، ص 19

<sup>2</sup> جمال غيطاس، نبيل علي، المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية ببيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1،

المشروع من جهة أخرى. يرجع ذلك الى طبيعة النظام الثقافي المؤسسي في الجزائر و طبيعة الفاعلين فيه.

بناء على ما تقدم يمكن رصد جملة من المشاكل التي تعرقل التخطيط العقلاني وتسيير المشاريع الثقافية فيما يلي:

\_ مشاكل تتعلق بغياب الأهداف الثقافية

\_ مشاكل تتعلق بضعف الإعداد النظري للمشاريع والبرامج نتيجة افتقار للكفاءات البشرية

\_مشاكل لوجيستكية

\_مشاكل متعلقة بالإنجاز وغياب المتابعة

\_مشاكل التقويم الدوري التي تجعل من الانجاز هو نهاية المشروع

\_مشاكل التنسيق<sup>1</sup>

لمقاربة الظاهرة أكثر و الولوج فيما يسميه أحمد شرك بسوسيولوجية التفاصيل<sup>2</sup> ارتأينا أن نلامس موضوع العواصم الثقافية إستنادا على إجابات المبحوثين.

لقد أكد المستجوبون أنهم لا يملكون معلومات دقيقة حول تخطيط وتسيير هذه التظاهرات لتمكنهم من التقييم الدقيق لها إلا أنهم قدموا جملة من الإشكالات والعوائق حالت دون تحقيق الأهداف الاجتماعية لهذه المهرجاناتو التي تمثلت فيما يلي:

\_ تتسم مشاريع العواصم الثقافية بانعدام التخطيط المحكم والعقلاني الذي يمكن ملاحظته في قيمة الأموال المرصدة لهذه المشاريع في مقابل النتائج المحققة

\_ طغيان الجانب الفلكلوري التنشيطي على الجانب الإنتاجي الفكري الذي يؤسس للوعي الثقافي

---

<sup>1</sup> مؤسسة الفكر العربي، الحصاد الثقافي(الأطر المؤسسية للعمل الثقافي العربي)في التقرير الأول للتنمية الثقافية، مرجع سبق ذكره

2 في هذا الصدد انظر: جماعة من الباحثين تنسيق جمال بوطيب، أحمد شرك (الكتابة والهامش) فاس مطبعة أنفو-برانت، مكناس، منشورات مجموعة الباحثين الشباب في اللغة والأداب، كلية الآداب و اللغة الإنسانية، 2011

\_اتصفت هذه المشاريع بالمناسباتية و الطرفية، أي ارتبطت بالحدث الاجتماعي الذي حددته السلطة السياسية بفترة زمنية محددة فالمشاريع غير مكتملة في بنائها ووظيفتها، في هذا السياق يرى أحد المبحوثون و هو باحث و أديب و ناشط ثقافي أن هذه التظاهرات تتبع من المحرك الظرفي بدلا من أن تتبع من المحرك الرشيد الرزين المستدام وفق مخططات تنموية وإستشرافية للثقافة لا تقوم لزاما على الأظرفة المالية المرصودة فحسب، بقدر ما تقوم على التعقل في الصرف والاستمرارية في تغذية المشاريع الثقافية و المتابعة الصارمة لنمو تلك المشاريع حتى تتشكل الصورة الثقافية الجزائرية الحديثة.

تشير هذه العبارة الى أن ظاهرة العواصم الثقافية لم تستثمر كحدث وممارسة سوسيو ثقافية، مما جعلها في قطيعة مع المجتمع المهيكل في إطار مؤسسات رسمية وغير رسمية، وبالتالي كما يرى أحد المستجوبون و هو أستاذ باحث جامعي و أديب فالتأثيرات الإجتماعية الثقافية والإقتصادية في مضمونها منعدمة بدليل أنه لم تستثمر النتائج الظرفية المحققة على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية ولم يتم إنتاج سوقا للمواد الثقافية الخاصة بتلك التظاهرات الثقافية.

بناء على ما تم ذكره تبدوا هذه المشاريع الثقافية و كأنها نشاطات ثقافية و فنية شكلانية ذات أهداف سياسية ودبلوماسية، بالتالي فهي لم تعطي دفعا للحركة الثقافية في الجزائر من حيث الإستمرارية كما جاء به أحد المبحوثون و هو أستاذ وباحث جامعي و ناشط ثقافي في مجال المسرح.

\_ضعف التنسيق بين الوزارات في صياغة سياسة ثقافية وتأسيس الفعل الثقافي: يعكس هذا الإشكال ظاهرة عدم التكامل الوظيفي داخل النسق السياسي في بلورة الحركة الثقافية في الجزائر.

ما هو معروف لدى العام والخاص أن الثقافة كظاهرة اجتماعية و إنسانية تتكامل فيها مختلف العناصر المشكلة لمناحي الحياة الإجتماعية، لذا فعملية التنمية الثقافية الهادفة و المندمجة في وسطها الاجتماعي تتطلب تخطيط يتعدى وزارة الثقافة ليشمل وزارات أخرى كالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي السياحة الاتصال...الخ، ذلك أن تسيير الفضاء الثقافي المنضوي تحت قطاع وزارة الثقافة يتطلب تنسيق بين الوزارات المعنية بالشأن الثقافي.



هذا ما لا نجده في الحالة الجزائرية حسب ما أكده المبحوثون إلا في بعض الحالات و المناسبات حيث يرون أن التنسيق بين الوزارات محكوم ببعض الوضعيات والمناسبات المتعلقة بالاحتفالات و الأعياد، و يرجع ذلك إلى غياب التصور و الإدراك الإجتماعي الحضاري للثقافة عند النخب السياسية في السلطة و منه غياب سياسة واضحة و متناسقة للثقافة، كما يرجع إلى طبيعة العمل و التعاون بين الوزراء.

هذا يحيلنا إلى القول بأن هناك نظرة تجزيئية للثقافة من طرف السلطة التي حولتها إلى متغير تابع للتقسيم الإداري المقنن. تظهر ملامح هذه الأزمة على عدة مستويات أهمها:

. المؤسسة التربوية المدرسية: حيث يلاحظ شبه غياب لظاهرة الممارسات الثقافية والفنية داخل المدرسة على عكس العشرييات الأولى للاستقلال أين نلاحظ الانتشار الكبير للفعل الثقافي كالمسرح المطالعة الموسيقى... الخ داخل المدارس. لقد أدى هذا الغياب كما أكده المستجوبون الى ظهور وانتشار العنف بمختلف أشكاله داخل المدارس، ضف الى ذلك يمكن ملامسة العلاقة غير المتكاملة بين الوزارتين عند اطلعنا على الكتب المدرسية خاصة المتعلقة بالقراءة باللغة العربية والأجنبية حيث يلاحظ التركيز على نوع ثقافي معين، الأكثر من هذا إهمال بعض الرموز الثقافية والاجتماعية الخاصة ببعض المجتمعات المحلية كالمجتمع الصحراوي تحديدا التارقي\* رغم اعتراف الجزائر بالتنوع الثقافي الذي يظهر مثلا في التأسيس للمهرجانات الشعبية التبادل الثقافي بين الولايات زيادة على ذلك فإن ما تم تحقيقه في تظاهرات العواصم الثقافية لم ينشر و لم يستثمر في المؤسسة المدرسية\*\*

هذا ما جعل الثقافة تفقد فعاليتها و حيويتها لأنها و انطلاقا من منظور مالك بن نبي فقدت فضائها التربوي التعليمي الذي تتطور فيه.

. المؤسسة الجامعية والبحثية: يطرح إشكال يتعلق بقلة وشكلانية الفعل الثقافي في الوسط الجامعي، فعالبا ما تفنقد الجامعات الجزائرية إلى جمعيات ثقافية تعمل على ارساء الحركة

---

\* كثيرا ما يتم التغافل عن تصوير المجتمع والثقافة التارقية في الكتب المدرسية، الأكثر من هذا تصوير المجتمع التارقي على أنه غريب عن الثقافة النمطية التي تريد الدولة أن تنشرها عبر الكتب المدرسية المتعلقة بالقراءة

\*\* أكد أحد المبحوثون أنه من المفروض أن يتم تسجيل كل نشاطات العواصم الثقافية في: سي دي و توزيعها على المدارس

الثقافية المؤسساتية الفعالة، زيادة على ذلك لا يوجد اهتمام بالتكوين الثقافي حيث يلاحظ ندرة حتى لا نقول انعدام تخصصات متعلقة بطرق التسيير الثقافي أو السياسات الثقافية على مستوى مشاريع الليسانس الماستر الدكتوراه.

فيما يتعلق بالبحث العلمي يلاحظ قلة الدراسات و المشاريع البحثية المتعلقة بالقطاع الثقافي، حتى وإن وجدت فلا يتم الأخذ بنتائجها في التخطيط للثقافة، يعكس هذا طبعاً ضعف التواصل بين وزارة الثقافة و مؤسساتها من جهة و المثقف الباحث من جهة أخرى. هنا يطرح سؤال: ما مصداقية ما تقوم به وزارة الثقافة إن لم يتأسس على نتائج بحوث علمية دقيقة؟

. المؤسسة الإعلامية: رغم أهمية وسائل الإعلام و الإتصال الجماهيري في خلق ديناميكية ثقافية بأبعادها الإجتماعية المتنوعة إلا أن الحالة الجزائرية تشير إلى عدم وجود إعلام ثقافي مؤسس، يرجع ذلك إلى جملة من العوامل المتشابكة المرتبطة بصورة و مكانة الثقافة لدى السياسي الإعلامي و المجتمع ككل، و هذا بدوره يرجع إلى انعدام الرؤية الحضارية للثقافة.

تظهر أزمة الإعلام الثقافي في الجزائر من خلال "مؤشرات التعاطي الإعلامي مع الأحداث الثقافية اليومية... تؤكد هذه المؤشرات أن التعاطي يتناقص و يتضاءل سواء من حيث الكمية أو الكيفية"<sup>1</sup>، مما يفسر وجود اختلال وظيفي على مستوى وزارة الثقافة ووزارة الإعلام و الإتصال، حيث أكد المبحوثون على عدم وجود تنسيق بين الوزارتين في رسم معالم سياسة ثقافية و إعلامية واضحة تتوجه نحو كفايات رشيدة للدمج بين الفعل الإعلامي والفعل الثقافي الممثل في اعطاء خدمة إعلامية مهنية للحقل الثقافي من خلال تقديم الخبر والمعلومة، الإشهار و الترويج للثقافة.

ففي مجال التظاهرات الثقافية نلاحظ "عدم وجود خطوات تشاورية بين الهيئات الإدارية المنظمة والمشرفة على تنظيم هذه التظاهرات و الهيئات الصحفية، فلم تؤسس لحد الآن التقاليد الحوارية التي يكون الهدف منها استقصاء آراء ومواقف ووجهات النظر التي يحملها

<sup>1</sup> محمد بغداد، حركة الإعلام الثقافي في الجزائر (تقدير مشهد)، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص176

الصحفي، على الأقل ليستفيد منها الإداري الذي يقف وراءها<sup>1</sup>

تتوضح أكثر مظاهر المشكلات المطروحة بين الإدارة المهتمة بالشأن الثقافي و المهتمة بالإعلام في قلة و ندرة البرامج الثقافية في التلفزيون التي كثيرا ما تكون ذات طابع ترفيهي بمعناه البسيط، أما الإشهار للمنتجات الثقافية يكاد يكون منعدم، فالكتاب كما أكد عليه أحد المستجوبون وهو مدير دار نشر لا يشهر به عبر وسائل الإعلام و منها التلفزيون، الأكثر من ذلك كما أقر أحد المبحوثون و هو مثقف و منخرط في الفعل الثقافي الخاص بالكتاب و النشر أن البلدان المتقدمة تؤسس لطقوس إعلامية احتفالية عندما يصدر أي كتاب، هذا ما لا نجده في المؤسسة الإعلامية الجزائرية. في نفس السياق يؤشر التقرير الأول للتنمية الثقافية على أن "الثقافة بانت الآن تحتل مكانة شبه ثانوية في معظم وسائل الإعلام العربي وعلى اختلافها، مكتوبة، أو رقمية، أو مرئية"<sup>2</sup> كما يرى المبحوثون أن الأزمة التواصلية بين الثقافة والاتصال ليست وليدة الظرف الحالي إنما تمتد الى تاريخ تواجد الثقافة والاتصال في وزارة واحدة مما يؤشر على وجود أزمة تديرية حتى في إطار الوزارة الواحدة يرجع ذلك الى المنظومة الفكرية للسلطة السياسية الجزائرية.

. السياحة: تظهر معالم ضعف التنسيق في قلة حتى لا نقول عدم الاهتمام بالسياحة الثقافية، فنادرا ما يستثمر الجانب الثقافي في الشأن السياحي على عكس تونس و المغرب أين نجد ما يعرف بالسياحة الثقافية التي هي ثمرة استغلال الخبرات الثقافية لأغراض سياحية فرجوية، في هذا السياق يؤكد الباحث منير السعيداني المختص في الدراسات السوسولوجية للثقافة أن السياسة الثقافية في تونس تتوجه نحو السياحة بشكل كبير<sup>3</sup>

. مؤسسات الخدمة الإجتماعية: لا توجد هناك سياسة ثقافية واضحة إزاء المؤسسات الحاضنة للفئات الإجتماعية المهمشة، كدار العجزة، مؤسسات المعوقين... الخ، حث يلاحظ المبحوثون أن الفعل الثقافي في تلك المؤسسات قليل جدا و مناسباتي، مرتبط بالأحداث و

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص176، 177

<sup>2</sup> مؤسسة الفكر العربي، نفس المرجع، ص632

<sup>3</sup> منير السعيداني، التصرف في المواد الثقافية، نفس المرجع

المواعيد. لهذا فالسياسة الثقافية لا تتجه نحو هذه الفئات الإجتماعية مما ينعكس سلبا على مسألة الإندماج الشعور بالإنتماء و التضامن الإجتماعي لهذه الفئة.

في هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن السياسات الثقافية الحديثة في أوروبا أمريكا و كندا تتجه أكثر نحو الاهتمام بهذه الفئات من أجل دمجها في وسطها الاجتماعي من هذا المنظور ظهر مفهوم الوساطة الثقافية في الأدبيات العلمية التي تبحث في السياسة الثقافية حيث تؤكد على أن هذه الأخيرة (الوساطة الثقافية) "تمثل برنامج ثقافي موجه من طرف السلطات العمومية الى جمهور معين ممثل في السجناء المرضى المعوقين المناطق و الأحياء المهمشة...الخ، تهدف إلى إشراك هذه الفئات في الفعل الثقافي و خلق ممارسات ثقافية جديدة مرتبطة بتلك الجماعات"<sup>1</sup>. بناء على ما تقدمنا به تؤكد الدراسات السابقة كتلك التي قدمها صالح جرار فيما يخص حالة الأردن على أن ضعف التنسيق بين الوزارات المهمة بالشأن الثقافي يمثل أحد العوامل التي تعرقل عملية التنمية الثقافية في الأردن.

### . المشاركة الاجتماعية في توجيه السياسة والفعل الثقافي:

يرتكز هذا البعد على محاولة فهم وتفسير ما أسميناه سابقا بالدورة الاجتماعية للتنمية الثقافية في الجزائر و الممثلة في مدى مساهمة المجتمع بمختلف فئاته (المثقف، مؤسسات المجتمع المدني، الفنان، الجمهور...الخ) في بناء توجهات السياسة و الفعل الثقافي، هذا ما يسمى في الأدبيات العلمية التي درست التنمية بالتنمية بالمشاركة. بناء على ذلك ومن المفيد جدا أن نستعرض بالتحليل المواقع الفعلية التي تحتلها هذه الفئات في منظومة القطاع الثقافي الراهن.

يتضح لنا من خلال مقابلة المبحوثين و تفحصنا لبعض الوثائق أن المسألة الثقافية في الجزائر تهيمن عليها السلطة السياسية الحاكمة، حيث تعمل هذه الأخيرة و منها وزارة الثقافة بمعزل عن المجتمع بكل تصنيفاته هذا راجع كما سبق ذكره الى طبيعة النظام السياسي الذي لا زال يمارس سياسة تقليدية في رعاية الثقافة<sup>2</sup>. من هنا كيف نتعامل وزارة الثقافة و

<sup>1</sup> Sophie jolie cœur ; définition des termes et des concepts lexique et bibliographique ; groupe de recherche sur la médiation culturelle ; 2007 ; www.lexique\_biblio\_2007\_2008.pdf

<sup>2</sup> مؤسسة الفكر العربي، نفس المرجع، ص710

المؤسسات التابعة لها مع مختلف الفئات؟ لعل الإجابة على هذا السؤال يتطلب منا الخوض في تفسير طبيعة العلاقة مع كل فئة.

\_ المنتقف: يحتل المنتقف عموماً موقعا هامشيا في مسار السياسة الثقافية الراهنة خاصة المنتقف النقدي أو ما يسميه أحمد شراك المنتقف المشاغب<sup>1</sup> و يرجع ذلك لأسلوبه النقدي أو الموجه لكيفيات توظيف الثقافة.

للإيديولوجية ونسق المعتقدات الذي تنطلق منه وزارة الثقافة دورا هاما على قول أحد المبحوثين وهو أستاذ باحث جامعي و فنان في تهميش المنتقف لأنها لا تتقبل النقد والأفكار الجديدة ، كما أنها تحمل تصورات سلبية إزاء هذا الأخير من حيث أنه لا يستطيع أن يبني مشروعا ثقافيا لإتصافه بالمهارات التجريدية أكثر من المهارات العميلة التخطيطية. تتبع هذه الرؤية حسب أقوال المبحوثين من كون إطرارات وزارة الثقافة لا يدركون معنى المنتقف ودوره في تحريك الثقافة والمجتمع و بالتالي معنى النقد و وظيفته في التنمية الثقافية و الإجتماعية و يرجع ذلك إلى أن أغلبية الإطرارات التي تشتغل في وزارة الثقافة وحتى مديريات الثقافة ليست على علاقة بالثقافة، في هذا الصدد يؤكد أحد المستجوبين و هو أستاذ باحث جامعي مهتم بالمرسح أن معظم إطرارات وزارة الثقافة إدارية و غير متكونة في المجال الثقافي، بالتالي فهي تسيير الحقل الثقافي بالعقلية الإدارية دون مراعاة خصوصيات الثقافة. ضف إلى ذلك تظهر عملية الخوف على المناصب والمواقع التي يحتلها الفاعل الثقافي الرسمي كأحد المتغيرات المهمة في تفسير تهميش المنتقف، بالتالي فآليات الصعود في التراتبات المادية والرمزية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إستبعاد المنتقف أو إعطاء بعض المثقفين أدوارا هامشية تابعة ولا تتعارض مع النسق الإيديولوجي العام للمؤسسة الرسمية.

أما عن مظاهر تهميش المنتقف تتمثل حسب المستجوبين في استبعاد هذا الأخير من مناقشة و صياغة العناصر الموجهة للسياسة الثقافية حتى و إن شارك فيها بعض المثقفين فهي لا تخرج عن الإطار العام المحدد سالفًا.

من الأمثلة التي تعزز هذه الآراء العواصم الثقافية النابعة من قرارات سياسية، حيث يشير أحد المبحوثون و هو أستاذ وباحث جامعي، صحفي وأديب أنه و على مقربة من افتتاح

<sup>1</sup> جماعة من الباحثين، تنسيق جمال بوطيب، نفس المرجع

تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية لم نستطع التعرف على حيثيات هذا الحدث، إضافة إلى أن الوزارة لم تقم بوضع اللاصقات و الإشهار لهذه النظاهرة في الشوارع و المؤسسات خاصة الجامعية منها للتعريف بهذا الحدث. في هذا المعنى أشار أغلب المستجوبون إلى أن إستراتيجية صناعة المشاريع الثقافية من قبل وزارة الثقافة جعلت من مشاركة بعض المثقفين تكتسي طابع تظاهري وشكلي أكثر منه تنموي.

في جانب آخر نلاحظ استبعاد المثقفين من تسيير المؤسسات الثقافية كدور الثقافة مثلا، حيث يلاحظ بأن أغلب هذه المؤسسات تسيير من طرف أشخاص غير مختصين في الثقافة والفنون أو يديرها مثقفون يمثلون الخطاب الرسمي(المثقف العضوي من منظور غرامشي)، معنى هذا أن المثقف النقدي مهمش في هذه العملية سواء من ناحية عدم استدعائه لمثل هذا الدور أو استدعائه وبعد مدة يستقيل طوعا أو تتم إقالته من منصبه حيث الأسباب هنا متعددة ومتشابهة يمكن حصرها في اصطدام هؤلاء المثقفين إما بواقع مهني رديئ و يراد أن يكون كذلك، أو بقرارات و توجيهات سياسية إدارية لا تتماشى و تنمية الثقافة.

في خضم علاقة المثقف بوزارة الثقافة و بالفضاء الثقافي عموم وضح بعض المستجوبون مسألة مهمة تتمثل في الاستبعاد الذاتي الذي أضى يمارسه المثقف على نفسه، حيث لم يعد يهتم بما يجري من تحولات في الفضاء الثقافي الأكثر من ذلك لا يساهم في بلورة أشكال جديدة من الفعل الثقافي غير الرسمي الذي يؤسس لما يسمى بالحركة الثقافية، فمعظم المثقفين كما يرى أحد المبحوثون و هو أستاذ باحث جامعي و منخرط في العمل الثقافي الجمعي غير مرتبطين بالمؤسسات الثقافية و بالجمهور و بالتالي لم يستطعوا أن يتحولوا إلى سلطة اجتماعية وثقافية، لذا نادرا ما نجد مثقفين منخرطين في الفعل الثقافي الجمعي ربما لهذه الظاهرة أسبابها لا تتعلق بالمثقف في حد ذاته فقط لكن بطبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

\_المجتمع المدني: رغم أهمية هذا الأخير في عملية التنمية، وبلورة أشكال حديثة في المشاركة الاجتماعية لتنظيم المجتمع إلا أن الحالة الجزائرية تؤشر على وجود أزمة المجتمع المدني. تظهر هذه الأزمة بالنسبة للجمعيات الثقافية في عدة مظاهر لعل أهمها ما يتعلق بالشرعية الاجتماعية لهذه الجمعيات الثقافية و مدى تمثيلها عن طريق الفعل الثقافي للثقافة الوطنية والثقافات الفرعية التي تركز عليها مسألة الديمقراطية الثقافية والحقوق الثقافية للأفراد و الجماعات الاجتماعية. في هذا الصدد قدم المستجوبون جملة من المعلومات تفسر لنا

هشاشة الجمعيات الثقافية نظرا لارتباطها الوظيفي بالسلطة السياسية و عدم قدرتها على تأسيس حركة ثقافية تهدف إلى تنمية الثقافة و المجتمع معا، فأغلب ما تقوم به الجمعيات الثقافية على حسب ما ورد من طرف أحد المستجوبين وهو فنان تشكيلي و منخرط في العمل الجمعي يتسم بكونه نشاط فلكلوري طقوسي لا يرتقي إلى الفعل الثقافي الهادف.

من هنا فطبيعة العلاقة بين معظم الجمعيات الثقافية و الجمهور تتسم بالمناسباتية و نقص في التواصل والتفاعل مما أدى إلى ضعف الثقة في الجمعيات الثقافية.

من المظاهر الأخرى المفسرة لهامشية الجمعيات الثقافية و ضعف أدوارها و كذا هشاشة بنيتها مسألة التمويل، إذ يلاحظ المبحوثون أن معظم الجمعيات الثقافية ماعدا حالات استثنائية لم تخرج بعد من دائرة تمويل الدولة لها والممثلة في وزارة الثقافة، يرجع ذلك إلى عوامل عديدة لعل أهمها عدم وجود مصادر اجتماعية أخرى لتمويل النشاطات الثقافية بحكم ذهنية المجتمع الجزائري و الطبقة الغنية غير المتحمسة لدعم الثقافة.

غير أن طلب الإعانة من وزارة الثقافة حسب ما أورده المستجوبون المنخرطون في الجمعيات الثقافية غير خاضع لمعايير عقلانية وموضوعية، حيث تتدخل فيها المصالح الشخصية والعلاقات الزبونية مع مديريات الثقافة، في هذا المجال أورد لنا بعض أفراد العينة أمثلة عديدة تتعلق بالطرق غير العقلانية في هذه العملية كما تطرقوا إلى الطرق غير العقلانية في صرف المال عند بعض الجمعيات في نشاطاتها الثقافية.

في نفس السياق تجدر الإشارة كما جاء في التقرير حول السياسة الثقافية في الجزائر الذي أنجزه مخلوف بوكروح وعمار كساب إلى أن نسبة إعانة الدولة للجمعيات الثقافية ضئيلة مقارنة مع الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة مما جعل بعض الجمعيات الثقافية تلجأ إلى طلب التمويل من مؤسسات و هيئات أجنبية. كل ذلك أثر سلبا على مردودية النشاط الثقافي الجمعي<sup>1</sup>

من المفيد التأكيد أن المبحوثين يرون أن الجمعيات الثقافية لا تؤدي أدوارا في رسم سياسات التنمية الثقافية في الجزائر نظرا لهيمنة الدولة على المجتمع، بل تكفي بوظيفة التنشيط الثقافي.

على هذا الأساس و انطلاقا مما تم ذكره ينفي معظم المبحوثون وجود مجتمع مدني عموما و

---

<sup>1</sup> مخلوف بوكروح، عمار كساب، نفس المرجع

مجتمع مدني متخصص في الثقافة على وجه التحديد نظرا لارتباطه بالسلطة و للتصدعات النسقية داخل هذا النسيج، و لعدم امتلاكه لرؤية ثقافية حضارية مرتبطة بالمجتمع، بل الأكثر من هذا عدم قدرته على تشكيل جمهور متذوق للفعل الثقافي.

تفسر لنا هذه المعطيات براديجم جد مهم مفاده أن الجمعيات الثقافية لم تستطع أن تؤسس لموقعها الحقيقي إزاء المجتمع و حيال الدولة مما جعلها غير فعالة في الحركة الإجتماعية والثقافية، غير أنه توجد حالات لجمعيات ثقافية استطاعت أن تحقق بعضا من أهدافها كنشر الثقافة والدفاع عن بعض الحقوق الثقافية و الهوياتية.

\_ الجمهور: تظهر إشكالية الجمهور الثقافي في الجزائر من خلال عدة متغيرات لعل أهمها تلك التي تتعلق بعلاقة الجمهور بالفعل الثقافي من جهة، و دوره في توجيه السياسة الثقافية. مامعنى هذا؟

تتأسس اشكالية علاقة الجمهور بالفعل الثقافي في الجزائر من خلال أزمة تعاطي هذا الأخير مع مختلف الخيرات والمواد الثقافية التي تتمظهر في نقص وتدني الاستهلاك الثقافي، هذا ما يلاحظ كما أكده المبحوثون في قلة إقبال هذا الأخير على المؤسسات الثقافية مثل دور الثقافة، في هذا الصدد يرى أحد المستجوبون و هو أستاذ باحث جامعي منخرط في الفعل الثقافي و الاعلامي الخاص بالكتاب أن من ضمن ما تعانيه دور الثقافة في الجزائر النقص الفادح في الجمهور المتعرض لخدماتها الثقافية في مقابل ذلك نلاحظ اقبال الجمهور على المراكز الثقافية الأجنبية خاصة المركز الثقافي الفرنسي الموجود في العاصمة.

ضف إلى ذلك لا تحظى المكتبات العمومية بجمهور كبير و قار و حتى المسارح تبدوا شبه فارغة من جمهورها، أما المتاحف يشير الواقع و يؤكد المبحوثون أن هذه المؤسسة تعاني من أزمة جمهور، في هذا الصدد نشير إلى أن استطلاعنا الميداني في إطار بحث علمي لمتحف أحمد زبانه بوهراڤ كنا قد قمنا به سابقا يوضح مسألة غياب وقلة جمهور المؤسسة المتحفية، حيث لاحظنا أن أغلب المقبلين على هذه الأخيرة جاءوا عن طريق الصدفة

غير بعيد عن ذلك تشير دراسة مونة بن عريوة حول جمهور القطاع المحمي بقسنطينة<sup>1</sup> إلى نقص الجمهور و أنه غير قار و أغلبية جمهور هذا القطاع هم من فئة الطلبة الجامعيين .

<sup>1</sup>Mouna benarioua ;ibid ;p157



في نفس السياق يشير التقرير الأول للتنمية الثقافية أن " اللافت في المؤتمرات و الندوات التي يشهدها العالم العربي هو غياب الجمهور عنها، و القاعدة التي من المفترض أن تتواصل معها انطلاقا من تمثيلها لفعل التلقي، فكم من ندوات ومؤتمرات كانت بلا جمهور و بلا متابعين أو متلقين<sup>1</sup>"

في سياق آخر يلاحظ أن حتى الفئة الاجتماعية القليلة التي تتعاطى مع الموارد الثقافية لا تقوم بهذا الفعل عموما انطلاقا من وعيها بأهمية الثقافة بقدر ما ترتبط بأبعاد أخرى متعلقة أكثر بجانب الترفيه عن النفس أو لضرورات تعليمية بيداغوجية... الخ، في هذا الصدد يؤكد مستجوب و هو روائي و مختص في الكتاب أن كثرة جمهور المعرض الدولي للكتاب لا يفسر وعي هذا الأخير بالأبعاد الثقافية الحضارية للتظاهرة والكتاب بقدر ما يعكس منظور التباهي والتسوق الموجود في مخيال المجتمع الجزائري.

يظهر المبحوثون اشكال آخر يتعلق بالجمهور في علاقته بالفعل الثقافي حيث ينظر إليه على أنه مستهلك للثقافة و غير مندمج في تأسيس الفعل الثقافي كمارسة اجتماعية، معنى ذلك أن الممارسات و النشاطات الثقافية في معظمها لا يعتبر الجمهور كأحد العناصر الفاعلة و لو بطريقة غير مباشرة في تشكيلها هذا ما نلاحظه في الفعل الثقافي الرسمي و حتى الفعل الثقافي الجمعي ما عدا بعض الحالات. يرجع ذلك إلى جملة من العوامل يمكن تلخيصها في أن المؤسسات الثقافية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني غير منخرطة في البيئة الاجتماعية، أي لا تتفاعل مع مختلف الشرائح الاجتماعية و هذا بدوره يعتبر أهم سبب مفسر لعزوف الجمهور عن التعاطي مع الموارد الثقافية كما شرحناه سابقا.

في هذا السياق تشير الدراسات الحديثة للجمهور الثقافي على ضرورة رسم الفعل الثقافي كمارسة اجتماعية انطلاقا من المجتمع المحلي، وبناء على آراء و اقتراحات أفراد المجتمع المحلي، في هذا الصدد نشير إلى أن الفعل الثقافي في الدول الغربية ينخرط في تشكيله الجمهور.

أما عن علاقة الجمهور في توجيه السياسة الثقافية للدولة يشير المبحوثون بالنفي، ذلك لأن التوجيه المؤسسي للثقافة يتم بمعزل عن المجتمع كما سبق شرحه.

<sup>1</sup> مؤسسة الفكر العربي، المرجع نفسه، ص 623

بناء على ما تقدم لا يمثل الجمهور محورا أساسيا في تحريك الثقافة بالنسبة للحالة الجزائرية ، يرجع ذلك لعامل نراه مهم و هو أن الدولة في العملية الثقافية غير مندمجة مع فئات المجتمع، فهي تبني و تمارس سياستها الثقافية انطلاقا من اعتبار الجمهور مجرد مستهلك للخيرات الثقافية التي ترسمها له انطلاقا من توجهاتها وأهدافها. الأكثر من هذا فإن مؤسسات الدولة حتى و أن برمجت نشاطات ثقافية تتماشى و الذوق العام، إلا أن مسألة الترويج و الاشهار لهذه الأخيرة تبقى ناقصة و غير مؤثرة.

تظهر عدم اشراك الجمهور في هذه العملية من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة سبر آراء الجمهور لمعرفة اهتماماتهم وتوجهاتهم وأذواقهم الثقافية والفنية، و محاولة حصر الرأي العام إزاء المسألة الثقافية، ضف إلى ذلك عدم الاهتمام و تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالثقافة والجمهور .

غير أن اشكالية الجمهور يمكن تفسيرها من خلال أبعاد أخرى كالم منظومة التربوية والتعليمية التي لم تعد تقوم بأدوارها الثقافية الحضارية المنوطة لها، والتي أكد عليها كثيرا مالك بن نبي حيث نفهم من خلال إجابات المبحوثين أن الثقافة أخرجت من فضاءها الطبيعي و الممثل في المدرسة، فلم يعد هناك اهتمام بصناعة الأذواق الثقافية والفنية لفئة الأطفال والشباب .

من جهة أخرى ترتبط أزمة المثقف و الجمعيات الثقافية بأزمة الجمهور الثقافي نظرا لنقص حتى لا نقول انعدام الدور الفعال لهذه الأخيرة في مأسسة الجمهور هذا ما يفسره ميرتون بالإختلالات الوظيفية في إطار النسق. في نفس السياق لا تساهم الوسائط الإعلامية في صناعة الجمهور و ربطه بالمادة والخدمة الثقافية ذلك لأنها تكتفي بالأخبار و عرض المعلومة حول النشاطات الثقافية ولا تتعدى ذلك إلى الترويج و الإقناع. من هنا تعتبر مسألة الجمهور الثقافي جزء من اشكالية الثقافة و المجتمع و السياسة في الجزائر المرتبطة بأزمة التلقي و التفاعل في سياقه الحضاري و بالوعي الجمعي بمفهوم دوركاييم إزاء الظاهرة الثقافية.

### **. مواصفات و خصائص السياسة و الفعل الثقافي:**

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مواصفات السياسة والفعل الثقافيين في النقاط التالية:

\_ الرسمية و المركزية: تظهر من خلال هيمنة الدولة ووزارة الثقافة على الفعل الثقافي في الجزائر و التخطيط المركزي للبرامج و المشاريع الثقافية، كما أن أغلب الفعل الثقافي متمركز

في العاصمة و في بعض المدن الكبرى

\_ الفلكلورية: تتجه السياسة الثقافية لتأسيس فعل ثقافي فلكلوري طقوسي فارغ من محتواه الحضاري و التربوي لعدم ارتباطه بالمشروع الاجتماعي، فهو فعل ثقافي تشيطي يظهر خاصة من خلال "المهرجانات الموسيقية التي ترصد لها الميزانيات الضخمة، و يستقدم اليها نجوم الغناء العربي و العالمي لكن مردوديتها هزيلة لأنها لا تسهم لا في إثراء التجربة الموسيقية العربية، ولا في تكوين ثقافة موسيقية عربية لدى الأجيال الصاعدة، ولكنها تكون فقط فرص للترفيه و الترفيه"<sup>1</sup>

في نفس الفكرة و حسب إجابات المبحوثين توظف الدولة الفعل الثقافي المحلي المندرج تحت مسألة الاعتراف و تميم التنوع الثقافي في سياقات فلكلورية اثنية تراثية لا تستثمر لأبعاد حضارية و تنمية، فهي و على رأي أحد المستجوبين و هو روائي و منخرط في الفعل الجمعي التراثي لم تدمج الثقافات الفرعية في البوتقة الوطنية.

\_ المناسباتية: رغم كثرة التظاهرات الثقافية وتنوعها مقارنة مع الفترات السابقة إلا أنها لا زالت مرتبطة بالمناسبات والمواسم المحددة من قبل الوزارة، حيث لم يتكسر لحد الآن فعل ثقافي يومي مرتبط بالجماعات الاجتماعية في المدن الأرياف و الأحياء، أين يؤسس للهوية الجماعية و طرق العيش اليومي.

\_ الغموض: أكد المبحوثون أن ما تقوم به وزارة الثقافة لا يستند إلى أسس و مرجعيات واضحة، فلحد الآن لا نعرف غايات و أهداف هذه السياسة الثقافية و إلى أين تتجه وفي ظل أي إطار تتحرك. حيث "لا نملك اليوم دليلا واحدا يفسر مبررات إقامة التظاهرات الثقافية و لا وجود لتعريف محدد للأهداف التي تقام من أجل تحقيقها هذه التظاهرات"<sup>2</sup>

\_ تفنيد للعقلانية: طرق تسيير المشاريع و البرامج الثقافية ابتداء من صياغتها إلى تطبيقها على أرض الواقع لا تخضع للإستراتيجيات العقلانية في التدبير الإداري للثقافة، مثل هذا

<sup>1</sup> المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية، مرجع سبق ذكره، ص33

<sup>2</sup> محمد بغداد، نفس المرجع، ص189

الخلل يظهر بشكل خاص في التظاهرات الثقافية التي تنظم في عديد المناسبات التي بالرغم من الأموال الباهظة التي ترصد لمثل هذه الفعاليات إلا أن النتائج ضعيفة<sup>1</sup>

\_ غير مؤثر: لا تظهر تأثيرات إيجابية للفعل الثقافي على مستوى البناء الاجتماعي من خلال مؤشرات تدل على التضامن الاجتماعي بفعل مخرجات السياسة الثقافية و لا على المؤسسة التربوية التعليمية من خلال المساهمة في تأسيس الميولات الثقافية والفنية للأطفال و لا على المستوى الاقتصادي من خلال السياحة الثقافية مثلا.

### . المشهد الثقافي الجزائري الراهن:

في هذا الإطار سنحاول أن نلخص و نشرح جملة التحولات التي يشهدها الفضاء الثقافي الجزائري و إلى أين يتجه استنادا إلى فهمنا لجملة الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين والمعطيات الوثائقية و كذا ملاحظتنا الميدانية.

يشهد الفضاء الثقافي بعض التحولات والتغيرات على مستوى البنى المؤسساتية و الأنشطة الثقافية.... الخ أي أن هناك تحولات وتغيرات إرتقائية على هذه المستويات مقارنة مع المراحل التي سبقت هذه الفترة، حيث تعتبر في أدبيات التنمية كمؤشرات شكلية إيجابية نحو تنمية ثقافية، غير أن هذه الأدبيات تركز على نقطة حول مدى فعالية هذه المؤشرات على كل الأنساق الاجتماعية. في هذا الصدد تشير المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية البشرية و منها منظمة اليونسكو أن بؤادر التنمية الثقافية تظهر في مقدرة تلك المؤشرات على الإرتقاء بالإنسان. انطلاقا من ذلك نلاحظ جملة من المظاهر والمؤشرات التي تبرهن على أن المشهد الثقافي في الجزائر يتجه نحو اتجاهين مختلفين.

الإتجاه الأول وهو السائد يتمثل في الملامح السلبية المعبرة عن أزمة الفضاء الثقافي، و الذي يمكن ملاحظته مثلا في نقص المقرئية الى غير ذلك من المظاهر التي تم ذكرها.

الإتجاه الثاني يمكن قراءته من خلال بعض بؤادر الفعل الثقافي الهامشي الذي يمكن ملاحظته في جملة الممارسات الثقافية للشباب عبر الإنترنت مثل المدونات الثقافية الإلكترونية و مختلف المواقع التي تهتم بالثقافة والفنون وتفاعل الشباب فيها، مما يفسر بؤادر تأسيس لهويات ثقافية

<sup>1</sup> مخلوف بوكروج، المؤسسة الثقافية في الجزائر (قراءة في أداء المسارح العمومية) نفس المرجع، ص150

عبر الواب. كما يمكن ملاحظة هذا الاتجاه في الفعل الثقافي لدى بعض الجمعيات الثقافية التي على رغم من قلة إمكاناتها إلا أنها استطاعت أن تحدث بعض التأثيرات على الجمهور من خلال انخراطها في المجتمع المحلي، هذا ما يجعلنا نقول أن الفضاء الثقافي الجزائري غير الرسمي أصبح في بعض الحالات ينتج بعض ملامح الحركة الثقافية التي هي تعبير عن حركة اجتماعية شبابية بالدرجة الأولى تهدف الى ابراز ملامح جديدة من الهوية الثقافية المرتبطة بالتغيرات الاجتماعية و العولمة. " فتجديد الممارسات الثقافية أصبح اليوم يتوجه بشكل كبير نحو استهلاك منتج الصناعة الثقافية أكثر من منتج المؤسسات الثقافية"<sup>1</sup>

## 2. تصور استراتيجيات التنمية الثقافية:

هي جملة التصورات المتعلقة بالعمليات والآليات و السبل التي اقترحها الفاعلون الثقافيون غير الرسميين من أجل تطوير الثقافة و احداث ديناميكية ثقافية، تتكون من:

### أ. الإستراتيجيات المعرفية والأيدولوجية:

تتحدد عملية التنمية الثقافية لأي مجتمع ودولة من خلال الإلتزام بجملة من المصادر الثقافية من أهمها مسألة اللغة التراث... الخ، في هذا السياق تجدر الإشارة الى أن سياسة التنمية الثقافية في كندا تحديدا في كيبك تتوجه من الناحية القيمية الى تعزيز الهوية الثقافية من خلال الاهتمام بالخصوصيات الثقافية و على رأسها مسألة اللغة الفرنسية<sup>2</sup>

يعالج هذا العنصر تصور المبحوثون لمعنى الثقافة الجزائرية، ما هي أهم مراجعها مسألة التنوع الثقافي و كذا الثقافة الجزائرية في ظل العولمة.

يظهر هذا البعد من الإستراتيجيات الاختلاف و الصراع الموجودين بين النخب الثقافية فيما يخص تصورهم للمسألة الثقافية في الجزائر والمرجعيات المعرفية والقيمية التي تقوم عليها، لذا كثيرا ما يتسم الخطاب التنظيري للثقافة بالبعد الايديولوجي حيث الدراسات كثيرة في هذا المجال سواء بالنسبة للوطن العربي أو الحالة الجزائرية التي هي محل دراستنا. لهذا الصراع تفسيرات

<sup>1</sup> Claude Fleury ;La politique culturelle du quebec et les grands enjeux de développement ;  
www.ponencia\_fleury\_fr.pdf;p10

<sup>2</sup> Idem ;p 03

عديدة و معروفة يمكن تحديدها في التوجهات الإيديولوجية و المعتقداتية للنخب و التي غالبا ما تكون مرتبطة بمفاهيم مثل الإسلام الحداثه العصرية و العلمانية....الخ. بصفة عامة يظهر الاشكال في معادلة الأصالة والمعاصرة و كفاءات طرحها و تأويلها في الثقافة الجزائرية. لعل ما تم الاشارة اليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة فيما يخص مسألة صراع النخب المثقفة حول المسألة الثقافية من خلال نموذج مالك بن نبي و مصطفى الأشرف يفسر لنا مدى استمرار هذه الاشكالية لحد الان. على ضوء هذا التصوير العام، كيف يتصور المبحوثون الثقافة الجزائرية، و المصادر المؤسسة لها؟

من خلال إجابات المبحوثين نستشف أن ليس هناك تعريف موحد وواضح لمعنى الثقافة الجزائرية، فهذه الأخيرة تحدد من ناحية المركبات والسماة الثقافية المتنوعة التي تشملها، ما يلاحظ على إجابات المستجوبين أن هناك توليفات للعناصر الممثلة لثنائية الأصالة والمعاصرة في الثقافة الجزائرية مثل الإسلام الأمازيغية العربية الحداثه العلمانية....الخ.

هذا التوليف كثيرا ما نستشف من خلاله بأن هناك تأرجحاً في إجابات المبحوثين حول مكانة ووظيفة المرجعيات المؤسسة للثقافة الجزائرية وكفاءات دمجها لبناء مشروع اجتماعي ثقافي يواكب التغيرات الاجتماعية المتسارعة. يظهر هذا الإشكال في أن بعض الفاعلين الثقافيين يميلون بدرجة أكبر الى عصرنة الثقافة من ناحية منطلقاتها الفكرية و هم في هذا يوظفون مفاهيم مثل الحداثه، العلمنة....الخ، أما الاتجاه الآخر يؤسس نظرتة للثقافة من خلال اعطاء الإسلام والمعارف التراثية مركزاً محورياً في النهضة و التجديد الثقافي، لهذا فهم يميلون الى فهم الهوية الثقافية على أنها مرتبطة بالماضي بالدرجة الأولى، على عكس الفئة الأخرى التي تصف الهوية الثقافية على أنها متغيرة ومنتطورة و لا تخضع بالضرورة الى مرجعيات ثابتة بقدر ما هي مرتبطة بالتواصل الثقافي و الأشكال الجديدة للممارسات الاجتماعية.

لتوضيح هذه المسألة نقدم بعض التفاصيل الموضوعاتية المرتبطة بماهية الثقافة الجزائرية في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين.

. التراث: يخضع التراث كمسألة اجتماعية حضارية الى تأويلات و تفسيرات مختلفة و متعارضة تظهر في أهمية و مكانة التراث و توظيفاته المعرفية لبناء المشروع الثقافي الاجتماعي، يمكن رصد بعض الأبعاد المؤسسة لإشكالية فهم التراث لدى المبحوثين في:

\_ البعد الأول يشمل مسألة الدين الإسلامي، تظهر معالم أزمة الفهم (هي مرتبطة بتصورات النخب العربية للإسلام) في مكانة و قيمة هذا الأخير في العملية الحضارية وتجديد المجتمع حيث ترى الفئة الأولى من المبحوثين التي تنتمي للفكر العربي الاسلامي الاصلاحى و الحاملة لخصائص هذا الفكر أن الإسلام كمارسة اجتماعية ذات أبعاد تراثية غير فلكلورية يعتبر كمعيار مهم في التنمية الشاملة و منها التنمية الثقافية و بالتالي لا يمكن تحديد الثقافة الجزائرية و السياسة الثقافية التي توجه الثقافة دون أن نستند الى الرؤية العامة للحياة التي يقدمها الإسلام اعتباراً من أنه متجذر و منتشر في المجتمع الجزائري، زيادة على الفعالية الحضارية و الإجتماعية التي أنتجها. أما الفئة الثانية التي تنتمي للتوجه الحدائى العلماني و الحاملة للقيم الحدائية المرتبطة بمركزية الانسان في الحياة العقلنة الحريات الفردية.... الخ تتصور الإسلام على أنه بعد تراثي ضمن الأبعاد الأخرى و لا يمكن اعتباره معياراً أساسياً في تحديد معالم الثقافة الجزائرية، لهذا التصور تفسيرات وتبريرات حسب المبحوثين تتعلق بنظرتهم الشمولية والديناميكية للتراث و المعتقدات و الأطر المعرفية المؤسسة للمجتمع الجزائري التي تمتد الى حقبات تاريخية بعيدة شهدت فيها المنطقة حضارات متعاقبة، ضف الى ذلك أن حتمية الديناميكية الاجتماعية تفرض تكيف الدين مع المتغيرات الجديدة .

\_ يتعلق البعد الثاني بمسألة التنوع الثقافى في الجزائر و مدلولاتها المعرفية في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين، فمما لا شك فيه أن هذه المسألة في قالبها الشكلي لا تطرح اشكال عند النخب حيث "يشكل التنوع الثقافى ثروة نفسية لدى الأفراد و المجتمعات و تعد حماية التنوع الثقافى و تعزيزه و الحفاظ عليه شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة و المقبلة"<sup>1</sup>، لهذا كثيراً ما يتم الاعتراف بالتنوع الثقافى كتراث يضرب بجذوره الى حقبات بعيدة و يقدم تصور توليفي الى كيفيات توظيف التراث الثقافى المتنوع في تشكيل الثقافة الجزائرية، إلا أن المشكلة تبدأ عندما يتم الخوض في التفاصيل المعرفية لتصنيفات التراث على اعتبار أن هذا الأخير مرتبط بسيرورات تاريخية معتقداتية مختلفة و متضاربة في بعض الأحيان. لهذا يطرح سؤال حول كيف يمكن بناء نموذج

<sup>1</sup> منظمة اليونسكو، اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى، باريس، 2005، ص4

معرفي توفيقى للمشروع الاجتماعى الثقافى يحوى مختلف عناصر الثقافة الجزائرية على اختلافها دون اقصاء أى نوع ثقافى؟

ترى الفئة الأولى ذات التوجه العربى الإسلامى أن التنوع الثقافى فى الجزائر مرتبط بالمرحل التاريخية و ما تحمله من أحداث شخصيات و قيم و ممارسات اجتماعية، فالمنظومة القيمية و السلوكية للمجتمع الجزائرى تتبع عموما من الدين الإسلامى و الأعراف الإجتماعية، لهذا فمختلف التعبير الثقافية و الفكرية على اختلافها يمكن أن تؤسس و توجه المشروع الثقافى الجزائرى انطلاقا من المرجعيات الكبرى للإسلام، بمعنى أن الخصوصيات الثقافية التراثية لأى مجتمع محلي أو فئة اجتماعية يجب أن لا تتصادم مع الموجهات الكبرى للدين الإسلامى حتى يتحقق التكامل الثقافى.

من جهة أخرى ترى الفئة الثانية الممثلة للفكر الحدائى العلمانى أن الثقافة الجزائرية غنية من ناحية تنوع تراثها الثقافى الذى تكون بفعل شروط تاريخية أطرتها تنظيمات اجتماعية، لهذا لا يمكن الحديث عن أحقية و أسبقية موروث ثقافى معين عن الآخر بالتالى فالتوظيف الإجتماعى للتراث يجب أن لا يخضع لأى معيار ما عدا معيار التغير الإجتماعى، لهذا يجب التركيز و الأخذ بعين الإعتبار مختلف الأشكال الثقافية التراثية المسكوت عنها و المهمشة بفعل الصراع و الهيمنة و علاقات القوة التى تواجدت تاريخيا. فى هذا الصدد يرى مستجوب و هو صحفى و روائى أنه لا يمكن الحديث عن التنوع الثقافى فى الجزائر دون الأخذ بعين الإعتبار الثقافة الشيعية التى هى ثقافة إسلامية بحكم أن لها امتدادات تاريخية مع تأسس الدولة الفاطمية فى الجزائر.

. العولمة: تعتبر هذه الأخيرة متغيرا أساسيا فى تفسير و فهم العديد من المسائل و القضايا الإجتماعية و الثقافية، فلا يمكن الحديث عن التنمية دون ربطها بالمتغيرات الدولية التى اتخذت الان شكل العولمة و منها العولمة الثقافية، فى هذا الصدد تشير الكثير من الدراسات و التقارير الدولية الى أنه لا يمكن الحديث عن التنمية الثقافية دون وضع هذه الأخيرة فى نطاق الاستراتيجيات التنموية الخاضعة فى اشتغالها لمنطق العولمة و مختلف المفاهيم التى تنتجها، فالثقافة المرتبطة بالعولمة فى مفهوم منظمة اليونسكو تتميز بأنها "ديناميكية و هى



التحول من خلال الحوار و التفاعل بالتالي فهي منفتحة نحو أفاق جديدة"<sup>1</sup>

تتميز خطابات المبحوثين فيما يخص دور العولمة كمنظومة فكرية في توجيه السياسة التنموية للثقافة في الجزائر بأنها غير متجانسة من ناحية طبيعة العلاقة الدقيقة بالعولمة، يكمن هذا الاختلاف في كون الفئة الأولى رغم اعترافها بالعولمة و منها العولمة الثقافية كظاهرة مفروضة على كل المجتمعات بحكم المنظومة المفاهيمية التي تتبناها في خطاباتها كالتفتح على ثقافة الآخر الحوار الثقافي الحضاري جعل الثقافة المحلية محور العملية التنموية... الخ، كذلك من خلال استراتيجياتها التي تستعمل فيها وسائل التكنولوجيات الحديثة. غير أن الإشكال المطروح لدى هذه الفئة يتمثل في كون أن العولمة تعني الاستهلاك المفرط للثقافة الغربية تحديدا الأمريكية، مما يؤدي الى ظهور ما يعرف بالإغتراب الثقافي لهذا فإدراج المنظومة الفكرية والإجرائية للعولمة في المنظومة الاجتماعية و الثقافية يجب أن يكون نسبيا بحيث لا يمس المنظومة القيمية الممثلة خاصة في المرجعيات الأساسية للثقافة و المعرفة.

من جهة أخرى ترى الفئة الثانية أن مسألة الخوف من العولمة و الحذر منها مرتبط بالأوهام الاجتماعية التي ظهرت بفعل الانتكاسات التي عرفت الثقافة العربية الإسلامية نظرا لإضفاء صبغة القدسية والثبات المطلق لبعض القيم و المعايير الموجهة للمجتمع الجزائري، عليه تقترح هذه الفئة مواكبة العولمة من أجل تجديد الثقافة الجزائرية و عصرنتها وجعلها قادرة على التكيف والإندماج في الثقافات العالمية، الأكثر من هذا تصبح تساهم في صناعة المشهد الثقافي و الفكري العالمي، و لن يتم ذلك إلا من خلال التفتح غير المحدود على الثقافات و القيم العالمية، في هذا الصدد يرى أحد المبحوثون و هو أستاذ و باحث جامعي منخرط في الفعل الثقافي الجمعي أنه يجب أن نتبنى العولمة الثقافية كمشاريع مخطط لها و ليس قبولها فرديا في الفضاء الخاص و رفضها في الفضاء العام، لهذا وجب الانتقال بثقافتنا من ثقافة الدفاع عن الموروث الى ثقافة المشاركة في القيم العالمية.

. الهوية الثقافية: يعتبر هذا المتغير أحد المرتكزات و الرهانات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الثقافية، حيث تتوجه بفعلها عملية التنمية الثقافية، في هذا السياق نشير الى أن مختلف الأبحاث و الدراسات التي قامت بها منظمة اليونسكو تعتبر مسألة الهوية مقوم أساسي

<sup>1</sup> Unesco.un nouvel agenda de politiques culturelles pour le développement et la compréhension

في تشكل التنمية الثقافية<sup>1</sup>، غير بعيد عن ذلك تستند عملية التنمية الثقافية في كندا في ظل التغيرات العالمية المرتبطة بالعولمة على سياسة ثقافية تجعل من الهوية الثقافية كرهان واستراتيجية معرفية تقوم عليها. هذه الأخيرة (الهوية) حددتها كندا من خلال مذكرة 21 للثقافة على أنها مجموع الهويات الفرعية المحلية سواء تلك المرتبطة بالثقافة الفرنكوفونية أو الأنجلوساكسونية<sup>2</sup>

فيما يخص دراستنا هذه لاحظنا أن الفاعلين الثقافيين غير الرسميين تبنا تفسيرات مختلفة لمعنى الهوية الثقافية و كفاءات تشكلها، ويرجع ذلك الى جملة من العوامل المرتبطة بالأطر الإيديولوجية للنخب و السياق السوسيوثقافي الذي تشكلت فيه. عليه تظهر التمهصلات في فهم الهوية فيما يلي:

ترى الفئة الأولى أن الهوية الثقافية تصطبغ بصفة كبيرة بكل ما هو ماضي وتراث الذي يميز المجتمع الجزائري عن المجتمعات الأخرى، لهذا فالهوية تكتسي طابع تاريخي مرتبط بالتشكلات المعرفية والرمزية و السلوكية في ظل أنساق اجتماعية، على هذا الأساس وجب الحفاظ عليها من خلال تبنيها كاستراتيجيات اجرائية في السياسة الثقافية من خلال توظيف رموزها في الفعل الثقافي حتى تتحقق الديمومة و الإنتشار، الأكثر من ذلك الحفاظ و الإستثمار في الهوية الثقافية يقدم لنا نتائج ايجابية على مستوى عملية الإحتكاك الثقافي .

على عكس هذا ترى الفئة الثانية أن الهوية الثقافية ليست معطى ثابت و لا ترتبط بالماضي بقدر ما هي عملية تكون مستمر للثقافة و المجتمع من خلال الإحتكاك بالثقافات الأخرى، لهذا تتصف الهوية بالديناميكية والتجدد من خلال تجدد المعارف والقيم والسلوكيات التي أصبحت تحكمها العولمة، في هذا الصدد يرى مباحث وهو روائي وفاعل ثقافي أنه وجب القضاء على الطرح الأحادي للهوية و جعلها تدخل في منطق الثقافة الحديثة، الأكثر من هذا و كما يرى أحد المبحوثون و هو أستاذ و فاعل ثقافي يجب أن نتكلم عن الحقوق الثقافية التي هي مرتبطة

<sup>1</sup> انظر: مجموعة من المؤلفين، التنمية الثقافية (تجارب اقليمية) بتر سليم مكسور، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 1، 1983

. Unesco ;idem

<sup>2</sup> Voir ; Jacinthe Gagnon ; analyse des impacts de la mondialisation sur la culture ; dans rapport évolutif :un

défi pour les politiques publique (concrétiser le lien entre culture et développement durable) Québec; Leppm ;

Université de l'administration publique ; 2010

بالحريات الفردية و الجمعية أكثر من الهوية التي تقدم لنا كليشيهات ثابتة عن الأنا الإجتماعي والثقافي.

من خلال ما تم التطرق اليه نستنتج أن النسق القيمي و الفكري الذي يجب أن تتطرق منه السياسة التنموية للثقافة فيما يخص حالة الجزائر هو محل صراع بين الفاعلين والنخب الثقافية المشكلة ايدولوجيا من فئتين، حيث تتمثل مظاهر الصراع في منطوق فهم و تحديد الأبعاد لجملة من القضايا المرتبطة بالثقافة و المجتمع والسياسة، فالإشكال المطروح هو كيف تستعمل المعرفة والثقافة اجتماعيا و سياسيا، في هذا الصدد تظهر قضيتين متناقضتين تتعلق الأولى بأنها تضي على كل ما هو موروث ثقافي خاصة المرتبط بالدين الإسلامي صفة القدسية والمعيارية، و تحدد ما هو مرغوب و غير مرغوب فيه، لهذا فالإحتكاك الثقافي و العولمة يجب أن تراجع في ضوء المعايير الهوياتية المقدسة .

أما القضية الثانية فهي متعلقة بضرورة الانفتاح على الآخر المغاير بدون وضع شروط قداسية وابستيمية و كذلك تبني منظار نقدي لثقافتنا حتى ندخل في العصرنة العقلنة العلم و الابداع.

في هذا الصدد يلخص برهان غليون الأزمة الحقيقية للثقافة العربية في "الانشقاق المتزايد بين ثقافتين لكل منهما منظومة قيم ومعايير ووسائل انتشار و شبكات نقل تعزل احدهما عن الأخرى و تقود إلى تكوين جماعتين متنافرتين لا يحتمل إحداها وجود الأخرى"<sup>1</sup>

سوسيولوجيا ترجع هذه التصورات المتضاربة الى طبيعة كل فكر و توجه الذي لديه امتدادات تاريخية ترجع الى الصراعات الفكرية التي كانت موجودة في الحركات السياسية والثقافية إبان الاحتلال الفرنسي و التي هي من افرازات السياسة الثقافية الفرنسية، حيث استمر الصراع حتى بعد الاستقلال و اتخذ أشكالا متطرفة في بعض الحالات و صلت الى درجة العنف ووظفت فيها مختلف الوسائل كالإعلام الجامعة.....الخ. بالتالي فهم يعيدون انتاج نفس التصورات السابقة من خلال الرأس المال الرمزي و الهابيتوس الذي يمتلكونه، و كذلك نوعية الجماعات و الأنساق التي ينتمون إليها .

## ب. الإستراتيجيات الإجرائية

<sup>1</sup> برهان غليون، مجتمع النخبة ببيروت، معهد الانماء العربي، ط1، 1986 ص20

تشمل تصورات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين لجملة من الاجراءات و العمليات التي يجب اتخاذها من أجل تبني سياسة تنمية للثقافة. من خلال المعطيات المتحصل عليها تم رصد مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية وفق الأبعاد التالية:

## \_ البعد الإجتماعي: ويشمل

. المشاركة الإجتماعية في رسم السياسة الثقافية و تحديد معالم الفعل الثقافي: تتجسد هذه الإستراتيجية في الحد من هيمنة السلطة السياسية على الثقافة إذ يمكن تحقيق ذلك عبر جعل المسألة الثقافية مسألة اجتماعية بالدرجة الأولى تساهم في تدبيرها مختلف الفئات الإجتماعية، بالتالي تصبح التنمية الثقافية عملية استراتيجية يتدبر شأنها عدة شركاء كالسلطة السياسية النخب الثقافية و الفنية المجتمع المدني و حتى مجموع أفراد المجتمع الجزائري، حيث أكد المبحوثون أن الدولة تصبح كشريك وفاعل ومنسق لإحداث التوازن بين مختلف التعابير الثقافية "فالسياسة الثقافية يجب أن تأخذ في الحسبان بأن الثقافة هي مسؤولية الجميع"<sup>1</sup> في هذا السياق وحسب ما تم جمعه من معطيات تجدر الإشارة الى أن الحد من هيمنة الدولة على القطاع الثقافي مرهون بضرورة الانتقال من نظام شمولي الى نظام ديموقراطي يسمح للمجتمع بتجديد ذاته و لن يظهر ذلك إلا من خلال توفر الحرية و التفاعل في الوسط الاجتماعي الذي ينتج منظومة تلقى سليمة بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني.

في ضوء هذه المعطيات اقترح الفاعلون الثقافيون غير الرسميين جملة من العمليات الإجرائية التي تساهم في جعل السياسة الثقافية قضية اجتماعية من أهمها تأسيس مجلس أعلى للثقافة مكون من صفوة الفاعلين الثقافيين على مختلف توجهاتهم لها وظيفة تدبير الشأن الثقافي العام في الجزائر و صياغة مشروع ثقافي انطلاقا من المشروع الاجتماعي العام. غير بعيد عن هذا تظهر استراتيجية تفعيل المجالس الشعبية الولائية و البلدية كعامل مهم في الحد من هيمنة الدولة على الثقافة و هذا من خلال تأدية أدوار تتعلق بتأسيس نظام للهندسة الثقافية في المجتمع المحلي الحامل لخصوصيات على مستوى البناء الاجتماعي و الرمزي، حيث تصبح

---

<sup>1</sup> Claude Fleury ;La politique culturelle du Québec et les grands enjeux de développement ; octobre 2005

هذه المجالس المحلية المنتخبة تنظيماً تتفاعل مع أفراد المجتمع المحلي و تعمل وفق أجندا تحددها مع شركائها المحليين كالجمعيات الثقافية المثقفين المؤسسات... الخ. في هذا السياق نذكر أن مختلف الوثائق التي تعاملنا معها تؤكد أن التنمية الثقافية يجب أن تنطلق من المجتمع المحلي.

زيادة على ذلك تتأسس التنمية الثقافية من خلال منظور التنمية بالمشاركة على ضرورة اشراك الفاعلين الثقافيين في رسم ملامح السياسة الثقافية، لعل أكثر ما تم التركيز عليه اشراك كل من المثقف و المجتمع المدني في هذه العملية.

فيما يخص المثقف يلعب هذا الأخير دوراً كبيراً في هندسة و تجديد المجال الثقافي من خلال جملة من الاجراءات أهمها امتلاكه لرصيد ثقافي و معرفي و علمي يسمح له بمقاربة الثقافة الجزائرية من مختلف جوانبها و ربطها بمتغيرات تراثية من خلال البحث في التاريخ الثقافي للجزائر، متغيرات محلية من خلال البحث في الجغرافيا الثقافية و كذلك متغيرات عالمية الممثلة في العولمة. الى جانب ذلك يستطيع المثقف أن يؤسس لفعاليته الحضارية في المجتمع و يساهم في صياغة سياسة ثقافية و تحريك الفعل الثقافي عبر اندماجه في وسط الشرائح الاجتماعية و معرفة المطالب الثقافية للمجتمع أي ما هو مرغوب فيه اجتماعياً، وينتأى ذلك إما عن طريق التفاعل اليومي مع أفراد المجتمع في الفضاءات الرسمية أو غير الرسمية أو من خلال اجراء بحوث و دراسات علمية ميدانية تستقصي أذواق و توجهات الفرد الجزائري إزاء الثقافة والفن

إن إعادة النظر في مكانة و أدوار المثقف كما هو عليه حالياً يتطلب القضاء على تهميش المثقف من هندسة الثقافة في الفضاء العام مما يسمح "بتحرير العملية الثقافية من وطأة السياسات الرسمية و من ضغوط السياسيين الممارسين من خلال توفير مناخات الحريات العامة حتى تنمو عطاءات المثقفين و تزدهر"<sup>1</sup>

يمكن توظيف مؤسسات المجتمع المدني كإستراتيجية للتنمية الثقافية من خلال إعادة النظر في بنياتها الداخلية و طبيعة الفاعلين فيها، أي القيام بغرلة هذه المؤسسات و إعادة رسم علاقتها

---

1 عدنان السيد حسين، متطلبات الأمن الثقافي العربي دراسة في الاستراتيجيات والسياسات سلسلة كتب المستقبل العربي (29) بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، ط 1 2003 ص 313

بالدولة والمجتمع، فالجمعيات الثقافية حسب المبحوثين تنتج من رحم المجتمع بناء على المطالب الاجتماعية و ليس انطلاقا من رغبة سياسية حتى تستطيع أن تقوم بأدوارها و تصبح كشريك فاعل في رسم السياسة الثقافية و هندسة البيت الثقافي، فالجمعيات الثقافية حسب أحد المبحوثين و هو فنان وناشط جمعيوي يجب أن تؤسس لما يعرف في أدبيات منظمة اليونسكو بالمواطنة الثقافية و جعل الفعل الثقافي كأداة لتغيير الانسان الجزائري من فرد الى مواطن.

ان المتصفح للسياسات الثقافية مثلا في كندا فرنسا و حتى تونس يلاحظ بأن لمؤسسات المجتمع المدني دورا مهما، حيث تعتبر هذه التنظيمات على علاقة مباشرة و قوية بالشرائح الاجتماعية فهي تسعى الى تحقيق مطالب ثقافية انطلاقا من مشاركتها في رسم السياسات الثقافية المحلية ونتاج حركة ثقافية.

. **صناعة جمهور ثقافي:** يعتبر المجتمع على اختلاف شرائحه وطبقاته هدف التنمية الثقافية، ذلك لأن هذه الأخيرة (التنمية الثقافية) تستهدف الاستثمار في الانسان و ترقيته، من هنا كان لزاما الإهتمام بصناعة جمهور متلقي ومنتدوق للمادة الثقافية والفنية. تشير الحالة الجزائرية حسب إجابات المبحوثين إلى أن أزمة الجمهور الثقافي تعتبر أحد العوامل الأساسية المفسرة لإشكالية التنمية الثقافية في الجزائر .

عليه قدم المبحوثون جملة من العمليات التي تهدف الى إنتاج جمهور ثقافي كما تشير بعض الوثائق المستعملة و منها تقرير التنمية الثقافية في الوطن العربي بالنسبة لسنتي 2007 و 2008 الى ضرورة انتهاج سياسة ثقافية يوضع فيها الجمهور كمحور استراتيجي في هذه العملية. عموما يمكن صناعة الجمهور وفق الآليات التالية:

\_ التكوين الثقافي على مستوى المدارس: من خلال المعطيات الميدانية والوثائقية التي تم جمعها يتبين لنا أن المدرسة كمؤسسة تربوية وتعليمية هي أيضا مؤسسة للتنشئة الثقافية والفنية كيف ذلك؟

على مستوى خطابات المبحوثين لا يمكن أن نتكلم عن التنمية الثقافية دون أن نمر عبر استراتيجية التكوين الثقافي داخل المدارس، ذلك لأن اللبنة الأولى لصناعة الجمهور يجب أن تبدأ مع الناشئة أي الأطفال في هذا الصدد تشير مختلف نظريات التنشئة الاجتماعية الى أن المدرسة تعتبر من الجماعات الأولية بالنسبة للفرد لما لها من دور كبير في ترسيخ المعالم الموجهة لشخصية الفرد، في هذا الصدد نشير بأن السياسة الثقافية لفرنسا مثلا كان لها اهتمام

سابق بدور المنظومة التعليمية في تأسيس الفعل الثقافي هذا ما تطرقنا له في الفصل الأول عندما تكلمنا عن تغيرات السياسة الثقافية الفرنسية.

تمر عملية صناعة الجمهور من خلال الاهتمام بثقافة الطفل في المدرسة عبر عدة عمليات من أهمها إعادة الإعتبار للمكتبة المدرسية التي كان لها دور فعال مع الأجيال السابقة، حيث لا يمكن الحديث عن المقروئية ومدى ارتباط الفرد بالكتاب والمطالعة اذ لم ترسخ هذه العملية داخل المدرسة من خلال تخصيص حصص للمطالعة العمومية الجماعية و التلقين العملي للطفل اليات الارتباط بالكتاب و المكتبة في هذا الصدد يشير كل المبحوثين الى أن المكتبة المدرسية تعتبر كفضاء للتنشئة الثقافية.

تكمن العملية الثانية فيما يسمى بالتنشيط الثقافي والفني داخل المدرسة الذي لا يجب أن يكون عملا مناسباتيا مرتبطا بالأحداث والمناسبات الدينية والوطنية، هذه الممارسات تسمح باكتشاف المواهب الفنية للطفل و تطويرها.

تهتم العملية الثالثة في دورة التنشئة الثقافية في المدارس حسب المبحوثين بضرورة صياغة برامج تعليمية نأخذ فيها بعين الاعتبار تنوع الثقافة الجزائرية و الأكثر من هذا قولبة هذا التنوع في إطار نموذج ثقافي يتم الإتفاق عليه، فالحديث عن حيثيات هذه العملية يحيلنا إلى الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البرامج المدرسة خاصة ما يتعلق بكتابي التاريخ و القراءة أين تظهر المعالم الثقافية و الإيديولوجية بكثرة، لهذا اقترح مجموعة من المبحوثين جملة من الآليات تتمثل في ضرورة إعادة النظر في البرامج والكتب المدرسية الخاصة بالتاريخ والقراءة، حيث يتم إدماج مثلا حسب أحد المستجوبين و هو أديب و باحث جامعي الثقافة التارقية كأحد العناصر المهمة و المؤسسة للثقافة الجزائرية حتى تصبح مألوفة و معروفة لدى الجماعات الاجتماعية القاطنة بالشمال مما يسمح بتنشيط التنوع الثقافي الذي أصدرته وأكدت عليه منظمة اليونسكو، كما تؤدي هذه العملية الى تحقيق التكامل الثقافي و الأكثر من هذا التضامن الاجتماعي وتحقيق المواطنة الثقافية

ضف إلى ذلك يقترح المبحوثون ضرورة إدماج الخرجات الميدانية للطفل إلى المتاحف و المواقع الأثرية قصد التعرف أكثر على الموروث الثقافي المادي و الاحتكاك به و كذا إثراء ما تم تناوله في الدرس النظري مع استعمال مختلف الطرق البيداغوجية لتحفيز الطفل على احتكاكه بالمؤسسات التراثية.



عليه و حسب مقاربة مالك بن نبي للثقافة لا يمكن تطوير هذه الأخيرة إلا من خلال منظومة تربوية تأخذ بعين الاعتبار مختلف العناصر الثقافية المؤسسة للمجتمع الجزائري وتدمجها في بوتقة نموذج المجتمع الذي نريد تحقيقه، لكي نصل إلى ذلك حسب مالك بن نبي و حسب ما أكده أحد المبحوثون و هو باحث جامعي و ناشط ثقافي يجب أن ندمج العناصر الثقافية في البرامج التعليمية حتى يتم تطويرها والحفاظ عليها من خلال غرسها في نفسية وذهنية الطفل ، بحيث تصبح هذه العناصر ذات فاعلية حضارية من خلال مأسستها في المنظومة التربوية.

غير بعيد عن ذلك يؤكد الباحث الاجتماعي منير السعيداني أن التنمية الثقافية يجب أن تمر عبر مؤسسة المدرسة من خلال الإهتمام بثقافة الطفل "فالمؤسسة التربوية يمكن أن تضطلع بدور ميسر للممارسة الثقافية للطفل تتميز بكونها تقام في مراكز التدريس فتعتبر مكملة له خاصة وأن المنشطين هم من المربين، معلمين وأساتذة"<sup>1</sup> ضف إلى ذلك يعتبر الباحث أن المدرسة يمكن أن تؤدي أدوارا مهمة في التنمية الثقافية من حيث أنها تنتج لنا عبر استراتيجيات اجتماعية أخرى مثل استراتيجيات الجمعيات الثقافية، المثقفين، وكذا أولياء التلاميذ ما يسمى بالحركة الثقافية المنظمة.

\_ الجامعة كفضاء للفعل الثقافي: تمثل الجامعة و مختلف المؤسسات المرفقة لها فضاء حيويا للممارسات الثقافية بل الأكثر من هذا للفعل الثقافي، حيث يبرز المستجوبون أنه يجب وضع الجامعة في قلب الديناميكية الثقافية باعتبارها مؤسسة تحوي فاعلين اجتماعيين و على رأسهم الطالب أي فئة الشباب التي يجب أن تخضع لمسارات الفعل الثقافي داخل الجامعة وقوة مشاركته في هذه العملية التي بدورها تؤدي إلى صناعة جمهور متذوق للثقافة والفنون عبر استراتيجيات صناعة الممارسات والفعل الثقافي، فالحركة الاجتماعية التي شهدتها فرنسا سابقا كما سبق الإشارة إليه هي حركة ثقافية بالدرجة الأولى انطلقت من الجامعات باعتبارها مؤسسة لإنتاج و تغيير الثقافة والفكر، لهذا يلح المبحوثون على ضرورة إعادة النظر في جملة الأنساق والممارسات التدبيرية التي تؤسس للشأن الثقافي داخل الجامعة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار كما يرى أحد المستجوبون وهو أستاذ و باحث جامعي عملية تكوين الأذواق و أطر التفكير للطالب الجامعي خاصة في مرحلته العمرية التي تخضع لتحويلات وتغيرات سريعة و في أغلب الأحيان عشوائية بفعل الفراغ الثقافي و تزايد تأثيرات المجتمع الافتراضي، و تقلص

<sup>1</sup> منير السعيداني، ثقافة الطفل و استراتيجيات السياسات الثقافية، نفس الموقع



دور الأسرة والعائلة في التنشئة الاجتماعية والثقافية، حيث لا تظهر لنا مكانة الممارسات الثقافية داخل الأسرة إلا في حالات التعرض العشوائي لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وكذا وسائل التكنولوجيات الحديثة.

لهذا وجب العمل على إعطاء الجامعة دور الوسيط في نشر الثقافة و تفعيلها من خلال الاهتمام بكمية و نوعية البرامج الثقافية و اشراك الطالب في هندستها، كما يجب أن تكون البرامج الثقافية متنوعة تهتم بالفنون خاصة المسرح الذي لديه دور كبير في التوعية الثقافية والاجتماعية و في إنتاج التحولات و الفعالية الإجتماعية، كما يجب الاهتمام ببناء الذوق الغنائي والموسيقي لدى هذه الفئة حتى لا يكون عرضة للفنون الموسيقية المبتذلة، من جهة أخرى تلعب حلقات القراءة و الكتابة أدوارا مهمة في إنتاج الثقافة النخبوية التي تعتبر عنصر أساسي في ترسيخ آليات التنمية الأدبية و حتى العلمية.

\_ صناعة الجمهور من خلال وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري: لهذه الاستراتيجية دورا كبيرا في تأدية وظائف التنقيف و المساهمة في صناعة الجمهور الثقافي نظرا لما تتمتع به من خصائص بنيوية ووظيفية، حيث يرى المبحوثون أنه يجب وضع استراتيجية ثقافية اجتماعية لوسائل الإعلام والاتصال و التأسيس للإعلام الثقافي الذي من أدواره نشر المعلومة الثقافية في مجالات مختلفة بل الأكثر من ذلك الترويج للنشاطات و الإنتاج الثقافي من خلال توظيف آليات تأثيرية على الجمهور، من ضمن العمليات التي يمكن أن تقوم بها هذه الوسائل خاصة الإعلام المسموع و المرئي الإكثار والتنويع من الحصص الثقافية والفكرية الهادفة و ربطها بالتغيرات الاجتماعية، ضف إلى ذلك يجب وضع استراتيجية ترويجية و اشهارية للمنتوج الثقافي في مختلف التخصصات الثقافية والفنية، ذلك لأن عملية الترويج لا تهدف فقط إلى التعريف بالمنتوج الثقافي بقدر ما تهدف الى ربط الفئات الاجتماعية بالمنتوج الثقافي من خلال آليات اقناعية وتأثيرية تمارسها هذه الوسائل على مستوى خطاباتها.

ففي مجال الكتاب مثلا يجب الاكثار من الحصص المتعلقة بهذا الصنف الثقافي، الأكثر من ذلك يجب أن يروج للكتاب كما أكده أحد المبحوثون وهو أديب و أستاذ جامعي واعلامي من خلال العمليات الإشهارية، فهذا الأخير غير مقتصر على المنتوجات المادية فقط، لذا يجب أن توضع الصناعات الثقافية ومنها الكتاب في محور العملية الإشهارية والترويجية و استعمال مختلف الاجراءات التأثيرية قصد خلق روابط بين الفرد الجزائري و الكتاب، بالتالي المساهمة في احتكاك هذا الأخير بالكتاب و خلق ما يعرف بالقراءة المتعة، في نفس السياق يصور لنا

أحد أفراد العينة وهو أديب و ناشر عملية الترويج لمنتوج الكتاب على أنها عملية تخضع لنشاط طقوسي كما هو الحال عند ميلاد الفرد، أي يجب توفر جملة من الاجراءات الاعلامية قادرة على صنع الفعل الثقافي الممزوج بالحدث الاجتماعي. نفس الشيء بالنسبة لقطاع التراث المادي و اللامادي الذي يجب أن يخضع لحصص و تقارير و اشهار قصد الترويج للتراث و المساهمة في إيجاد حلقة اجتماعية بين المجتمع و المؤسسات التراثية من خلال صناعة جمهور مهتم بذلك .

من جهة أخرى ركز المبحوثون على ظاهرة الإعلام الجواي من خلال الإذاعات المحلية ودورها في صناعة حركة ثقافية و مأسسة جمهور مرتبط بثقافته المحلية ليس من ناحية أنها معطى تراثي هوياتي فلكلوري ولكن من حيث أن هذه الأخيرة تمثل مجال تنموي خاصة في عملية التضامن الاجتماعي، الإستثمار الإقتصادي والسياحي، بناء على ذلك يقدم المبحوثون جملة من العمليات التي تهدف الى تحقيق هذه الأهداف منها وضع برامج تهتم بالعناصر المكونة للثقافة المحلية و دور هذه الأخيرة في التنمية المحلية سواء على مستوى المدينة أو الريف، في هذا الصدد نشير إلى أن أحدث السياسات الثقافية و السياسات الثقافية في وسائل الإعلام تهتم بالترويج للحدث الثقافي المحلي و اشراك مختلف المجموعات الاجتماعية في ذلك، فالأبحاث المؤسسة لدور الاعلام الثقافي و علاقته بالجمهور تستند الى أهمية الإعلام الجواي و مدى ارتباطه بالتركيبية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، وبالتغيرات المتسارعة التي تشهدها هذه المجتمعات على مستوى بنياتها.

على هذا الأساس يجب أن يخضع التخطيط للبرامج الثقافية والفنية في وسائل الاعلام المحلي لعملية سبر آراء أفراد المجتمع و معرفة اهتماماتهم و رغباتهم، حيث تسمح هذه العملية بسد جسر علاقات التواصل بين المؤسسة الاعلامية باعتبارها مؤسسة اجتماعية مع أفراد المجتمع المحلي و هي حلقة مهمة في صناعة الجمهور و اشراكه عبر وسائل الإعلام في التنمية الثقافية المحلية، كما يجب أن تخضع عملية صناعة الإعلام الثقافي المحلي الى دراسات علمية خاصة منها الأنثروبولوجية التي ينتجها الباحثون حتى تصطبغ الحصص الثقافية بالبعد العلمي الذي هو مهم في التأثير على الجمهور و بلورة شكل التنمية الثقافية المحلية.

في نفس السياق يؤكد المبحوثون على ضرورة تأسيس إعلام ثقافي متخصص من خلال فتح قنوات تلفزيونية و إذاعية متخصصة في المجال الثقافي و حتى الفكري على المستوى الوطني المحلي، كما يجب الإهتمام بالصحافة و المجلات الثقافية المكتوبة، زيادة على وضع صفحات

ثقافية قارة في الجرائد لا تعنتي فقط بوصف الحدث الثقافي الرسمي، بل تندمج في نشر الثقافة الهامشية و التحولات التي تحدثها على المستوى الاجتماعي، أي الاهتمام بالتعريف و نشر ما هو مسكوت عنه اجتماعيا على مستوى الممارسات الثقافية في الفضاء العمومي

غير بعيد عن وسائل الإعلام و الإتصال الجماهيري يمكن ادراج وسائل التكنولوجيات الحديثة كأحد الوسائط و الاستراتيجيات الحديثة التي تواكب وتصنع التحولات الاجتماعية و انتاج ما يعرف بالعولمة الثقافية أو عولمة الثقافة، حيث يمكن اعتبار هذه الأخيرة إحدى المتغيرات المفسرة لصناعة الجمهور عموما و الجمهور الثقافي على وجه الخصوص و انتاج المجتمعات الافتراضية المحملة بعناصر وقيم ثقافية قد تصطدم مع العناصر الثقافية الوطنية والمحلية، تكمن قدرة هذه الوسائل في بلورة شكل جديد للجمهور الثقافي في مدى مقدرتها على صناعة الصيغ التفاعلية النشطة و التأثير الذي ينتج عنه، كما أن لهذه الوسيلة ومنها الإنترنت على وجه الخصوص خصائص بنيوية من حيث أنها صناعة فائقة في التطور التكنولوجي و هذا ما يؤثر على مستوى انتاج الصيغ الثقافية الجديدة أو إعادة انتاج صيغ ثقافية قديمة.

يرى المبحوثون أنه يجب وضع استراتيجية جديدة للصناعات الثقافية تحديدا الإنترنت الذي يبرز معالم تاثيراته الثقافية و المعرفية على مستوى الأفراد و الجماعات خاصة لدى فئتي الطفل والشباب، تتمثل هذه الاستراتيجيات في ضرورة مأسسة سياسة ثقافية تدمج الفعل الثقافي الرسمي أو غير الرسمي في الإنترنت من خلال الإهتمام كما يسميه جمال غيطاس بالوجه الثقافي الرسمي، في هذا الصدد يؤكد التقرير الثاني للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي من خلال الدراسة التي أنجزها كل من جمال غيطاس و نبيل علي حول المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية أنه يجب على الدول العربية أن تضع استراتيجية جديدة للتنمية الثقافية عبر صناعة جمهور قار يتفاعل مع مختلف المواقع الثقافية العربية تحديدا مواقع المؤسسات الثقافية كالمتاحف دور الثقافة المسرح دور النشر و حتى وزارات الثقافة، فتحديث المواقع و تفعيلها و خلق حركة تفاعلية وتداولية بين هذه المواقع و الجمهور يساهم بقدر كبير في تحديد توجهات الجمهور و ميولاتهم. ان تحديث المواقع الإلكترونية و اخضاعها لسلسلة التطورات التكنولوجية التي تعرفها البلدان الغربية يعني اعطاء الثقافة وجها رقميا يسمح بالتأثير و التكوين الثقافي والذوقي لهذا الأخير و يسمح بإنتاج منظومة تلقي سليمة بين مختلف الجماعات الاجتماعية المشكلة للمجتمع والدولة بما في ذلك الجماعة السياسية و المنقذين الى غير ذلك، فالمتحف مثلا كمؤسسة ثقافية تهتم بالذاكرة الجمعية يجب أن تلعب أدورها على

مستوى مواقعها الإلكترونية من خلال تقديم كل المعلومات الخاصة بها و توظيف أساليب الترويج لهذه المؤسسة و الإهتمام بالجانب الجمالي للموقع الالكتروني الذي لديه دورا كبيرا في جلب الجمهور و جعله يتفاعل مع المواد المعروضة، كما أن عملية سبر آراء الجمهور حول المتحف عبر موقعه الالكتروني و الأخذ بعين الإعتبار ملاحظات واقتراحات المتعرضين لذلك الموقع قد يزيد من تحسين الخدمات الثقافية ليس على مستوى الواب فقط ولكن على مستوى المؤسسة المتواجدة في مجال جغرافي محدد<sup>1</sup> هذه الإستراتيجية تنطبق على مختلف المواقع الثقافية مما يضفي الصفة الاجتماعية و الفعالية الحضارية على الفعل الثقافي.

بناء على ما تم عرضه وتحليله فيما يخص أدوار وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري و كذا وسائل التكنولوجيات الحديثة في التنمية الثقافية من خلال صناعة جمهور قار متواصل ومتذوق للثقافة "لا بد من استثمار ما يملك الإعلام من وسائل تمكنه من مخاطبة كل الناس و إثارة اهتمامهم وشدهم إلى مجالات الفكر والأدب والمعرفة، وخلق توجه عام للاهتمام بمعارف العصر و أفكاره وتفاعلاته ذلك لأن الثقافة أيضا لم يعد تقديمها بالطرق التقليدية"<sup>2</sup>

\_ المؤسسات الثقافية و الجمهور: تسعى المؤسسات الثقافية على اختلافها وتنوعها في عملية احتضانها للفعل الثقافي إلى التأثير على الجمهور والمساهمة في صناعة هذا الأخير و الإهتمام بأذواقه وميولاته و كذا المساهمة في صناعة الأذواق و التوجهات الثقافية والفنية، انطلاقا من ذلك يقترح المبحوثون إعادة النظر في الأدوار الفعلية التي تقوم بها هذه المؤسسات من ناحية كم و نوع النشاطات و الممارسات الثقافية التي يجب أن تساهم في صناعتها مختلف الفئات الإجتماعية حتى تكتسي طابع الشروعية الاجتماعية، على هذا الأساس يجب أن لا يخضع الفعل الثقافي في المسارح، المتاحف، المكتبات العمومية.....الخ للظرف المناسباتي الحداثي بأشكاله المختلفة، بل يجب أن يكون مرتبطا بالحياة اليومية أي المعاش اليومي، بمعنى أن تصبح الممارسات و النشاطات الثقافية مرتبطة بحركة المناطق و الأحياء المؤسسة للمدينة، ولتبنى هذه الإستراتيجية يجب على المؤسسات الثقافية أن تكون لديها رؤية اجتماعية ثقافية حول الحاجات الثقافية التي يريدها أفراد المجتمع، لهذا و كما يرى أحد المبحوثون و هو فنان تشكيلي و ناشط جمعوي يجب على المؤسسات الثقافية أن توظف وسطاء ثقافيين متخصصين

<sup>1</sup> جمال غيطاس، نبيل علي، نفس المرجع، ص118 120

<sup>2</sup> عبد الله بن أحمد الفيقي، مستقبل الثقافة العربية في ظل الوسائط الاتصالية الحديثة، في الثقافة العربية في ظل الوسائط الاتصالية الحديثة، ج2، مجلة العربي، ط1، الكويت، وزارة الاعلام، 2010، ص174

يهتمون بمعرفة الجمهور وطرق صناعته و كيفية الترويج للمنتجات و الخدمات الثقافية. هذه الاستراتيجية تتطلب عمل متواصل على المستوى الميداني أين يتم الاحتكاك والتواصل مع مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة و المهمشة، ضف إلى ذلك فإن انخراط المثقف و الجمعيات و وسائل الاعلام في العمل الثقافي المؤسسي يسمح وفق عمليات محددة بلورة جمهور ثقافي متنوع.

في نفس السياق يؤكد المبحوثون على ضرورة تحسين الخدمات الثقافية و إتباع مختلف الأساليب الموظفة في البلدان الغربية فيما يخص إقامة النشاطات الثقافية و عرض المنتج الثقافي الذي يجب أن يخضع لشروط تديبيرية و جمالية، في هذا الصدد يقارن أحد المبحوثون و هو أستاذ و روائي بين بنية ووظيفة وطرق اشتغال المراكز الثقافية الأجنبية و على رأسها المركز الثقافي الفرنسي و مثلتها الجزائرية، حيث هناك مفارقة كبيرة ولهذا المتغير طبعاً تأثيرات إيجابية على جلب الفئات الاجتماعية و خاصة الشباب في استهلاك الثقافة الفرنسية و حتى الثقافات الغربية الأخرى، اذ يمكن قياس ذلك حسب نفس المبحوث من خلال الكم الكبير للجمهور المتعرض للخدمات الثقافية والتعليمية للمركز الثقافي الفرنسي الذي نلاحظه على أرض الواقع، عليه فالإستناد الى صناعة جمهور قار بالنسبة للمؤسسات الثقافية يجب أن يكون ضمن دراسة استراتيجية واضحة الرؤية و الأهداف و الآليات و جعل أفراد المجتمع ينخرطون ليس في الإستهلاك الثقافي المعروف و لكن في صناعة البرامج الثقافية.

إن السياسات الثقافية التي تقوم على إعطاء أهمية كبيرة للبعد الإجماعي من خلال استراتيجية كيفية صناعة جمهور ثقافي قار ومنتوع تقدم في حقيقة الأمر استراتيجية واضحة المعالم في كيفية التأثير الثقافي و بناء الوعي الثقافي والإجماعي الذي يؤسس للتنمية الثقافية، لهذا فمسألة تكوين الجمهور تشترك فيه بطريقة تواصلية تفاعلية و متكاملة مختلف المؤسسات التي تم ذكرها زيادة على مؤسسة الأسرة التي يجب إعادة النظر في طرق التنشئة الثقافية و العمل على غرس الوعي الثقافي لدى الطفل عبر تعلم آليات الممارسة الثقافية كالقراءة مثلاً داخل الأسرة، التي كان لها عبر مسارها التاريخي أدواراً ثقافية ممثلة خاصة في الحكايات و الأمثال الشعبية التي كانت تمارس في الوسط العائلي و ساهمت في تحقيق التواصل الجيلي و التضامن الإجماعي.

من جهة أخرى يجب التأكيد على نقطة في غاية الأهمية والتي لم يركز عليها المبحوثون كثيراً بل تم التلميح لها من طرف بعض المستجوبين، تتمثل في ضرورة صياغة سياسة ثقافية تنموية

تدرج فيها الإهتمام بفئة المهمشين الممثلة في ذوي الإحتياجات الخاصة الأطفال غير الشرعيين المرضى الفقراء السجناء وحتى كبار السن المتواجدين في ديار العجزة، حيث يعتبر هذا المتغير بالنسبة لنا براديجم مهم في تفسير البعد الاجتماعي للتنمية الثقافية من خلال صناعة الجمهور، ذلك لأنها تقدم لنا تفسيرات وتأويلات عن شكل جديد يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق ديمقراطية الثقافة في الجزائر، في هذا الصدد ركزت بعض الأدبيات الغربية على مقارنة هذا الموضوع، إذ رأت أن تكوين وتطوير الجمهور يجب أن يمر عبر عملية الاحتكاك بالفئات المهمشة و معرفة احتياجاتها و ميولاتها الثقافية و تشجيعها على الممارسات الثقافية حتى يتم القضاء على الإقصاء الاجتماعي و دمج تلك الفئات في بوتقة المجتمع<sup>1</sup> مما يجعلنا نستنتج أن الفعل الثقافي مرتبط بتحقيق المواطنة الثقافية خصوصا و المواطنة بصفة عامة.

. **التمويل الثقافي:** يهتم هذا العنصر بمقاربة تصورات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين لمسألة تمويل الثقافة من طرف القطاع الاقتصادي العام والخاص، حيث تم ادراج هذا العنصر في البعد الاجتماعي نظرا لإرتباطه بالدلالة الاجتماعية التي تعني ضرورة توفر وعي اجتماعي بالظاهرة الثقافية عند مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية و منها طبقة أرباب العمل الممثلة مؤسساتيا في الشركات و المؤسسات الاقتصادية، حيث تظهر مؤشرات الوعي في مدى مشاركة هؤلاء في التنمية الثقافية من خلال تمويل الفعل الثقافي.

عليه يلح المستجوبون أن من ضمن الاستراتيجيات التي تسمح للقطاع الثقافي بأن يخرج من هيمنة السلطة ضرورة انخراط الفاعلون الإقتصاديون في دورة الثقافة من خلال خلق سوق للمواد الثقافية الاستثمار في السياحة الثقافية و تمويل هذا القطاع الحساس ذو التأثيرات الاجتماعية الثقافية والإقتصادية، كذلك تمويل المعارض و المهرجانات الثقافية. غير بعيد عن ذلك تظهر عملية تمويل القطاع الاقتصادي الخاص للجمعيات و النوادي الثقافية كأحد الركائز التي تحرك الفعل الثقافي غير الرسمي الذي يعتبر ضروريا لتأسيس الحركة الثقافية المرتبطة بالبعد الاجتماعي والحضاري، في هذا الصدد يؤكد أحد المستجوبون المختص في السياسات الثقافية أن على القطاع الإقتصادي و مالكي رؤس الأموال أن يستثمروا في الفعل الثقافي المرتبط بالجمعيات و بالفئات المهمشة حتى نستطيع أن نؤسس لفعل ثقافي تراكمي ونوعي.

---

<sup>1</sup>Anouk Belanger ; La médiation culturelle de la conception à la pratique ; dans regards croisés sur la médiation culturelle ; cahier de l'action culturelle ;Larc ;Uquam ;Montréal ;n2 ;2007 ;p29



من جهة أخرى يجب أن يظهر التمويل الثقافي عند أرباب العمل حسب المبحوثين في مختلف الممارسات الثقافية المرتبطة بالمجتمع المحلي زيادة على الصناعات الثقافية. غير أن الرعاية المالية للثقافة من طرف هذه الطبقة لا يعني تخلي الدولة عن تمويل القطاع الثقافي و لكن هو نوع من إيجاد استراتيجية تكاملية بين الدولة و القطاع الخاص، حيث تبقى هذه الأخيرة (الدولة) راعية للمشاريع الثقافية الكبرى التي لها علاقة كبيرة بحماية التراث و التنوع الثقافي من حيث أنهما يسطران هوية السياسة الثقافية. في هذا الصدد تظهر الحالة الفرنسية كأحسن مثال على ذلك، حيث يتدخل القطاع الخاص و العائلات الأرستقراطية في رعاية الثقافة ، في حين تمويل الدولة الفرنسية قطاع التراث و المتاحف نظرا لدوره و لأهميته التاريخية والهوياتية، نفس المثال يظهر في السياسة الثقافية الكندية أين تتدخل الدولة في رعاية وتسيير السياسات المرتبطة بحماية التنوع الثقافي.

من جانب آخر نلاحظ من خلال خطابات المبحوثين أن إدماج القطاع الإقتصادي في رعاية الثقافة ليس بالأمر السهل نظرا للعوامل التي تم شرحها سابقا، لهذا يقترح الفاعلون الثقافيون غير الرسميين ضرورة تبني آليات عملية تهدف إلى إقناع الفاعل الإقتصادي بضرورة انخراطه في صناعة الفعل الثقافي، من ضمن هذه الآليات و سائل الإعلام والاتصال الجماهيري المجتمع المدني الخطاب السياسي.... الخ التي لها تأثير في صناعة الوعي الاجتماعي.

تتخذ الرعاية المادية أشكالا متنوعة مثل التمويل من أجل الأشهار و التعريف بالمؤسسة، الذي لديه دور كبير في الحركية الإقتصادية لهذه الأخيرة، كذلك تمويل الفعل الثقافي من حيث أنه عمل خيري كما هو متواجد في الدول الغربية.

يسمح تمويل الثقافة من طرف القطاع الإقتصادي باقتطاع الضرائب المفروضة عليه مما يؤثر إيجابا على المؤسسة الإقتصادية و على المجتمع ككل.

**\_ البعد المجالي:** تدور الفكرة الأساسية لهذا البعد حول تصور المبحوثين لإستراتيجيات تطوير المجال الجغرافي عن طريق الفعل الثقافي الممارس.

عليه تمحورت اجابات المبحوثين حول ضرورة الاهتمام بصياغة سياسات ثقافية خاصة بالمدن انطلاقا من الخصائص الجغرافية الإثنية الأنثروبولوجية و كذا التاريخية التي تميز كل مدينة، لعل التركيز على هذه المتغيرات يعني في تصور المبحوثين إضفاء الشرعية على مسألة

التخطيط الثقافي للحواضر، حيث الإبتعاد عن النظرة المركزية لتصور الثقافة و هندستها في مجالها الجغرافي يفتح رؤى جديدة للتسيير الثقافي المحلي الذي تم التطرق إليه سابقا.

إن التخطيط لتطوير المدن يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي في ذلك، فالهندسة العمرانية حسب أحد المبحوثين و هو ناشط جمعوي و مهتم بالتراث يجب أن تعكس البناء الثقافي و المعتقداتي لذلك المجال الحضري، فالفروقات واضحة مثلا بين مدن الشمال ومدن الجنوب. غير بعيد عن ذلك يجب إعادة النظر في تسميات الأحياء والشوارع و إعادة بناء رمزيتها و هويتها.

في سياق آخر يجدر بنا أن نحلل مسألة تطوير المدينة و خلق ديناميكية ثقافية سياحية من خلال الاهتمام بالبعد التاريخي للمدن و التراث المادي واللامادي الذي تحتضنه الذي يمكن توظيفه كآلية مهمة في تفعيل حركة المدينة و سياقاتها الإجتماعية، لعل الإستشهاد بدراسة مونة بن عريوة مزري فيما يخص دور القطاع المحمي في التنمية الثقافية لمدينة قسنطينة أحسن مثال على ذلك<sup>1</sup>. إن جعل التراث في محور العملية التنموية للمدينة يعني الاهتمام بالتنوع الثقافي والأكثر من هذا بالبعد التاريخي للثقافة الذي يجب أن يحمل دلالات ورمزيات عميقة لدى المجتمع المحلي و المجتمع الجزائري عموما، هذه الرمزيات لا يمكن لها أن تصنع مخيالا اجتماعيا مرتبطا بالتغيرات المتسارعة إلا من خلال الفعل الثقافي الهادف على مختلف مستوياته الذي لا يكرس للفلكلورية و التبسيطية وإنما لفعالية تربوية وحضارية تساهم في خلق الوعي الجمعي و مواكبة الديناميكية الإجتماعية التي يفرضها منطلق العولمة و الثقاف، حيث يظهر الفعل الثقافي في عدة ممارسات كالمهرجانات الثقافية والفنية التي تنطلق من احتياجات ذلك المجتمع المحلي وليس من قرارات سياسية، ضف إلى ذلك تعاطي المجتمع مع مختلف الموارد الثقافية و مدى مقدرته على بناء قيم جديدة و تجديد معالم هويته انطلاقا من الموروث الثقافي.

يمكن للمدينة أن تكون لها أدورا في السياحة الثقافية و الاحتكاك الثقافي على المستوى الوطني الاقليمي أو الدولي. من هنا وجب الاهتمام ليس فقط ببناء الهياكل الثقافية في المدينة و لكن في مدى مقدرة هذه الأخيرة في تحريك الثقافة المحلية و المساهمة في إعادة بناء رمزية المدينة

<sup>1</sup> Mouna Mazri Benarioua ;idem



و علاقات التضامن الاجتماعي التي تعتبر متغير رئيسي و مؤشر على التنمية الشاملة. صف إلى ذلك يجب العمل على خلق مدن ثقافية بامتياز كما أكده أحد المبحوثون و هو روائي و إعلامي، وهذا من خلال وضع برامج تهتم بالشخصيات التاريخية لذلك المجتمع، زيادة على ذلك الإهتمام بالموسيقى من خلال إعادة إحياء و تفعيل الموسيقى الأندلسية على سبيل المثال في بعض المدن الحاملة لهذا الطابع كالعاصمة تلمسان قسنطينة... الخ، الهدف من ذلك ليس العرض فقط و إما ربط هذا النوع من الفنون بالمحيط الاجتماعي الذي نشأ فيه و مدى مقدرة هذا الأخير في التعريف بالمدينة و اضعاف البعد الرمزي الهوياتي بل الأكثر من ذلك كيف يمكن لهذا النوع الفني أن يؤسس للمخيل الجمعي و يساهم في تنويع المداخل المالية للمدينة.

إن الإهتمام بتطوير الثقافة المحلية التي تعتبر من أبرز المقاربات العلمية في التنمية الثقافية و التنمية المستدامة لا يعني إضعاف الصبغة الإثنية والجهوية على الثقافة وإنما الإنطلاق من المحلي لتأسيس ثقافة وطنية أي العمل على تأسيس ثقافة وطنية انطلاقاً من التنوع و التكامل الثقافي، كما يعني خلق التوازن الثقافي والاجتماعي و الحد من التهميش و الإضطرابات الإجتماعية.

إن المقاربات الحديثة التي ربطت الثقافة بالمدينة تدخل في سياق ما يعرف بالجغرافيا الثقافية التي من ضمن ما اهتمت به كليات تشكل الفضاءات العمومية الثقافية بمنظور هيرمانس وحتى الحقول الثقافية بمنظور بيار بورديو التي هي حقول نزاعية بالدرجة الأولى تكشف كليات توظيف و توزيع الثقافات داخل المدينة.

في سياق آخر نلاحظ اهتمام السياسات الحضرية في المدن الغربية و منها على سبيل المثال لا الحصر فرنسا وكندا بدور البعد الثقافي في تأسيس التنمية المستدامة للثقافة من خلال الاستثمار في العناصر الثقافية للمجتمع المحلي و ربطها بالحركة الاجتماعية الاقتصادية و جعل المدينة فضاء للإبداع الثقافي والفني و للصناعات الثقافية التي أصبحت توجه بشكل كبير عملية التنمية الثقافية في الدول الغربية. صف إلى ذلك فالتنمية المستدامة و دور البعد الثقافي في ذلك الذي أقرته الهيئات الدولية و على رأسها منظمة اليونسكو تتطلب الإنطلاق والإهتمام بالثقافات المحلية والفرعية و إعطائها القدرة على تطوير المجتمع المحلي خاصة إذا تم توظيف وسائل التكنولوجيات الحديثة في ذلك.

غير بعيد عن هذه التصورات ركز المؤتمر الدولي للتنمية الثقافية و الأقاليم أية علاقة؟ الذي أقيم بجامعة نيم بفرنسا سنة 2008 في مداخلته على مختلف المقاربات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية و حتى الاثنوغرافية التي تناولت بالدراسة الميدانية مسألة التنمية الثقافية و الفعل الثقافي داخل المدينة.

للإشارة فقط يمكن إدراج مسألة كفاءات تطوير الثقافة في المناطق الريفية و لو أن المستجوبين لم يؤكدوا على ذلك، من خلال الاهتمام بالموثوث الثقافي الشعبي الريفي ومختلف الطقوس والمهرجانات المرتبطة بالمجتمع الريفي و مدى مقدرة هذه العناصر الثقافية إن تم توظيفها وربطها بالسياسات الريفية و الصناعات الثقافية على إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية في المناطق الريفية من خلال آلية السياحة و بعض الصناعات الحرفية التي لها دورا كبيرا في نشر الثقافة و التعريف بها و القضاء على التهميش و الإقصاء الاجتماعي الذي يعرفه الريف.

**\_ البعد التدييري:** تظهر لنا هذه الإستراتيجية دور العامل التدييري أي التسييري في التنمية الثقافية و كفاءات دمجها في السياسة والفعل الثقافي، حيث يتضمن هذا البعد وصف و تحليل خطط التسيير الثقافي التي تخضع لشروط العقلنة .

**. طرق صرف المال:** آليات توزيع المال على مختلف القطاعات الثقافية ومراقبة عملية صرف هذه الأموال، فتوزيع الأموال حسب المبحوثين يجب أن يخضع أولا لشروط ثقافية أي طبيعة المشروع الثقافي و أهميته في فترة محددة و الغايات الاجتماعية والثقافية المراد تحقيقها و ربطها بمختلف المتغيرات المحلية الوطنية و الدولية، لهذا فالعمل المشترك بين الفاعلين الثقافيين غير الرسميين كالنخبة المثقفة الجمعيات الثقافية على سبيل المثال من جهة و الإداريين من جهة ثانية يعتبر ضروريا في هذه العملية، زيادة على ذلك يرى المبحوثون أن قطاعات في الثقافة لها أهمية كبيرة في التنمية الثقافية كقطاع الكتاب و التكوين و البحث، لذا يستوجب الاستثمار في الكتاب والقراءة العمومية، الانفاق على التكوين الفني على مستوى المعاهد و المدارس الفنية، كذلك تمويل مراكز البحوث المهمة بالشأن الثقافي و التراثي هذه القطاعات التي يعتبرها المستجوبون أنها تمثل الأرضية و القاعدة الأساسية للتنمية الثقافية، فالتكوين الفني على سبيل المثال يسمح بإنتاج كوادر متخصصة قادرة على أداء أدوار في الوساطة الثقافية و حتى التسيير الثقافي.

غير بعيد عن ذلك يجب إخضاع عملية صرف المال حسب المبحوثين الى المراقبة الإدارية، أي كيف و في ماذا صرف هذا الأخير، فالرقابة الإدارية في هذه العملية تعتبر شرطا ضروريا لعقلنة عملية تسيير المجال الثقافي و لضبط السياسات العمومية للثقافة، هذا ما تم الحديث عنه في الفصل الأول.

من جهة أخرى ركز المبحوثون على متغير علاقة صرف المال بالتنمية الثقافية أي مدى مقدرة المال على تحقيق فعل ثقافي هادف و انجاح مشروع ثقافي معين، في هذا الصدد يؤكد عمار كساب المختص في السياسات الثقافية أن الآليات الحديثة لتوزيع وتسيير النفقات في القطاع الثقافي تخضع لطرق صرف الأموال في ظروف الأزمة المالية أي كيف يمكن أن ننفق الحد الأدنى من المال على المشاريع و البرامج الثقافية في مقابل أننا نحقق أداءً عالياً و نتائج مرتفعة المستوى<sup>1</sup> لعل هذا ما يعزز حسب المبحوثين النقد الموجه للدولة فيما يخص الكم الهائل من الأموال التي صرفت على الثقافة في مقابل ضعف النتائج المحققة على مختلف المستويات.

. **التخطيط للمشروع الثقافي:** يجب أن ينطلق من أولويات اجتماعية ثقافية و كذا اقتصادية و من نظرة حضارية لذلك المشروع، حيث ألح المستجوبون على ضرورة إتباع أسلوب العمل المشترك بين الإداريين من جهة و الفنانين والمنقذين والجمعيات الثقافية... الخ من جهة ثانية هذا العمل المشترك الذي تكون له انطلاقة اجتماعية يسمح بتكامل الرؤى و التصورات فيما هو ثقافي اجتماعي و فيما هو اداري، في هذا الصدد يؤكد أحد أفراد العينة المستجوبة وهو ناشط جمعي في المجال الثقافي أن التخطيط للمشاريع الثقافية حتى على المستوى الرسمي يستلزم إشراك آراء و تصورات مختلف فئات المجتمع بطريقة مباشرة و غير مباشرة، في نفس السياق يرى أحد المبحوثون أن التخطيط للمهرجانات الثقافية المحلية و كذلك التبادل الثقافي بين الولايات يجب أن يشارك فيه أفراد المجتمع و كذا الجمعيات الثقافية و حتى وسائل الاعلام من خلال رصد آرائهم المتعلقة بتصورهم للمشروع و الخطوات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتلبية الحاجيات الثقافية للمجتمع.

يقضي التخطيط للمشروع الثقافي تكامل بين عدة قطاعات ذات العلاقة بالفعل الثقافي، فالرؤية الحضارية لأي مشروع ثقافي فني حتى وإن كان لديه أبعاد اقتصادية بالدرجة الأولى

<sup>1</sup> Ammar Kessab ; culture est devenue de plus en plus soumise à la rationalité du marché ;idem

تقتضي أن يخضع هذا الأخير لتدبير مشترك بين مختلف الوزارات و المؤسسات التابعة لها، ففي مجال حفظ التراث المادي و ترميمه يتطلب تدخل قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كذا وزارة التهيئة العمرانية إلى جانب وزارة الثقافة زيادة على الفاعلين الثقافيين غير الرسميين المختصين في مجالات مختلفة حتى تكون الرؤية و أجزاء المشروع متنوعة و متكاملة في نفس الوقت، مما يؤدي إلى انجاح المشروع إذا توفرت فيه أساليب تنفيذية عقلانية.

. **المراقبة والتقييم:** يعتبر هذا العامل جد مهم في الإدارة الثقافية، حيث يستوجب حسب المبحوثين مراقبة و متابعة آليات تنفيذ المشروع الثقافي و ضبطه، إن المراقبة تسمح حسب أدبيات الإدارة الثقافية بتحسين الأداء في مجال تسيير المشاريع الثقافية، لهذا يقترح المبحوثون أن تكون لوزارة الثقافة دورا مهما في هذه العملية، فصرف الأموال على القطاع الثقافي مثلا يستوجب مراقبة كيف يوزع هذا الأخير على المشاريع والبرامج الثقافية. في سياق آخر يظهر متغير التقييم كمؤشر مهم في عملية متابعة تنفيذ المشاريع الثقافية، حيث يسمح هذا الأخير بكشف مدى نجاح أو اخفاق أي مشروع ما هي نقاط القوة والضعف فيه الأكثر من هذا تحديد أسباب النجاح والإخفاق ومن هم الفاعلون.

عليه حتى تتم هذه العملية يستوجب وضع مؤسسة مختصة في تقييم المشاريع الثقافية وآليات تنفيذها. من هنا تعتبر عملية تقييم المشاريع الثقافية أحد أهم المتغيرات في معرفة أين تتوجه السياسات التنموية للثقافة.

. **الكفاءة المهنية:** تتلخص فكرة هذا العنصر في ضرورة تفعيل مقولة "الرجل المناسب في المكان المناسب" في القطاع الثقافي فتسيير المؤسسات الثقافية يتطلب إيجاد مختصين في مجال التدبير الثقافي، هذا التخصص كما أكده أحد المبحوثون وهو باحث و مختص في السياسات الثقافية لم يكن موجودا بل هو حديث العهد في الوطن العربي والجزائر، حيث بدأت بوادر ظهوره مع سنة 2009 من خلال الورشات التكوينية في إدارة المشاريع الثقافية والفنية التي يقيمها بعض الفاعلون الثقافيون غير الرسميين بالتعاون مع مؤسسة المورد الثقافي الكائن مقرها بالقاهرة، لعل هذه المبادرة تفسر نوع من الإحتجاج و وفض منطلق اشتغال المؤسسات الثقافية وهي بهذا تدخل في إطار الحركة الثقافية ذات الأبعاد الاجتماعية و الممثلة في مدى وعي فئة الشباب بضرورة تغيير مسار حركية الفضاء الثقافي من خلال إيجاد بدائل في مجال التسيير الثقافي الذي يعتبر عنصرا فعالا في التنمية الثقافية، من جهة أخرى تمثل هذه المبادرة

إحدى الاستراتيجيات التي يوظفها بعض الفاعلون الثقافيون إنطلاقاً من مواقعهم و طبيعة الهابيتوس الذي يحملونه لإنتاج أو إعادة إنتاج بعض المطالب التسييرية في المجال الثقافي الذي ناد به بعض الفاعلون الثقافيون في المراحل السابقة، علماً أن مسألة تسيير القطاع الثقافي قد طرحت للنقاش في فترات سابقة.

في نفس السياق و من جهة أخرى يقدم المبحوثون تصوراً آخر لهذه المسألة يتمثل في توظيف فئة خريجي المدارس والمعاهد التكوينية الفنية، كذلك المثقفين في التسيير الإداري للثقافة مع إخضاعهم للتكوين و إمتلاكهم لمهارة التدبير الإداري، في هذا الصدد يرى مستجوب وهو أستاذ وباحث جامعي مختص في المسرح و الإدارة الثقافية أن التسيير الثقافي و إدارة المؤسسات الثقافية يجب أن يتولى أمرها أشخاصاً يجمعون بين الثقافة و الإدارة.

بناء على ما تقدم يلخص مخلوف بوكروح أساليب التدبير الثقافي بأنها تقتضي العمل على تطوير المشروع الثقافي الذي "يتطلب في المرحلة الأولى المعرفة الجيدة للأولويات و الاستراتيجيات و الأهداف الكبرى وكذا آليات و أساليب التمويل و الرهانات التي تواجهها المنطقة، بعبارة أخرى معرفة الأجندا السياسية المحلية و تحديد الفاعلين الرئيسيين الذين يمكنهم المساهمة في إنجاز المشاريع الثقافية"<sup>1</sup> عليه و حسب نفس الباحث "يتعين الأخذ بعين الاعتبار رهانات القطاع و تحديد بشكل خاص المحاور الأساسية التي تحظى بالأولويات و الانطلاق من القضايا الثقافية للمحيط، التقرب من الشبكات و الفاعلين الأساسيين العاملين في الميدان"<sup>2</sup>

## \_ البعد الثقافي و الفني: و يشمل:

. تشجيع عملية الإنتاج و الإبداع الثقافي و الفني: حيث تمثل هذه الاستراتيجية مركز اهتمام السياسات الثقافية لكل دول العالم، ذلك لأن من ضمن مؤشرات التنمية الثقافية البعد الكمي للإنتاج و البرامج الثقافية، حيث يلعب التراكم الثقافي و الفني دوراً أساسياً في قياس التنمية الثقافية، لهذا وجب حسب المبحوثين تشجيع عملية تراكم الإنتاج الثقافي من خلال تشجيع و توفير مختلف الشروط و الظروف التي تساعد على الإنتاج، من جهة أخرى يؤكد المبحوثون أن الإنتاج الثقافي مرهون بالإبداع الثقافي الذي لا يمكن أن يتم إلا في ظروف

<sup>1</sup> مخلوف بوكروح، مدخل إلى إدارة المنظمات الثقافية، نفس المرجع، ص58

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص59

تواجد الحريات و الديمقراطية، فالبنية الجمالية و الفكرية لأي منتج ثقافي مرتبطة بالابداع الفني الذي هو وليد ثقافة المجتمع و ثقافة و ذوق المبدع.

من جهة أخرى يرى أفراد العينة المستجوبة أن البعد التراكمي والعدي للمنتج الثقافي على قدر أهميته لكنه غير كافي في بناء التنمية الثقافية لهذا وجب وضع سياسة ثقافية و تفعيلها على أرض الواقع تهتم بالجانب الرمزي و الضمني و بالأعمال الفنية الراقية، ذلك لأن الغاية من التنمية الثقافية هو الاستثمار و تنمية الفرد من خلال غرس قيم ثقافية و اجتماعية و روحية قادرة على إحداث التوازن النفسي والاجتماعي. غير بعيد عن ذلك يقترح المستجوبون الاهتمام بالصناعات الثقافية و على رأسها الكتاب المجالات الثقافية والفكرية،السينما، حيث تعتبر هذه الوسائط كحوامل ثقافية و فنية تستهدف بناء الميولات الثقافية للجمهور .

ضف إلى ذلك أشار المبحوثون إلى أن تشجيع الإنتاج والإبداع الثقافي ليس من مهام الدولة فقط بل كذلك المجتمع المدني و الشركات الإقتصادية العمومية و الخاصة

كما يشمل هذا العنصر ضرورة تضمين التنوع الثقافي في مختلف المنتجات الرمزية و هذا لن يتحقق إلا من خلال تكريس ديمقراطية الثقافة التي تسمح بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين في صناعة الثقافة والفنون.

**\_ البعد الإقتصادي:** يتضمن هذا الأخير فكرة مركزية تدور حول توظيف الثقافة و الفنون في المجال الإقتصادي، بمعنى كيف تصبح هذه الأخيرة أداة للتنمية الإقتصادية، عليه يشمل هذا البعد جملة من العناصر أهمها:

. **خلق سوق للمواد الثقافية:** تحدثنا في الفصل الأول أن الثقافة باعتبارها مواد وخيرات قابلة للاستهلاك الاجتماعي تخضع للمنطق الإقتصادي، يظهر ذلك في تأسيس سوق للمواد و الخيرات الثقافية أي أن هذه الأخيرة يجب أن يتوفر لها فضاء اجتماعي عمومي ذو خصوصيات اقتصادية و ثقافية ينشط فيها مختلف الفاعلون الاجتماعيون من مبدعين و منتجين ثقافيين و إقتصاديين و رجال الأعمال في المجال الثقافي، حيث تسمح عملية التواصل بين هؤلاء الفاعلين و عملية انتقال المنتجات الثقافية إلى تطوير البنية الاقتصادية.

من هذا الجانب أكد المبحوثون على ضرورة إيجاد سوق للمواد الثقافية تعرض وتسوق فيها المنتجات الثقافية التي تخضع فيما بعد لعملية الإستهلاك، هذا ما أسمته منظمة اليونسكو كما

سبق الإشارة إليه بدورة الثقافة، في هذا الصدد يرى أحد المستجوبون وهو روائي أنه لا يمكن الحديث عن تطوير قطاع الكتاب دون تأسيس سوق واضحة المعالم لهذا المنتج، الذي يجب أن يتوفر على مؤسسات لتوزيع الكتب حتى تتحقق عملية توزيع هذا المنتج عبر الولايات و حتى خارج الوطن. غير أن السوق الثقافية يجب أن تخضع لجملة من الشروط لعل أهمها البعد الكمي للمنتج الثقافي الذي لديه دور كبير في عملية التراكم، كذلك البعد النوعي الضمني المتعلق بالمحتوى الرمزي الدلالي و كذا الجمالي للمواد الثقافية الذي يمكن ملاحظته في اللوحات التشكيلية، السينما وحتى الكتاب، مما يؤدي إلى ظهور وتطوير استراتيجية التنافس داخل السوق. في سياق آخر يشير المستجوبون أن سوق المواد الثقافية مرتبطة بجملة من الشروط السياسية الاقتصادية الممثلة في مدى حضور الحريات و الجو الديمقراطي المنظم، إضافة إلى ذلك يظهر المتغير الاجتماعي الممثل في الوعي الاجتماعي بالظاهرة الثقافية و أدوارها التنموية كعامل جد مهم في صناعة سوق للمواد الثقافية، ذلك لأن فكرة الإستثمار الإقتصادي في الثقافة مرهونة بمدى قابلية الخيرات الثقافية للإستهلاك الجماهيري المرتبطة هي كذلك بمدى وعي المجتمع بأهمية الثقافة في إشباع حاجاتهم النفسية، الروحية... الخ فيصبح التعاطي مع المواد الثقافية في تصور المجتمع عملية إجتماعية ضرورية لتطوير الإنسان خاصة إذا علمنا أن "الخيرات الثقافية تتمتع بصفة الفريدة الإبداعية و عدم التكرار و الندرة"<sup>1</sup> لتحقيق ذلك يجب أن نلجأ للإستراتيجيات الإجتماعية التي سبق ذكرها.

للسوق الثقافية أدورا اقتصادية جد مهمة في منظور المستجوبين تتمثل أساسا في إيجاد و تطوير مداخل الدولة على المستوى المحلي و الوطني، حيث تصبح الثقافة عنصرا مهما في تحقيق الربح المادي.

تعتمد السياسات الثقافية للدول الغربية على هذه الإستراتيجية، إذ تجعل من الثقافة أداة للمداخل و الربح المالي، كمثل على ذلك السياسة الثقافية في كيبك التي تركز على عنصر تطوير والإستثمار في الصناعات الثقافية و في التكنولوجيات الحديثة أي الوسائط الثقافية من خلال إيجاد آليات حديثة لتطوير السوق الاقتصادية و التجارية للخيرات الثقافية من أجل النمو الإقتصادي، تتخذ هذه العملية شكل خلق قوانين للسوق يتم فيها التداول الحر للمنتجات

<sup>1</sup> منير السعيداني، التصرف الاجتماعي في المواد الثقافية، نفس المرجع



الثقافية، إضافة إلى تدخل الدولة في السوق فيما يخص حماية التنوع الثقافي الذي يعتبر ركيزة أساسية في البناء العقائدي للسياسة الثقافية في كندا و كيبك تحديدا<sup>1</sup>.

غير بعيد عن ذلك تلح منظمة اليونسكو على أن التنمية الثقافية في بعدها الإقتصادي يعني إدخال الثقافة في السوق و تحقيق الأرباح التجارية.

. **السياحة الثقافية:** تتوجه السياسات الثقافية الحديثة نحو استثمار الثقافة في المجال السياحي الذي أضحي يمثل بعدا رئيسيا في تحقيق الأرباح المالية زيادة على كونه عامل للتواصل و التثاقق، من هذا المنظور تشكل السياحة الثقافية إحدى المنظورات المفسرة للتنمية الإقتصادية والتنمية الشاملة. كيف ذلك؟

يجيب المبحوثون على هذا السؤال بأنه يجب أن تكون للجزائر استراتيجية و رؤية واضحة لمكانة و أهمية القطاع السياحي في رفع المداخل، في هذا المضمار تظهر السياحة الثقافية على أنها محرك أساسي لجملة من النشاطات الإجتماعية ذات الطابع الثقافي والإقتصادي مثل ترميم الأحياء و مختلف البنايات المعمارية القديمة ذات الدلالة التراثية الرمزية المرتبطة بالمراحل التاريخية التي عاشتها الجزائر و بالعمق الحضاري والإجتماعي الذي تتضمنه مثل المساجد، القصور، الحضائر و المواقع الأثرية...الخ، من جانب آخر تأتي عملية الإهتمام بالصناعات و الحرف التقليدية وكذا مختلف فنون الطبخ المرتبطة بخصائص كل مجتمع محلي، كما يتطلب الإعتناء بالسياحة الثقافية الأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بتهيئة المؤسسات المتحفية و اخضاعها لشروط تتعلق أكثر بحفظ و صيانة التحف زيادة على استراتيجياتها في جلب الزوار و الرفع من مداخل المؤسسة.

من جهة أخرى نلاحظ في خطابات المبحوثين تأكيدات على أن السياحة الثقافية مرتبطة بالمجال الجغرافي و البعد المحلي سواء في الريف أو المدينة هذا من خلال المهرجانات الثقافية المتنوعة التي يجب أن تبتعد عن الطابع الفلكلوري و تكون عامل للإثراء الثقافي و الإجتماعي من خلال الاحتكاك مع الجماعات والمجتمعات الأخرى، حيث يشير أحد المبحوثون وهو ناشط جمعي مهتم بالتراث أن المهرجانات الثقافية في الريف الأروبي مثلا من ضمن ما تهدف إليه

<sup>1</sup> Jacinthe Gagnon ;ibid ;p07



التعريف بذلك المجتمع المحلي و بالتالي فك العزلة الإجتماعية إلى جانب المداخل المادية التي تجنى من جراء ذلك النشاط.

غير بعيد عن هذا تظهر المهرجات الثقافية ذات الطابع السياحي في الدول الغربية على أنها استراتيجية للتنمية الاقتصادية من ناحية الإستثمار في هذا المورد الثقافي و نسبة المداخل المالية المترتبة عن ذلك، لهذا فمعظم الدول التي توظف هذه الإستراتيجية لا تربط السياحة الثقافية بالمناسبات فقط بقدر ما تجعلها مندمجة في الحياة اليومية للمجتمع، حيث تصبح الموارد الثقافية ذات البعد الاقتصادي محل تداول و استهلاك.

من هنا يركز المبحوثون على ضرورة استثمار القطاع الاقتصادي العام و الخاص في صناعة السياحة الثقافية والإهتمام بمواردها و الترويج لها من خلال الإنفاق على هذا القطاع و الإهتمام بالصناعات التقليدية التي تكون لها مداخل معتبرة تساهم في تنمية القطاعات الأخرى و تطوير البنى التحتية للمدن و الأرياف خاصة و أنها أصبحت في الوقت الراهن تمثل سوقا استهلاكية ثقافية ذات الإستخدامات الاقتصادية. في هذا الصدد يرى الباحث مخلوف بوكروح أن "من مميزات السياحة الثقافية أنها تسمح بخلق تكامل يراعي فيه حماية التراث والنمو الاقتصادي"<sup>1</sup>، في نفس السياق تظهر لنا حالة تونس توجه سياستها الثقافية نحو التثمين الاقتصادي للتراث و مختلف مهرجانات الفرجة و كذا المعارض، حيث السياحة الثقافية في هذا البلد تمثل موردا اقتصاديا بالدرجة الأولى .

**. المساهمة في تقليص نسبة البطالة:** من خلال إيجاد فرص العمل المناسبة (المهرجانات، المعارض) أو الدائمة، حيث يتم خلق مناصب مهنية متعلقة بالثقافة أو ما يعرف بالمهن الثقافية التي تعتبر جد ضرورية في عملية تنظيم و عقلنة العمل الاقتصادي و الثقافي، سواء كانت مهن متعلقة بالجانب التنشيطي و التدبير في مجال الثقافة أو تلك المرتبطة بالصناعات الثقافية أين "يجمع بين الصفات المميزة للإنتاج المادي مثل مختلف أنواع محاميل التسجيلات السمعية و البصرية و المرقونات الورقية و غير الورقية من جهة و تلك التي تميز

1 مخلوف بوكروح، موقع الثقافة (السياسات الثقافية والتشريعات و الممارسات السائدة)، في مخلوف بوكروح و آخرون، السبل إلى الإدارة الثقافية،

الإنتاج غير المادي شأن الأصوات و الألوان و الأفكار و الرموز و المعاني من جهة ثانية<sup>1</sup>

بناء على ما تم تقديمه من استراتيجيات للتنمية الثقافية من منظور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين، ما هي أهم الرهانات التي أعلنوا عنها؟

### 3. رهانات التنمية الثقافية في الجزائر:

تظهر رهانات التنمية الثقافية في الجزائر في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين من خلال تحقيق الغايات التالية:

أ. **التضامن الإجتماعي:** يعني تمتين العلاقات و خلق الروابط الاجتماعية و الرغبة في العيش معا من خلال جملة من العمليات التي تسمح بالتشكل الإجتماعي للتوافق بين الأفراد و الجماعات، كذلك الضمير الجمعي و لهذه الظاهرة امتدادات عميقة في الدراسات السوسولوجية الأنثروبولوجية و حتى علم النفس الإجتماعي إلا أن ما يهمننا في هذا المضمار كيف تعمل الثقافة على نشأة التضامن الإجتماعي في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين؟

يقدم لنا المبحوثون جملة من الآليات التي بواسطتها يتحقق الرباط الإجتماعي، لعل أهمها أن السياسات الثقافية التنموية هي سياسات تهدف إلى تكريس فعل ثقافي حضاري ذو جوانب اجتماعية وتربوية بالدرجة الأولى، معنى هذا أن جملة النشاطات الثقافية كالمسرح، القراءة، السياحة الثقافية... الخ تهدف إلى تحسين و ترقية الذوق الجمالي وخلق المتعة للفرد، الأهم من ذلك أنها تقدم له قوالب فكرية معرفية و روحية ذات تأثيرات إيجابية على نفسية الفرد، زيادة على أن الفعل الثقافي هو فعل اجتماعي تواصلية بالدرجة الأولى تظهر فيه عملية التنشئة الإجتماعية خاصة التنشئة على فعل المواطنة، مما ما يؤدي عبر مراحل تدريجية إلى المساهمة في الحد من المشكلات الاجتماعية كجنوح الأحداث و الإنحراف و الأكثر من ذلك العنف، هذا الأخير الذي أكد عليه كثيرا المبحوثون حيث ألحوا على ضرورة الإهتمام بالممارسات الثقافية لدى فئتي الأطفال و الشباب و ضرورة اشراك الفئات الاجتماعية المهمشة في ذلك مثل المسجونين الفقراء... الخ حتى يتحقق الشعور بالاندماج و الإلتزام الإجتماعي. إن الحد من ظاهرة العنف في زمن التوترات و انتشار مضامين العنف عبر الوسائط الإعلامية و الإتصالية

<sup>1</sup> منير السعيداني، استحضالات المثقف و الثقافة و الممارسات الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص279

يعني ضرورة جعل الثقافة أداة للتماسك و التوازن الإجتماعي، وهذا لن يتحقق إلا عبر التواصل و التضامن الجيلي أي إنتاج علاقات بين الأجيال يسودها التوافق و التكامل في سياق التحولات و الديناميكية بين الأجيال، حيث وجب الأخذ بعين الإعتبار أن "الرباط الإجتماعي لا يمكن أن يأخذ و يحمل نفس الصورة التي كان يحملها الرباط الإجتماعي التقليدي لأن بكل بساطة أفراد اليوم لا يشبهون بأي حال من الأحوال الأفراد أو المكونات البشرية التي تتكون و تتركب منها أفراد المجتمعات التقليدية الشمولية"<sup>1</sup>

من جهة أخرى يجدر بنا التأكيد على أن منظمة اليونسكو جعلت من الثقافة "مصدر لهوية الإنتماء المواطنة الأخلاق والمشاركة، حيث تعتبر بعدا أساسيا في تقوية الإنسجام الإجتماعي"<sup>2</sup> غير أنها ترى في التماسك الإجتماعي عملية ديناميكية لا تستند فقط الى الروابط التقليدية بقدر ما هي إنتاج لشبكة علاقات إجتماعية جديدة تعكس الإحتكاك و التحول الإجتماعي<sup>3</sup>

**ب. الإستثمار في الإنسان:** إن هدف التنمية الثقافية كما أكده كل المستجوبون هو الإستثمار في الإنسان، بمعنى أن السياسات الثقافية التنموية التي تستهدف تكريس فعل ثقافي هادف هي سياسة تهدف إلى التنمية الشاملة للإنسان، فعملية الإستثمار في الفرد يعني تكوين و تنشئة هذا الأخير من أجل تحقيق غايات إجتماعية، إقتصادية و حضارية.

**ج. تشكيل الهوية:** كثيرا ما امتزج مفهوم الهوية و الهوية الثقافية على وجه التحديد بكل ما هو ماضي و تقليدي، غير أن الأدبيات الإجتماعية و منها السوسيولوجية تنسج هذا المفهوم من خلال مقاربتين المقاربة الستاتيكية و المقاربة الديناميكية، بمعنى أن الهوية الثقافية بقدر ما تعني التراث و الإنسجام فهي تفسر كذلك الصراع و الحركات الإجتماعية و الثقافية بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين الذين يوظفون استراتيجياتهم في نطاق نزاعي من أجل إعادة

---

1 رشيد حمدوش، مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطعية (دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا)، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، 2009، ص346

<sup>2</sup> Unesco ; un nouvel agenda des politiques culturelles pour le développement et la compréhension

mutuelle ;ibid ;p05

<sup>3</sup> ibid

بناء شبكة القيم و الرموز الإجتماعية الثقافية، من هذه العملية تنشأ الهويات بفعل ظهور ما يعرف بالحقوق الثقافية.

في خضم هذا الطرح يرى المبحوثون أنه يجب على السياسة والفعل الثقافي أن يعملان على تأكيد البعد التراثي و الماضي للهوية الثقافية من حيث أن هناك مرجعيات ثقافية مؤسسية لهذه الأخيرة و التي تكونت و ترسخت تاريخيا كالإسلام و اللغة العربية والأمازيغية، في نفس الوقت يجب أن تتخذ الهوية بعدا ديناميكيا مرتبطا بالتنوع الثقافي الذي تزخر به الجزائر، من جهة أخرى تظهر الهوية الثقافية على أنها مرتبطة بهوية الفرد الجماعات الإجتماعية المجتمع ثم المجتمع الدولي، من هنا تأخذ هذه الأخيرة بعدا ديناميكيا يؤسس لهوية ثقافية متغيرة و متحولة و قابلة للتشكل وإعادة التشكل، بمعنى أن جملة الممارسات الثقافية تهدف إلى إدخال قيم و رموز ثقافية جديدة من خلال الحركة الثقافية التي هي جد مهمة في التنمية الثقافية، حيث يظهر الفعل الثقافي في خضم العولمة و الإستهلاك المتزايد لمضامين الصناعات الثقافية على أنه يوجه الأفراد و الفئات الإجتماعية خاصة الشبابية الى صناعة هويات فرعية.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل من وصف و تحليل لتوجهات التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين عبر تقييم كل من السياسة و الفعل الثقافي و كذا تقديم تصورات لاستراتيجيات التنمية الثقافية من طرف هذه الفئة، نخلص إلى تقديم جملة من البراديجمات التي تم استنتاجها وهي على الشكل التالي:

\_ إفتقاد الجزائر لسياسة ثقافية واضحة الأهداف و الغايات و نابعة من مشروع اجتماعي حضاري قد أدى إلى وجود حركة ثقافية مادية تظاهراتية و ليس تنمية ثقافية

\_ الضعف الملاحظ للسياسة و الفعل الثقافي على مستوى إستراتيجيات توظيف أدوات ووسائل تتماشى و طبيعة التدبير العقلاني للثقافة في الوقت الراهن قد أدى إلى ظهور تراكم في الأنشطة الثقافية دون الوصول إلى تحقيق خاصية الفعالية للفعل الثقافي.

\_ ظهور بعض الممارسات الثقافية الهامشية خاصة لدى فئة الشباب هي تعبير عن حركة ثقافية مرتبطة بالتحويلات العالمية تهدف إلى ترسيخ قيم و عناصر ثقافية جديدة تساهم في إنتاج هوية أو هويات ثقافية مرتبطة بالأفراد و الجماعات الإجتماعية.

\_ تظهر التناقضات الخطابية لتصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين فيما يخص مسألة البناء المعرفي للثقافة الجزائرية أزمة المشروع الثقافي الجزائري المرتبط بإشكالية النموذج الثقافي الجزائري و الذي يفسر تاريخيا من خلال الخطاب الإزدواجي المتناقض للنخبة المثقفة ذات التوجهات المعرفية و الإيديولوجية المتناقضة .

تتوجه التنمية الثقافية في منظور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين إلى ترسيخ فكرة التنمية بالمشاركة و مبدأ التخطيط و الأداء العقلاني لتحقيق رهانات متنوعة تتلخص في الاستثمار في الفرد.

\_ تمثل الحركة الثقافية المنظمة مدخلا مهما في تحقيق تنمية ثقافية غير رسمية.

بناء على ما تقدم يظهر النموذج التفسيري لمقاربة التنمية الثقافية لدى الفاعلين الثقافيين غير الرسميين على الشكل التالي:

\_ هناك نوع من الديناميكية الثقافية المرتبطة بإيديولوجية الدولة في الوقت الراهن غير أنها لا ترتقي إلى تنمية ثقافية بفعل عوامل عديدة و متشابكة، حتى يتم تحقيق التنمية الثقافية في قطاع وزارة الثقافة و جب اعتبار هذه الأخيرة (التنمية الثقافية) عملية اجتماعية استراتيجية تدخل في تكوينها عدة عناصر أهمها إيجاد منظومة تلقي سليمة بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني بكل فئاته و تراتباته مما يسمح بالمأسسة الحقيقية للفضاء الثقافي العمومي.

عليه تظهر لنا مقارنة ماكس فيبر في الفعل الثقافي على أنها أكثر تفسيرا و فهما لإشكالية التنمية الثقافية في الجزائر في منظور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين من حيث أن ضعف التخطيط الإستراتيجي متغير مهم في فهم لماذا لم تظهر مؤشرات لتنمية ثقافية رغم ارتفاع الميزانية المالية للقطاع بناء الهياكل الثقافية... الخ، هذا ما يظهره ماكس فيبر من خلال مفهوم العقلانية حسب الغايات و حسب القيم. عليه حتى يتم تحقيق التنمية الثقافية التي هي عملية تدرجية ينبغي حسب مقارنة فيبر تبني فعل اجتماعي عقلائي يضع المسألة الثقافية في قلب النظام الاجتماعي و البنية الحدائثية بكل ما تعنيه.

في سياق آخر تفسر المقاربات الصراعية خاصة تلك المرتبطة بالحركات الاجتماعية عند آلان توران التنمية الثقافية بأنها حركات إجتماعية تأتي عن طريق ممارسة المجتمع الفعل على ذاته من خلال الأدوار التغييرية التي يؤديها الفاعلون الثقافيون على النسق السوسيو ثقافي و طرق

اشتغاله، هنا يظهر دور المهتمين في قيادة التغيير سواء عن طريق الإحتجاجات و المطالب الثقافية أو عن طريق الفعل الثقافي غير الرسمي المرتبط بالشرائح الإجتماعية والثقافات المهتمشة الذي من المفروض أن يؤسس المجتمع المدني و المجموعات الإجتماعية الثقافية. التنمية الثقافية في هذا المنظور تتأسس من منطلق صراعي ديناميكي يسمح ببلورة أشكال جديدة من الممارسات الثقافية التي يكون لها دورا في عملية إنتاج المجتمع لنفسه.



## نتائج الدراسة



## نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا المتواضعة المعنونة بإشكالية التنمية الثقافية في الجزائر(دراسة سوسولوجية مقارنة بين الفاعلين الثقافيين الرسميين وغير الرسميين في السياسة و الفعل الثقافيين) التي من خلالها حاولنا أن نقارب قطاع الثقافة التابع لوزارة الثقافة من سنة 2000 إلى غاية 2012، تم استخلاص النتائج التالية:

**\_ النتيجة الأولى** التنمية الثقافية في منظور الفاعلين الثقافيين الرسميين هي تعبير عن تجسيد سياسة ثقافية انبثقت من الإطار الإيديولوجي الخاص بالدولة الجزائرية، حيث يظهر رئيس الجمهورية على أنه الفاعل الأساسي في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الثقافية هذه الأخيرة التي انبثقت من تصورات السلطة السياسية للتنمية الشاملة في مرحلة ما بعد العشرية السوداء، يهدف الفعل الثقافي في منظور الفاعلين الرسميين إلى تحقيق البهجة و الفرحة التي تظهر على أنها وسيلة للعلاج النفسي للأفراد، زيادة على أن الفعل الثقافي يحقق التماسك الاجتماعي.

**\_ النتيجة الثانية:** يعتبر كل من التمويل و التشريعات بناء الهياكل و التأسيس للمهرجانات استراتيجيات إجرائية تحدد المعالم الكبرى للسياسة الثقافية و تخضع الفعل الثقافي إلى تحولات إرتقائية تفسر وجود ملامح للتنمية الثقافية التي يعتبرها الخطاب الرسمي على أنها تدرجية، بمعنى أن التنمية الثقافية فعل تدرجي لا يمكن ملاحظة نتائجه بنفس الطريقة كما هو في الفعل الإقتصادي.

**\_ النتيجة الثالثة:** يقوم بالتخطيط للقطاع الثقافي فاعلون ثقافيون إداريون و مثقفون في نفس الوقت(المثقف العضوي)، حيث تحدد النقائص التي يعاني منها القطاع و منه تحدد مختلف العمليات الإجرائية المرتبطة بجملة من الرهانات.

**\_ النتيجة الرابعة:** هناك عراقيل تواجهها وزارة الثقافة منها الإجتماعية التقنية الجغرافية....إلخ

**\_ النتيجة الخامسة:** يظهر مفهوم التنمية الثقافية في نظر الفاعلين الثقافيين الرسميين على أنها عملية إدارية بالدرجة الأولى مما يبعد كل من السياسة والفعل الثقافيين عن بنائه الإجتماعي، حيث يظهر كل من المثقف، الفنان، الجمعيات الثقافية و كذا الجمهور على أنها فئات مغيبة في تحديد توجهات السياسة الثقافية.

**\_ النتيجة السادسة:** يشهد القطاع الثقافي التابع لوزارة الثقافة في تصور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين بعض مظاهر الديناميكية الثقافية و لكنها غير مؤشرة على وجود تنمية أو حتى بعض ملاح التنمية الثقافية، يرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها إفتقاد السياسة الثقافية لوزارة الثقافة لبعدها الاجتماعي نظرا لطبيعة النظام السياسي وهيمنة الدولة على المجتمع.

**\_ النتيجة السابعة:** تفنقر عملية التدبير الثقافي للتخطيط الإستراتيجي أين يتم فيه المزوجة بين الوسائل و الأدوات الموظفة مع القيم و الغايات التي يتم تحديدها إلى ضعف التخطيط الإستراتيجي الذي يظهر مثلا في سوء صرف و توزيع المال، الفعل الثقافي هو فعل تنشيطي تظاهرتي أكثر من كونه فعل يهتم بالإنتاج الثقافي، وجود تراكم كمي مقارنة مع الفترات السابقة في مقابل ضعف مضامين الخدمة الثقافية، كذلك ضعف التنسيق بين الوزارات ذات الاهتمام المشترك في الشأن الثقافي.... الخ

**\_ النتيجة الثامنة:** التنمية الثقافية في منظور الفاعلين الثقافيين غير الرسميين هي عملية إجتماعية (التنمية الثقافية بالمشاركة) من خلالها تتم صياغة سياسة ثقافية عمومية تنخرط فيها مختلف الفئات الإجتماعية و يكون للسلطة السياسة دور المنسق، ضف إلى ذلك تتأسس التنمية الثقافية على مدى مشاركة الفئات الاجتماعية المهمشة في الممارسات الثقافية التي تقوم على أساس الخلق و الإبداع و الإبتكار.

**\_ النتيجة التاسعة:** التنمية الثقافية هي المقدره على صناعة جمهور ثقافي، كما تعني مدى مساهمة الفعل الثقافي في تطوير المجتمع المحلي زيادة على دوره الإقتصادي من خلال إنشاء سوق للمواد الثقافية و صناعة السياحة الثقافية.

**النتيجة العاشرة:** للحركات الاجتماعية ذات البعد الثقافي دورا فعالا في التنمية الثقافية من خلال الفعل الثقافي الممارس خاصة الفعل الثقافي الهامشي ذو التعبيرات الرمزية الاجتماعية الذي يعكس التحولات على مستوى الأنساق الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعولمة.

في سياق هذه النتائج، تفسر الدراسات السابقة التحولات والديناميكيات الثقافية التي تشهدها البلدان العربية كالأردن مثلا والتي نلاحظها في جملة من المظاهر تتشابه تقريبا مع تلك الموجودة في الجزائر على أنها لا تعبر عن وجود تنمية ثقافية بالرغم من البعد التراكمي الذي يشهده الفضاء الثقافي على مستوى الفعل الثقافي، يرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها ما هو سياسي مؤسسي ثقافي فكري.... الخ، حيث لا يمكن الحديث عن التنمية الثقافية في ظل انعدام التأثيرات الثقافية على المجتمع و مساهمة الفعل الثقافي في الحد من المشكلات الاجتماعية وتقليص دائرة الخلل الاجتماعي. من هنا تظهر الأزمة الاجتماعية على أنها أزمة ثقافية، في هذا الصدد يسرد لنا صلاح جرار نفس العراقيل التي تحد من التنمية في الجزائر، وهي: عدم وضوح الأهداف غياب للمنهج غياب للمرجعية والتنسيق العشوائية في استخدام آليات الفعل الثقافي زيادة على أزمة المثقف<sup>1</sup>

غير بعيد عن ذلك تؤكد مونة بن عريوة في دراستها للقطاع الثقافي المحمي بقسنطينة، أن هذا الأخير يشهد حركة ثقافية لكنها لا ترتقي إلى التنمية الثقافية بفعل ضعف المؤشرات الدالة على التنمية الثقافية كالمؤشر الاجتماعي الممثل في الجمهور و المؤشر المؤسسي الخدماتي.<sup>2</sup>

من جانب تبدا التصورات التي اقترحها الفاعلون الثقافيون بخصوص تنمية الفضاء الثقافي أنها متشابهة مع تلك التي قدمها الباحثون في مؤلفاتهم مثل ضرورة إنشاء هيئة عليا تشرف على الشأن الثقافي، التنسيق بين مختلف المؤسسات الثقافية، ربط الخطاب الثقافي بالقضايا التي أفرزتها العولمة القضاء على تهميش المثقف.... الخ  
بناء على ما تقدم تم استخراج النموذج التفسيري التالي:

---

<sup>1</sup> صلاح جرار، نفس المرجع، ص 147 152

<sup>2</sup> Mouna Mazri Benarioua ;ibid

تتأسس المقارنة بين الخطاب الرسمي وغير الرسمي في مسألة التنمية الثقافية في السياسة والفعل الثقافي من خلال ذلك التقابل الموجود بين كلا الخطابين و الذي يظهر أن مفهوم التنمية الثقافية في الحالة الجزائرية هو محور إشكال في مختلف المستويات يتجلى ذلك أساسا في اختلاف توجهات التنمية الثقافية لدى المنظور الرسمي وغير الرسمي و الذي يظهر بصفة ملموسة في البعد الاجتماعي للسياسة والفعل الثقافي الذي يشير إلى وجود أزمة على مستوى المشاركة الاجتماعية في التنمية الثقافية أين تظهر أزمة منظومة التلقي بين البناء الفوقي و البناء التحتي، إضافة إلى ذلك التقابل الموجود في فهم التسيير العقلاني للقطاع الثقافي و آليات تفعيله بالنظر إلى البناء الاجتماعي العام و التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات العالمية.

من جملة المظاهر التي تفسر لنا هذا التقابل بين الخطاب الرسمي و غير الرسمي في السياسة و الفعل الثقافي نجد الصراعات الخطابية على مستوى الفعل الاجتماعي الذي تجلى بوضوح في تلك المواجهات الكلامية بين بعض الفاعلين الثقافيين غير الرسميين و بعض إطارات وزارة الثقافة\* مما يفسر إختلالات في التكامل الوظيفي بين ما هو رسمي وغير رسمي فيما يخص المسألة الثقافية التي تظهر في انعدام أخلاقيات النقاش والتواصل في الفضاء الثقافي العمومي من منظور هابيرمانس.

بناء على ذلك تبدوا مفاهيم مثل السياسة الثقافية الفعل الثقافي الفاعل الثقافي الفضاء الثقافي على أنها لا تأخذ نفس المنحنى و الفهم لدى الخطاب الرسمي و غير الرسمي بدليل اعتراف إطارات وزارة الثقافة بوجود سياسة ثقافة واضحة،،في مقابل ذلك يرى الفاعلون الثقافيون غير الرسميين أنه لا وجود لسياسة ثقافية واضحة ومحددة الأكثر من ذلك المفهوم في نظر الخطاب غير الرسمي لا ينطبق على الحالة الجزائرية.

نظريا تدخل هذه المقارنة في سياق المقاربة البنائية التكوينية عند بيار بورديو للحقل الثقافي

---

\* هذا ما لاحظناه أثناء حضورنا للقاء التي أقيم من طرف بعض الفاعلين الثقافيين غير الرسميين في العاصمة حول السياسة الثقافية في الجزائر المنتهجة من قبل وزارة الثقافة أين ظهرت الإستراتيجيات الصراعية الحادة والمشحونة بالاتهامات من كلا الطرفين بدلا من إرساء قواعد نقاشية حول السياسة الثقافية

على أنه حقل نزاعي بالدرجة الأولى تظهر آليات توظيف المواقع و الاستراتيجيات من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين المشكلين لبني الحقل الثقافي انطلاقا من مواقعهم و ارتباطاتهم فالموقع الذي يحتله الفاعل الثقافي الرسمي بصفته يشغل مناصب إدارية داخل وزارة الثقافة يسمح له بإنتاج خطاب سياسي للثقافة مرتبط بالسلطة السياسية الراهنة وهو في ذلك يوظف عدة استراتيجيات تساهم في بلورة مفهوم للتنمية الثقافية كما تراها السلطة السياسية على عكس موقع الفاعل الثقافي غير الرسمي في الحقل الثقافي و نظرا لطبيعة العلاقة التي تربطه بالنسق السياسي يوظف استراتيجيات تسمح له بإنتاج خطاب مغاير لخطاب السلطة. حول التنمية الثقافية.

من جهة أخرى يظهر نوع الهابيتوس الذي يحمله الفاعل الثقافي غير الرسمي على أنه المفسر لإشكالية التنمية الثقافية من حيث أنها مشروع ثقافي مرتبط بمعتقدات وقيم معينة، يظهر ذلك في طبيعة مقارنة البناء المعرفي للثقافة الجزائرية من خلال مفاهيم كالنثرات الهوية، العولمة... الخ، لهذه المقاربة تفسيرات ذات امتدادات تاريخية ظهرت بفعل السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر و يتم إنتاج نفس التصورات المتناقضة في كل مرحلة تاريخية.

إن إشكالية التنمية الثقافية في الجزائر ومع تعدد أسبابها ومظاهرها المرتبطة بالفترة الراهنة، إلا أنها غير منفصلة عن المراحل الأخرى تحديدا فترة الإستقلال سواء في عهد الحزب الواحد أو لتعددية الحزبية من حيث أنها ارتبطت بمشكلات مثل هيمنة السياسي على الثقافي، سوء تسيير الفضاء الثقافي العمومي، كذلك مشكلات متعلقة بالنخب الفكرية وعلاقتها بالمجتمع السياسي، لهذا لا تظهر لنا قطيعة بين الفترة الراهنة والمرحلة السابقة، بل هناك فقط تغيير في بعض الإستراتيجيات الجزئية المرتبطة بالمرحلة الحالية.

خاتمة الدراسة

## خاتمة الدراسة:

يتضح لنا من هذه الدراسة أن آليات تنمية الثقافة في الجزائر لا زالت تطرح كإشكال عند مختلف النخب الثقافية الفكرية والسياسية، يرجع ذلك الى عدة أسباب منها ما هو سياسي يتعلق بهيمنة الدولة على المجتمع و الثقافة، ما هو اجتماعي يتلخص في عدم قدرة المجتمع من خلال فاعليه في تحريك الثقافة وترشيد التصرف في المواد والموارد الثقافية.

لقد كشفت لنا نتائج الدراسة غياب منظومة اتصال وتلقي بين مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي أي انعدام الدورة الاجتماعية لإنتاج التنمية الثقافية، من ضمن المؤشرات التي توضح ذلك غياب الوسيط الثقافي بمعنى أدق غياب الأدوار الفاعلة للوسيط الثقافي الذي تعطى له أهمية كبيرة في الدول المتقدمة في نشر الثقافة و صناعة جمهور متذوق للثقافة والفن، وكذا اشراك الجمهور في صناعة الفعل الثقافي وتوجيه السياسة الثقافية.

في نفس السياق تظهر عملية ضعف التدبير الثقافي كمفسر موضوعي لإشكالية التنمية الثقافية في الجزائر.

تبدوا الخطابات الرسمية و غير الرسمية المتعلقة بآليات التنمية الثقافية أنها تأخذ توجهات تقابلية يظهر ذلك من خلال الإستراتيجيات الإيديولوجية و الإجرائية المتبعة من قبل وزارة الثقافة في مقابل ذلك يقدم الخطاب غير الرسمي انتقادات لهذه الإستراتيجية و يقترح في نفس الوقت آليات أخرى لإنتاج السياسة والفعل الثقافيين، مما يحيلنا إلى القول بأن المسألة الثقافية في الفضاء العمومي هي محل صراع على مستوى الفهم و الممارسة بين الإدارة و الفاعل الثقافي غير الرسمي.

كل هذه الإشكالات تبدوا لنا مرتبطة بعامل جد مهم وهو غياب الوعي الثقافي لدى المجتمع والدولة و تحديدا غياب الوعي الجمعي بالمفهوم الدوركامي للظاهرة الثقافية و أهميتها في هندسة الفضاء الاجتماعي العمومي.

لا يمكن فصل النتائج المتحصل عليها في دراستنا الميدانية عن الفصول التي سبقتها، حيث نلاحظ أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ويشهدها العالم بفعل ما أفرزته العولمة لم تؤثر بالقدر الكافي على تحقيق التنمية الثقافية في الجزائر، فالأنماط الإيديولوجية والتسييرية المؤسسة للفضاء الثقافي الجزائري لم تتغير في عمقها، الذي حدث هو التغير في بعض المظاهر والأشكال التي قد لا تعطي معنا دقيقا لعملية التنمية الثقافية خاصة إذا استندنا على الأدبيات العلمية النظرية أو الإجرائية في مجال التنمية والثقافة و منه التنمية الثقافية التي تم عرضها وتفسيرها في الفصل الأول، فمهما اختلفت توجهات هذه الدراسات إلا أنها ركزت على أن عملية انتاج التنمية الثقافية و كفاءات التصرف الاجتماعي في الموارد الثقافية يجب أن تخضع لتسيير عقلاي و تنتج وفق دورة اجتماعية يشارك فيها جميع أفراد المجتمع، هذا ما يطلق عليه التنمية بالمشاركة و هي مفقودة في الجزائر. غير أن الوصول إلى تحقيق هذه الغاية مرهون فيما يبدو لنا بجملته من العوامل أولها و أهمها ضرورة تأسيس لأخلاقيات النقاش داخل الفضاء الثقافي العمومي بين مختلف الفئات الاجتماعية المعنية بالشأن الثقافي .

ان البحث في مسألة التنمية الثقافية في الجزائر من خلال مقارنة السياسة والفعل الثقافيين في الفترة الراهنة باستخدام المقاربة النوعية الكشفية سمح لنا باكتشاف مداخل متعددة لمقاربة هذا الموضوع المتشابك والمتشعب أهمها: التنمية الثقافية المحلية سوا في الوسط الحضري، شبه الحضري أو الريفي، مقارنة البرامج الثقافية و تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية سواء في البعد المحلي الوطني أو الدولي، ضف إلى ذلك الممارسات الثقافية خاصة لدى فئتي الشباب والأطفال وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في صناعة الهوية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه الفئات، كما سمحت لنا هذه الدراسة باكتشاف مقارنة جديدة في التنمية الثقافية المتعلقة بدور الحركات الثقافية خاصة تلك المرتبطة بالفعل الثقافي الهامشي في تطوير الثقافة و انتاج قيم و هويات جديدة .



في خضم ذلك يجب أن نشير أن لهذه الدراسة حدود و نفاًص تتمثل في عدم تمكننا من الدخول في تفاصيل بعض أبعاد التنمية الثقافية خاصة ما يتعلق بالبعد المحلي، يرجع ذلك لكوننا تلقينا صعوبات عديدة في الجانب الميداني و في الحصول على معلومات دقيقة تخص الجانب الميكرو سوسيولوجي لآليات التصرف في الموارد الثقافية. ضف إلى ذلك فطبيعة الموضوع المعقدة التي تشمل متغيرات جد متفرعة وشديدة الإشتباك يصعب فصلها قد أثرت سلبا في الولوج و التدقيق على مستوى الوصف و التحليل في بعض القضايا المرتبطة بالسياسة والفعل الثقافيين.

أخيرا تفتح دراستنا المتواضعة هذه أفقا عديدة للبحث في هذا الموضوع و الذي سيكون مشروع مستقبلنا البحثي خاصة ما يتعلق بدراسة مواضيع مثل واقع المهن الثقافية في الجزائر و الوساطة الثقافية السياحة الثقافية دور الممارسات الثقافية في الحد من المشكلات الإجتماعية من خلال توظيف المنهج المختلط الذي يدمج بين المقاربة النوعية والكمية.

## مراجع الدراسة

## مراجع الدراسة

### 1. باللغة العربية

#### أ. الكتب

- ابن خلدون، المقدمة، نصوص جمعها ألبير نصري نادر، بيروت، دار الشرق، ط2، 1968.
- . أبو جادو صالح محمد علي، سيكولوجيا التنشئة الإجتماعية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1988.
- .أبو زينة فريد كامل، مروان ابراهيم، مناهج البحث العلمي (طرق البحث النوعي)، عمان، دار المسيرة، 2007.
- . السعيداني منير، استحقاقات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، سفاقس، دار النهى، مكتبة علاء الدين للتوزيع، 2007.
- . العلالى الصادق، العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية قانونية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- . التويجري عبد العزيز، التنمية الثقافية من منظور اسلامي، الرباط المنظمة الإسلامية للثقافة و التربية والعلوم، 1996.
- . الخياط ماجد محمد، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الإجتماعية، عمان، دار الرياء للنشر، 2010.
- . السعيد فؤاد، الجدل الثقافي في مصر بين السياسة الثقافية الرسمية والمشروعات الثقافية المضادة (بحث في اتجاهات الصحافة خلال عام 1988)، في كتاب العنصر الثقافي في التنمية، تونس، سيراس، 1991.
- . السيد عدنان، متطلبات الامن الثقافي العربي (دراسة في الإستراتيجيات والسياسات)، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
- . العياشي عنصر، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996.

- . النعيمي نهي، النهضة العربية والتنمية الثقافية، دمشق، وزارة التعليم العالي، 2002.
- . المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الخطة الشاملة المحدثة للثقافة العربية، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الوحة، 2010.
- . الميلاد زكي، المسألة الثقافية (من أجل بناء نظرية في الثقافة)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005.
- . أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، الجزائر، دار القصبه للنشر، 2004.
- . بدران ابراهيم، السياسات الثقافية واستراتيجيات التنمية، في تشكيل السياسات الثقافية، عمان، وزارة الثقافة، 2003.
- . بلحسن عمار، الكتابة والمنبر الغائب (المجلات الثقافية في الجزائر)، كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996.
- . بن قينة عمر، حوارات وآراء في السياسة والثقافة والأدب، الجزائر، دار ثالة للنشر، 2008.
- . بغداد محمد، حركة الإعلام الثقافي في الجزائر (تقدير مشهود)، الجزائر، دار الحكمة، 2011.
- . بن نبي مالك، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر بسلام بركة، أحمد شعبو، دمشق، بيروت دار الفكر المعاصر، ط9، 2009.
- . بن نبي مالك، مشكلة الثقافة، تر شاهين عبد الصبور، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط14، 2009.
- . بهلول بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع إقتصادي)، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- . بوكروح مخلوف، المؤسسة الثقافية في الجزائر (قراءة في أداء المسارح العمومية)، الجزائر، مقامات النشر والتوزيع، 2013.
- . بوكروح مخلوف، مدخل إل إدارة المنظمات الثقافية، الجزائر، مطابع حسناوي، ط1، 2009.

- . تومبسون ميشال وآخرون، نظرية الثقافة، تر علي الصاوي، فاروق زكي يونس، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني الأعلى للثقافة و الفنون والآداب، 1997
- . جرار صلاح، المثقف والتغيير (قراءة في المشهد الثقافي المعاصر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003
- . جماعة من الباحثين، تنسيق بوطيب جمال، أحمد شراك الكتابة والهامش، فاس، مطبعة أنفو برانت، 2011
- . جماعة من المؤلفين، التنمية الثقافية (تجارب إقليمية)، تر سليم مكسور، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و الأبحاث، ط1، 1983
- . حمدوش رشيد، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة (دراسة ميدانية مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا)، الجزائر، دار هومة، 2009
- . حيمر عبد السلام، في سوسيولوجيا الخطاب (من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008
- . دولولو لويس، الثقافة الفردية والثقافة الجماهيرية، تر خير الدين عبد الصمد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1993
- . روث ولاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية)، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2011
- . زلوق مها، وطفة علي، الشباب قيم واتجاهات ومواقف دمشق، 2000
- . زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007
- . ساقور عبد الله، محاضرات في التنمية بالمشاركة، عنابة منشورات باجي مختار، 2007
- 2008
- . سايب الهواري، الإعلام والثقافة في الجزائر (1962\_ 1980)، الجزائر، وزارة الثقافة، 1981
- . سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب

- . سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988
- . عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع (الإشكالات، التقنيات، المقاربات)، بيروت، دار الطليعة، 2007
- . عبد الله عبد الخالق، الحركة الثقافية في الإمارات، أبو ظبي المجمع الثقافي، ط1، 2000
- . عبيدات محمد، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، عمان، دار وائل للنشر، ط2، 1999
- . غليون برهان، مجتمع النخبة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1986
- . غيدنز أنطوني، علم الاجتماع، تر فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2005
- . قاسم محمود، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، القاهرة، دار المعارف، د ت
- . طاهر علاء، مدرسة فرانكفورت من هوركايمر إلى هابرماتس، بيروت، مركز الإنماء العربي، د ت
- . كعباش رابح، سوسولوجيا التنمية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، 2006
- . كوبر آدم، الثقافة (التفسير الأنثروبولوجي)، ترجمة تراجي فتحي، الكويت، عالم المعرفة، 2008
- . لرجان عمر، المدرسيون (مصير نخبة)، في كتاب، النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، تنسيق أحمد زايد، عروس الزبير، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005
- . هالمبس هولبورن، سوسولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دمشق، دار كيوان، 2010
- . وناس المنصف، الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي، تونس، سراس، 1995

## ب. المعاجم والقواميس

- . بنيت طوني وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت المنظمة العربية للترجمة، 2010
- . هولنكراس إيكه، قاموس الأنثروبولوجيا والفلكلور، تر محمود الجوهري، حسن الشامي، القاهرة دار المعارف، 1979

## ج. المجلات والدوريات

- . الفريقي عبد الله بن أحمد، مستقبل الثقافة العربية في ظل الوسائط الإتصالية الحديثة، مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، 2010
- . بلحسن عمار، المشروعات والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 141، 1993

## د. الأطروحات والرسائل الجامعية

- . بوعدة حسينة، المرجعية الثقافية من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة سوسيوثقافية لعينة من الصحف الخاصة في عهد التعددية الحزبية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2001\_2002

## هـ. التقارير والوثائق

- . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 55، سبتمبر 2003
- اليونسكو للإحصاءات الثقافية، إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام 2009، كندا، 2009
- . جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1967
- . جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976
- . منظمة اليونسكو، إتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، منظمة اليونسكو، 2005

مؤسسة الفكر العربي، التقرير الأول للتنمية الثقافية في الوطن العربي (2007)، بيروت،  
مؤسسة الفكر العربي، 2008  
مؤسسة الفكر العربي، التقرير الثاني للتنمية الثقافية في الوطن العربي (2008)، بيروت،  
مؤسسة الفكر العربي، 2009  
وزارة الثقافة، الدليل الإحصائي (2001\_2010)، الجزائر، وزارة الثقافة

## و. الجرائد

. بوزيدة عبد الرحمن، العلم والعلماء، جريدة الأمة، العدد 07، 1993  
. س حياة ب صاوس، الإدارة الثقافية في الجزائر... أسئلة الكفاءة، جريدة الفجر، 28\11  
2011

## ي. المواقع الإلكترونية

[www.mounsaid.maktooblog.com](http://www.mounsaid.maktooblog.com)

. السعيداني منير، في التصرف الإجتماعي في الموارد الثقافية

. السعيداني منير، في الحركة الثقافية

. السعيداني منير، ثقافة الطفل واستراتيجيات السياسات الثقافية

[www.elmouradia.dz](http://www.elmouradia.dz)

. بوتفليقة عبد العزيز، الخطايا الرئاسية

[www.mawred.org](http://www.mawred.org)

. بوكروح مخلوف، موقع الثقافة (السياسات الثقافية والتشريعات والممارسات السائدة)، في الدليل

إلى الإدارة الثقافية، دار شرقيات للنشر والتوزيع، ط2، 2009

. بوكروح مخلوف، عمار كساب، السياسة الثقافية في الجزائر، في السياسات الثقافية في

البلدان العربية، القاهرة، مؤسسة المورد الثقافي، 2010

[www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)



خرزي عزيزة، الإتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية

www.mawred.org

. كساب عمار، التشريع والتنظيم الثقافي في الجزائر (2002\_2012)، القاهرة، مؤسسة

المورد الثقافي، 2013

2. باللغة الفرنسية

أ. الكتب

.Augustin(G) ; **Le développement culturel** ;Paris ;Unesco ;1980

.Arnaud(P) ;**La sociologie de comte** ;Paris ;puf ;1969

. Baghli(s) ;**Aspect de la politique culturelle de L'Algérie** ;Paris ;  
unesco ;1977

.Beaud(M) ;**L'art de la thèse (comment préparer et rédiger une  
thèse de doctorat du magister ou un mémoire de fin de  
licence)** ;Alger ;éd Casbah ;1999 ;2005

.Bérra(M) ;Yvon(L) ;**Sociologie de la culture** ;Paris ;Armand colin ;  
2003 ;2008

.Blanchet(A) ;Gottman(A) ;**l'enquête et ses méthodes(l'entretien)** ;  
Paris ;Nathan ;2001

.Ben Hamou(F) ;**économie de la culture** ;Paris ;la découverte ;  
1996

. Bouhdiba(A) ;Le développement culturel facteur de transformation  
social ;dans **l'élément culturel dans le développement** ;Tunis ;  
cerés ;1991

- .Bourdieu(P) ; **Les règles de l'art (genèse et structure du champs littéraire)** ;Paris ;seuil ;1992
- .Bourdieu(P) ;Dardel(A) ;**L'amour de l'art(les musés d'art européens et leurs public)** ;Paris ;éd minuit ;2eme éd ;1974
- .Boutefnouchet(M);**Société et modernité (les principes du changement social)** ; Alger ;Opu ;2004
- .Bouzida(A) ;**Le projet social Algérien** ; Alger ; Opu ;1991
- .Burguat(F) ; **L'islamisme au Maghreb(la voix du sud)** ;Paris ; elkhartala ;s d
- .Canne(J) ;**La démocratisation culturelle (Une médiation au bout du souffle)** ;Grenoble ;Presse Universitaire ;2006
- .Cardasso(E F) ;Palletto(E) ;**dépendance et développement en Amérique latine** ;Paris ;puf ; 1978
- .Colonna(F) ;**Instituteurs Algériens(1833\_1939)** ;Alger opu ; 1975
- .Coulangean(P) ; **Sociologie des pratiques culturelles** ;Paris ; La découverte ;2005
- .Cuche(D) ; **La notion de culture dans les sciences sociales** ; Alger ;ed Casbah ;1998
- .Durand(J P) ;Weil(R) ;**Sociologie contemporaine** ;Paris ;vigot ; 2006
- .Donnat(O) ;**Les Français face à la culture(de l'exclusion à l'élctisme)** ;Paris ;La découverte ;1994
- .Durkheim(E) ;**de la division du travail social** ;Paris ;puf ;1986

- .El ibrahimi (A) ;**de la décolonisation à la révolution culturelle (1962\_1972)** ;Alger ;sned ;1981
- .Guerid(DJ) ; **L'exception Algérienne(La modernisation à l'épreuve de la société)** ;éd Casbah ;Alger ;2007
- .Guichaoua(A) ;Gousault(Y) ;**sciences sociales et développement** ; paris ;Armand collin ;1993
- .Grefte(X) ;Pfilger(S) ;**La politique culturelle en France** ;Paris ;La documentation Française ;2009
- .Heinich(N) ;**La socologie de l'art** ;Paris ;La découverte ;2001
- .Herskovits(M J) ;**Les bases de l'anthropologie culturelle** ;Trad. François Vandon ;Paris ;Payot ;1952
- .Hermet(G) ;**Culture et développement** ;Paris ;Presse de science politique ;2000
- .Kaufman(J C) ;**L'entretien compréhensif** ;Paris ;Nathan ;1996
- .Lachref(M) ;**Ecrits didactiques sur la culture l'Histoire et la société** ;Alger ;Enap ;1987
- .Le fevre(E) ;**Sociologie de Marx** ;Paris ;puf ;1966
- .Lessart(M) et all ;**La recherche qualitative (fondement et pratique)** ;Montréal ;ed nouvelle ;AMS ;1997
- .Malek(R) ;**transition et révolution(le véritable enjeux)** ;Alger ; éd Bouchéne ;1991.
- .Malinowski(B) ;**Une théorie scientifique de la culture** ;Trad. Pierre Clinquart ;Paris ;Maspéro ;1968

- .Mills(W) ;**L'imagination sociologique** ;Trad. Pierre cliquart ;  
Paris ; La découverte ;2006
- .Moulinier(P) ;**Programme de L'Unesco en matière de développement culturel (présentation des travaux réalisées depuis 1960)** ; Paris ; Unesco ; 1994
- .Pearson ;**sociétés(essai sur leur évolution comparée)** ;Paris ;  
Dunot ;1973
- .Rocher(G) ; **Introduction à la sociologie générale ;(l'action sociale)** ;HMH ;Paris ;1968
- .Rostow(W) ; **Les étapes de la croissance économique** ;Paris ; le  
seuil ;1970
- .Safir(N) ;**essais d'analyse sociologique (culture et développement)** ; T1 ;Alger ;Opu ;Enal ;1985
- .Sammama(C ;R) ;**Le développement mondial et culturalités** ;  
Paris ; Maisonneuve ;2011
- .Quivy(R) ;Campenhoudt(L V) ;**Manuel de recherche en sciences sociale** ;Paris ;Dunot ;3eme ed ;2005
- .Tourain (A) ; **Sociologie de l'action** ; Paris ; le seuil ; 1965
- .Wallach(J C) ;**La culture pour qui ?(essais sur les limites de la démocratisation culturelle)** ;Toulouse ;L'attribut ;2008
- .Weber(M) ; **L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme** ;  
Paris ; Gallimard ;2003

ب. المعاجم والقواميس

.Grawitz(M) ;**Lexique des sciences sociales** ;Paris ;Dalloz ;8eme ed ;2004

### ج. المجلات والدوريات

.Belanger(A) ;La médiation culturelle de la conception à la pratique dans. regards croisés sur la médiation culturelle ; cahier **.action culturelle** ;Larc ;Montréal ;Université UQAM ;n2 ; 2007

.Harbi(M) ;nationalisme Algérien et identité Berbère ;**peuples Méditerranéens** ;n11 ; 1990

### د. الأطروحات والرسائل

.Khaled(A) ; **Institution culturelle en Algérie ;(L'administration entre hégémonie et impuissance)** ;mémoire de master de recherche ; Paris3 ;2006

.Mazri Benarioua(M) ;**La culture en tant que fait urbain(lecture sur les indicateurs de développement culturel cas du secteur sauvegardé de Constantine)** ;mémoire de magister ;université de Constantine ;département d'architecture et d'urbanisme ; 2006\_2007

### هـ. الوثائق و التقارير

.Gagnon(J) ; **analyse des impacts de la mondialisation sur la culture un défi pour les politiques public (concrétiser le lien entre culture et développement)** ; rapport évolutif ; Québec ; Leppm ; Université de l'administration publique ;2010

.Ministère de la culture ; **document du ministre de la culture au premier ministre** ; Alger ; 2011

.Ministère de la culture ; **Bouteflika et la culture(bilan du ministère de la culture)** ; Alger ;2011

.Ministère de la culture ; **schéma directeur sectoriel des biens et des services et grands équipements culturel** ;Alger ; Décembre ; 2006

.Ministère de la culture ; **schéma des zones archéologiques et historiques** ;Alger ; Décembre ; 2006

.Ministère de la culture ;**Alger capitale de la culture Arabe2007 (programme du comité national)** ;Alger ; 2006

.Unesco; **un nouvel agenda de politiques culturelles pour le développement et la compréhension mutuelle** ;Paris ;Unesco ; 2011

#### و. الملتقيات العلمية

.Kaimakis(C) ; de l'éducation populaire au développement culturel territoriale quels enjeux ? Colloque international **le développement culturel un avenir pour le territoire ?** ; Université de Nîmes ; département géographie et aménagement territoriale ; 2008

#### ي. المواقع الإلكترونية

[www.alger-culture.com](http://www.alger-culture.com)

.Kessab(A) ;**culture est devenue de plus en plus soumise à la rationalité du marché**

.Kessab(A) ; d'une politique culturelle coloniale à une politique culturelle hégémonique ;London ;**Algérien cultural festival** ;octobre ; 2012

.Kessab (A) ;**La stratégie d'hégémonie du ministère de la culture en péril**

.Kessab(A) ;**La politique culturelle au Maghreb**

[www.cnrpah/index.php/panf](http://www.cnrpah/index.php/panf)

[www.culture.gov-dz](http://www.culture.gov-dz)

[www.ddata.over-blog.com](http://www.ddata.over-blog.com)

.Rivière(J P) ;Les nouveaux habits du développement ;**ccfd** ;hors série ;2007

[www.itéco.be](http://www.itéco.be)

.Bajoit(G) ;pourquoi les richesses du monde sont\_y\_elles si inégalement répartis(théorie sociologique du développement) ;**Antipodes** ;n spécial(le développement) ;octobre ; 1997

[www.lexique\\_biblio\\_2007\\_2008.pdf](http://www.lexique_biblio_2007_2008.pdf)

.Jolie cœur(S) ; **définition des termes et des concepts lexique et bibliographique** ;groupe de recherche sur la médiation culturelle ;2007

[www.ponencia\\_fleury.fr](http://www.ponencia_fleury.fr)

.Fleury(C) ; **La politique culturelle de Québec et les grands enjeux de développement**

[www.tabarout.com](http://www.tabarout.com)

.Discours prononcé par Khalida Toumi à l'ouverture de la conférence régionale Euromed

[www.tlemcen2011.org](http://www.tlemcen2011.org)





## ملاحق الدراسة

منحق(1)

## دليل المقابلة النصف موجهة

في إطار تحضيرى لشهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بجامعة وهران ،إللكم سىدى(تى) مجموعة من الأسئلة المفتوحة حول موضوع " إشكالية التنمية الثقافية فى الجزائر(دراسة سوسىولوجية مقارنة بين الفاعلن الثقافىن الرسمىن وغير الرسمىن فى السىاسة والفعل الثقافىن)، نرجوا من حضرتكم الإجابة عليها وإفادتنا بمختلف التفاصيل و لكم منا جزىل الشكر على ما تقدمونه لنا من خدمة علمية.

س1: ما المكانة التى تحتلها الثقافة بالنسبة للمجتمع والدولة الجزائرىة؟

س2: ما هى الإشكالات التى يطرحها الحقل الثقافى فى الوقت الحالى؟

س3: ما تقىمكم لسىاسة الثقافة المنتهجة من قبل وزارة الثقافة؟

س4: ما تقىمكم للفعل والممارسات الثقافىة فى الوقت الراهن؟

س5 : تبنت الجزائر مجموعة من المشارىع الثقافىة الكبرى كالجزائر عاصمة للثقافة العربىة،المهرجان الثقافى الإفريقى الثانى كذلك تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامىة ،فى رأىكم هل هذه الأخيرة حققت نجاحا؟

س6: هل المجتمع المبنى- بما فىه المثقفىن- يساهم فى إثراء وتحريك الحقل الثقافى ومأسسة الثقافة الجزائرىة؟

س7: هل هناك تواصل وتفاعل إىجابى بين وزارة الثقافة كمؤسسة رسمىة والمجتمع المبنى والجمهور؟

س8: فى رأىكم ما هى الإستراتيجيات والآليات التى يمكن تبنىها وإتباعها لإحداث تنمية ثقافىة فى الجزائر ؟

س9: فى ظل التغيرات الإجماعىة والثقافىة كىف يمكن لنا أن نصنع جمهورا مستهلكا مرتبطا ومتذوقا للثقافة الجزائرىة؟

س10 : كيف يمكن لنا أن نحقق تنمية ثقافية في ظل تطور وانتشار وسائل التكنولوجيات الحديثة وظهور ما يعرف بالعولمة؟

س11 : ما مقاربتكم لمفهوم الهوية الثقافية في الجزائر وكيف يمكن لها أن تبني السياسات وتحرك الفعل الثقافي في الجزائر لا كتظاهرة شكلية ولكن كمضمون ذو غايات جارية؟

س12: ما مقاربتكم لمفهوم التنمية الثقافية؟

الجنس

السن

المستوى التعليمي

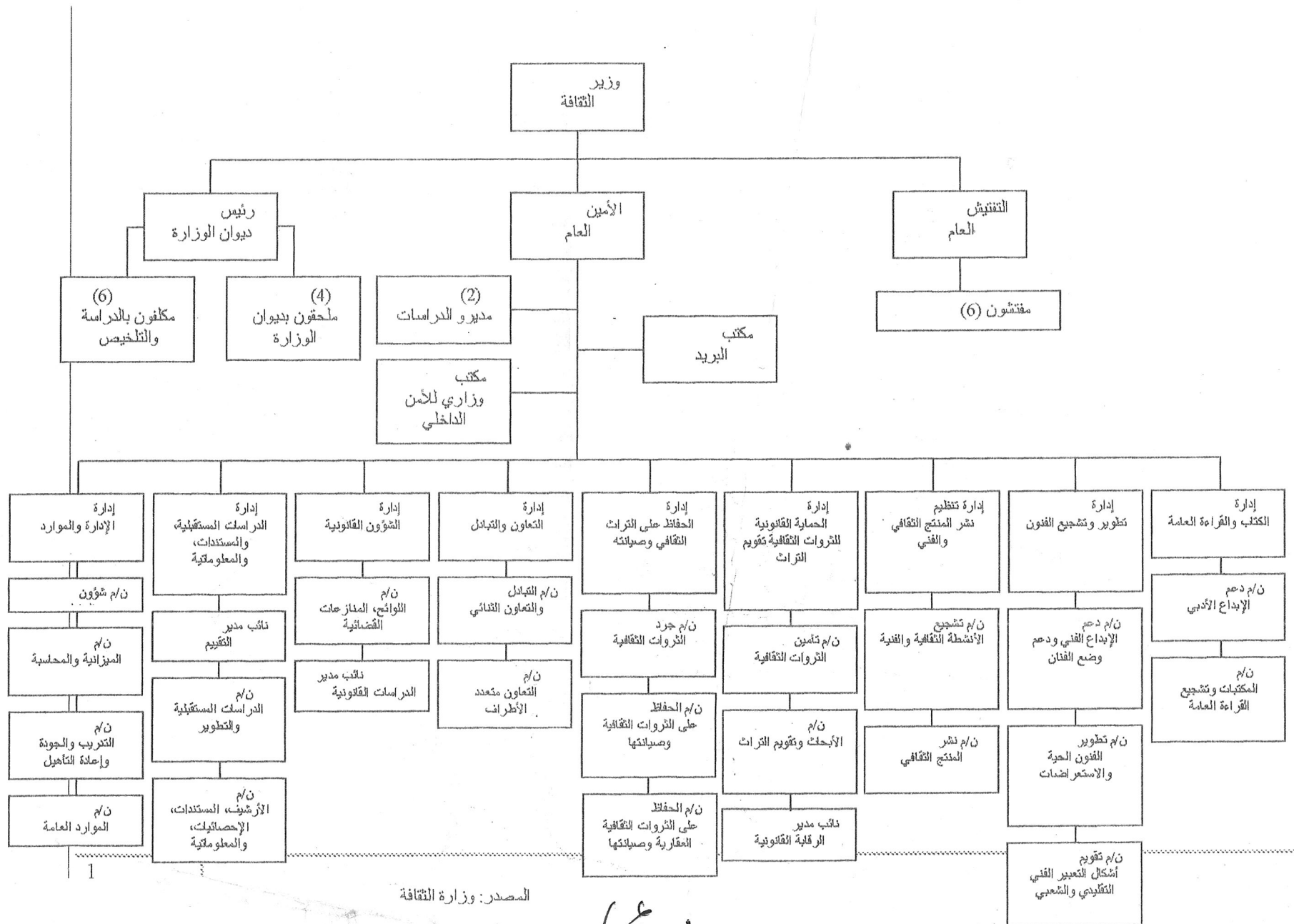
الوظيفة

التخصص

النشاطات والإنجازات الثقافية والفكرية

العضوية في مؤسسات المجتمع المدني والسياسي

منحق (2)



ملحق (3)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الثقافة

المهرجانات الثقافية  
المرسمة

سنة 2010

(٩)



## المهرجانات الثقافية المرسمة

رقم	التسمية	الطابع	مكان التنظيم	الفترة	المحافظ	هاتف المحافظة
01	المهرجان الثقافي الدولي « تيمقاد »	دولي	باتنة الموقع الأثري (تيمقاد)	الأسبوع الثالث من شهر جويلية 2010	السيد بن تركي لخضر	021-68-23-00 021-63-77-06
02	المهرجان الثقافي الدولي للسينما الجزائر	دولي	الجزائر	من 06 إلى 12 ديسمبر 2010	السيد / مربي مدني	
03	المهرجان الثقافي الدولي للرقص الشعبي	دولي	سيدي بلعباس	من 12 إلى 18 جويلية 2010	السيدة حليلة حنكور	048-543-895
04	المهرجان الثقافي العربي الإفريقي للرقص الفلكلوري	دولي	تيزي وزو	من 02 إلى 09 أوت 2010	السيد/ ولد علي الهادي	026-21-04-20
05	المهرجان الثقافي الدولي للموسيقى الأندلسية « المالوف »	دولي	قسنطينة	من 01 إلى 10 أوت 2010	السيد / تليلي فوغالي	031-947-052
06	المهرجان الثقافي الدولي للشرايط المرسومة	دولي	الجزائر	من 11 إلى 16 أكتوبر 2010	السيدة/ ناجم دليلة	021-37-34-79 0661-51-4066
07	المهرجان الثقافي الدولي لموسيقى ديوان	دولي	الجزائر	من 15 إلى 20 جويلية 2010	السيد/ فلاحي لخضر	021-65-25-70
08	المهرجان الثقافي الدولي « جميلة »	دولي	سطيف موقع (جميلة)	من 01 إلى 08 أوت 2010	السيدة/ نصيرة عباس	021-68-23-00 021-63-77-06
09	المهرجان الدولي للموسيقى الأندلسية و الموسيقى العتيقة	دولي	الجزائر	15 إلى 25 ديسمبر 2010	السيد/ رشيد قرباص	021.27.66.25
10	المهرجان الثقافي العربي للسينما	دولي	وهران		السيد/ عوريف مصطفى	
11	المهرجان الثقافي المغاربي للموسيقى الأندلسية	دولي	تيزازة	من 22 إلى 27 مارس 2010	السيد/ عبد الحميد بن بلديية	021-77-83-29
12	المهرجان الثقافي الدولي لموسيقى الجاز	دولي	قسنطينة	من 13 إلى 21 ماي 2010	السيد/ بوزيد زهير	0770-94-16-99
13	المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب	دولي	الجزائر	من 27 ماي إلى 05 جوان 2010	السيد/ أمزيان سماعيل	0661-55-07-84
14	المهرجان الثقافي الدولي للكتاب المسمى صالون الجزائر الدولي	دولي	الجزائر	من 27 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 2010	السيد/ سماعيلين أمزيان	0661-55.07.84
15	المهرجان الثقافي الدولي للخط العربي	دولي	الجزائر	من 27 ماي إلى 03 جوان 2010	السيد/ بلحطة مصطفى	021-716-229 021-712-116
16	المهرجان الثقافي الدولي للمنمنمات والزخرفة	دولي	الجزائر	من 14 إلى 20 أكتوبر 2010	السيد/ كشكاش موسى	033-81-26-10 033-80-44-41
17	المهرجان الثقافي الدولي للفن التشكيلي المعاصر	دولي	الجزائر	من 01 إلى 07 نوفمبر 2010	السيد/ جحيش محمد	021-7172-57
18	المهرجان الثقافي الدولي للمسرح	دولي	الجزائر	من 01 إلى 12 نوفمبر 2010	السيد / نوال براهيم	021.202.256 021.201.809
19	المهرجان الثقافي الدولي للرقص العصري	دولي	الجزائر	من 10 إلى 16 جويلية 2010	الآنسة/ مياركة قدوري	0661-56-01-06

(ب)

029-34-38-64	السيد/اغيل لحريز فريد	من 15 إلى 20 فيفري 2010	تمنراست	دولي	المهرجان الثقافي الدولي ابالسة تنهان لفنون الأهفار	20
021-74-59-14	السيد/سليمان حاشي	من 11 إلى 17 نوفمبر 2010	الجزائر	دولي	المهرجان الثقافي الدولي للسمع الصوفي	21
0661-68-04-34	السيد / بو عزارة عبد القادر	من 09 إلى 14 ديسمبر 2010	الجزائر	دولي	المهرجان الثقافي الدولي للموسيقى السمفونية	22
031-92-17-43	السيد/ فوغالي تليلي	من 07 إلى 12 أكتوبر 2010	قسنطينة	دولي	المهرجان الثقافي الدولي للإنشاد	23
031-921-743	السيد/ نظور مصطفى	من 21 إلى 28 جويلية 2010	قسنطينة	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى الأندلسية « المالوف»	24
021.71.80.13	السيد/ عبد القادر بن دعماش	من 04 إلى 10 سبتمبر 2010	الجزائر	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى والأغنية الشعبية	25
	السيد/ بن شيحة قادة	من 29 أكتوبر إلى 03 نوفمبر 2010	سيدي بلعباس	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للطلبة المدارس الفنية	26
021-71-21-75 021-71-11-74	السيد / محمد بن قطاف	من 24 ماي إلى 04 جوان 2010	الجزائر	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للمسرح المحترف	27
021-68-23-00 021-63-77-06 021-92-37-03	السيد/ نزيه بن رمضان	من 04 إلى 09 جويلية 2010	برج بوعرييج	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى الحالية	28
031-921-743	السيدة/ خلخال منيرة سعدة	من 21 إلى 27 ماي 2009	قسنطينة	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للشعر النسوي	29
045-213-150 045-215-817	السيد/ جمال بن صابر	من 19 إلى 29 جويلية 2010	مستغانم	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لمسرح الهواة	30
046-47-73-62	السيد/ عبد الحميد مرسلني	من 31 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 2010	تيسمسيلت	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للأغنية البدوية والشعر الشعبي	31
048-543-895	السيد/ عثمان أكلول	من 22 إلى 28 جويلية 2010	سيدي بلعباس	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لأغنية الراي	32
025-583-118 025-582-242	السيد/ أحمد عياش	من 27 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2010	المدية	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للمسرح الفكاهي	33
031-575-686 031-576-667	السيد/طايبني علي	من 13 إلى 18 ماي 2010	ميلة	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للعبسوة	34
038-866-992 038-868-671	السيد/ دريس بوديبة	من 26 أوت إلى 03 سبتمبر 2010	عنابة	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى والأغنية الحضرية	35
032-427-532 032-427-531	السيد/رباخي فريد	من 02 إلى 09 جويلية 2010	أم البواقي	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لموسيقى الشباب	36
48-51-41-0662	سي الهاشمي عصاد	من 15 إلى 20 مارس 2010	تيزي وزو	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للفيلم الأمازيغي	37
043-271-965 043-272-050	السيد/ عبد الحكيم ميلود	من 13 إلى 19 جويلية 2010	تلمسان	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لموسيقى الحوزي	38

(تجريب)

021-276-625	السيد/ زروق مقداد	من 25 إلى 31 جويلية 2010	الجزائر	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى الأندلسية الصنعة	39
049-969-666	السيد/ العيد شيطر	من 24 إلى 30 ديسمبر 2010	أدرار- تيميمون	وطني	المهرجان الثقافي الوطني أهليل	40
043-601-665	السيد/ بوشحلاطة محمد	من 01 إلى 07 جوان 2010	عين تموشنت	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لمسرح العرائس	41
043-604-522	السيدة/ أكسوس حميدة	من 12 إلى 18 ماي 2010	الجزائر	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لإبداعات النساء	42
049-815-969	السيد/ زايدي حسين	من 02 إلى 08 ماي 2010	بشار	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى "ديوان "	43
032-31-93-65	السيدة/ بوزيدي فاطمة	من 05 إلى 12 جويلية 2010	خنشلة	وطني	المهرجان الثقافي الوطني لمسرح الطفل	44
	السيد/ يحيوي محمد	من 10 إلى 18 ديسمبر 2010	باتنة	وطني	المهرجان الثقافي للمسرح الأمازيغي	45
	السيدة/ أيت الحاج فوزية	من 24 إلى 30 نوفمبر 2010	تيزي وزو	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للإنتاج المسرحي النسوي	46
	السيد/ جحيش محمد	من 21 إلى 28 أكتوبر 2010	الجزائر	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للتصوير الفني	47
029-348-850 029-343-270	السيد/ يكباكي فريد	من 25 إلى 31 ديسمبر 2009	تمنراست	وطني	المهرجان الثقافي الوطني للموسيقى والأغنية الأمازيغية	48
048-547-038 048-542-303	السيد/ أحسن عسوس	من 16 إلى 22 ماي 2010	سيدي بلعباس	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للمسرح المحترف	49
038-863-817 038-863-818	السيد/ علي براوي	من 08 إلى 13 مارس 2010	عناية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للمسرح المحترف	50
041-397-518	السيدة/ موساوي ربيعة	من 24 إلى 29 أكتوبر 2010	وهران	محلي	المسرح الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية الوهرانية	51
036-845-800 036-845-827	السيد/ زيتلي محمد	من 29 أكتوبر إلى 04 نوفمبر 2010	سطيف	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية السطايفية	52
029.42.27.06 029.42.11.50	السيد/ بن ربيعة عمار	من 24 أكتوبر إلى 03 نوفمبر 2010	إيليزي	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية الترقية	53
029-884-454 029-882-548	السيد/ بلالو زهير	من 13 إلى 18 ماي 2010	غرداية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى وأغنية مزاب	54
032-248-849 032-248-799	السيد/ مرموري أحسن	من 18 إلى 24 ديسمبر 2010	الوادي	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى وأغنية وادي سوف	55
034-215-648 034-218-747	السيد/ بن بابا محمد	من 01 إلى 06 نوفمبر 2010	بجاية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية القبائلية	56
032-317-728 032-327-728	السيد/ ريفي خلاف	من 11 إلى 17 نوفمبر 2010	خنشلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية الشاوية	57
	السيد/ أمقران صالح	من 23 إلى 28 ديسمبر 2010	جانث (اليزي)	محلي	المهرجان الثقافي المحلي عيد سببية	58
	السيد/ بن عميروش بو جمعة	من 04 إلى 11 أبريل 2010	بوسعادة (المسيلة)	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للإشاد	59
	السيد/ عيسى أحمد	من 15 إلى 22 ماي 2010	مستغانم	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للإشاد	60

	السيدة /بو خروبة فوزية	من 02 إلى 09 ماي 2010	قالمة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للإتشاء	61
	السيد/موقعة محمد	من 15 إلى 22 أبريل 2010	ورقلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للإتشاء	62
	السيد / بينينة عبد الكريم	طوال السنة	أدرار	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	63
027-773-177 027-776-676	السيد/ الوناس مصطفى	طوال السنة	الشلف	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	64
029-926-500 029-932-889	السيد/ بابا عمي موسى	طوال السنة	الأغواط	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	65
032-427-532 032-427-531	السيد /بوقندورة عبد الله	طوال السنة	أم البواقي	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	66
033-866-666 033-853-932	السيد /بن بوزيد أحمد	طوال السنة	باتنة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	67
034-217-601 034-202-368	السيد/ ناصر مراد	طوال السنة	بجاية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	68
033-740-471 033-733-375	السيد/كابور عمور	طوال السنة	بسكرة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	69
049-813-843 049-811-524	السيد/ بلكيحل عبد الكريم	طوال السنة	بشار	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	70
025-417-688	السيد/ سمادي محمد العبد	طوال السنة	البلدية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	71
026-934-774 026-939-161	السيد/ رغال عمر	طوال السنة	البويرة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	72
029-342-660 029-343-270	السيد/ بن محمد محي الدين	طوال السنة	تمنراست	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	73
037-482-493	السيد/ عريب كريم	طوال السنة	تيسة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	74
043-263-933 043-264-361	السيد/ عريس الطاهر	طوال السنة	تلمسان	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	75
046-416-507 046-416-508	السيد/ العلوشي عبد المجيد	طوال السنة	تيارات	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	76
026-229-080 026-222-186	السيد/ شرفاوي محمد	طوال السنة	تيزي وزو	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	77
021-964-685 021-712-199	السيدة/ ساطور بديعة	طوال السنة	الجزائر	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية	78

( ٥٥ )



027-873-305 027-876-939	السيد/ بودالي رشيد	طوال السنة	الجلفة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	79
034-476-938 034-472-028	السيد/ مزارى عمر	طوال السنة	جيجل	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	80
036-843-710 036-843-574	السيد/ غرزولي يزيد	طوال السنة	سطيف	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	81
048-513-631	السيد/ طيبي محمد	طوال السنة	سعيدة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	82
038-755-178	السيد/ بن حجار نجيب	طوال السنة	سكيكدة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	83
048-543-895	السيد/ يسعد عبد اللطيف	طوال السنة	سيدي بلعباس	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	84
038-864-600	السيد/ مناجلية الهدبة	طوال السنة	عناية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	85
037-214-440	السيد/ محند إخرمان أكلي	طوال السنة	قالمة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	86
031-923-232 031-928-214	السيد/ بريحي يوسف	طوال السنة	قسنطينة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	87
025-851-114 025-581-208	السيد/ جنايحي عبد القادر	طوال السنة	المدية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	88
045-213-150 045-215-817	السيدة/ باي يومرراق زوليخة	طوال السنة	مستغانم	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	89
035-552-968 035-551-952	السيد/ حاج ميهوب سيدي موسى محمد	طوال السنة	المسيلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	90
046-926-927 046-925-357	السيد/ جامع عبد الحكيم	طوال السنة	معسكر	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	91
029-762-626 029-765-702	السيد/ مودع محمد	طوال السنة	ورقلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	92
041-398-271	السيدة/ موساوي ربيعة	طوال السنة	وهران	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	93
049-710-618 049-715-929	السيد/ شعنان كمال	طوال السنة	البيض	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	94
029-422-057 029-422-064	السيد/ سمير فليبيون	طوال السنة	إبليزي	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	95
035-685-332 035-685-322	السيد/ هويبي فاروق	طوال السنة	برج بوعريرج	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	96
024-817-211 024-817-212	السيد/ خالد مختار	طوال السنة	بومرداس	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	97

(9)

038-602-060 038-600-107	السيد/جوادى سليمان	طوال السنة	الطارف	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	98
049-921-174 049-921-890	السيد/ويدان سليمان	طوال السنة	تندوف	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	99
046-477-362 046-476-552	السيد/مرسلي عبد الحميد	طوال السنة	تيسمسيلت	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	100
032-213-703 032-210-109	السيد/حمدي محمد	طوال السنة	الوادي	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	101
032-317-728 032-327-728	السيد/نميلي محمد	طوال السنة	خنشلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	102
037-317-266 037-318-078	السيد/زبدة جيلالي	طوال السنة	سوق أهراس	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	103
024-479-746 108024-477-673	السيد/عمباس حسين	طوال السنة	تيزازة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	104
031-505-466 031-505-467	السيد/عزيز عمار	طوال السنة	ميلة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	105
027-603-624 027-603-601	السيد/بومدين عبد الحميد	طوال السنة	عين الدفلى	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	106
049-796-977 049-797-490	السيد/ماتع عمر	طوال السنة	النعامة	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	107
043-609-477 043-601-263	السيد/قويد عبد الجليل	طوال السنة	عين تموشنت	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	108
	السيد/بولبلوط نصر الدين	طوال السنة	غرداية	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	109
	السيد/بن عطية نور الدين	طوال السنة	غليزان	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية	110
	جديد	أفريل	تيزي وزو	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للزربية بني هشام	111
	جديد	جويلية	تيزي وزو	محلي	المهرجان الثقافي المحلي للفخار معتقاس	112

(5)